

كريمي الملك الحسيني للدراسات الأردنية والدولية

القضية الفلسطينية

في خطابات الحسين بن طلال

ملك المملكة الأردنية الهاشمية

١٩٥٢ - ١٩٩٩

الأستاذ الدكتور علي محافظة



مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية

سلسلة منشورات كرسي الملك الحسين للدراسات الأردنية والدولية

القضية الفلسطينية في خطابات الحسين بن طلال ملك المملكة
الأردنية الهاشمية
1999- 1952

الأستاذ الدكتور علي محافظة

”كرسي الملك الحسين للدراسات الأردنية والدولية“

تشرين الثاني / نوفمبر 2020

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

تقديم

يأتي هذا العمل انطلاقاً من حرص الجامعة الأردنية ومركز الدراسات الاستراتيجية فيها وكروسي الملك الحسين بن طلال للدراسات الأردنية والدولية في المركز على إجراء الدراسات الموضوعية المعمّقة التي تُعرّف المجتمع الأردني والعربي والإقليمي والدولي بالوقائع التاريخية التي توثق مواقف المغفور له الحسين بن طلال طيّب الله ثراه؛ السياسية والوطنية الأردنية وجهوده المُشرّفة تجاه القضية الفلسطينية ومحاوله استرداد الحقوق العربية المغتصبة.

في هذا الإطار، وضمن هذه الرؤى، يأتي هذا الإصدار، بجهود كبير ومتميز، وعلى مستوى عالٍ من التدقيق والتوثيق، من قبل المؤرّخ المعاصر الأستاذ الدكتور علي محافظة، ليكون هذا الإنجاز الأكاديمي التاريخي السياسي الراقى مرجعاً موثقاً لكل المهتمين بالتاريخ السياسي للأردن وللراحل العظيم الحسين بن طلال خاصة فيما يتعلق بمواقفه من القضية الفلسطينية وجهوده لكسب التأييد العربي والدولي لحقوق الشعب الفلسطيني للوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني بحدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وهذا الكتاب الجامع نُحُطب الحسين وكمهاته؛ التي ألقاها في مختلف المحافل الدولية والمناسبات الأردنية، بما فيها خُطب العرش، وخطاباته وكمهاته في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومؤتمرات القمم العربية والإسلامية، ولقاءاته المتعددة مع ممثلي الشعب الفلسطيني ووفوده وقادته، يكشف على نحو واضح وجلي المواقف الأردنية الوطنية والقومية من القضية الفلسطينية واغتصاب فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني، ويوثق مواقف وتأكيدات الحسين للشعب الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقوقه وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين، ويبرز جهوده وتأكيداته الداعمة للعمل العربي المشترك سعياً لاستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، متجاوزاً - في أثناء ذلك كله - عن الإساءات العديدة والمؤامرات التي كانت تحاك ضده وضد الأردن وضد وحدة الضفتين، وجهوده في سبيل توحيد الصف العربي للوصول إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكذلك

علاقات الحسين الرفيعة مع معظم قادة دول العالم، وتوظيفها لخدمة القضية الفلسطينية والقضية الوطنية الأردنية والقومية العربية.

ولم يكتفِ الدكتور محافظة برصد خطب جلاله الراحل العظيم وتتبع كلماته في سياقها الزمني؛ على أهمية ذلك في ملاحظة تطوّر أفكار الحسين ورؤاه تجاه القضية الفلسطينية وما يستجد حولها من تطوّرات إقليمية ودولية، بل سعى بعين فاحصة وتنبّه دقيق، وبمعاونة المراجع التاريخية وكتب المذكرات لرموز الحركة الفلسطينية وبارقاداتها، في تفكيك مضامين الخطب الملكية واستجلاء مراميها الظاهرة والباطنة، وربطها بالأحداث الكائنة في وقتها، ورصد وقّعها على الشعب الفلسطيني وقادته، وتأثيرها في العالم.

ويركز الكتاب، بتسلسله التاريخي ووقوفه على المفصل التاريخي الرئيسية للقضية الفلسطينية، على حكمة الحسين في الحكم وإدارة النزاع وقراراته ومواقفه الحازمة والصارمة عندما يتطلّب الأمر ذلك، ودبلوماسيته الرفيعة الناجحة في جذب الخصوم إلى جانبه طيلة سبعة وأربعين عاماً من عُمر المملكة الأردنية الهاشمية، وقدرته في الوصول دائماً بالدولة إلى برّ الأمان، رغم العقبات والتحديات الكبيرة التي واجهتها المملكة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، ونجاحه في قيادة الدولة رغم كل ذلك، وتمكّنه من إعادة بناء علاقاتها بشكل مستمرّ دون كلل أو ملل مع كل الخصوم، ومواجهة ما يتهدّدها في الداخل والخارج بحكمة واتّساع بصيرة، حتى أصبحت المملكة نموذجاً يُحتذى في مختلف مجالات التطور على المستوى الداخلي، وتميّز علاقاتها العربية والدولية على المستوى الخارجي، يشهد على ذلك حجم ونوعية الحضور الدولي الغير مسبوق الذي شارك في وداع وتشيع الراحل الحسين عندما توفاه الله بتاريخ 1999/2/7.

وهذا الكتاب باكورة إصدارات مركز الدراسات الاستراتيجية وكروسي الملك الحسين بن طلال للدراسات الأردنية والدولية في المركز والذي يحظى بدعم مباشر وكريم من جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاها، عميد الأسرة الأردنية وعميد آل البيت في سلسلة العترة النبوية الشريفة، ليكون الكروسي؛ بما يعكف عليه من مشروعات توثيقية وما يُصدره من دراسات وبحوث علمية، من أهم المراجع التي

تبحث في تاريخ الحسين وحقبة حُكمه في المملكة (1952-1999) وتوثيق تاريخ الحسين السياسي للمساهمة مع كل العوامل الأخرى في إبراز دور المملكة وجهودها في إحلال السلام وضمان حقوق الشعب الفلسطيني وأمنه وسلامته مواطنيه، بما جعل الأردن دولة نموذجية تحتذى في عالمنا العربي والإقليمي.

الأستاذ الدكتور زيد عيادات

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية

مقدمة

تعد خطب رؤساء الدول وبياناتهم وتصريحاتهم من الوثائق المهمة التي يعتمد عليها الباحثون في دراسة التاريخ الحديث والمعاصر، فبالإضافة إلى ما تلقيه من أضواء على الأحداث السياسية التي تمر بها كل دولة والتحديات التي تواجهها، تعطي صورة واضحة لنموها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي وحياتها الثقافية. كما تساهم في التعرف على هموم الدولة الداخلية والخارجية وقضاياها القومية والدولية وتطلعاتها نحو المستقبل.

وخطب الحسين بن طلال، الذي اعتلى عرش المملكة الأردنية الهاشمية من 1952/8/11 حتى 1999/2/7، سجل حافل بالأحداث التي عاشتها المملكة خلال حكمه، وعرض للمواقف الرسمية منها. وتتضمن تحليلاً واعياً لها، وسرداً دقيقاً للظروف التي واكبتها، وبيانا لتجربته في العمل السياسي وما أصابها من تعثر وتقدم، ومعالجة للعلاقات العربية وما اعتراها من ضعف وقوة، وتشجيع وانفتاح، وتفكك وتضامن، مؤكدة باستمرار على ضرورة وحدة العرب أمام قضاياهم المصيرية، باعتبار الوحدة العربية طريق النصر والعزة والحياة الأفضل. وتحتوي هذه الخطب في مختلف المناسبات والأحداث على دفاع الحسين عن قضايا العرب بعامة وقضية فلسطين بخاصة في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، كما تبرز الدور الفعال للأردن في المجتمع الدولي.

وقد احتلت القضية الفلسطينية مكانة خاصة في حياة الحسين وفي خطبه، كما سنرى في هذه الدراسة.

وأغتنم هذه المناسبة لشكر الأنسة إلهام العموري التي طبعت هذه الدراسة على الكمبيوتر.

عمان في 2020/2/20

الفصل الأول:

تطور مفهوم القضية الفلسطينية في فكر الحسين وموقفه منها حتى
قيام منظمة التحرير الفلسطينية (1952- 1964)

موقف الحسين من الاعتداءات الإسرائيلية على قرى الضفة الغربية

لا نعرف مدى معرفة الحسين بالقضية الفلسطينية وتطورها في مراحل دراسته الابتدائية والثانوية والعسكرية في عمان والإسكندرية (في كلية فكتوريا) وفي الكلية العسكرية الملكية البريطانية في ساند هيرست Sandhurst. ولا نعلم إذا كان جده الملك عبد الله بن الحسين، الذي كان يتوسم فيه أن يكون خليفته على العرش الأردني، قد أطلع على بعض جوانب القضية الفلسطينية، خاصة وأنه كان يرافقه في جولاته على الضفة الغربية، ومنها جولته الأخيرة التي اغتيل فيها على باب المسجد الأقصى في 20 تموز/ يوليو 1951. ولا نعثر في مذكرات الحسين ولا في المؤلفات التي تناولت حياته باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية معلومات حول هذا الموضوع.

وكان أول خطاب ألقاه الحسين، بعد أن تولى رسمياً سلطاته الدستورية في 2 أيار/ مايو 1953 هو خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية لمجلس الأمة الأردني في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1953. وجاء فيه ما يلي:

«أما سياسة حكومتي في قضية فلسطين، تلك القضية التي تحتل المكان الأول في قلوب العرب، حكومات وشعوباً وأفراداً، فما تزال كما أعلنتها وأقرها مجلسكم الكريم، إذ أخذت زمام المبادرة في إبقاء هذه القضية حية. وبذلت مجهوداً لدى مجلس الجامعة العربية في القاهرة، وفي الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة السياسية في عمان، فتوصلت إلى حشد الجهود القومية للقيام بما يترتب على الأمة من واجبات، وتنفيذ ما عليها من التزامات نحو ذلك الجزء المغتصب من الوطن العربي. وستظل هذه القضية في المكان الأول من اهتمامنا حتى يعود الحق إلى نصابه، ويتحرر الوطن العزيز من مغتصبه. وإنما لنؤمن أنه لا حل لهذه القضية إلا بما يحقق الأمان القومي، معلنين أن لا صلح مع اليهود، ولا تفريط في حقوق اللاجئين في ديارهم وأملآكهم.

لقد استهدفت الحدود الأردنية لاعتداء غادر قام به العدو، ذهب ضحيته عدد كبير من المواطنين. وإنما إذ نعرب عن استنكارنا وحننا، نعلن أن تلك الحوادث الآثمة قد جاءت حافزاً لحكومتنا لاتخاذ أنجع الوسائل لإحكام الدفاع عن حدودنا، ورسم سياسة عملية، بالاشتراك مع الدول الشقيقة لتأمين الخطط الموحدة لحماية الحدود ومجابهة

العدوان. وإنما بانتظار ما سيسفر عنه بحث هذا العدوان في المحافل الدولية لنحدد، بالاشتراك مع شقيقتنا العربيات موقفنا الذي يكفل سلامة الوطن وحماية المواطنين»⁽¹⁾.

كان هذا الخطاب من إعداد حكومة الدكتور فوزي الملقى آنذاك التي كانت أول حكومة في عهد الحسين بعد تسلمه سلطاته الدستورية. ويتضمن النقاط الرئيسية التالية:

- تعظيم مكانة القضية الفلسطينية في قلوب العرب حكومات وشعوباً وأفراداً. واعتبارها قضية حياة في العقول والنفوس.
- ضرورة حشد الجهود العربية للقيام بما يترتب على الدول العربية جميعها من التزامات من أجل تحرير فلسطين المحتلة من مغتصبها باعتبارها جزءاً مغتصبا من الوطن العربي.
- أما في الوضع القائم آنذاك فلا صلح مع اليهود، ولا تفريط في حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأملأ كههم.
- عدم ذكر إسرائيل في الخطاب واعتبار اليهود في الجزء المحتل من فلسطين العدو.
- جاء في الخطاب ذكر لاعتداءات إسرائيل على قرى الحدود الأردنية في الضفة الغربية. ففي 28 كانون الثاني/يناير 1953 هاجمت القوات الإسرائيلية قرية فلاحة بالقرب من طولكرم، وقتلت أحد عشر من سكانها. وفي اليوم نفسه هاجمت القوات الإسرائيلية قرية رنتيس وقتلت من سكانها أحد عشر أيضاً. وارتكبت إسرائيل بين الأول من كانون الثاني/يناير والخامس والعشرين من أيار/مايو 1953 متتى اعتداء على الحدود الأردنية بلغ مجموع ضحاياها (165) قتيلاً. وبلغت هذه الاعتداءات ذروتها بالاعتداء على قرية قبية الواقعة بين بلدي اللطرون ورام الله في ليلة 14-15 تشرين الأول/أكتوبر 1953، حيث دمر أربعون منزلاً وقتل (56) شخصاً وجرح (15) شخصاً⁽²⁾.

1- علي محافظة (محرر ومعد)، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم 1952-1977، لندن، شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، بدون تاريخ، الجزء الأول، ص-34 35.

2- علي محافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921-1957)، بيروت، دار النهار للنشر، 1973، ص 205-206.

قدمت الحكومة الأردنية احتجاجاً على حادث الاعتداء على قبيلة إلى الأمم المتحدة وإلى سفراء الدول الموقعة على البيان الثلاثي في 1950/5/25 (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا). ودعت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية إلى الاجتماع في عمان لبحث العدوان الإسرائيلي.

• الاعتماد على الدول العربية الشقيقة لتأمين حماية الحدود الأردنية مع إسرائيل ومجابهة أي اعتداء إسرائيلي⁽¹⁾.

وفي خطاب الحسين في عيد الاستقلال ويوم الجيش في 25 أيار/ مايو 1954 وصف القضية الفلسطينية بأنها "أعدل قضية في التاريخ" وأضاف "فنحن لم نتعد على أحد، ولم نسلب أحداً قرية أو أرضاً أو مدينة، والذي جرى هو أن أناساً من جميع أنحاء العالم غزوا الوطن، وشردوا أهلهم، ثم أخذوا يزعمون أنهم يريدون السلم. وقد دخلوا جميع وسائل الدعاية، ليظهروا بمظهر مسلمين. والواقع ينقض مزاعمهم، إنهم يستبنون بالقرارات الدولية، ويعتدون على القرى الآمنة، ويهددون بالتوسع، ويفاخرون بالقوة، ولكنها القوة المحتلة. أما نحن فنشعر بالقوة، ولكنها قوة الحق، ذلك الحق الذي سندافع عنه بكل ما أوتينا من قوة. وليعمل كل بواجبه بأمانة وعزم، والمستقبل لنا"⁽²⁾.

نلاحظ في هذا الخطاب وصفاً لطبيعة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عدوان جماعات من جميع أنحاء العالم على فلسطين. شردوا أهلها وزعموا أنهم يريدون السلام، بينما يواصلون اعتداءاتهم على القرى الفلسطينية الآمنة. ويشير الحسين إلى افتخار الإسرائيليين بالقوة، ويؤكد أن قوة الحق أقوى من قوة العدوان والظلم، ويعرب في النهاية عن أمله بالنصر والمستقبل.

1- المرجع السابق، ص 206-207
2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 1، ص 39-40

الالتزام بالموقف العربي الموحد من القضية الفلسطينية

وفي خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية لمجلس الأمة الأردني في 1954/11/1 أكد الحسين التزام حكومته بالمبادئ والأسس التي أقرتها جامعة الدول العربية. وهي المبادئ والأسس التي وقفت في وجه العدو اليهودي الذي يسعى إلى استدراج الأردن والدول العربية الأخرى المعنية للدخول في محادثات منفردة مباشرة أو غير مباشرة. ويسجل جهود الأردن في مقاومة الاعتداءات اليهودية المتكررة على مدنه وقراه، وفي إحكام الدفاع عن حدوده، بالاشتراك مع الدول العربية الشقيقة. وعبر الحسين في خطابه هذا عن سروره بإنشاء قوات الحرس الوطني المرابط على حدود الأردن مع إسرائيل وفي القرى والمدن الحدودية، واعتزازه بالمستوى العالي الذي يتمتع به هذا الحرس «الدرع القوي والسياح المتين الواقف في وجه العدو ويحول دون بلوغ أهدافه وتحقيق أطماعه»⁽¹⁾.

وكرر الحسين، في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية لمجلس الأمة الأردني في 1955/11/1، أن حكومته تستهدي بالمبادئ التي أقرتها جامعة الدول العربية في سياستها تجاه القضية الفلسطينية، "وأنها ليست قضية الأردن بمفرده، بل هي قضية العرب أجمعين. فليس في إمكان دولة عربية واحدة أن تنفرد بمعالجتها أو إيجاد تسوية لها، بل يجب حلها ضمن نطاق التفاهم العربي المشترك على أساس شجب المحاولات المستهدفة استدراجنا للدخول في محاولات مباشرة أو غير مباشرة، غير مترخصين قيد أمثلة في حقوق إخواننا اللاجئين في أوطانهم وممتلكاتهم وحقهم في العودة، معتمدين على إيماننا بعدالة قضيتنا وعلى جيشنا الباسل وحرسنا الوطني"⁽²⁾.

وعاد الحسين في خطاب وجهه إلى الشعب الأردني في 1955/12/17 بعد الضغوط التي تعرض الحسين وحكومته لها للانضمام إلى حلف بغداد الذي أبرم بين

1- المصدر السابق، ص 43.

2- المصدر نفسه، ص 65-66.

العراق وتركيا في 24 شباط/ فبراير 1955 الذي انضمت إليه بريطانيا بعد خمسة أسابيع في 1955/4/4، واستقالة الوزراء الفلسطينيين في حكومة سعيد المفتي في 1955/12/13، بسبب رفضهم الانضمام إلى الحلف المذكور. استقالت حكومة سعيد المفتي في 1955/12/14، وتشكلت حكومة هزاع المجالي بهدف الانضمام إلى الحلف. غير أن المظاهرات الشعبية والإضراب العام الذي ساد البلاد أدى إلى استقالة الحكومة في 1955/12/19. أي أن هذا الخطاب قد جاء دعماً ومساندة لحكومة المجالي⁽¹⁾.

ولذلك أكد الحسين في خطابه هذا أن سياسة حكومته "أن لا تنفرد دولة عربية فيما له صلة بالوطن العربي الأكبر أو بقضية العروبة، قضية فلسطين العريضة، وستظل هذه السياسة غاية لنا وهدفاً غير مستجيبين إلا لما فيه خيرنا وصلاحنا. وهذا الوطن، وهو خط الدفاع الأول عن دنيا العرب، ليواجه اليوم عدواً غادراً بتربص به الدوائر تحاك له الدسائس. فلنقف في وجه هذه الأخطار صفاً متراصاً محكماً غير مفرطين بحق من حقوقه ولا مترددين في احتمال كل أذى في سبيله"⁽²⁾.

في الأول من آذار/ مارس 1956. أعفى الحسين الفريق جون باجوت كلوب John Bagot Glubb الذي يحمل الجنسية البريطانية، ورئيس هيئة أركان الجيش الأردني، مع عدد من كبار الضباط الإنكليز الذين كانوا يحتلون القيادة العليا في الجيش من مناصبهم. وبذلك عرّب قيادة الجيش الأردني، واكتسب شعبية كبيرة وحظي بتقدير وإعجاب قادة مصر وسورية بذلك⁽³⁾. تعززت ثقة الحسين بنفسه، وأصبح يتحدث عن القضية الفلسطينية بصفته القائد الحقيقي للأردن والشعب الأردني. ولأول مرة شعر الأردنيون أنهم بتعريب قيادة الجيش يسرون على طريق التحرر من بريطانيا التي تقيدهم بمعاهدة التحالف والصدقة المبرمة معها في 1948/3/15. وازداد الحسين حماسة في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

1- علي محافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية، ص 234-239

2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 1، ص 75.

3- علي محافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية، ص 243.

الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين

اتجه الحسين، بعد زيارته لسوريا في 1956/4/9، وانفتاحه على مصر عبد الناصر، إلى التركيز في خطابه على الوحدة العربية باعتبارها السبيل لتحرير فلسطين. ففي خطابه في يوم الميدان في القدس في 1956/6/3 قال:

«إن أمتنا العربية أمة واحدة بآلامها وآمالها، ومصيرها واحد في الحاضر والمستقبل. ولا حياة لها إلا بالوحدة، ولا قوة لها وهي متفرقة... أجل إننا سنسير في معركة تحرير الوطن مع جميع أشقائنا صفاً واحداً، وقوة واحدة، مهما كان الثمن، ومهما قام في سبيلنا من عقبات حتى نحرز النصر، وتترف راياتنا فوق ربي ووطننا الحر عزيزة عالية». وبدا الحسين أكثر تفاؤلاً إذ ختم خطابه هذا بقوله: «إن علينا أن نستمد من نكبتنا عزماً، ومن الظلم الذي لحق بنا قوة، ونعد أنفسنا وقوانا ليوم الانطلاق»⁽¹⁾.

وأبدى الحسين استعداده للتضحية من أجل تحرير فلسطين في خطابه في وفد لاجئي نابلس في 1956/7/24، إذ قال: «أما موقفنا من قضية فلسطين فهو ذلك الموقف المعروف الذي نستوحيه من ماضينا وماضي أجدادنا الذين بذلوا الكثير من التضحيات في سبيل الدفاع عن مبادئهم وأوطانهم وقوميتهم. وما قضية فلسطين إلا جزء من نفسي وقطعة من قلبي»⁽²⁾.

وربط تحرير فلسطين بالاستعدادات العسكرية في خطابه الذي افتتح به الدورة الثانية لمجلس الأمة في 1957/10/1. وقد جاء هذا الخطاب بعد أحداث مهمة على الصعيدين المحلي والدولي. فقد أنهت حكومة سليمان النابلسي المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1948 في 1957/3/13. وأقال الحسين حكومة النابلسي هذه بسبب رفضها لمبدأ أيزنهاور Eisenhower Doctrine الذي تضمن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المساعدة المالية والعسكرية إلى جميع دول الشرق الأوسط التي تواجه أو تخشى

1- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 2، ص 197-207

2- المصدر نفسه، ص 167.

مواجهة التدخل أو الخطر الشيوعي. بينما قبل الحسين بالمبدأ المذكور وأقال حكومة النابلسي في 1957/4/10 وحدثت اضطرابات في الأردن نتيجة ذلك، واعتقلت العناصر المؤيدة لحكومة النابلسي المستقيلة، ولجأ العديد من الساسة وضباط الجيش الأردنيين إلى سورية في أعقاب استقالة حكومة النابلسي⁽¹⁾.

قال الحسين في خطابه هذا: "إن ما تتحمله بلادنا العزيزة من تبعات ومسؤوليات بالنسبة إلى قضية فلسطين وإزاء الخطر الصهيوني الذي نقف وإياه وجهاً لوجه، دفاعاً عن أمة العرب في شتى أقطارها وأمصارها، يفرض علينا مضاعفة الجهد وتوجيه الاهتمام الزائد إلى شؤوننا العسكرية وحاجاتنا الدفاعية"⁽²⁾.

القضية الفلسطينية قضية الأردن الأولى

شرع الحسين، بقبوله مبدأ أيزنهاور، وحلول الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا في دعم الأردن مالياً وعسكرياً، وبعد توقف المعونة المالية العربية المقدمة من المملكة العربية السعودية ومصر وسورية في سنة 1958⁽³⁾، في خطبه بالهجوم على الشيوعية. ففي خطابه في أهالي جنين في زيارة لهم في 1959/8/3 قال:

«إن طريقنا طويل وشاق، وعلينا أن نستعيد حقوقنا المسلوبة. ولكن سيلنا إلى ذلك هو أن نسير نحو أهدافنا بوضوح وإجماع دون أن نسمح للفساد والشيوعية والتفرقة أن تتغلغل فينا. علينا أن نتعلم من أخطائنا في الماضي. علينا أن نعمل، وقد اجتزنا المرحلة التي كان فيها الدجل واللعب بالعواطف من الأسباب لخسارتنا. ويجب أن يكون إيماننا بالأمة لا بالأفراد، الأمة التي نحن منها ولها»⁽⁴⁾.

1- علي محافظة، العلاقات الأردنية-البريطانية، ص 267-270 و274.
2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 1، ص 182.
3- علي محافظة، العلاقات الأردنية-البريطانية، ص 265-266.
4- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 1، ص 359.

وكرر الحسين في خطابه سنة 1959، بعد أحداث خطيرة جرت على الساحة العربية، فقد حدث انقلاب عسكري في العراق بقيادة الزعيم (العميد) عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف، قضى على الأسرة الهاشمية فيه، وأعلن قيام الجمهورية، وإنهاء الاتحاد العربي بين الأردن والعراق الذي تم في 1958⁽¹⁾، اعتبار قضية فلسطين قضية الأردن الأولى وشغله الشاغل. فقد جاء في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة الرابعة لمجلس الأمة الأردني في 1959/10/1:

«إن قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى، وشغلنا الشاغل، وإيماننا الراسخ وهو أن حقنا في فلسطين ينبع من أساس يكفينا، وصلب رسالتنا ومصيرنا ومستقبلنا. وإن إرادة مواطنينا وإخوتنا المقيمين والمهاجرين في فلسطين هي أراقتنا بالمعنى الدستوري الواقعي والمشاركة في الاستعداد والمصير»⁽²⁾.

الدعوة إلى وضع مخطط لتحرير فلسطين في مواجهة الدعوة لإقامة كيان فلسطيني

وانتقل الحسين إلى نقد المواقف العربية من القضية الفلسطينية في مطلع سنة 1960، ففي كلمته في مجلس الوزراء الأردني الذي عقد في دار المحافظة في القدس في 1960/1/19 قال:

«إن القضية الفلسطينية تمر الآن بمرحلة دقيقة، وعلينا في هذا البلد، وعلى إخواننا في الوطن العربي الكبير، واجبات ومسؤوليات تجاه هذه القضية. وعلينا أن نتدارس وضعنا، ونقف الموقف الذي وقفناه دائماً بجرأة وقوة، وبجانب ما نعتقد أنه حق، معتمدين على أننا على حق، ومعتمدين على وعي شعبنا، وعلى وعي الشعوب العربية... إن قضية فلسطين في نظري تتجاوز مرحلة دقيقة. وكلي أمل أن التجارب والتجكبات قد علمتنا في العالم العربي دروساً، وأنها قد اكتسبنا العبرة من اختباراتنا الماضية. ولكنني،

1- منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين -1900-1959، الجزء الأول، طبعة ثالثة، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2017م، ص 766-772.
2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج1، ص 389.

وبمزيد من الأسف، ألاحظ في كثير من الأحيان أننا ما زلنا نسير بسياسة مرتجلة، وفي طرق وأساليب تتاجها التفرقة، وتسيطر على بعضنا نزوات، وتسير البعض أطماع. والقضية سلعة في نظر البعض ووسيلة للكسب المحدود. ولا يوجد حتى الآن تخطيط شامل... في هذا الوقت لا نجد التخطيط الشامل الوافي، حتى وصل الأمر في بعض الدول العربية إلى اتهام هذا البلد الواحد بصفته بأن القسم الغربي منه واقع تحت احتلال. هذا في الوقت الذي يعرف فيه القاضي والداني أننا ندافع على امتداد ست مئة كيلومتر⁽¹⁾.

وكان عبد الكريم قاسم في العراق قد طرح فكرة قيام كيان فلسطيني، وإنشاء جيش فلسطيني لتحرير فلسطين. وروج لهذه الفكرة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين خارج الأردن ولدى بقية الدول العربية، من أجل تحريك القضية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي. أثارت مساعي عبد الكريم قاسم هذه حفيظة الملك حسين. ورد عليها ببيان عدم جدواها وهروب بعض القيادات السياسية العربية من تحمل مسؤوليتها نحو القضية الفلسطينية. وطالب في الوقت نفسه بوضع مخطط كامل وشامل لتحرير فلسطين. فقد جاء في كلمة ألقاها في مقر اللواء العسكري في الضفة الغربية في زيارته له في 12/3/1960:

«راح وفدنا إلى القاهرة، بعد سلسلة من الدراسات والاجتماعات، وطلبنا منهم أننا نريد دراسة، ونريد وضع مخطط كامل تكون نتيجته توحيد الجهد العربي على أساس عملي، وعلى أساس تعاوني من الجميع في سبيل الوصول إلى نتيجة. ومع مزيد الأسف لم نتمكن من هذا. وبدل أن نتواصل إلى هذه النتيجة طلعت قضية الكيان الفلسطيني التي نادى بها العراق، ونادت بها الجمهورية العربية المتحدة في الفترة الأخيرة. وما هو الكيان الفلسطيني؟ وما هي الفوائد وما هي النتائج؟ وأين الدعم الذي سيقدم لمثل هذا الكيان؟ ليس يعلم ذلك أحد. وكل ما يرددونه على زعمهم نوع من التمثيل للشعب الفلسطيني. وقد شعرت مؤخراً أن هذه القضية وصلت إلى مرحلة تريد الدول العربية فيها أن تتخلص من المسؤولية. وأنا لا أقول الشعوب العربية، وإنما القيادات العربية هي التي تريد أن تتخلص من المسؤولية»⁽²⁾.

1- المصدر نفسه، ج1، ص 405-406.

2- المصدر نفسه، ج1، ص 431-432.

وجد الحسين في الدعوة إلى إنشاء الكيان الفلسطيني تهديداً مباشراً لوحدة الضفتين وللكيان السياسي الأردني، ولذا لم يتردد في الدفاع عن وحدة الضفتين والكيان الأردني في خطابه. ففي خطاب ألقاه في رجال الجيش والحرس الوطني المرابطين في لواء نابلس في 6 آذار/ مارس 1960 قال:

«أما موضوع الوحدة بين الضفتين، وهو الذي أصبح بكل أسف موضوع تساؤل وتفكير في بعض الأوساط العربية وموضع تخرصاتها واتهاماتها، فأنا أعرف، وأنتم تعرفون، أنها نتيجة شعور مشترك أملتة النكبة، وأملاه لزوم الوقفة الموحدة لمواجهة النكبة، ومواجهة الخطر. وفرضته الضرورة القومية من أجل الدفاع عن النفس، والدفاع عن المقدسات، وضرورة الحشد والاستعداد من أجل مواجهة المصير والمستقبل. لقد كانت الوحدة بين الضفتين أول خطوة عربية إيجابية لمواجهة النكبة، وليس من قبيل الصدف أن تكون أنجح وحدة بين قطرين عربيين حتى الآن»⁽¹⁾.

وفي خطاب العرش الذي افتتح به دورة مجلس الأمة الأردني في 1/11/1960، في أعقاب مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في بلدة شتورا ببلنات بين 22 و28 آب/ أغسطس 1960 الذي بحث موضوع إنشاء دولة فلسطينية، وتقدمت الجمهورية العربية المتحدة بمشروع قرار بدا للمسؤولين الأردنيين أنه يرمي إلى الفصل بين ضفتي الأردن. ومع ذلك صدرت التعليمات لوزير الخارجية الأردني موسى ناصر بالتوقيع عليه. ونص قرار وزراء الخارجية العرب على ما يلي:

«إن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وله أن يعمل على استرداد وطنه بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية... إن على الدول العربية أن تحافظ على الشخصية الفلسطينية وتجنب ما يؤدي إلى إذابة هذه الشخصية، حتى إذا ما استرد الشعب الفلسطيني وطنه وحقوقه، أمكنه أن يمارس هذه الحقوق ممارسة صحيحة كاملة».

1- المصدر نفسه، ج 1، ص 436.

وجاء خطاب الحسين هذا على أثر تفجير رئاسة الوزراء الأردنية بعمان في 1960/8/29، الذي ذهب ضحيته رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي وعدد من المسؤولين والمواطنين الأردنيين⁽¹⁾.

كرر الحسين في خطابه هذا الموقف الأردني التقليدي دون تغيير أو تبديل فقال:

«إن الأردن، باعتباره خط الدفاع الأول أمام الخطر الصهيوني، ولأنه يضم الأغلبية الساحقة من إخواننا الفلسطينيين، لهو أكثر من غيره شعورا وتحسسا بقضية فلسطين التي نعتبرها قضيتنا الأولى وشغلنا الشاغل. إن سياستنا نحوها هي سياسة ثابتة لا تتغير ولا تتبدل وهي السعي للعمل، بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة، على إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها الشرعيين»⁽²⁾.

وفي هذه الأثناء اعترف الأردن بالنظام الجمهوري في العراق برئاسة عبد الكريم قاسم في 1960/10/1، وبعد يومين ألقى الحسين خطابا في الامم المتحدة في نيويورك أشار فيه إلى حالة التوتر الشديد بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة واغتتيال رئيس وزراء الأردن⁽³⁾.

وهاجم الحسين خصومه من القادة العرب الذين انحصر دعمهم لفلسطين وقضيتها بالخطب والمهرجانات، ودعا إلى توحيد الجهود العربية والتخطيط لتحرير فلسطين. وجاء ذلك في خطابه في القدس بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج في 27 رجب 1380 هـ الموافق 14 كانون الثاني/يناير 1961، إذ قال:

«أيها الأخوة، إن قضية فلسطين يتوقف على مصيرها مستقبل الأمة العربية والإسلامية لآجال طويلة. وهي معركة لم يعد يجدي معها الارتجال أو التسوية، ولا عادت تفيدها الخطب والمهرجانات، ولا القرارات التي تثير الهتاف والتصفيق. ومن هنا فإن دعوتنا ترتفع من على روابي هذا البلد المقدس إلى توحيد الجهد العربي وحشده

1- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995، الجزء الثاني، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014م، ص 62-64
2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاما من التاريخ، ج1، ص 525-526
3- المصدر نفسه، ج1، ص 505-511

وتركيزه في مخطط صادق شامل، يقوم على الحقائق لا على الخيال، ويضع الأماني القومية فوق الأغراض الشخصية، ويكفل عودة الحق إلى أهله في الوطن السليب⁽¹⁾.

وشهد عام 1961 تهديد عبد الكريم قاسم في العراق الكويت بضمها إلى بلاده على أثر إعلان الإمارة استقلالها في 19 حزيران/يونيو 1961 وإنهاء نظام الحماية البريطانية عليها. ولكن الدول العربية وقفت في وجه العراق واعترفت باستقلال الكويت وقررت قبولها عضواً في جامعة الدول العربية في 1961/7/20.

كما شهد هذا العام انفصال سورية عن مصر بانقلاب عسكري في 28 إيلول/سبتمبر 1961⁽²⁾.

وقد أحدثت هذه التطورات ارتياحاً في الأردن اتضح في موقفه من القضية الفلسطينية الذي ورد في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني في 1961/11/1:

«وقضية فلسطين كذلك قضية العرب عامة، ولا يجوز لأية دولة عربية أن تنفرد نحوها بسياسة خاصة، بل علينا جميعاً أن نسير في معالجتها متشاورين متكاتفين متآزرين، حتى لا تجرد المناورات سيلاً إلى النيل منها، والانتقاص من حقوق أهلها. ولقد ظهر موقف الأردن واضحاً جلياً يوم وفد الدكتور جونسون إلى بلادنا ليرى رأينا، ويستطلع اتجاهاتنا، فكان موقف الأردن كما وضح في بيان رئيس وزرائنا، موقف المؤمن بحقه الذاب عن عقيدته العارف بطريقه. وإني لأعلنها صريحة حاسمة بأن الأردن بجيشه وشعبه وبكل ما يملك من وسائل سيظل الجندي الوفي لقضية فلسطين، قضية العرب الأولى»⁽³⁾.

يلاحظ من هذا الخطاب إصرار الحسين على أن لا تنفرد دولة عربية بحل للقضية الفلسطينية أو بسياسة خاصة نحوها، واعتبارها قضية عربية لا يجوز البحث في معالجتها إلى بصورة جماعية عربية، نظراً لما كان يتعرض له الأردن والدول العربية الأخرى المحيطة بفلسطين للاعتراف بإسرائيل وإقامة الصلح معها. كما يشير الخطاب إلى

1- المصدر نفسه، ج1، ص 549.

2- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 74-77.

3- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج1، ص 653.

مشروع الدكتور جوزيف جونسون Joseph Johnson، رئيس مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي Carnegie Endowment for International Peace الذي كلفته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1961 بدراسة عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال لجنة التوفيق الدولية International Conciliation Commission. اقترح جونسون حلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يقوم على الأسس التالية:

- يعطى كل رب أسرة من اللاجئين فرصة للاختيار الحر المنعزل عن أي ضغط من أي مصدر كان بين العودة إلى فلسطين أو التعويض.
- ينبغي أن يكون كل لاجئ على علم تام بما يلي:
- أ- طبيعة الفرصة المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إن هو اختار العودة.
- ب- كمية التعويضات التي سيتلقاها كبديل إن هو اختار البقاء حيث هو.
- يتم حساب التعويضات على قيمة الممتلكات، كما كانت في فلسطين عام 1947 وعام 1948 مضافاً إليها الفوائد المستحقة.
- تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في هيئة الأمم بما في ذلك إسرائيل، بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.
- من حق إسرائيل أن تجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة.
- يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم أية ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع الذي يختارون التوطن فيه، ويتم دفع هذه التعويضات من خلال هيئة الأمم التي ستقوم بدور الوسيط والعازل بين الأطراف المعنية إلى أن تنتهي عملية التوطين.
- يحق لأية حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرت أن فيه تهديداً لمصالحها الحيوية.
- يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية. كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع بتنفيذه.

لم ترفض الدول العربية مقترحات جونسون صراحة، وإنما طالبت بضرورة موافقة إسرائيل على قرارات الأمم المتحدة بقضية فلسطين، قبل الدخول في بحث أية تفاصيل أخرى.

أما إسرائيل فقد رفضت مقترحات جونسون في تشرين الثاني 1962 على لسان وزيرة خارجيتها غولدا مائير آنذاك. واستقال جونسون من عمله في هيئة الأمم المتحدة في مطلع سنة 1963⁽¹⁾.

وكرر الحسين موقف الأردن السابق من قضية فلسطين في خطابه الذي افتتح به ندوة المؤتمر الإسلامي في القدس التي عقدت بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج في 1962/1/4، إذ قال:

«إن قضية فلسطين في وضعها الراهن تمثل عدواناً صارخاً على مبادئ الحق والعدالة. وستظل شاهداً حياً على انهزام القيم الإنسانية أمام روح الشر والتآمر. ولن يكون هناك طعم للسلم والاستقرار في هذه المنطقة من العالم، ما بقي شعب آمن منتشرد تستبيح دياره وأوطانه جماعة من الغرباء الدخلاء. ومع أن هذه القضية قضية العرب في المقام الأول، وعليهم تقع المسؤولية الكاملة في معالجتها، إلا أن وجه الحق والعدل فيها يجعل الدفاع عنها قسمة مشتركة بين من يعينهم أمر الحق على اختلاف أديانهم وأوطانهم»⁽²⁾.

وأكد الحسين مكانة القضية الفلسطينية في نفوس الأردنيين الذين يضمون الأكثرية الساحقة من عرب فلسطين، ومسؤولية الأردن نحو القضية الذي يقف على أطول خط يفصل بين العدو والأمة العربية. وردد أن الصهيونية خطر يهدد الأردن وكل بلد عربي. وقال بمناسبة عيد تسلم سلطاته الدستورية في 1962/5/1:

«إن فلسطين، أيها الأخوة، تعيش في ضمير كل فرد منكم، مثلها تعيش في ضمير كل عربي شرد من أرضها الغالية وضمائر العرب أجمعين. لكننا وأسرتنا تضم بين أفرادها الأكثرية الساحقة من إخواننا وأهل عرب فلسطين. فقد كان علينا منذ البداية أن

1- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، صيدا، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1975م، ص 225-226

2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 2، ص 19.

نواجه العبء الأكبر من تبعات القضية ومسؤوليتها. كذلك فنحن نقف على أطول خط يفصل بين العدو والأمة العربية، والذي روته دماء شهدائنا، وعطرته أرواح ضحايانا في وقفة الصمود التي وقفها بلدنا طيلة هذه السنين... باعتبار أن الصهيونية لا تشكل خطراً علينا وحدنا أو على أي بلد عربي بالذات فحسب، وإنما تشكل خطراً يهدد البلاد العربية كلها»⁽¹⁾.

وانتقد الحسين في خطابه بمناسبة عيد الاستقلال ويوم الجيش في 1962/5/25 مواقف الدول العربية من القضية الفلسطينية وتقصير العديد من القادة العرب نحوها، واستغلالها من قبل بعضهم لمآرب شخصية، وتخاذلهم في مواجهة الخطر الصهيوني، وتوجيههم التهم بالتقصير إلى الأردن. فقال:

«أما فلسطين الغالية فهي المنطلق الوحيد لمعنى الحرية العربية الصحيحة. وكل حرية عربية تظل ضرباً من الوهم ولونا من الباطل، ما دام حقنا العربي في فلسطيننا ضائعاً مهدوراً. ولقد تقضى من الزمان ما تقضى وفلسطين لفضة يرددها هذا الحاكم أو ذاك الزعيم، كلما خطر له أن يستجدي بسببها بعض الهتاف والتصفيق أو سلعة يبيع بها في السر ويشتري، ثم يخرج على الناس، ليلهب بالحديث عنها مشاعرهم، ويغرق بالتفجع عليها أحاسيسهم وعواطفهم.

وكان علينا، نحن في هذا البلد، ونحن فلسطين وشعب فلسطين، أن ندرك مدى الخيانة التي ذهب إليها الآخرون فيما يتحدثون ويتقولون عن خيانات الآخرين. كان علينا أن ندرك بأن السنوات الماضية كلها، قد أضاعها البعض من أولئك الحكام من غير أن يضيفوا إلى القوة العربية نقطة واحدة»⁽²⁾.

وكان الحسين قد عهد إلى وصفي التل بتأليف الحكومة في 1962/1/28 وبعد خمسة أشهر على تولي وصفي المسؤولية أصدر خطة لتحرير فلسطين في 1962/7/2 شارك في إعدادها الملك حسين ووصفي التل وأكرم زعيتر والدكتور حازم نسيبة، وزير الخارجية في حكومة التل⁽³⁾.

1- المصدر نفسه، ج2، ص 46.

2- المصدر نفسه، ج2، ص 55.

3- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 80.

وقد أكد ذلك أكرم زعيتر في يومياته التي تغطي المرحلة بين عامي 1949 و1966 والتي ستصدر قريباً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تحت عنوان "آمال الوحدة، وآلام الانقسام"، كما جاء في مقال نشره في "العربي الجديد" في 6/12/2019 بعنوان "خطة تحرير فلسطين بين وصفي التل وأكرم زعيتر". وجاء في اليوميات أنه في "لقاء ضم أكرم زعيتر مع وزير الخارجية الأردني آنذاك، تحدث نسبية عن مخطط أعدته الحكومة لإنقاذ فلسطين، ويقضي بأن يكون الأردن المنطلق للتحرير، وذلك بموافقة العرب، ودفعهم عشرين مليون دينار لتسليح القرى الأممية في ذلك الوقت، كانت فكرة الكيان الفلسطيني قد بدأت تتأثر، فاقترح الوزير أن ذلك يحل بتسمية المملكة الأردنية باسم مملكة الأردن وفلسطين" بحيث يكون الأردن هو الكيان الفلسطيني المنشود.

«جادل زعيتر في أن هذا المشروع تعترضه عقبات، منها فقدان ثقة الدول العربية في الأردن، معتبراً أن تغيير التسمية سيكون فكرة موفقة لو اختير لها الزمن المناسب. أما الآن فلن يفسر إلا شروعاً بتصفية القضية الفلسطينية، وللحيلولة دون إيجاد الكيان الفلسطيني». وسأل الوزير نسبية وصفي التل عن إمكان إطلاع أكرم زعيتر على المخطط الأردني للتحرير. وافق وصفي على ذلك وقال لأكرم في 20/6/1962 بأنه سيطلع على المخطط لإبداء الرأي والإضافة والحذف. وفي لقاء وصفي مع أكرم في 16/7/1962 أطلع على نصف المخطط الأول الذي يحتوي على الخطوط الأساسية النظرية، وطلب وصفي من أكرم النظر فيه وتنقيحه وتعديله أو إعادة صياغته.

في 22/7/1962 التقى أكرم زعيتر حازم نسبية وأطلع على ما عدل فيه واقترح وحذفه منه. وكان أكرم يرى أن لا يعارض الأردن قيام كيان سياسي للفلسطينيين، لأنه "لا توجد دولة عربية واحدة الآن تجرؤ على أن تقول للأردن تخلّ عن الضفة الغربية، لأنه لا توجد دولة عربية واحدة تزعم، حين الحد، قدرتها على حمايتها".

التقى زعيتر في اليوم التالي بوصفي وجاء في يومياته: "ورحت أشرح له رأيي وتنقيحاتي وإضافاتي وتعديلاتي، في القسم الأول من المخطط المعد لقضية فلسطين، فناقشني في بعضها، ثم سلم بوجهة نظري فيها كلها. وقد تمكنت من حذف كل كلمة نائية أو هجومية على الغير، ومن حذف كل مبالغة في المزاعم الأردنية حول القوة

العسكرية، ومن إضافة كثير من الفقرات والعبارات والكلمات التي ارتأيت ضرورتها. كما وضعت تحفظات لبعض الآراء التي تحتمل المناقشة سلباً وإيجاباً. وقد لفت نظري بعض (تحشيات) بالقلم الرصاصي على صورة إضافات. وكنت قد حذفت بعضها، وعدلت بعضها، وقومت لغة البعض الآخر منها، وكنت أظن أن هذه التحشيات أو الإضافات هي بخط السيد التل، ولكنني علمت أنها بخط الملك حسين نفسه. وأنها هي آراؤه الخاصة. وعلى أن هذا لم يمنعني من تصحيحها، وحذف ما ارتأيت حذفه منها. ثم أعطاني السيد التل بقية المخطط، وهو ضعفا القسم الأول. ثم قال: افعل فيه ما تشاء، وأضف إليه ما تشاء، واحذف منه ما تشاء، وعدل ونقح، وسيكون قولك الفصل، ورأيك هو النهائي. ولك أن تعد نفسك أنت صاحب المخطط وواضعه. وقد تركنا لك أن تضع القسم السياسي من المخطط مستقلاً. ثم قال: (إن هذا المخطط هو من وضع الملك ووصفي ووضع حازم، والآن نقول إنه من وضعك أنت أولاً).“

تجدد اللقاء بين أكرم ووصفي في 16/8/1962 وجاء في يوميات أكرم: ”وأخذت أتلو عليه المخطط الأردني لإنتفاذ فلسطين، بعد ما صححت ما وضعه غيري، وبعدما وضعت أنا ما يتعلق منه بالشخصية الفلسطينية، وبركائزه السياسية والشعبية والمالية. ولم يعترض السيد التل على شيء مما حذف أو أضفت أو صححت، بل كان ما وضعته عن الشخصية الفلسطينية موضع إعجابه، حتى قال لي: لقد وضعت متراساً يتقي به الأردن كل هجمة من متحامل أو سيء الظن. وأبدى إعجابه بالركيزة السياسية قائلاً: وهذا كل ما يمكن أن يقال. وأنت أدري ما يجوز ولا يجوز، والامر كله موكول إلى رأيك“ وقد حدث بالفعل أن جاء الملك، فسأل زعيتر عن صحته وحاله، فقال له: (أدعوك بطول العمر) فأجابه ضاحكاً: (الحياة الأفضل أم الفضلى؟) مما يدل على أن الملك اطلع على تصحيحات زعيتر. وهو ما أكد له وصفي التل⁽¹⁾.

لم يكتب لهذا المخطط أن يرى النور بسبب الخلافات بين الحكام العرب وعجزهم عن مواجهة العدو الصهيوني.

1- معين الطاهر، خطة تحرير فلسطين بين وصفي التل وأكرم زعيتر، في العربي الجديد، في 6/12/2019.

بلغت الخلافات والنزاعات العربية أوجها في مطلع الستينات من القرن العشرين، ووصل التوتر بينها إلى توجيه تهم الخيانة والعمالة للدول الأجنبية إلى الحكام. ولا عجب أن يرد الأردن على خصومه من الحكام العرب ويصفهم الملك حسين في خطابه الذي وجهه إلى الشعب الأردني في 1962/10/31 بعديي الأخلاق واللصوص:

«وآمناء، نحن في هذا البلد، أنه لا حرية للعرب، ولا شأن لوحدتهم، ولا أمل في غد أو مستقبل، من غير أن تبرأ الجراح في فلسطين، ويعود لأهلها حقهم فيها كاملاً غير منقوص. وفطنت زمرة الحكام إلى هذه الحقائق التي تجيش بها نفوس أبناء الأمة العربية في مشارق الأرض ومغاربها. وكانت اللاأخلاقية التي ينفردون بها تفتح أمامهم سبل العمل من غير جهد ولا عناء... وتغني أبطال الخداع طويلاً بالوطن السليب، ورددوا تلك الشعارات المقدسة، وهتفوا بها، وساقط الطيبة التي فطرت عليها النفس العربية، كل العرب في طريق الخداع»⁽¹⁾.

وفي خلال هذه السنوات الأولى من عقد الستينات حدث انقلاب العقيد عبد الله السلال في اليمن الذي أطاح بحكم الإمام البدر الأممي في 26 إيلول/ سبتمبر 1962، وأعلن عن قيام الحكم الجمهوري. وأعلنت مصر عبد الناصر الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن. وتلاها العراق وسورية ولبنان والسودان وتونس والجزائر. وبناء على طلب السلال قدمت مصر المساعدة العسكرية لحماية نظامه. بينما وقفت المملكة العربية السعودية والأردن إلى جانب الإمام البدر⁽²⁾.

وشهدت سنة 1963 انقلابين عسكريين: الأول في العراق في 8 شباط/ فبراير 1963 والثاني في سورية في 8 آذار/ مارس 1963. وكان حزب البعث العربي الاشتراكي وراء هذين الانقلابين. وفي 14 آذار/ مارس 1963 وصل إلى القاهرة وفدان عراقي وسوري وبدء مباحثات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر من أجل التوصل إلى قيام وحدة سياسية بين الأقطار الثلاثة. ووقع الأطراف الثلاثة بياناً مشتركاً في 17 نيسان/ أبريل 1963، تضمن الاتفاق على قيام جمهورية عربية متحدة تضم مصر وسورية

1- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج2، ص 89-90
2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 81-83

والعراق على شكل اتحاد فيدرالي. وأقدم الأردن على إصدار عفو عن السجناء السياسيين وطلب الملك حسين وساطة الدكتور منيف الرزاز، أحد قادة حزب البعث في الأردن، لدى سورية والعراق للحفاظ على علاقات طيبة مع الأردن، وأبدى استعداده في حوار مع مصر وسورية والعراق للتقارب منها⁽¹⁾.

فشل الرزاز في مهمته، واشتد الهجوم الإعلامي على الأردن، ولذاهاجم الحسين بيان الوحدة الثلاثية الصادر في 1963/4/17 وقال في خطاب موجه إلى الشعب الأردني في 1963/4/22 أنه يريد "وحدة أخوة أحرار لا وحدة عبيد أشرار، وحدة مساواة وتكافؤ، لا وحدة تسلط واستعلاء"⁽²⁾.

شرح الحسين للوفود الشعبية التي أمت الديوان الملكي في 1963/5/20 أسباب هزائم العرب أمام إسرائيل، وعزاها إلى عدم التنسيق بين القيادات السياسية والعسكرية العربية، والخلافات التي كانت بينهم والارتجال في التصدي للتحديات، والتهم بالخيانة التي وجهوها لأقرانهم. وقال:

«في سنة 1948 كنا عدة دول، وكنا في وضع تمكن أعداؤنا معه من أن يحققوا جزءاً من هدفهم، بنتيجة الارتجال الذي كان، وعدم التنسيق والخلافات. والآن ونحن في عام 1963، نرى أن هذه الدول العربية تمزقت أيضاً، وصارت فيها أحزاب وفئات بينها خلافات، كلها تتحدث عن الوحدة في الوطن العربي، وتتحدث عن استرداد حقوقنا. لكنني أرى الطريق إلى استعادة حقوقنا، ليس بأن نتهم بعضنا البعض بالخيانة، ولا أن نتفرق بهذا الشكل، ولا بأن تطمع كل مجموعة منا في الآخرين»⁽³⁾.

على الرغم من الخلافات العربية والتوتر الإعلامي القائم بين الدول العربية التقدمية التي كانت تشمل مصر وسورية والعراق والجزائر آنذاك والدول المحافظة التي تشمل المملكة العربية السعودية والأردن وتونس والمغرب، فقد ظل الحسين متفاناً

1- المرجع نفسه، ص 84-86

2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 2، ص 139-141

3- المصدر نفسه، ج 2، ص 159-160

بالمستقبل. ففي خطابه الذي ألقاه في المربين والمربيات في مدرسة الأميرة عالية بنت الحسين بعمان في 1963/5/28 قال:

«إنني أرى أن بالإمكان حل قضية فلسطين والوصول إلى ما نريده من نتائج، وهي الحرية والوحدة والحياة الأفضل. وهذه الأشياء كلها لا تحققها إلا قوتنا، لأن القوة هي كل ما يمكننا من استعادة ما فقدناه وما سلبه الأعداء. ولا يكلفنا ذلك سوى البعد عن الأنانية، والعمل بإخلاص وإيمان، وذلك بأن يشعر كل مسؤول عربي بأن البقاء للأمة وأن الأفراد إلى زوال»⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ج2، ص 176.

الفصل الثاني:

موقف الحسين من منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1974)

قيام منظمة التحرير الفلسطينية

فشلت مساعي حكام سورية والعراق ومصر في بناء الاتحاد العربي الذي أعلنوا عن عزمهم على إقامته في بيان 17 نيسان/ أبريل 1963. وعادت الخلافات بين الرئيس جمال عبد الناصر وقادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية والعراق. استغلت إسرائيل الخلافات العربية وشرعت بأعمال الإنشاءات لتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب في جنوب فلسطين، وكان من المقرر أن يبدأ تحويل المياه في منتصف سنة 1964⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور كان قد أوفد خبير المياه إريك جونستون Eric Johnston إلى المنطقة العربية سنة 1953 من أجل وضع خطة لتوزيع مياه نهر الأردن بين الدول التي يمر فيها مع فروعه. وضع جونستون الخطة المطلوبة التي تضمنت حصول سورية ولبنان والأردن على (60) في المئة من مياه النهر وتحصل إسرائيل على (40) في المئة، ويحصل الأردن على (330) مليون متر مكعب في السنة منها (47) مليون متر مكعب للضفة الغربية، وتحصل سورية على (90) مليون متر مكعب، وتحصل إسرائيل على (250) مليون متر مكعب سنوياً. وقد نفذ الأردن حصته من مياه اليرموك بإنشاء قناة الغور الشرقية بطول (71) كيلومتراً لإرواء (120) ألف دونم من أراضي الغور، وانتهى العمل من إنشاء القناة في تشرين الثاني 1963⁽²⁾.

والواقع أن عشر سنوات قد مرت منذ قدم جونستون خطته لتوزيع مياه نهر الأردن وروافده دون أن تقوم سورية ولبنان بأي عمل في هذا الصدد. ولما علمت سورية بما حدث في إسرائيل أعلنت عن عزمها على تحويل منابع المياه التي في أراضيها (بانياس والحاصباني وتل القاضي) عندها هددت إسرائيل سورية بإعلان الحرب عليها. خشي جمال عبد الناصر أن تنشب الحرب بين سورية وإسرائيل، في وقت كان جزء كبير من قواته العسكرية في اليمن. وفي خطاب جماهيري ألقاه في بورسعيد في 23/12/1963، اقترح عقد اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم من أجل بحث مياه نهر الأردن⁽³⁾.

1- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 99.

2- المرجع نفسه، ص 99-100.

3- المرجع نفسه، ص 101.

استجاب الملك حسين لدعوة عبد الناصر بقوله: "إن قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية جمعاء، وإن أي اجتماع يعود لخيرها والحفاظ على حقوق أهلها العرب، فإن الأردن لن يتوانى عن حضور الاجتماع، وذلك بعد أن توجه الدعوة إليه للحضور في أي مكان وزمان، وسيكون هذا البلد، كما عرفه العرب، صريحاً في قوله، وفيما لعهد، منفذاً لالتزاماته، متناسياً كل خلاف من أجل الهدف الأسمى وهو خدمة الأمة العربية"⁽¹⁾.

عقد مؤتمر القمة العربية الأول في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بين 13 و16 كانون الثاني/يناير 1964. وحضره الملك حسين على رأس وفد أردني. تناول مؤتمر القمة مسألتين هما: تنفيذ مشروع تحويل روافد نهر الأردن عند منابعها في الجانب العربي، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

تقرر في المسألة الأولى وضع خطة لتحويل مياه نهر الأردن داخل الأراضي العربي، دون التعرض للمشروع الإسرائيلي داخل فلسطين. وقدرت تكاليف المشروع العربي بستة ملايين جنيه وربع مليون آنذاك. كما تقرر وضع خطة لإنشاء قيادة عربية موحدة مهمتها حماية تنفيذ المشروع العربي لتحويل مياه الأردن، بواسطة القوات العسكرية التي ستضعها الأقطار العربية المجاورة لفلسطين تحت إمرتها، بحيث تكون لها الحرية في التحرك على الجهات العربية كلها، واعتماد الموارد المالية اللازمة للتسليح والتدريب والقيادة المشتركة.

أما بالنسبة للمسألة الثانية، فقد تقرر وضع مشروع لإقامة كيان فلسطيني يمثل الشعب الفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية) مع عدم المساس بالوحدة القائمة بين الضفتين الشرقية والغربية. واشترط الأردن أن تتعاون المنظمة معه، وأن تخضع نشاطاتها العسكرية للقيادة العربية المشتركة.

ووافق مؤتمر القمة على أن تكون القيادة العربية الموحدة برئاسة الفريق المصري علي علي عامر، ومقرها القاهرة. وتألّف هيئة أركان مشتركة للتخطيط. كما وافق على تخصيص (154) مليون جنيه استرليني لشراء السلاح لتقوية القوات المسلحة في الأردن وسورية ولبنان بأسلحة متطورة. ووافق المؤتمر على إنشاء هيئة استغلال مياه نهر الأردن

1- المرجع نفسه، ص 102-103

وروافده. وكلف المؤتمر أحمد الشقيري ببدء العمل لإنشاء الكيان الفلسطيني. وقرر المؤتمر إنشاء سد المقارن على نهر اليرموك لحجز مياهه قبل أن تصب في نهر الأردن، والإفادة منها في ري أراضي وادي الأردن.

لم تؤثر هذه القرارات في تنفيذ إسرائيل لمشروعها، ولذا بدأت بضخ المياه من نهر الأردن إلى صحراء النقب في 28/5/1964⁽¹⁾.

أما أحمد الشقيري فهو ابن الشيخ أسعد الشقيري من سكان عكا في فلسطين، مفتي الجيش العثماني الرابع الذي كان مرابطاً في بلاد الشام أثناء الحرب العالمية الأولى. والذي كان صديقاً لعبد الله بن الحسين، أمير شرق الأردن أثناء عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1920-1948)⁽²⁾. عين أحمد الشقيري وزير دولة في المملكة العربية السعودية، وعين في شهر إيلول/ سبتمبر 1963 ممثلاً لفلسطين في مجلس جامعة الدول العربية ليحل محل أحمد حلبي عبد الباقي الذي توفي في أواخر شهر حزيران، يونيو من السنة نفسها⁽³⁾.

وجاء في البيان الذي صدر في نهاية اجتماعات مؤتمر القمة العربية الأول في 17/1/1964 ما يلي:

«... وقد تدارس (المؤتمر) التهديدات وأعمال العدوان المتصلة، التي مارستها إسرائيل منذ إخراجها الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، وقيامها قوة احتلال استعمارية لأراضيه، تمارس التمييز العنصري ضد الأقلية العربية، وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها، وتصر على التنكر لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعي في العودة إلى وطنه، وتستعين بالإدانات المتكررة التي سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية.

وبعد أن بحث (المؤتمر) ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين

1- المرجع نفسه، ص 103-106

2- علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين: منذ نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني 1918-1948، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002م، ص 254-

3- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 106.

بهذه المياه، واستهدافاً منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم.

وقياماً بواجب الدفاع المشروع، وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره، والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه، وبأن التضامن العربي هو السبيل إلى درء المطامع الاستعمارية وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة، ورفع مستوى العيش للسواء الأعظم، وتنفيذ برامج الإنشاء والإعمار.

وقد اتخذ (المؤتمر) القرارات العملية اللازمة لانتقاء الخطر الصهيوني، المائل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره⁽¹⁾.

وبناء على هذا القرار، كلف الملوك والرؤساء العرب أحمد الشقيري بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية بغية إقامة القواعد السليمة لإنشاء الكيان الفلسطيني. وقام أحمد الشقيري بجولة على البلاد العربية اتصل خلالها بالعديد من الشخصيات الفلسطينية. وعرض عليها مشروع الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، واختار الشقيري أعضاء اللجان التحضيرية التي أعدت قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول المزمع عقده في القدس⁽²⁾.

شهر العسل من علاقة الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية

عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في فندق الإنتركونتيننتال في القدس صباح يوم الخميس 28 أيار/ مايو 1964. وافتتحه الملك حسين بخطاب رسمي. ولكن قبل تناول هذا الخطاب المهم، لا بد من العودة إلى المدة الزمنية بين انعقاد مؤتمر القمة العربية في كانون الثاني/ يناير 1964 وأيار/ مايو من العام نفسه.

1- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ص 227.

2- المرجع نفسه، ص 227-228.

فقد رحب الحسين بفكرة الكيان الفلسطيني في خطابه بمناسبة عيد الفطر في 14/2/1964، أي بعد شهر من انعقاد مؤتمر القمة، وطمان الشعب الأردني بأن هذا الكيان لن يمس وحدة الضفتين، ولا سلطة له على فلسطيني المملكة الأردنية الهاشمية، وقال: «وقبل كل شيء، أحب أن أعرب لكم، ولكل عربي، عن إيماني بأن الكيان الفلسطيني هو تنظيم للشعب الفلسطيني وحشد قواته. ومن هنا فهو قوة جديدة تضاف إلى القوة العربية العامة، وتشد من أزرها. وهو سلاح جديد تمتلكه اليد العربية الواحدة لتشق به الطريق إلى الغاية، وتفتح السبيل إلى الأمل. إن كياناً أريد له أن يكون تلك القوة وذلك السلاح لن يمس في لحظة من اللحظات وحدة أسرتنا الأردنية الواحدة بسوء قليل ولا كثير، وإنما هو العكس من ذلك سيقوي تلك الوحدة ويعمقها ويضعف من قدرتها على النمو والانطلاق»⁽¹⁾.

وفي خطاب الحسين الذي افتتح به المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس في 28/5/1964 قال:

«إن مؤتمر العتيد هذا يشكل في ذاته حادثة تاريخية فريدة في سجل النكبة بأسره. ففيه يلتئم لأول مرة ويجتمع عقد الشعب الفلسطيني المكافح البطل، منذ أن أريد له أن يتفرق في الأرض غرباً وشرقاً، ويتوزع في المعمورة ذات اليمين وذات الشمال... وهو يشكل نهاية لمرحلة كان فيها الجهد العمل، بالنسبة لأبناء فلسطين مشتتاً موزعاً، فهو يشكل في الوقت ذاته بدءاً لمرحلة جديدة، يدخل فيها الجهد والعقل طور التجمع والتخطيط والتنظيم... إن عيون الملايين من بني الإنسان تتطلع إليكم اليوم، وهي تراكم ترسمون أولى خطواتكم... وقلوب الملايين من أبناء أمتكم، هي اليوم مشدودة إليكم... أما الأردن، فهو في هذه اللحظات يعيش في قلب كل واحد منكم، مثلما عاشت فلسطين وتعيش في قلب كل واحد من أبنائه»⁽²⁾.

استمرت اجتماعات المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول من 28 أيار/ مايو حتى 2 حزيران/ يونيو 1964. وقد اتخذ القرارات التالية:

1- على محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 2، ص 250-251

2- المصدر نفسه، ج 2، ص 257-258

- 1- انتخاب أحمد الشقيري رئيساً للمؤتمر ومكتب رئاسة من حكمت المصري والدكتور حيدر عبد الشافي والدكتور نقولا الدرنوبا للرئيس وعبد الرحمن السكسك أميناً عاماً.
 - 2- إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية والمصادقة على نظامها الأساسي وعلى اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني.
 - 3- انتخاب أحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعبد المجيد شومان رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.
 - 4- المباشرة فوراً بفتح معسكرات لتدريب القادرين على حمل السلاح من الشعب الفلسطيني رجالاً ونساءً، وبصورة إلزامية، تهيء إعداد كل فرد منهم ليكون على مستوى معركة التحرير. وتشكيل كتائب عسكرية نظامية فلسطينية، وكتائب فدائية قادرة وفعالة، وتزويدها بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة والتجهيزات اللازمة.
 - 5- كما اتخذ المؤتمر العديد من القرارات السياسية والمالية والإعلامية⁽¹⁾.
- أكد الميثاق الوطني الفلسطيني وحدة التراب الفلسطيني، وأن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو تحرير فلسطين. ونصت المادة (24) من الميثاق على ما يلي: "لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في الأردن، ولا قطاع غزة. وسيكون نشاطها على المستوى القومي العربي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية".
- اعترفت الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية، وافتتحت لها مقرأً رئيسياً في القدس.

1- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ص 242-245.

أخذ الشقيري يخطط لفرض ضرائب على الفلسطينيين وتجنيد شبابهم في جيش التحرير الفلسطيني، وطالب الحكومة الأردنية بتوزيع الأسلحة على القرى القريبة من خط الهدنة مع إسرائيل. لكن الحكومة الأردنية عارضت مساعيه هذه، بسبب مخالفتها لقرارات مؤتمر القمة الأول، وفتح باب التفرقة بين أردني وفلسطيني، وعدم إعطاء إسرائيل المبرر لشن عدوان على الأردن. وبقي الشقيري رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى كانون الأول/ ديسمبر 1967، حينما حل محله المحامي يحيى حمودة⁽¹⁾.

مشروع الرئيس بورقيبة وردد الفعل عليه

زار الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الأردن وعدداً من دول المشرق العربي خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 1965. وألقى خطاباً أمام اللاجئين الفلسطينيين في مدينة أريحا في 1965/3/3 قال فيه:

«إني شديد التأثر من هذه المناظر، وشديد الاعتزاز كذلك. أما تأثري فلها شاهدت من آثار النكبة التي منينا بها في فلسطين منذ سبع عشرة سنة. أما اعتزازي وتفأولي فلها لمستته من حماسة وإرادة حديدية وتصميم على استرجاع الحق كاملاً غير منقوص.

تعلمون أن الشعب التونسي كان إبان النكبة مغلوباً على أمره، يعاني وطأة الحكم الاستعماري المباشر، ومع ذلك فقد أسهم في القيام بالواجب المقدس، وشارك في حرب فلسطين...

لكننا نعتبر، في تونس، أننا لا نزال مقصرين، وأن علينا واجبات تحتم أن نقوم بها لتخليص كل شبر من الوطن العربي الكبير. وقد أكدت في الكلمة التي ألقيتها في مؤتمر القمة العربي الأول أن تونس تسخر كل إمكانياتها لتدعيم الصف العربي، وللخروج من هذه المعركة الفاصلة، والنصر المبين يكلل جبيننا. لكن ما أريد أن ألفت إليه نظرکم أن أصحاب الحق السليب.. يجب أن تكونوا في الصف الأول من هذه الواجهة التي تعمل على

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 108.

حماية فلسطين. إنني أصارحكم بما أعتقده في قرارة نفسي، وما آمنت به من بعد تجربتي في الكفاح من أجل التحرر والانعقاد التي دامت (34) سنة، فإن دوركم في المعركة هو الدور الأول، وهذا ما يجب أن تضعوه نصب أعينكم وفي قرارة نفوسكم وعقولكم. أحاطب في هذه اللحظة الأمة العربية، وكل العرب الذين يعتبرون هذه القضية قضيتهم.

أريد أن ألفت نظركم إلى أن تجربتي الشخصية في كفاحي الطويل أكدت لي أن العاطفة المشبوبة والأحاسيس الوطنية المتقدمة، التي أرى نموذجاً حياً منها على وجوهكم لا تكفي لتحقيق الانتصار على الاستعمار. فهي، وإن كانت شرطاً أساسياً وضرورياً، غير كافية، بل لا بد مع الحماسة والاستعداد للتضحية والموت والاستشهاد من قيادة موفقة تتحلى بخصال كثيرة. ولا بد من رأس يفكر ويخطط، وينظر إلى المستقبل البعيد.

والكفاح المركز يقتضي فهم العدو ومعرفة إمكانياتنا الحقيقية وتقدير إمكانيات الخصم وضبطها بأكثر ما يمكن من الموضوعية، والتحري والتثبت حتى لا يرتمي في مغامرة أخرى تصينا بنكبة ثانية، وتعود بنا أشواطاً بعيدة إلى الوراء. هذا ما يجب أن نفكر فيه، ونقرأ له حسابه. ولذا لا بد لنا من الصبر ومن التخطيط ومن توفير الأسباب وتهيئة البشر والعتاد وحشد الأنصار والحلفاء. ويجب أن نعطي لهذا العمل وقتاً كافياً، وأن لا نتسرع وزرتمي في المعركة الحاسمة قبل أن نوفر أكثر ما يمكن من أسباب النجاح. على أننا وفرنا من هذه الأسباب، فلا بد لنا من أن نتكل على الله، فنحن على حق والحق يعلو ولا يعلى عليه.

إن توفير أسباب النجاح من خصائص القادة والزعماء والمسؤولين. وهذه الأسباب كانت تنقصنا في السنين الماضية حين خضنا المعركة. وسنعمل، إن شاء الله، بكد وجد وإخلاص وصدق على توفيرها للمعركة المقبلة. وسيكون هذا نصب أعيننا في ندوات القمة، وفي الاجتماعات التي تليها، وفي كل أعمالنا الإيجابية... فإن على الزعيم المسؤول عن المعركة أن يتثبت من الطريق الموصول إلى الهدف، وأن يدخل في حسابه المنعرجات التي قد يضطر إلى اتباعها لاجتياز العراقيل والصعوبات. والمنعرج لا ينتبه إليه، في غالب الأحيان، من تسيطر عليه العواطف، لأن العاطفة تأبى إلا أن تسير في خط مستقيم، لكن عندما يدرك الزعيم أن الخط المستقيم لا يمكن أن يوصل إلى الغاية،

فإنه يضطر لاتباع المتعرج، فيبدو في الظاهر وكأنه ترك الهدف جانباً، الأمر الذي يثير ضجة الأتباع. وفي هذه الحالة يجب على القائد أن يفهمهم أنه اضطر إلى ذلك اضطراراً، وأنه سيعود إلى الطريق بعد اجتياز الصعوبة التي واجهته.

يبدو أن هذا الأمر تعذر على كثير من الزعماء العرب. والواقع أن الكارثة التي منينا بها، ووقفنا على حدود فلسطين العربية دليل على أن القيادة لم تكن موفقة. فإن عجز الجيش عن تحقيق النصر مع توفر الحماسة يدل على خطأ القيادة دون شك. وكما قلت لكم فإننا نعمل بجد واجتهاد على رفع مستوى القيادة وجعلها في مرتبة مسؤولياتها بالاجتماعات الدورية وبمؤتمرات القمة وغيرها. لكن هذا وحده لا يكفي، بل لا بد لأمثالكم، سواء في المشرق أو في المغرب، من أن لا يعرقلوا بحماستهم المتدفقة عمل القادة، وأن لا يدفعهم تمسكهم بالخط المستقيم إلى وضع الصعوبات في طريق تنفيذ الخطة التي ربما استقر عليها رأي الساسة. ولا شك في أنه لا يمكن لأي زعيم عربي يهتم لحديثه عن الحل المنقوص أو عن الحل الوقتي بالخيانة، ويوصف بأنه صنيعة الاستعمار، أن يواصل عمله في أتون من المهارات.

ولكي لا يعطل الشعب تنفيذ الخطة يجب أن تكون له - وهذا ما توفر في تونس والحمد لله - ثقة في زعمائه وفي قاداته وفي المسؤولين، حتى يمكنهم من حرية التصرف والوصول إلى الهدف. وقد حدث لي كثيراً أن اضطررت سعيًا وراء التحكم في بعض المواقف إلى موافقة تقنعه بأن لا بد من التمسك بجبل التعقل والتفهم والاعتقاد بأن المعركة لا بد أن تكمل بالنصر، وخصوصاً، وأن الخصوم أصبحوا منهارين، وعلينا أن نواصل تشتيت صفوفهم من جهة، وكسب بعض الأنصار من جهة ثانية. وهذا لا يمكن أن يتم إذا تمسكنا بسياسة (الكل أو لا شيء) التي أوصلتنا في فلسطين إلى هذه الحالة، وإصابتنا بهذه الهزائم، خصوصاً وقد أبيننا إلا أن نتجاهل وجود اليهود، ونبالغ في تقدير قوة العرب وكفاءة جيوشهم.

وما كنا لننجح في تونس خلال بضع سنوات لولا أننا تخلينا عن سياسة (الكل أو لا شيء). وقبلنا كل خطوة تقربنا من الهدف، رغم أن فرنسا كانت ترضى بها على أساس أنها أخف الضررين، وظننا منها أنها ستبقى وتضمن بذلك التوازن وما بقي من

نفوذها وسطوتها واستعمارها. وكلها خطونا خطوة إلى الأمام ضيقنا الخناق على الاستعمار بالمظاهرات والمقاومة المسلحة وغيرها من الوسائل التي تضطره لقبول الخطوة الموالية باعتبارها أيضاً أخف الضررين، وهكذا إلى أن وجدت فرنسا نفسها في آخر معركة، أعني معركة بنزرت، حيث لم تجد بداً من الاندحار. أما هنا فقد أبى العرب الحل المنقوص، ورفضوا التقسيم، وما جاء في الكتاب الأبيض. ثم أصابهم الندم وأخذوا يرددون: ليتنا قبلنا ذلك الحل، إذن لكنا في حالة أفضل من التي نحن عليها.

ولو رفضنا في تونس عام 1954 الحكم الذاتي باعتباره حلاً منقوصاً لبقيت البلاد التونسية إلى يومنا هذا تحت الحكم الفرنسي المباشر، ولظلت مستعمرة تحكمها باريس. وهكذا فالمهم أن تكون للقيادة حرية اختيار أفضل السبل وحرية التصرف. لكن مع الصدق والإخلاص والنزاهة والتفاني والحكمة حتى تكون مرحلة تمهيداً لما بعدها من مراحل. وهذا ما أردت أن أقوله لكم بصفتي أخ له تجربة في الكفاح أكثر منكم، ولا سيما في الكفاح ضد الاستعمار.

... هذا ما أحببت أن أقوله لكم في هذه الزيارة التي سيتذكرها دائماً هذا الرجل المتواضع أخوكم الحبيب بورقيبة. وهذه نصيحتي التي أقدمها لكم ولكل العرب، حتى تضعوا في الميزان لا العاطفة والحماسة فقط بل وكذلك جميع معطيات القضية بناء على ما قاله لكم رجل نزيه لا تشكون في صدقه وإخلاصه وتفانيه. هكذا نصل إلى الهدف، ونبقى سبع عشرة سنة أخرى أو عشرين سنة نردد (الوطن السليب.. الوطن السليب).

أعتقد أنه يجب أن يبرز من صفوف العرب رجال لهم الشجاعة الكافية على مصارحة الشعب ومواصلة الكفاح بجميع منعرجاته وأطواره ومراحلته وحيله وكره وفره حتى نضمن لا لأنفسنا فقط بل وللأجيال التي من بعدنا النصر الكامل واسترجاع الحق السليب⁽¹⁾.

قدم بورقيبة في خطابه هذا تمهيداً جيداً لمشروعه لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بتطبيق قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1947 مقابل الاعتراف بإسرائيل من قبل الدول العربية وإبرام الصلح معها. واعتبر مشروعه هذا خطوة على طريق تحرير

1- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ص 242-245

فلسطين تحريراً كاملاً في المستقبل. أثارت خطابات بورقيبة في الأقطار العربية التي زارها موجة من الاستنكار والرفض في العواصم العربية⁽¹⁾.

رد بورقيبة على الحملات الإعلامية العربية ضده بخطاب في 1965/4/21 في تونس دعا فيه إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على النحو التالي:

• تعيد إسرائيل إلى العرب ثلثي المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة فلسطينية عربية.

• يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة.

• تتم مصالحة ويعقد سلام بين الدول العربية وإسرائيل ينهي حالة الحرب بينهما.

• اقترح أن تبدأ المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل على أن يتبعها اجتماع بين إسرائيل والحكومات العربية في روما أو في أي عاصمة أخرى.

• وعد بورقيبة بإثارة الموضوع في مؤتمر القمة العربي القادم في الدار البيضاء، وأن يتصل شخصياً بالرئيس عبد الناصر حوله إذا أخذ موقفاً إيجابياً من مقترحاته⁽²⁾.

رد ممثلو الملوك والرؤساء العرب على مقترحات بورقيبة الآتفة الذكر ببيان في 1965/4/26، أكدوا فيه التزامهم بمقررات مؤتمر القمة العربيين الأول في كانون الثاني/يناير 1964 والثاني في إيلول/سبتمبر 1964، ورفضهم لمشروع الرئيس بورقيبة وأية دعوة إلى الاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع إسرائيل⁽³⁾.

وعلى صعيد العلاقة مع أحمد الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قاوم الحسين محاولات الشقيري كسب ولاء الأردنيين من أصل فلسطيني، وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية عليهم في جيش التحرير الفلسطيني. واتضح هذه

1- المرجع السابق، ص 246-248، وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 127.

2- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ص 248.

3- المرجع السابق، ص 248-249.

المقاومة في خطب الحسين، ومنها خطابه الذي ألقاه في الاجتماع الذي عقد في الديوان الملكي بعد عودته من مؤتمر القمة الثالث الذي عقد في الدار البيضاء في 13-17 أيلول/ سبتمبر 1965. قال الحسين في خطابه في الديوان الملكي في 4/10/1965:

«تعلمون أن الأردن وفلسطين كانا عبر التاريخ والقرون المتعاقبة بلداً واحداً وشعباً واحداً، فرقت بينهما، برهة من الزمن، دسائس الاستعمار ومكائد الدخلاء... ولقد أورثتنا النكبة ذلك الشك وذلك اليأس الذي ران على نفوس أبناء فلسطين أولاً والعرب في كل مكان. وامتزج ذلك بعوامل أخرى خلفتها شدة الصدمة، منها فقدان الثقة بالقادة وبالنفوس. وكان من النتائج المؤسفة لهذا الوضع المحزن مهاترات واتهامات ومساومات ومزايدات لمحاولة التنصل من المسؤولية بدلاً من مواجهة الحقائق، والبدء بانتهاج السبيل السوي وسلوك الطريق المستقيم...

أما نحن في الأردن، هذا البلد المرابط على خط الهدنة الذي يمتد إلى أبعد من خطوط الهدنة الأخرى مجتمعة، فقد تلقينا الصدمة بقلوب مؤمنة صابرة، وتحملنا أعباء النكبة شعباً واحداً ويدا واحداً وقلباً واحداً... وإننا لفخورون بما حققناه لهذه الوحدة خلال سنوات طويلة مرت... ونحن في الأردن لم ولن نفرق في يوم من الأيام بين أردني شرقي وأردني غربي. ولن نستطيع أحد تمزيق هذه الوحدة، وعزل الأخ عن أخيه والجندي عن وحدته»⁽¹⁾.

انتقد الحسين سياسة منظمة التحرير الفلسطينية بقوة، وخشي زعزعة وحدة الضفتين، وحرص على التمسك بها، مستعملاً مختلف أساليب الإقناع والمجج في خطابه وتصريحاته في السنوات الممتدة من 1965 إلى سنة 1974. قال في خطابه في حفل تخرج طلبة الجامعة الأردنية في 29/6/1966:

«ولا بد في هذا المقام من تذكيركم بالوطن السليب، وبدورنا التاريخي في هذا البلد الصابر المرابط في معركة التحرير... وإنكم لتعلمون قبل غيركم أن ما بنيناه وبنيناه في هذه البقعة المقدسة هو لفلسطين، وأن قواتنا المسلحة التي نحيطها بكل عنايتنا هي جيش فلسطين، وأن كل دعوة لتفريق الصف وتمزيق الشمل وازدواجية العمل العسكري بديلاً

1- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج2، ص 366-368

عن دعم هذه القوات... وهي ضياع الجهد وتفتيت الحشد، وهي بالتالي خيانة لقدسية الرسالة وخيانة لمعركة المصير، وتعريض جبهتنا الداخلية للانهايار والضياع، وكأنما هي دعوة لتصفية القضية»⁽¹⁾.

من الخلاف إلى التوتر فالقطيعة

طلب أحمد الشقيري من الحكومة الأردنية إنشاء قوات عسكرية من فلسطيني الأردن تتبع المنظمة، واقتطاع (5) في المئة من رواتب الموظفين الفلسطينيين في الإدارة الأردنية في أواخر شباط/ فبراير 1965. ولم توافق الحكومة الأردنية على الطلبين. وردت بتعذر إنشاء قوتين عسكريتين تخضع كل منهما لقيادة منفصلة في دولة واحدة. ورفضت التفرقة في التعامل مع الموظفين من أصل فلسطيني والموظفين من أصل أردني. وطلب الشقيري أن تكون قوات الحرس الوطني في الأردن تابعة لقيادته، فردت الحكومة الأردنية بأن الحرس الوطني رديف للجيش النظامي الأردني ولا يمكن فصلهما. وكرر الشقيري مطالبه الآنفين في زيارته لعمان في حزيران/ يونيو 1965⁽²⁾.

اغتم الشقيري الاعتداء الإسرائيلي على مدينة قلقيلية في أواخر إيلول/ سبتمبر 1965، واتهم الأردن بالتقصير في تحصين منطقة خط الهدنة مع إسرائيل، وعدم تسليح القرى الأمامية. وشتت إذاعة صوت فلسطين من القاهرة حملة إعلامية على الأردن. وزار الشقيري عمان في 19/11/1965 وطالب بإنشاء تنظيمات فلسطينية في الأردن للمشاركة في وضع الترتيبات لحماية القرى الأمامية، غير أن الحكومة الأردنية رفضت طلبه.

وتوسط أمين عام جامعة الدول العربية بين الأردن والمنظمة، فذهب وفد أردني إلى القاهرة في 21/2/1966 برئاسة وزير الداخلية عبد الوهاب المجالي وأجرى مباحثات مع الشقيري. وتوصل الطرفان إلى اتفاق تضمن جباية ضريبة تحرير من جميع موظفي الدولة الأردنية لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية، وتخصيص مدة زمنية في الإذاعة الأردنية، لإذاعة برامج لمنظمة التحرير الفلسطينية⁽³⁾.

1- المصدر نفسه، ج 2، ص 461-462.
2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج 2، ص 137.
3- المرجع نفسه، ص 143-144.

لم يدم هذا الاتفاق طويلاً وعاد الهجوم على الأردن من إذاعات القاهرة ودمشق وبغداد، ومن خلال تصريحات أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية⁽¹⁾.

وبعث الحسين برسالة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر في 14 تموز/ يوليو 1966 حول الخلاف بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وجاء فيها: «يؤسفني أن أقول لسيادتكم الآن أن خشيتي التي أعربت عنها قد تحققت، رغم كل المحاولات لتصلح الاعوجاج. وجرينا وراء السراب لإبقاء بصيص خافت من الأمل في إمكان التعاون مع رئيس المنظمة والمنظمة بشكلها ولبوسها الحالي حتى انطفأ. وأصبح واضحاً جداً من تصرفات الشقيري، وبصورة خاصة قبيل انعقاد مؤتمر غزة إلى الآن، أن هدف المنظمة، بعد أن سيطر عليها الحزبيون والهدامون والمخربون الذين وحدوا صفوفهم في جبهة واحدة تحت ثوب منظمة التحرير، هو شرق خط الهدنة لا غربه، وضرب العمل العربي الجاد الهادف، والخروج عن نطاق القيادة العربية الموحدة، التي هي الأمل الأخير في معركة التحرير، إلى نزوات عاطفية متطرفة غير مسؤولة، لا جدوى منها، ولا نتيجة إلا تعريضنا جميعاً لخوض المعركة قبل أن نستكمل مخططنا الذي اتفقنا عليه في الجلسات السرية في الدار البيضاء...»

وبناء على ذلك، وبعد أن استفرغنا كل صبر وأناة وحسن ظن، فقد أصبح واضحاً لدينا بما لا يترك أي مجال لأي شك أن هدف المنظمة في تشكيلتها الحالية، هو تقويض العمل الجاد في الأردن، ونسف الأردن وكل ما بنيناه خلال السنين الطويلة لأمتنا وللفلسطين، لا لأنفسنا. ونسف مقررات القمة وتحطيم الثقة التي مكّأها هنا لسنوات طويلة، والتي هي الأساس الحقيقي لكل عمل جدي يستهدف حقاً قضية مصير ومعركة تحرير. ولذا لم يعد بإمكاننا التعامل مع هذه المنظمة، لما نعرفه من سوء نواياها والصغار الذي تنطوق به في حملات الدجل والتبريح⁽²⁾.

استمر الخلاف بين الدول العربية وتصاعد التوتر بينها، فاستغلت إسرائيل الفرصة وقصفت طائراتها الحربية في 14 تموز/ يوليو 1966 الجرافات والمعدات السورية عند نهر بانياس، أحد منابع نهر الأردن، وتصدت لها الطائرات الحربية السورية، ودارت معركة

1- المرجع نفسه، ص 145-146

2- المرجع نفسه، ص 148-151

جوية فقد فيها السوريون عدداً من طائراتهم. وكررت إسرائيل عدوانها على الموقع نفسه في 15 آب/ أغسطس 1966، وفقد السوريون إحدى عشرة طائرة في اشتباك سلاحهم الجوي مع الطائرات الإسرائيلية المعتدية⁽¹⁾.

وادعت إسرائيل في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1966 أن أربعة مدنيين إسرائيليين أصيبوا بجراح نتيجة انفجار وقع في الجانب الإسرائيلي من مدينة القدس، وأن آثار المتسللين أشارت إلى عودتهم إلى الأراضي الأردنية. وأصرت إسرائيل على زعمها على الرغم من رفض لجنة الهدنة المشتركة المصادقة عليه. وفي اليوم التالي أعلنت إسرائيل أن أربعة من رجال شرطتها قد قتلوا وأصيب اثنان منهم بجراح في حادث انفجار لغم تحت سيارتهم إلى الجنوب من بحيرة طبريا. وتقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد سورية في 10/10/1966. ونجت سورية من الإدانة بفضل استعمال الاتحاد السوفياتي حق الفيتو⁽²⁾.

وعلى أثر ذلك أعلن الحسين في 11/10/1966 أن الأردن على استعداد لمساندة سورية والوقوف إلى جانبها، إذا ما نشب القتال بينها وبين إسرائيل، فقد واصلت دمشق حملات التهجم والتحريض ضد الأردن. وفي غمرة هذا الوضع المتفجر قام يوسف زعين، رئيس وزراء سورية وإبراهيم ماخوس وزير خارجيتها بزيارة مصر، وأجرى مباحثات مع المسؤولين المصريين أسفرت عن توقيع ميثاق دفاع مشترك، وإنشاء قيادة عسكرية مشتركة لجيشيهما في 4/11/1966. وادعت إسرائيل أنها تعرضت لست هجمات فدائية قادمة من الأردن ولذا هاجمت قرية السموع الأردنية في منطقة الخليل في 13/11/1966⁽³⁾. قام بالهجوم نحو أربعة آلاف جندي تدعمهم الذبابات والمدفعية والطائرات في ساعات الصباح الباكر. واتجه المهاجمون نحو مخفر الشرطة الأردني بينما أمر الجنود الإسرائيليون الأهالي بالخروج من منازلهم قبل أن يهدموها على رؤوسهم. ونسفوا منازل القرية البالغ عدد سكانها نحو أربعة آلاف نسمة. ودمر المهاجمون مخفر الشرطة بعد أن تصدت الشرطة لهم. وتحركت كتيبة أردنية من الخليل نحو السموع إلا أنها اصطدمت بقوة إسرائيلية. كانت تكمن لها لمنعها من نجدة السموع. وشارك سلاح الجو الأردني في

1- المرجع نفسه، ص 151.

2- المرجع نفسه، ص 152.

3- المرجع نفسه، ص 153.

المعركة، وانسحبت القوات الإسرائيلية الساعة العاشرة صباحاً بعد أن دامت المعركة أربع ساعات. أسفر العدوان على السموع عن تدمير (125) منزلاً ومخفر الشرطة ومدرسة القرية. ودمر الأردنيون عشر دبابات واثنتي عشرة سيارة مصفحة إسرائيلية وطائرتين حربيتين إسرائيليتين. وفقد الأردن طائرة هوكر هنتر وطيارها الشهيد موفق السلطي، واستشهد (15) جندياً أردنياً وجرح (37) جندياً. واستشهد ثلاثة مدنيين وجرح (17) مدنياً أردنياً. وقد أدان مجلس الأمن الدولي العدوان الإسرائيلي على السموع⁽¹⁾.

استغل أحمد الشقيري العدوان على السموع لشن حملة تحريض وإثارة ضد الأردن، فاندلعت المظاهرات في مدن الضفة الغربية بدءاً من يوم 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966 وشملت نابلس والخليل والقدس ورام الله وأريحا وبيت لحم وجنين، ومخيمات اللاجئين، احتجاجاً على عدم فعالية الترتيبات الدفاعية عنهم. وطالب المتظاهرون بالسلاح. وأسفرت هذه المظاهرات عن مقتل ثمانية أشخاص وجرح (25)⁽²⁾.

وكان من نتائج المظاهرات التي تلت العدوان الإسرائيلي على السموع أن صدر في 1966/11/26 قانون التجنيد الإجباري في الأردن الذي نص على تدريب الأردنيين على السلاح مدة ثلاثة أشهر ثم ينقلون إلى قوات الاحتياط. وأعلن الحسين في خطابه عند افتتاح مجلس الأمة في 1966/12/1، أنه سيستكمل تسليح أهل القرى القريبة من خط الهدنة مع العدو الإسرائيلي، وتحصين تلك القرى⁽³⁾.

أعلن الشقيري في 1966/12/27 أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سوف يحل محلها مجلس ثوري يمارس أعماله سراً. وبعد ذلك بأيام وقعت انفجارات في أبنية حكومية في عمان وفي مبنى الإذاعة الأردنية، وفي دار الإذاعة في القدس. وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية من القاهرة في 1967/1/4 أن وحدة من الفدائيين تنظم عمليات فدائية تخريبية في الأردن. وعندها قررت الحكومة الأردنية إغلاق مكاتب المنظمة في عمان والقدس، وأبلغت جامعة الدول العربية سحب اعترافها برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية⁽⁴⁾.

1- المرجع نفسه، ص 154-155.

2- المرجع نفسه، ص 156-157.

3- المرجع نفسه، ص 159-160.

4- المرجع نفسه، ص 160-161.

نذر العدوان الإسرائيلي في حزيران 1967

ازدادت العلاقات سوءاً بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر وسورية في الأشهر الأولى من سنة 1967. واجتمع رؤساء أركان الجيوش العربية في القاهرة في 11/3/1967، قدم رئيس أركان الجيش الأردني مذكرة في ذلك الاجتماع أكد فيها التزام الحكومة الأردنية بقرارات مجلس الدفاع العربي المشترك، وأنها ترى أن تقوم جميع الدول العربية بتنفيذ التزاماتها الواردة في قرارات مجلس الدفاع، وخاصة سداد الالتزامات المالية المقررة في مؤتمرات الملوك والرؤساء. وإذا لم تنفذ باقي الدول العربية فوراً التزاماتها الواردة في هذه القرارات فإن الأردن في حل من القيام بما يخصه من الالتزامات الواردة فيها. وجاء في المذكرة أن الوضع المالي في الأردن سيء للغاية، وأنه سيتربط على عدم سداد الدول العربية لالتزاماتها المالية اضطرار الحكومة الأردنية إلى تسريح التشكيلات العسكرية التي أنشئت بناء على هذه القرارات، كما أنها ستضطر إلى إلغاء الكثير من تعاقداتها الخاصة بالأسلحة، وذلك تحت ضغط الدول الموردة التي تصر على سداد ثمن هذه الأسلحة كشرط للتسليم. ولم يحضر الأردن والمملكة العربية السعودية اجتماعات مجلس الدفاع العربي في القاهرة يوم 1967/3/12⁽¹⁾.

وفي هذه الأثناء اشتد التوتر بين سورية وإسرائيل، وبلغ أوجه في 1967/4/7 حينما قصف سلاح الجو السوري جارا إسرائيليا كان يحرق المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية- الإسرائيلية. رد الإسرائيليون بالمدفعية ونار الدبابات، وجرت معركة جوية في الوقت نفسه بين الطرفين فقد السوريون خلالها أربع طائرات مقاتلة. وفي هذه المعركة هبط ثلاثة من الطيارين السوريين في الأراضي الأردنية بعد سقوط طائراتهم. وشرع قادة إسرائيل بتهديد سورية مما دفع عبد الناصر إلى اتخاذ قرار خطير في 1967/5/16 بإزاحة قوات الطوارئ الدولية عن مواقعها على حدود مصر مع إسرائيل وتجميعها في قطاع غزة. وهدد عبد الناصر إسرائيل بدخول الحرب إذا تعرضت سورية لهجوم إسرائيلي⁽²⁾.

1- المرجع نفسه، ص 164-167

2- المرجع نفسه، ص 168-179.

في هذا الوضع المتوتر جداً، وقع انفجار عنيف في مركز الحدود الأردنية السورية في الرمثا في 1967/5/21، أسفر عن مصرع واحد وعشرين شخصاً بينهم خمسة من رجال الشرطة والجمارك الأردنيين وجرح أربعة وعشرين مدنياً. كانت السيارة المفخخة قادمة من سورية، طلبت الحكومة الأردنية من السفير السوري مغادرة عمان وسحبت القائم بالأعمال الأردني في دمشق⁽¹⁾.

حرب حزيران/ يونيو 1967

وفي هذه الأثناء أغلقت مصر مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، فالتحذت إسرائيل هذا القرار المصري ذريعة لإعلان الحرب عليها. وعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً في 1967/5/24 لبحث الأزمة العربية- الإسرائيلية دون التوصل إلى قرار. وسعى الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت U Thant لإقناع مصر بعدم غلق مضائق تيران، دون جدوى. وفي خطاب ألقاه عبد الناصر في نقابات العمال في 26 أيار/ مايو قال: "إذا جاءت الحرب فإنها ستكون شاملة. وسيكون الهدف تدمير إسرائيل. إننا نشعر بالثقة بأننا نستطيع كسب الحرب، ونحن الآن مستعدون للحرب مع إسرائيل"⁽²⁾.

وكان الملك حسين قد اقترح في 21 أيار/ مايو استئناف عقد مؤتمرات القمة العربية لمعالجة الأزمة، غير أن زعماء مصر وسورية سخروا من هذه الدعوة. ووجد الحسين أن بلاده في وضع بالغ الصعوبة والتعقيد، فهو في حالة خصومة شديدة مع سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر، وأمام خطر إسرائيل المائل أمامه وتنتظر اللحظة المناسبة لاحتلال الضفة الغربية. ولم ينس الحسين عزم إسرائيل على احتلال الضفة الغربية سنة 1956 غير أن اتفاقها مع بريطانيا وفرنسا حال دون ذلك. كما أدرك الحسين أن هجوم إسرائيل على السموع، قبل سبعة أشهر كان مقدمة لهجوم أوسع في المستقبل.

ومن الغريب أن الجماهير الشعبية في المشرق العربي كانت متحمسة للحرب، وتعتقد أن ساعة تحرير فلسطين قد اقتربت جداً. وقرر الملك حسين الوقوف إلى جانب

1- المرجع نفسه، ص 180.

2- المرجع نفسه، ص 184.

مصر وسورية في هذه الحرب القادمة. اجتمع مجلس النواب الأردني في 20 أيار/ مايو في جلسة سرية أعلن خلالها رئيس الحكومة الأردنية سعد جمعة وقوف بلاده إلى جانب سورية ومصر، وأصدر رئيس المجلس الدكتور قاسم الريمائي بياناً بتأييد المجلس للحكومة في موقفها هذا. وأعلن سعد جمعة هذا الموقف رسمياً في 24 أيار/ مايو، وطلب من الحكومة العراقية إرسال قواتها إلى الأرض الأردنية. واستدعى الملك حسين السفير المصري في عمان مساء يوم 28 أيار/ مايو وأبلغه أنه يود الاجتماع بالرئيس عبد الناصر. وبادر الحسين بالسفر إلى القاهرة صباح يوم 30 أيار/ مايو بعد أن رحب عبد الناصر بزيارته. واصطحب الحسين معه رئيس الوزراء سعد جمعة ورئيس أركان الجيش الأردني اللواء عامر نحاش. واقترح عبد الناصر أثناء المحادثات انضمام أحمد الشقيري إليها، فوجئ الحسين بالاقتراح ولكنه رحب به. وتم في هذا الاجتماع التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة. وعلى أن يتولى الفريق عبد المنعم رياض القيادة الفعلية للقوات المسلحة الأردنية، باعتباره رئيس أركان القيادة العربية الموحدة. وعاد الحسين إلى عمان في اليوم نفسه ومعه أحمد الشقيري. استقبل الحسين استقبالاً جماهيرياً كبيراً في عمان، وصفه أحمد الشقيري بالعبارات التالية:

«وأحدتُ بعمان من تحتنا، فرأيت عجباً عجائباً، وبحراً عباباً، وبحراً من البشر يغمر المدينة، كأنه الطوفان الهادر... كانت الروابي مزروعة بالأشجار والرؤوس. وكانت الشوارع ككلمة بشرية متراسة، فلا ترى مواضع الأقدام، وهبطت الطائرة في مطار عمان، والخلاتق في ساحاته ومن حوله، يعلو صياحها وهتافها فوق هدير الطائرة. ووثب الملك حسين من غرفة القيادة ببزته العسكرية، وقد انتصبت قامته، وسار إلى باب الطائرة، يؤدي التحية العسكرية»⁽¹⁾.

بدأت الدبابات العراقية بدخول الحدود الأردنية ليلة الرابع من حزيران/ يونيو 1967. وعبرت الحدود الأردنية كتيبة من جيش التحرير الفلسطيني قادمة من سورية. وبدأت تصل إلى مطار عمان العناصر الأولى من كتيبتي المغاوير المصرية عصر يوم 3 حزيران/ يونيو ووصل جميع أفرادهما في اليوم التالي. ووصلت أول كتيبة من اللواء الذي وعدت السعودية بإرساله إلى الأردن في 6/6/1967. أما الفريق عبد المنعم رياض فقد

1- المرجع نفسه، ص 180 و194-199.

وصل إلى عمان في اليوم الأول من حزيران/ يونيو وتسلم فور وصوله قيادة القوات المسلحة الأردنية⁽¹⁾.

ليس من أهداف هذه الدراسة البحث في تفاصيل حرب حزيران/ يونيو بين إسرائيل من جهة ومصر وسورية والأردن من جهة أخرى، ولا في تفاصيل ما أسفرت عنه من نتائج على هذه الجبهات العربية الثلاث. فقد احتلت القوات الإسرائيلية، بعد تدميرها لسلاح الجو المصري صباح الخامس من حزيران/ يونيو شبه جزيرة سيناء ووصلت إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، واحتلت كامل الضفة الغربية من الأردن ومرتفعات الجولان السورية، خلال الأيام الستة الأولى من الحرب. ونزح إلى الضفة الشرقية من الأردن خلال هذه الحرب (254248) نسمة منهم (38) ألفاً من قطاع غزة⁽²⁾.

الصراع بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على تمثيل شعب فلسطين
كان من نتائج حرب حزيران/يونيو 1967 خروج أحمد الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1967، وحلول المحامي يحيى حموده محله، وظهور حركة التحرير الفلسطيني (فتح) على الساحة السياسية العربية بعامه والساحة الأردنية بخاصة، وتمكنت بالتدريج من السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، وانتخب زعيم فتح ياسر عرفات، رئيساً للمنظمة في شباط/ فبراير 1969.
كانت تتولى إدارة منظمة التحرير الفلسطينية لجنة تنفيذية ينتخبها المجلس الوطني الفلسطيني. وبعد استقالة الشقيري أصدرت اللجنة التنفيذية للمنظمة بياناً أعلنت فيه أنها ستعمل بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية المقاتلة. ولما عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة في القاهرة بين 10 و17 تموز/ يوليو 1968، وفي ظل صعود العمل الفدائي الفلسطيني وتنظيماته، تم تشكيل مجلس وطني جديد ضم (28) عضواً من حركة فتح، و(10) أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و(20) عضواً من ضباط جيش التحرير الفلسطيني، و(22) عضواً من المستقلين. وانتخب هذا المجلس لجنة تنفيذية برئاسة

1- المرجع نفسه، ص 200-201.

2- المرجع نفسه، ص 285، وغازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988، دمشق، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص 119-121..

يحيى حموده وعضوية كل من عبد الخالق يغمور، وبهجت أبو غربية، وعبد المجيد شومان، وأسامة النقيب، وخالد الفاهوم، وحامد أبو ستة، وجمال الصوراني، واللواء وجيه المدني والدكتور يوسف الصايغ.

ولما عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة في القاهرة بين 1 و4 شباط/ فبراير 1969، فازت حركة فتح بأكثرية المقاعد في اللجنة التنفيذية، وانتخب زعيم الحركة ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية. وضمت هذه اللجنة المحامي إبراهيم بكر، وفاروق القدومي، وخالد الحسن، والشاعر كمال ناصر، وحامد أبو ستة، والمحامي ياسر عمرو، ومحمد يوسف النجار، وعبد المجيد شومان، ويوسف البرجي وأحمد الشهابي.

أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية في نيسان/ أبريل 1969 «قيادة الكفاح المسلح» للتنسيق بين المنظمات في الأمور العسكرية. وفي شباط/ فبراير 1970، اتفقت عشر منظمات فدائية فيما بينها ووحدت صفوفها، وأنشأت «لجنة مركزية» تضم (27) عضواً⁽¹⁾.

سعت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات إلى أن تكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بعد أن جدد المجلس الوطني الفلسطيني لياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة وحتى الدورة العشرين، ووضع الصندوق القومي الفلسطيني تحت إشراف اللجنة التنفيذية للمنظمة، ووضع قيادة الكفاح المسلح تحت إمرة رئيس اللجنة التنفيذية⁽²⁾.

ولما تقدمت الولايات المتحدة بمبادرة لتسوية سياسية بين العرب وإسرائيل في نيسان/ أبريل 1970 تحمل اسم وزير خارجيتها وليم روجرز William Rogers، أدان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة التي عقدت في القاهرة بين 30/5 و4/6/1970 هذه المبادرة. وكانت مصر والأردن قد وافقا على المبادرة باعتبارها أول مبادرة تتقدم بها الولايات المتحدة منذ صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967. وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن "الحل العسكري هو الحل الوحيد للصراع القائم بيننا وبين الكيان الصهيوني".

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص331-333.

2- غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني، ص 136.

وفي دورته الاستثنائية التي عقدت في عمان في مخيم الوحدات يومي 27 و28 آب/أغسطس 1970، رفض المجلس الوطني الفلسطيني قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)⁽¹⁾.

وكان الملك حسين قد وجه خطاباً إلى الأسرة الأردنية والأمة العربية في 29 آب/أغسطس 1970، قبيل أحداث إيلول بأسبوعين، بر فيه قبول الأردن والجمهورية العربية المتحدة (مصر) لمبادرة روجرز بقوله:

«ولهذا فقد قابلنا المقترح الأمريكي الأخير للدخول في مباحثات مع المبعوث الدولي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) لسنة 1967، مقابلة إيجابية، وذلك لجملة أسباب:

أولها: أننا نعمل وشقيقتنا الكبرى، الجمهورية العربية المتحدة، يداً بيد في جهدنا الحثيث الطويل، نقبل بما نقبله معاً، نرفض ما نرفضه معاً كذلك.

وثانيها: أن المبادرة الأمريكية المذكورة المعروفة بمقترحات روجرز هي دعوة إلى الدخول في مباحثات مع المبعوث الدولي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن الذي طالما طالبنا نحن والجمهورية العربية المتحدة وعدد من الدول العربية الشقيقة بلزوم تنفيذه.

وثالثها: أننا في مطالبتنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن إنما ننطلق من مبدئين هما في نظرنا أهم الأسس التي يقوم عليها تنفيذ قرار مجلس الأمن المشار إليه، وهما تفسيرنا الوحيد في نظرنا لهذا القرار. هذان المنطلقان هما انسحاب إسرائيل الكامل والشامل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها منذ الخامس من حزيران 1967، وتأمين حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المغتصب كاملة غير منقوصة.

رابعاً: إن الأسرة الدولية التي ننتمي إليها والقوى العالمية الكبرى التي لا ينكر وجودها، يذهب فيها من يؤيدنا ويساندنا ويشاركنا الكفاح المسلح في وجه العدوان، ومن أجل استرداد حقنا وإنقاذ، سواء بالسياسة أو بالسلاح، وإلى حد استعادة كافة أراضينا المحتلة في حزيران 1967، وانتزاع وتأمين الحقوق للشعب الفلسطيني في وطنه المغتصب

1- المرجع نفسه، ص 136-137.

كاملة غير منقوصة، وهو ما أقرته الأمم المتحدة مرات ومرات، وأقرتها المواثيق الدولية ومبادئ الحق والعدل. وهو ما لا نتهاون به نحن من قريب أو بعيد..

وخامسها: فقد قبلنا المبادرة الأمريكية نتيجة التركيز على القضية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وهما الدولتان الكبيرتان المعنيتان بشكل رئيسي بخطورة الوضع في منطقتنا من جراء الصراع العربي الإسرائيلي وخطره الذي يهدد العالم بانفجار مروع مدمر، وتركيزهما على معالجة أسباب التوتر وبواعث الخطر على السلام العالمي في أنحاء المعمور. وبناء على ما تقدم، فقد شرع الدكتور غونار يارينغ Gonar Jarring المبعوث الدولي لتنفيذ قرار مجلس الأمن مع الفرقاء لهذا الغرض⁽¹⁾.

أما المجلس الوطني الفلسطيني فقد ذهب في تطرفه إلى رفضه أن يكون طرفاً في أية تسوية تمس حقه في العمل لتحرير كامل وطنه. وأكد رفضه فكرة قيام دولة فلسطينية وكان فلسطيني مزيف. وجاءت هذه القرارات في ختام دورته الثامنة التي عقدت في القاهرة من 2 إلى 3 شباط/ فبراير 1971. وكرر في دورته التاسعة التي عقدت في القاهرة من 7 إلى 13 تموز 1971 تمسكه بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه عن طريق الكفاح المسلح، ورفضه لجميع الحلول السلمية والاستسلامية بما في ذلك قرار مجلس الأمن (242) ومشاريع روجرز والدعوات لإقامة الدولة الفلسطينية على جزء من أرض الوطن⁽²⁾.

وركز المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة هذه على بناء الجبهة الوطنية الأردنية، وعلى مطلب إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يخدم مصالح الجماهير الأردنية، ويشكل حماية حقيقية للثورة الفلسطينية، ويعترف بالثورة الفلسطينية على أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني⁽³⁾.

أدرك الحسين، منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حرص الفلسطينيين على إبراز هويتهم الوطنية، وتأييد الدول العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولذا لم يتردد

1- على محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 3، ص 190-191..

2- غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني، ص 137-138.

3- فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ب.ن، وم.ن، 1980م، ص 174-179.

في التعرف على نواياهم الحقيقية في العلاقة المستقبلية بين فلسطين والأردن. وقد جاء ذلك في خطابه إلى الشعب الأردني في 15/3/1972 الذي قدم فيه "مشروع المملكة المتحدة". وهو في الأصل ينطوي على خيارات ثلاثة يجري استفتاء الشعب الفلسطيني عليها بإشراف هيئة دولية:

- العودة إلى وحدة اندماجية كما كان الحال قبل حرب 1967.
- إقامة نظام اتحاد فيدرالي تحت اسم "المملكة العربية المتحدة".
- إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ولكنه ركز على الخيار الثاني الذي عرضه في اجتماع ضم نحو (400) شخصية من أعيان البلاد وقادة الرأي⁽¹⁾. قال الحسين في الجزء الأول من خطابه المشار إليه مدافعاً عن وحدة الضفتين الاندماجية:

"في عام 1948، حين دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، كان أصغر تلك الجيوش عدداً وعدة هو الجيش الأردني. ومع ذلك فقد استطاع هذا الجيش أن ينقذ من فلسطين تلك الرقعة الممتدة من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً، ومن نهر الأردن شرقاً إلى نقطة لا تبعد أكثر من (15) كيلومتراً عن شاطئ البحر غرباً. كما استطاع أن ينتزع بيت المقدس - المدينة المقدسة بكاملها، ومناطق أخرى خارج السور القديم شمالاً وجنوباً وشرقاً مما أصبح يعرف بالقدس العربية..

وبعد فترة وجيزة من الإدارة المؤقتة في الضفة الغربية، وجد قادة الرأي فيها، ونخبة من الزعماء والوجهاء، الممثلين لعرب فلسطين المهاجرين من المناطق المحتلة، في الانضمام إلى الضفة الشرقية مطالباً وطنياً وقومياً لهم، وضمناً في وجه الأخطار الإسرائيلية المتبادية، فعدوا مؤتمرين كبيرين: أولهما في أريحا يوم 1/12/1948، وثانيهما في نابلس يوم 28/12/1948، حضرهما ممثلون عن سائر فئات الشعب وهيئاته، بقادته ورجال الفكر فيه، وشبابه وشيوخه، وعماله ومزارعيه. واتخذ المجتمعون قرارات يناشدون فيها،

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 457-459.

جلالة المغفور له الملك عبدالله بن الحسين، اتخذ الخطوات الفورية لتوحيد الضفتين ودجهما في دولة واحدة بقيادته وتحت زعامته. واستجاب الملك الشيخ لنداء الأمة، وأمر بالفعل بالإجراءات الدستورية والعملية التي يتطلبها تحقيق ذلك المطلب الوطني والقومي الهام. ومن بينها إجراء انتخابات لاختيار ممثلين شرعيين عن سكان الضفة الغربية في مجلس النواب. وفي يوم 24 نيسان 1950، عقد مجلس النواب جلسة تاريخية تمت فيها أول خطوة حقيقية في التاريخ العربي الحديث على طريق الوحدة العربية التي نادى بها الثورة منذ انطلاقتها. وكان ذلك بإعلان وحدة الضفتين، واندماجهما في دولة واحدة عربية مستقلة ذات نظام نيابي ملكي تعرف باسم المملكة الأردنية الهاشمية.

لقد كان في طبيعة الحقائق التي جسدها وحدة الضفتين، يوماً بعد يوم، هي أن الشعب فيهما شعب واحد لا شعبان. ولقد تجلت هذه الحقيقة، أول ما تجلت، في لقاء الأنصار - أبناء الضفة الشرقية - لإخوانهم المهاجرين - أبناء المناطق المحتلة من فلسطين عام 1948-، حين اقتسموا معهم لقمة العيش وسقف المأوى وحلوا الحياة ومرها. ثم راحت تلك الحقيقة تبرز وتعمق في كل خطوة من خطوات الدولة، وتمثل في كل مؤسسة من مؤسساتها. فإلى جانب القوات المسلحة والوزارات والدوائر الحكومية المختلفة، راحت تلك الحقيقة تنسحب على ميادين الحياة المتنوعة: الاقتصادية والزراعية والاجتماعية وغيرها. وجاء يوم لم يعد فيه بمقدور أي امرئ أن يميز في الأردن بين عربي وشرقي، بمثل السهولة التي يفرق فيها بين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين في أي بلد عربي شقيق“.

وبعد هذا الوصف المؤثر لوحدة الضفتين ذكر الحسين كارثة حرب حزيران/ يونيو 1967، التي سعى الأردن بعدها إلى هذين هما: الصمود في وجه الاعتداءات الإسرائيلية على الضفة الشرقية، والتصميم الواثق على تحرير الأرض. وحقاً وجد الأردن نفسه أمام كارثة جديدة في إيلول 1970. وتكسرت الفتنة على صخرة الوحدة الوطنية الراضخة.

بعد هذا العرض التفصيلي، قدم الحسين المرتكزات الأساسية لمشروع المملكة العربية المتحدة:

- تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة وتسمى بهذا الاسم.
- تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:
 - أ- قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراضٍ فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها.
 - ب- قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.
- تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة القطر الأردني.
- تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.
- رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس يعرف بمجلس الأمة. ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر، وبعدد متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين.
- تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية.
- للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى الملك.
- تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستمرارها وازدهارها.
- يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضاً.
- يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر. وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.
- السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

• تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية⁽¹⁾.

أحدث إعلان مشروع المملكة العربية المتحدة موجة من الاحتجاج والسخط في أوساط منظمة التحرير الفلسطينية والأوساط العربية التي تؤيدها. وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورة استثنائية في القاهرة في نيسان/ أبريل 1972. ودعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر شعبي فلسطيني انعقد بموازاة الدورة الاستثنائية للمجلس وحضره نحو (500) شخصية فلسطينية. وقرر المجلس الوطني والمؤتمر الشعبي رفضهما لمشروع المملكة العربية المتحدة. واعتبراه خروجاً على موقف جامعة الدول العربية التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً لشعب فلسطين، كما اعتبره خروجاً على مقررات مؤتمر قمة الخرطوم 1967 التي نصت صراحة على عدم التصرف بالقضية الفلسطينية إلا بموافقة الشعب الفلسطيني. وكان من قرارات المجلس الوطني تشكيل جبهة وطنية فلسطينية- أردنية مهمتها المركزية إسقاط النظام الهاشمي وإقامة حكم وطني ديمقراطي⁽²⁾.

لقد زاد إعلان مشروع المملكة العربية المتحدة من حدة التوتر مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولذا كرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة التي عقدت في القاهرة من 6 إلى 12/1/1973 رفضه للمشروع الأردني⁽³⁾.

وعلى الرغم من ردود فعل منظمة التحرير الفلسطينية القاسية والمبالغ فيها، فقد أكد الحسين في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية السادسة لمجلس الأمة الأردني التاسع في 1/11/1972، "أن قضية فلسطين هي بالنسبة لنا في هذا البلد، قضية حياة أو موت، قضية وجود أو لا وجود، نحن أهلها، ونحن أصحابها، لا نقبل فيها بمساومة، ولا نصدر في مواقفنا منها عن مزايدة أو ارتجال، فنحن نعيش القضية في صميمها⁽⁴⁾. وفي هذا القول منتهى التحدي لمنظمة التحرير.

1- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 357-365.

2- فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ص 180.

3- المرجع نفسه، ص 181-182.

4- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 383.

وذكر الشعب الأردني والأمة العربية في خطابه الذي ألقاه بمناسبة زيارته
 لأمريكا في 1973/2/3 مدى تسامح الأردن مع المنظمة وتنظيماتها العسكرية، وحرصه
 على التضامن العربي في مجابهة الخطر الصهيوني في الأزمة التي سبقت حرب حزيران
 1967، فقال إنه كان حتى الرابع من حزيران 1967 يعارض وجود أية تشكيلات
 ووحدات عسكرية فلسطينية، لأنه كان يعتبر الأردن بلد الفلسطينيين والأردنيين، وهو
 يختلف اختلافاً جذرياً عن وضع أي بلد عربي آخر شقيق. كما كنا نحسب من وقوعه
 من خلق الحساسيات، وتعدد الولاءات، وتعريض الوحدة الوطنية للتفكك والانقسام
 والضياع. هذا مع العلم بأننا كنا نصر على أن من حق الفلسطيني الانتظام في صفوف
 الجيوش العربية الأخرى، أو تشكيل وحدات فلسطينية خاصة عند الشقيقات الأخريات
 وبمعرفتها وتحت إشرافها. وفي الرابع من حزيران عام 1967، والمعركة على الأبواب سمحنا
 بدخول تشكيلة فلسطينية عسكرية لأراضينا، فوجئنا بوجودها على حدودنا مع قوات
 مسلحة عربية لبلد شقيق. وإيماناً منا بحق شعبنا في مقاومة الاحتلال والظلم والعدوان
 فتحنا كل أبوابنا، وحمينا بصدورنا وأسلحتنا ما قدرنا بأنها ستكون حركة مقاومة منظمة
 منتظمة فلسطينية المنشأ⁽¹⁾.

بعد ست سنوات على حرب حزيران/ يونيو 1967، وبعد ظهر اليوم السادس
 من تشرين الأول/ أكتوبر 1973، تفاجأ العالم بهجوم القوات المسلحة المصرية على
 طول قناة السويس بينما كان الإسرائيليون يحتفلون بعيد الغفران (يوم كبور). اجتازت
 القوات المصرية القناة ودمرت تحصينات خط بارليف الإسرائيلية، مما اضطر القوات
 الإسرائيلية إلى إخلاء مواقعها والانسحاب إلى داخل سيناء.

وفي الوقت نفسه فتحت القوات المسلحة السورية نيرانها على طول جبهة الجولان
 مع إسرائيل. كانت المرة الأولى التي يقوم العرب فيها بأخذ زمام المبادرة في صراعهم مع
 إسرائيل، وللمرة الأولى ينجحون في خداع عدوهم الصهيوني.

وقبل اندلاع هذه الحرب بثلاثة أسابيع أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر
 والأردن (في 1973/9/13) وبين سورية والأردن (في 1973/10/4)، بعد انقطاعها
 مدة (17) شهراً.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 402-404.

تمكنت القوات المصرية في الأيام الأولى من القتال من دحر القوات الإسرائيلية، كما استولت القوات السورية على مرتفعات الجولان. ولكن القوات الإسرائيلية ركزت هجومها على القوات السورية في 11/10/1973 واستعادت مواقعها التي خسرتها في بداية الحرب. تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب بتزويد إسرائيل بالذبابات والمدافع والأسلحة التي خسرتها في أيام الحرب الأولى. فقد طلب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon من الكونغرس الأمريكي في اليوم التالي لبدء الحرب الموافقة على تخصيص (2200) مليون دولار لتمويل عملية إمداد إسرائيل بما تحتاج إليه من سلاح وعتاد. وأقامت الولايات المتحدة جسراً جويًا مع إسرائيل لهذه الغاية⁽¹⁾.

مع قيام الحرب بين مصر وسورية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وجد الأردن نفسه في وضع بالغ الصعوبة. فبمجرد نشوب الحرب نشر قواته على طول الجبهة مع إسرائيل. وفي اليوم الثالث من بداية الحرب وصل إلى عمان السفير الأردني في القاهرة عبد المنعم الرفاعي حاملاً رسالة شفوية من الرئيس المصري أنور السادات للملك حسين يطلب منه فيها أن يبادر إلى المشاركة في الحرب. ذهب الحسين إلى قيادة الجيش الأردني ليتعرف على حقيقة الوضع العسكري على الجبهتين المصرية والسورية، وعلى إمكانية مشاركة الأردن في الحرب. واستدعى الحسين كبار المسؤولين للاطلاع على رأيهم. تبين أن الأردن لا يملك طائرات مقاتلة لحماية قواته والتصدي للطائرات الإسرائيلية، ولا توجد لديه صواريخ لصد الغارات الجوية الإسرائيلية إذا دخل الحرب. كما أن إسرائيل تتفوق على قواته في جميع أنواع الأسلحة عدة وعدداً وعتاداً. وكلف الحسين مستشاره الفريق عامر نحاش للاعتذار للسادات عن عدم قدرة الأردن على المشاركة في الحرب. وذهب الفريق نحاش إلى دمشق في مهمة مماثلة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد.

ولما تطور الهجوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة السورية، وأصبح يشكل تهديداً خطيراً لمينة الجبهة الأردنية، تقدمت قوة أردنية مدرعة من اللواء المدرع أربعين ليلة 12/13 تشرين الأول/أكتوبر ودخلت الأراضي السورية في منطقة الجولان. وفي الوقت

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 468-175.

نفسه أرسل العراق فرقة عسكرية من جيشه وثلاثة أسراب من سلاحه الجوي إلى الجبهة السورية، وشاركت قوات مغربية في التصدي للهجوم الإسرائيلي أيضاً.

واتفقت في هذه الأثناء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على وقف إطلاق النار، وأصدرا قرار مجلس الأمن رقم (338) في 1973/11/22 بوقف إطلاق النار على الجبهتين المصرية والسورية. وكانت خسائر الأردن على الجبهة السورية (24) شهيداً و(50) جريحاً، وتدمير عشر دبابات وأربع ناقلات جنود⁽¹⁾.

كان من نتائج حرب تشرين 1973 فتح باب المحادثات على تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل. وبعد أن صممت المدافع على جبهات القتال وجهت الدعوة من قبل رئيسي جمهوريتي مصر وسورية لعقد مؤتمر قمة عربي في الجزائر بين 26 و28 تشرين الثاني 1973. وقبل انعقاد المؤتمر ارتفعت أصوات عربية تنادي بمنح منظمة التحرير الفلسطينية حق تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر السلام. ولذا لم يحضر الملك حسين المؤتمر وكلف رئيس وزراء الأردن بهجت التلهوني برئاسة الوفد الأردني إلى القمة.

وعندما عرض في اجتماعات وزراء الخارجية العرب التي سبقت القمة موضوع أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني طلب ممثل الأردن تأجيل البحث في هذا الموضوع إلى ما بعد تحرير الأراضي المحتلة. وكانت الحكومة الأردنية ترى في هذا الطلب أي تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني تجاوزاً على مسؤوليات الدولة الأردنية نحو شعبها في الضفتين، وإنكاراً لدور الأردن في الدفاع عن حق هذا الشعب، وأنه لا يجوز من الناحية القانونية أن تنزع من الأردن صفة تمثيل مواطنيه.

وكان الملك حسين قد أوفد رئيس ديوانه بهجت التلهوني وممثله الشخصي عبد المنعم الرفاعي إلى الرياض ودمشق وبيروت لشرح وجهة نظره ووجهة نظر حكومته في هذا الموضوع، وضرورة إرجائه إلى ما بعد تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة⁽²⁾.

1- المرجع نفسه، ص 476-484.

2- المرجع نفسه، ص 485-488.

ورداً على المساعي الأردنية هذه كان المجلس الوطني الفلسطيني قد قرر في دورته الحادية عشرة في كانون الثاني/يناير 1973، تشكيل "الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة" للتصدي لتمثيل الأردن لسكان الأرض المحتلة (الضفة الغربية)⁽¹⁾.

والواقع أن تياراً قوياً في منظمة التحرير الفلسطينية قد ظهر في أعقاب حرب تشرين 1973، يدعو إلى مشاركة المنظمة في عملية السلام. ووجهته في ذلك أن الكفاح الوطني الفلسطيني قد حقق له المقدار من الوزن والتأييد اللذين يسمحان بالاستجابة لعدد من مطالبه، في حين أن رفضه العمل من أجل تحصيلها لن يكون مفهوماً، وسيفوت عليه فرصة سانحة، وسيعطي للأردن فرصة التصدي لإبرام تسوية مع إسرائيل لن تكون لصالحه. وإذا كانت الدول العربية المعنية جميعها تتجه لإبرام تسوية مع إسرائيل كهذه، وتعتبر مؤتمر جنيف مكاناً مناسباً للتفاوض بشأنها، فإن انفراد منظمة التحرير الفلسطينية بالرفض سيجعل الدول العربية أميل للقبول بالدور الأردني. ومن شأن هذا أن يؤدي مرة أخرى إلى تغييب دور الحركة الوطنية الفلسطينية، وتأليب عدد أكبر من الخصوم ضد المنظمة، في حين أن الانخراط في النضال من أجل أن تحتفظ المنظمة بدورها كممثلة لشعب فلسطين، ومسئولة عن صياغة مستقبله، فلا تتركه للأردن أو لأي طرف آخر، سيعزز مكانتها⁽²⁾.

وإذا كانت هذه بعض مضار الغياب الفلسطيني عن مجهودات السلام، مما يؤكد أهمية الحضور، فإن لهذا الحضور الفوائد الإيجابية التالية:

- أنه يثبت بطلان الزعم الإسرائيلي بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض متروكة يحق لإسرائيل إدارتها بالقدر نفسه الذي مارسه مصر والأردن بين سنتي 1948 و1967. وهو الزعم الذي جعل إسرائيل تسميها (المناطق المدارة) وليس (المناطق المحتلة).
- أن مجهودات السلام حين تقود إلى رسم حدود إسرائيل ستبرز، في حالة الاعتراف بالوجود الفلسطيني، كما تؤكد مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، الوجه الآخر للمسألة أي الدولة الفلسطينية وحدودها.

1- فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ص 185-186.

2- المرجع نفسه، ص 190.

- أن إلزام إسرائيل بحدود واضحة سيفقدتها واحداً من أهم الأسباب التي تتخذها ذريعة للتوسع، لأن نظرية الأرض المتروكة ستصبح بغير معنى.
 - أن قيام دولة فلسطينية، ولو على جزء من أرض فلسطين، يفسح المجال أمام تجمع الشعب الفلسطيني على أرضه والاعتراف بحقه في تقرير مصيره. وهذا سيضعه في موقع أرسخ للمطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة منذ العام 1947.
 - إن بناء دولة فلسطينية بما يعنيه من استعادة الشعب الفلسطيني لحق من حقوقه المشروعة، ومن استلامه لمقدراته ومسؤولياته، سيعني أيضاً أن تتفرغ الدول العربية للبناء الداخلي، وسيحول المجهودات الهائلة التي تصرف بسبب الصراع العربي-الصهيوني أو بحجته، لخدمة هذا البناء.
 - إن غياب الذريعة الأمنية التي تستخدمها إسرائيل للحصول على المساعدات من شتى الدول، ومن الأوساط اليهودية في العالم، فضلاً عن تحجيم إسرائيل، سيقطع دوافع الهجرة إليها⁽¹⁾.
 - وقد أيدت مصر وسورية هذا التيار داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وهو التيار الذي تبنته الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة.
- ورد الحسين على مطالب هذا التيار ومن يؤيده في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية السابعة لمجلس الأمة الأردني في 1973/12/1، بقوله:
- «وكذلك نحن نتمسك بضرورة تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، آخذين بالاعتبار أن أكثرية هذا الشعب تتواجد في شرقي النهر وغربيه. إن تأمين هذه الحقوق هو شرط أساسي آخر لإقرار التسوية النهائية واحلال السلام، ذلك لأن هذه الحقوق لشعب شرد بغير ذنب قد أنزلها الله وأقرها الإنسان، وأثبتتها القرارات الدولية واقتضاها العدل. وليس من المعقول أو المقبول أن يتمتع كل شعبٍ بأمنه وحرته وبناء كيانه، ويبقى شعب فلسطين صاحب القضية وصاحب الحق محروماً من ذلك.

1- المرجع نفسه، ص 191.

وإذا يسر الله لنا الأمر، وسدد خطانا عن طريق التحرير سيكون أول ما نطرحه على كل أبناء فلسطين، بالنسبة لأرض فلسطين، أن يعطى لهم الخيار: إما أن يبقوا معنا أو يتحدوا وإيانا أو ينفصلوا عنا، باستفتاء عام يجري تحت إشراف دولي محايد. على الناس أن يدركوا أخيراً، وفي وجه سحب الضلالة والتضليل، وغشاواته الظالمة الكثيفة التي لما تنقطع أبداً، أننا لا نأخذهم بالإكراه، ولا نتخلى عنهم بالتفريط، وإنما نترك لهم أنفسهم اختيار نظام الحكم الذي يرغبون والمستقبل الذي يرتضون“.

وأثنى على وحدة الضفتين بقوله في الخطاب نفسه:

«لقد ارتضينا لأنفسنا - أردنيين وفلسطينيين - أن نعيش معاً في كيان واحد وتحت نظام حكم واحد: حكم وهبت له كل جهدي وشبابي، ورعيته بكل عاطفتي وتفكيري، ووجدت فيه بهجة الحياة، حين تساوى في أسرتنا الواحدة المواطنون من شرقي النهر ومن غربيه، واتحدوا في كل شيء أروع اتحاد، وغداً حين تشرق على الضفة الغربية والقدس شمس التحرير، مثلها تشرق على كل منطقة عربية أخرى، بعون الله، غداً سيقدر إخواننا غربي النهر مصيرهم كما يريدون“⁽¹⁾.

وزاد الحسين موقفه وضوحاً في تصريح أدلى به لمجلة الحوادث اللبنانية في 1974/1/4 بقوله:

«نحن لا نرفض منظمة التحرير الفلسطينية، وقد شاركنا في تأسيسها، وقلنا إنها تمثل حقوق الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين والمطالبة بحقوق كل الشعب، أما أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، فكيف هذا؟ نحن نعترف بتمثيلها للقضية الفلسطينية. ولكن من الذي يطالب دولياً بالضفة الغربية؟“⁽²⁾.

وعلى الصعيد العربي أخذت مصر تشجع منظمة التحرير الفلسطينية على تأليف حكومة فلسطينية في المنفى بقصد أن تشارك في مؤتمر السلام. وفي مطلع كانون الثاني/يناير 1974، أوفد الحسين مستشاره عبد المنعم الرفاعي إلى القاهرة حيث أجرى مباحثات مع الرئيس السادات من أجل الاتفاق على وحدة الموقف. وزار الحسين

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 489.

2- المرجع نفسه، ص 489.

الرئيس السادات في الإسكندرية في أيام 4- 6 نيسان/ أبريل 1974، وصدر بيان مشترك في ختام الزيارة تضمن الإشارة إلى حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحقه في تقرير مصيره والاشتراك في مؤتمر جنيف بصورة مستقلة. وزار الحسين الرئيس السادات في 18 تموز 1974 وصدر بيان مشترك أكد على أن "منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية".

اعتبر الأردن هذا البيان المشترك كسباً كبيراً لسياسته، إلا أنه ما لبث أن فوجئ ببيان صدر عن وزيرى خارجية مصر وسورية وممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعهم في القاهرة يومي 20 و21 إيلول/ سبتمبر 1974. أكد البيان دعم مصر وسورية لمنظمة التحرير الفلسطينية، "بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". ردت الحكومة الأردنية على هذا البيان بتجميد كل نشاط أو تحرك سياسي يتعلق بأعمال مؤتمر جنيف. وكررت موقفها من منظمة التحرير.

عقد مؤتمر القمة العربي السابع في مدينة الرباط، عاصمة المملكة المغربية بين 26 و29 تشرين الأول/ أكتوبر 1974. وشارك الأردن فيه بوفد برئاسة الملك حسين. وسبق انعقاد المؤتمر اجتماع لوزراء الخارجية العرب أصر جميعهم، باستثناء وزير خارجية الأردن على اتخاذ قرار باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. لم يبق أمام الأردن إلا السير مع الإجماع العربي⁽¹⁾.

حاول الملك حسين في المؤتمر، في خطاب طويل في 27/10/1974 إقناع الملوك والرؤساء العرب بوجهة نظره دون جدوى. فقد عرض لمحة تاريخية عن الأردن منذ نشأته كدولة حتى ذلك العام. وبيّن فيه الأسس التي قامت عليها سياسة الأردن نحو إسرائيل، وتصوره لكيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 242 لسنة 1967، وكيف كانت بعض التصريحات العربية تتبعه أو تستبقه بإعلان معارضتها لعودة الإدارة الأردنية إلى الضفة الغربية أو إلى أي جزء منها يتم تحريره. وأكد الحسين أن الإدارة الأردنية في الضفة الغربية قائمة اليوم عملياً... وتدفع الحكومة الأردنية ما يترتب على ذلك من رواتب ونفقات وقروض من موازنتها العامة.

1- المرجع نفسه، ص 497.

وبعد أن أكد الحسين اعتراف الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها، رفض التسليم بأن المنظمة تمثل جموع الفلسطينيين الموجودين في الأردن، الذين أصبحوا من مواطني الدولة وجزءاً من شعبها، وحملوا جنسيتها، وقال في هذا الصدد:

«ثم إننا نريد أن نسأل عن الدوافع والأسباب التي أوجدت فكرة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد - إلى أن تطرح عند انعقاد مؤتمر القمة السادس في الجزائر، وأن تؤخذ كشعار يطرح في كل مؤتمر دولي كي يحظى بالتأييد! وما الغاية من طرح هذه الصيغة، خصوصاً بعد أن اعترف الأردن مع غيره من الأشقاء بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، ولكن ليس الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ولكن ليس الممثل الوحيد؟».

وخير الحسين القادة العرب في هذا المؤتمر بين اعترافهم بالأردن ممثلاً للضفة الغربية، وبين اعترافهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للفلسطينيين، وفي الحالة الثانية سيتوقف الأردن عن أي نشاط سياسي أو دبلوماسي لاسترداد الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما في حال اعترافهم بالأردن فقد قدم الحسين اقتراحاته القائمة على المرتكزات التالية:

- مواصلة الأردن العمل من أجل انسحاب إسرائيل الكامل من الضفة الغربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.
- إن أي إنجاز يحوزه الأردن في مجال استعادة الأرض المحتلة يجريه بمعرفة الأطراف الشقيقة في المواجهة.
- يتعهد الأردن بأن يترك الخيار لأبناء الضفة الغربية ليقرروا بعد تحريرها الوضع الذي يختارون والمصير الذي يريدون بحرية تامة.
- يستغرب الأردن ما يقال عن إقامة سلطة منظمة التحرير الفلسطينية على أي جزء من الضفة الغربية يستعاد عن طريق فصل القوات، لأنه بعيد عن التفكير العلي والواقعي.

- إن الجدل حول مستقبل الضفة الغربية ليس له ما يبرره الآن، وقبل أن تستخلص الضفة الغربية من يد المحتل.
- يدعم الأردن منظمة التحرير الفلسطينية في كل محفل دولي في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته⁽¹⁾.
لم يأخذ الملوك والرؤساء العرب برأي الحسين ومقترحاته. وقد جاء في البند الثاني من البيان الختامي لمؤتمرة الرباط الصادر في 1974/10/29 ما يلي:
«تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات»⁽²⁾.
- كان لهذا القرار نتائج خطيرة على مستقبل القضية الفلسطينية، وعلى موقف الأردن منها. وسنتناول ذلك في فصل خاص عن الحسين وموقفه من منظمة التحرير الفلسطينية بين سنتي 1974 و1999.

1- على محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 473-491
2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 500.

الفصل الثالث:

الحسين والعمل الفدائي الفلسطيني (1965-1971)

بدايات العمل الفدائي الفلسطيني

تعود بدايات العمل الفدائي الفلسطيني إلى عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1920-1948)⁽¹⁾. واستؤنف هذا النشاط الفدائي في قطاع غزة بإشراف المخبرات المصرية سنة 1956⁽²⁾. ولكنه اتخذ طابعاً تنظيمياً بين مجموعة من شباب غزة تحت اسم حركة تحرير فلسطين (فتح) سنة 1958، ولكن الحركة لم تأخذ طابعها الحقيقي إلا في 10/10/1959، في اجتماع عقد في بيت سري في الكويت، ضم أقل من عشرين عضواً، تبنت حركة فتح العنف الثوري طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، على أن تمارسه الجماهير الفلسطينية بقيادة مستقلة عن الدول والأحزاب السياسية العربية. وامتدت مرحلة إعداد الأطر والكوادر من سنة 1959 إلى سنة 1964 في سرية تامة. وتمكنت الحركة في سنة 1961 من توحيد خمسة وثلاثين تنظيمًا فلسطينياً في الكويت. وساهم انفصال سورية عن مصر سنة 1961 في زيادة إقبال الفلسطينيين على حركة فتح⁽³⁾.

وكان من مؤسسي حركة فتح ياسر عرفات (أبو عمار)، وخليل الوزير (أبو جهاد)، وصلاح خلف (أبو إياد)، وفاروق القدومي (أبو اللطف)، ومحمد يوسف النجار (أبو يوسف)، وخالد الحسن وأخوه هاني الحسن، ومحمود عباس (أبو مازن).

تسلمت حركة فتح أول شحنة من السلاح من الجزائر بعد انقلاب الرئيس هواري بومدين سنة 1965. وذلك عن طريق اللواء حافظ الأسد، قائد سلاح الجو السوري بدون علم حكومته ولكن بعلم اللواء أحمد سويداني مدير الاستخبارات العسكرية في الجيش السوري. وسمحت السلطات السورية لحركة فتح باستعمال معسكرين لتدريب متطوعها من الفدائيين منذ مطلع سنة 1964. وفي اجتماع لقيادات فتح عقد في دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر 1964 تقرر القيام بأول عملية عسكرية ضد إسرائيل في 31/12/1964. وتمت العملية بنجاح عبر الحدود اللبنانية وفي الضفة الغربية. ولقيت هذه العملية إدانة واستنكاراً من معظم الدول العربية ومن أحمد الشقيري، رئيس منظمة

1- علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين، ص 105-130

2- صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطين بلا هوية: لقاءات مع الكاتب الفرنسي أريك رولو، تعريب نصير مروة، ب.ن، د.م، د.ت، ص 53.

3- المرجع نفسه، ص 69-72

التحرير الفلسطينية. وصدر أول بيان باسم "العاصفة" الجناح العسكري لحركة فتح في 1965/1/28. ومن بداية عام 1965 وحتى حرب حزيران/ يونيو 1967، قام فدائيو فتح بجوالي مئتي غارة على إسرائيل⁽¹⁾.

لم يرحب القادة العرب بالعمل الفدائي قبل حرب حزيران/ يونيو 1967 لأنه قد يدفع العدو الإسرائيلي على فرض المعركة على العرب قبل الاستعداد لها. وقد عبر الحسين عن هذا الموقف بجلاء في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر الشعبي الذي عقد في القدس في 1967/1/25 بقوله:

«موضوع الفدائيين أو التسلل إلى المنطقة المحتلة موضوع أيضاً درسناه دراسة وافية في مؤتمرات القمة. ودرس على مستوى القيادة الموحدة. كان الاتفاق على أنه في هذه المرحلة التي نبنى فيها، وعمّا نعمل وعمّا تزداد قوتنا، بطبيعة الحال، عدونا يراقب، وعمّا يشوف، لذلك لازم نعمل المستحيل حتى ما نعطيه مبرر لفرض المعركة قبل أوانها. وفي تعليمات واضحة وصريحة يمنع التسلل إلى المنطقة المحتلة...»⁽²⁾.

كانت حرب حزيران/ يونيو 1967 هزيمة مرة للعرب، وكان سقوط الضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان في أيدي القوات الإسرائيلية أمراً غير متوقع، أثار الغضب والقهر والرغبة الشديدة في الانتقام في نفوس العرب. وفقدت جيوش الدول العربية المحيطة بإسرائيل هيبتها واحترام الجماهير الشعبية لها. وبالمقابل نما شعور قوي لدى الناس في هذه الدول بوجوب إقلاق راحة العدو الإسرائيلي، وتكبيده الخسائر، وكبح جماح غطرسته. وعلق العرب آمالهم على الفدائيين الفلسطينيين، لأنهم كانوا بحاجة إلى من يرد لهم الثقة بأنفسهم وبقدرتهم على مجابهة العدو⁽³⁾.

وفتحت أبواب الأردن للعمل الفدائي الفلسطيني. فدخلت حركة فتح وجناحها العسكري "العاصفة"، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أسسها القوميون العرب (الدكتور جورج حبش، وأحمد جبريل، والدكتور وديع حداد، وأحمد زعرور، وأحمد

1- المرجع نفسه، ص 81-89

2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج2، ص 542-543

3- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 303-304.

اليمني (أبو ماهر)، ومحمد ربيع، ومحمد عيسى أبو سمرا) بعد حرب حزيران/يونيو 1967، وقوات الصاعقة (منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية) التي تكونت بعد حرب حزيران 1967 وكان من قادتها الدكتور يوسف زعين، ومحمود المعاينة، وضافي الجمعاني ومجلى نصرابين، وحسن الخطيب، وحديثه مراد، وأحمد الشيخ قاسم. ومن هذه الفصائل الفدائية جبهة التحرير العربية التي أنشأها حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق بعد تموز/يوليو 1968. وكان من مؤسسيها الدكتور منيف الرزاز والعقيد شاهر أبو شاحوت. ومنها أيضا الهيئة العامة لتحرير فلسطين التي أسسها الدكتور عصام السرطاوي بعد انشقاقه عن حركة فتح في شباط/فبراير 1969، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: القيادة العامة التي أنشئت بعد انشقاق مؤسسها أحمد جبريل الضباط الفلسطيني الأصل في الجيش السوري سنة 1968، ومنظمة فلسطين العربية التي أنشأها أحمد زعرور بعد انشقاقه عن الجبهة الشعبية/القيادة العامة أواخر سنة 1968، وجبهة النضال الشعبي لتحرير فلسطين التي انشقت عن حركة فتح في آب/أغسطس 1968، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين التي أنشئت في 1969/2/22 برئاسة نايف حواتمة، وأعضاء القيادة صالح رأفت، وعصام عبد اللطيف، وياسر عبد ربه، وتيسير الزبري، وقوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، والتي أنشئت في أوائل سنة 1996. ومن هذه الفصائل الفدائية: المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين التي أنشئت بعد حرب حزيران 1967، وتبنت الفكر الماركسي اللينيني، ومن قادتها مسلم بسيسو، وكائب النصر التي ألفها طاهر دبلان، الضباط السابق في الجيش السوري، ومنظمة الأنصار التي أنشأتها الأحزاب الشيوعية في الأردن وسورية ولبنان والعراق في بداية سنة 1970⁽¹⁾.

معركة الكرامة

رحب الأردن بالعمل الفدائي على أرضه من منطلق وجوب مقاومة العدو المحتل، وعلى أمل أن يكون الفدائيون رديفاً للجيش الأردني وظهيراً له في التصدي للعدوان الإسرائيلي. وتغلغت فصائل العمل الفدائي في المدن والقرى الأردنية. وتعاطف معها الشعب الأردني والقوات المسلحة الأردنية. ونصبت فصائل الفدائيين قواعدها في وادي الأردن من جسر المجمع والباقورة شمالاً إلى البحر الميت جنوباً. وتعاون معهم الجيش الأردني بتغطية دخولهم وخروجهم من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبلغ هذا التعاون بين الطرفين أوجه في معركة الكرامة التي شنها العدو الإسرائيلي في 21 آذار/ مارس 1968. وكبده الجيش الأردني والفدائيون خسائر فادحة، واضطر إلى سحب قواته إلى الضفة الغربية من نهر الأردن في اليوم نفسه⁽¹⁾.

كانت معركة الكرامة بداية الشرخ في العلاقة الحميمة بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين. فقد أغفلت قيادات الفصائل الفدائية دور الجيش الأردني في معركة الكرامة في دعايتها الواسعة على الساحتين الأردنية والعربية، سعياً منها إلى كسب أعداد أكبر من الفدائيين وإلى جلب مزيد من المال من المتبرعين الأثرياء من الدول والأفراد العرب. وزاد من اتساع هذا الشرخ كثرة عدد التنظيمات الفدائية وتباين توجهاتها السياسية والعقائدية، واستقلاليتها التنظيمية والإدارية وعدم وجود تنسيق بينها وبين الحكومة والجيش الأردني، وانسحاب عناصرها من خط وقف إطلاق النار مع إسرائيل إلى القرى والمدن الأردنية في الداخل، ومحاولة هذه الفصائل التعويض عن عجزها في إقلاق العدو بصورة فعالة إلى عرض العضلات في المدن والقرى الأردنية. ولم تتردد هذه الفصائل في نقل تناقضات وخلافات الدول والأحزاب العربية إلى الساحة الأردنية، ناهيك عن عدم التزام قياداتها وعناصرها بالقوانين والأنظمة الأردنية. ومن الغريب أن العمل الفدائي اقتصر في نشاطه على الساحة الأردنية، بينما كان محظوراً عليه العمل والنشاط في مصر وسورية⁽²⁾.

1- المرجع نفسه، ص 333-334

2- بهجت أبو غربية، من مذكرات بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الانتفاضة (1949-2000)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص 383-387.

وأثناء احتدام معركة الكرامة وجه الحسين رسالة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية عرض فيها تفاصيل العدوان الإسرائيلي ودوافعه بقوله:

«وإذا كان مدى هذه العمليات أو منتهاتها غير معروف في هذه اللحظة، فإن الذي لا ريب فيه هو أن في طبيعة الأسباب التي تسهل على العدو قيامه لعدوان تلو العدوان، وتشجعه على اقتراف المزيد منه، معرفة العدو معرفة دقيقة وأكيدة بحقائق الوضع العربي تجمعاً وحشداً وأعداداً. فبينما يعمل العدو يداً واحدة وهدفاً واحداً فإنه يعرف حقيقة الإمكانيات والطاقات التي وضعها الأمة العربية قبلته في الميزان. وهو أيضاً يعلم أننا نكتفي بالتحدث عن الصف العربي ووحده من غير أن نعمل جدياً على بنائه عربياً سليماً يتطابق فيه الاسم مع المضمون الذي كان لصفنا العربي والإسلامي يوم كان لنا آباء وأجداد يؤثرون الموت في سبيل الله والوطن والعقيدة على عرض في هذه الدنيا الزائلة».

ويلوم الحسين في رسالته هذه الأشقاء العرب على تخاذلهم وعدم جديتهم في مواجهة العدو الصهيوني بقوله:

«إننا لا نعرف، حتى هذه اللحظة، إلى أين سنتهي معارك اليوم الدامية، وإن كنا نخوضها بكل العزم والتصميم دفاعاً عن قدسية وطننا وشرف عربتنا. ولئن أخذتم تسمعون عنا وليس منا، بعد هذا اليوم فلائنا والله قد طالت نداءاتنا وتوالت، ولم يبق لدينا من مزيد إلا أن نهيب بكم للهرة الأخيرة أن التقوا في الحال بمستوى القمة، وكونوا، بعون الله، قمة في مواجهة أصعب ظرف وأقسى منعطف تاريخي يجابه أمتنا في تاريخه كله»⁽¹⁾.

ولم يذكر في رسالته هذه عن دور الفدائيين الفلسطينيين في مواجهة العدوان الإسرائيلي على الكرامة والمناطق المحيطة بها. كما أنه لم يرد ذكرهم في رسالة الحسين إلى القوات المسلحة الأردنية في اليوم الثالث من معركة الكرامة (1968/3/23)⁽²⁾.

1- على محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 31-32..

2- المصدر نفسه، ج3، ص 33-34.

ازدادت أعداد الذين انضموا إلى العمل الفدائي في أعقاب معركة الكرامة، وزاد عدد حاملي السلاح في مدن الأردن وقراه، وبخاصة في العاصمة عمان. وكثر تدخل الفدائيين في الحياة العامة الأردنية مثل التدخل في سير أعمال المحاكم وقضايا الزواج والسكن. وزادت حوادث القبض على المواطنين الأردنيين وتعذيبهم، وحالات القتل والجرح واقتحام المنازل واختطاف المسؤولين وضباط القوات المسلحة وحالات الاغتصاب والسرقة والتهرب، والاعتداء على أملاك الدولة، وتزوير الوثائق الرسمية، وإكراه المواطنين على التبرع للفصائل الفدائية. ومن الشخصيات التي تعرضت للاحتطاف: الضابط السابق ريفان خالد الخريشا، والعقيد المتقاعد زعل الرحيل، والعقيد المتقاعد فناطل ثنيان من قبيلة بني صخر، والأمير حسن الأطرش اللاجئ السياسي السوري المقيم في عمان⁽¹⁾.

وفي الثاني من تشرين الثاني 1968 نظمت مسيرات شعبية في المدن الأردنية بمناسبة وعد بلفور، استغلها تنظيم "كتائب النصر" في العمل الفدائي، وأخذ يطلق النار في شوارع العاصمة الأردنية، وهاجم مبنى السفارة الأمريكية وأنزل أتباع التنظيم العلم الأمريكي ومزقوه. وألحقوا أضراراً بالحلات التجارية والسيارات الخصوصية في الشوارع. تمكنت الأجهزة الأمنية الأردنية من إلقاء القبض على رئيس التنظيم طاهر دبلان واثنى عشر شخصاً من أعضائه. رد التنظيم بالقبض على بعض رجال الأمن، وأوقف سيارة عسكرية أردنية. وأسفرت هذه الحوادث عن (26) قتيلاً و(112) جريحاً بينهم خمسة من رجال الجيش والأمن و(11) جريحاً⁽²⁾.

الحرب الإعلامية بين الأردن والعمل الفدائي

وفي الرابع من تشرين الثاني 1968 وجه الحسين خطاباً إلى الأسرة الأردنية تضمن لأول مرة نقده الشديد لتصرفات الفدائيين، وقال: «في هذه المرحلة التي يقف فيها شباب هذه المملكة في قواتنا العربية المسلحة على خط الدماء والفداء، وفي هذا

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 340-341.

2- المرجع نفسه، ص 342-343.

الوقت الذي يزود فيه الجيش الأردني، جيش الكرامة العربية، ونخر الأمة ودرعها القوي المكين عن حرية البلد واستقلاله، ويحمي شرف الأمة وكرامتها بالثمن الغالي من دماء أبنائه. وفي هذه الأيام التي حقق فيها الأردن بصفته معجزة تاريخية، بصمود أبنائه وثباتهم في وجه أكبر الأخطار والتحديات. وفي الوقت الذي مد البلد فيه يده عربية قوية صادقة ونظيفة إلى كل عربي حر وشريف لدفع مسيرة النضال وموكب الفداء إلى الأمام، تطلعا إلى أن تكون المسيرة مسيرة المواطنين الشرفاء والعرب الأبرار، وحرصاً على أن تنطلق لاسترداد الحق وإنقاذ المقدسات وحماية المصير الواحد. وفي هذه الأيام التي تدعونا أعبائنا وآلامنا وجراحنا إلى أن نكون أكثر مما كنا، مما كنا في ما مضى يداً واحدة تحمي وتدافع وتكافح قلباً واحداً يؤمن ويصمم ويتحرك... في هذا الوقت بالذات وقلوبنا مشدودة إلى قلوب أهلنا وأبنائنا في المحتل من أرضنا، اندست بين الصفوف الأمنية المترابطة فئة عميلة حاقدة، وجماعة مأجورة مجرمة، ترتدي رداء الرجولة، والرجولة منها براء، وتنتحل خدمة القضية، وهي عدوة القضية، وسلاح أعدائها عليها. وراحت تعمل ضمن خطة مدبرة ومرسومة تستهدف تحطيم صمود هذا البلد، وزعزعة ثباته، وتهيئة الفرصة التي يتطلع لها الأعداء للانقضاض عليه، وتحقيق أطماعهم فيه.

لقد تسترت تلك الفئة وراء رداء ترتديه، وتقنعت من خلال سلاح تحمله وشعارات ترفعها، وراحت تنفث بسمومها، وتنتشر دسائسها، وتروج لأكاذيبها، متهمه حتى أولئك الذين صمموا على أن يفتدوا تراب وطنهم بدمائهم وأرواحهم.

لم تكن الأرض المحتلة ميدان عمل تلك الفئة، وإنما كانت الضفة الشرقية هي بالذات. ولم يكن الأعداء الذين يحتلون تلك الأرض هدفاً لنشاطات تلك المجموعة وأعمالها، وإنما كان المواطنون في هذا البلد، والصمود في هذا البلد، والنظام في هذا البلد، والاستقرار الذي هو عنوان الحياة الدائم في هذا البلد هدفاً لتلك الأعمال الدنيئة، والنشاطات الآثمة.

عرفهم المواطنون في عمان وسواها ببيتزون الأموال، ويسبيئون للنضال وشرفه، ويستغلون الأبرياء من بناتنا وأبنائنا، يسوقونهم ليعتدوا من ورائهم على كل ما يمثل الدولة وما فيها من أمن ونظام.

وحين أمهلتهم السلطات، وأخذتهم بالصبر والأناة، أملاً في رجوعهم عن ضلالاتهم وعودتهم إلى الحضيرة حسبوا الإهمال تخاذلاً، والصبر ضعفاً، والأناة عجزاً، فأوغلوا في مكائدهم، وتمادوا في تحدياتهم، وأصبح من واجب الدولة أن تضع للشر حداً، والاستهتار نهاية. فن غير النظام والقانون لا يكون مجتمع ولا تكون حياة، ولا يتحقق ظفر ولا انتصار. وسوف تفعل الدولة كل ذلك، وسوف تعيد للمواطنين طمأنينتهم، وتحمي للوطن مقوماته وأسباب صموده، وتصون للمواطن أسباب أمنه وسلامته. وتطهر النفوس من كل ما يعتورها من زيف وشائبة، لتقف متراصة قوية وراء جيش الكرامة والفداء، جيش الحرية والاستقلال، جيش الأردن والعرب أجمعين. وسوف تظل مسيرة النضال منطلقة نحو غاياتها، ومواكب الفداء ماضية في طريقها، نقية بعد اليوم من كل رجس ودنس، طاهرة من كل حاقد مأجور وخائن لئيم»⁽¹⁾.

وترأس الملك حسين اجتماعاً لأعيان البلاد وكبار رجال الدولة في 6 تشرين الثاني 1968 وقال:

«لو أردنا تصفية العمل الفدائي لما سمحنا به منذ البداية. إنني لا يمكن أن أسمح بأن يطعن جيشنا من الخلف، ويطعن صمودنا أيضاً. هنا دولة، هنا نظام، هنا قانون. من يخرج على القانون سيعاقب بكل شدة. وإذا أجبرت أن أسحب جندياً واحداً من مواقعه التي يقف فيها في مواجهة العدو، فسوف أسحق نهائياً الوضع ومسببه بكل قوة»⁽²⁾.

وأثنى في كلمته التي ألقاها في نادي الصحافة الوطني بواشنطن في 10/4/1969 على العمل الفدائي وعلى أهدافه. وقال:

«لهذا السبب أجيب عندما يسألونني: لماذا لا توقفون الفدائيين عن غاراتهم ضد إسرائيل؟ أجيب بأنني لا أوقفهم لأن الأرض أرضهم والإسرائيليون يحتلونها، وهم لا يرون طريقاً لهم سوى النضال من أجل حقوقهم. فإذا لم يستطيعوا استرداد أرضهم المحتلة، فهم يمارسون حقهم بالمقاومة الإيجابية لقوات الاحتلال. وقد يبدو هذا لبعض الناس العمليين وكأنه مغامرة. ولكن الشعب الذي يملأ الغيظ قلبه ويؤمن بحقه لا يعنيه

1- على محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 63-64.

2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 344.

أن تكون أعماله عملية أو غير عملية، فالأمر عنده سيان، وكذلك التضحية، وأنا لا أريد أن أكون مسؤولاً عن أمن قوات الاحتلال.

وكثيراً ما يوجه إلي هذا السؤال: ما هي الفائدة من السعي لحل سلمي، بينما تقول منظمات المقاومة إنها لا تقبله؟ إن جوابي على هذا السؤال بكل بساطة: أن لا فرق بين ما أهدف إليه من السعي نحو التسوية السلمية وبين هدفهم في تسوية تأتي عن طريق القتال، لأن ما يريده كلانا هو استعادة حقوقنا. وأن من جهتي لن أقبل سلماً لا يعيد الحقوق كاملة. وعندما نستعيدها فلا يكون ثمة داع للعمل الفدائي، إذ إن الفدائي ليس هو الذي يستفز الوضع⁽¹⁾.

ولكنه في خطابه في عيد الاستقلال ويوم الجيش في 24/5/1969 تجاهل الحسين العمل الفدائي في الأردن ودوره في مقارعة العدو الصهيوني. وقال: "أما الجيش فله منا ومن كافة المواطنين في يومه الأغر كل تقدير واعتزاز، ذلك أنه استطاع أن يجتري من التجربة المرة دروساً هيأت له أن يصل إلى مرحلة ردع العدو بالإضافة إلى الرد عليه في فترة وجيزة، رغم كل ما أحاط بنا من ظروف صعبة عسيرة. ولا عجب في ذلك، فالجهد الذي بذله الرجال من كافة الرتب يفوق حد التصور، وصلوا فيه الليل بالنهار جهداً وعملاً، تحدوهم في ذلك روح وطنية صادقة، ومقدرة عسكرية لا تعرف إلا شرف العمل. فانزعوا في خنادقهم ومواقعهم لا ينصرفون عنها، ولا يطلبون سوى شرف الشهادة فوق ثراها"⁽²⁾.

الخلافاً حول تمثيل الشعب الفلسطيني

ورد الحسين على دعوى الفدائيين الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية بأنهم الممثلون الوحيدون لشعب فلسطين في خطابه بافتتاح المؤتمر الخامس لاتحاد طلاب فلسطين في 1969/7/30، بقوله:

1- على محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 83-84.

2- المصدر نفسه، ج3، ص 99-100.

«إن الذي يؤمن بحق شعب فلسطين الواضح في أرضه ووطنه ويعمل لبلوغ هذا الشعب حقه كاملاً، والذي يعتبر كل وجوده وحياته وفقاً على أداء واجبه نحو من يحب، نحو أولئك الذين ينتمي إليهم، إن الذي يسعى دائماً لكي يعيش مع نفسه مرتاح الضمير، والذي آمن ويؤمن دائماً ببقاء الشعوب، ولا يؤمن بتجسيد حركتها بأشخاص زائلين، هذا الإنسان لا يمكن أن ينصب من نفسه وصياً على فلسطين وعلى شعبها.

وشعب فلسطين هو صاحب الحق في تقرير مصيره أولاً وأخيراً، وله الفصل في الرأي والقول. وإنني ومن التقي معي على هذه الأرض العربية الصامدة بوجهه خطر يهدد أمة بأسرها، لا يمكن أن نقف موقفاً من شأنه أن يفسر بأنه تخل عن واجبنا في أرضنا المحتلة أو تقاعس عن مقاومة الاحتلال. ولهذا فقد كتب علينا جميعاً أن نلتقي وأن نعمل، نتعاون ونتحداً، لأن خصمنا يغزو الأمة العربية بكامل وجودها، لا يفرق بيننا فيما ينفذ من مخططات عدوانية وتوسعية».

وردّ في الخطاب نفسه على القول بأن المقاومة الفلسطينية وحدها قادرة على تحرير الأرض المحتلة، وأن الجيش القادر الكامل المتين "الذي يحتّم به المقاوم، وينطلق أمامه وعلى أرضه ليؤدي واجبه ويقاوم محتلها. وأما القول بأن المعركة يجب أن تخوضها عناصر المقاومة وحدها، وبصرف النظر في المعركة لدور الجيوش النظامية، فهو قول غير مقبول. المقاومة وحدها لا تحتل الأرض، ولكنها تؤدي دورها الكبير في مواجهة الاحتلال، وفي إنهالك المحتل والتأثير على قدرته وفعالته ومعنوياته وزعزعة ثقته بنفسه. فإذا قام ليضرب مواقع المقاومة وجب أن تكون الجيوش قادرة على رده وورده. وأما معركة التحرير حين تقع فيجب أن تكون المعركة التي تتحرك فيها الجيوش لاحتلال الأرض، فيما تكون المقاومة قد سهلت ذلك باستنزاف طاقات العدو وزعزعة. والمقاومة والجيوش يجب أن تستند في كل عملياتها إلى تخطيط سليم دقيق محكم لتؤدي كل منها دورها بشكل كامل.

وأول ما يجب أن يهيا للمقاوم العسكري ليخطط وينفذ، معلومات وافية وكاملة ودقيقة عن العدو، بكل نقاط ضعفه وقوته، وعن كل حركته واعداداته وسكاته. وبدون الكثير من هذا الذي ندر توفره طيلة صراعنا من أجل الحق في فلسطين فلن تكون النتائج مقبولة».

وبيّن الحسين أنه فتح أبواب الأردن لمن يريد مقاومة العدو المحتل وقال:

«أما في مجال العمل فلا بد من التماسك أولاً بين الجميع، ونبد كل ما من شأنه إضعاف الصف. وفي هذا المجال كان لنا ما أردنا، ويتحقق أكثر فأكثر من خلال فتحنا الأبواب الواسعة لكل من يريد أن يعمل وكل من هو قادر على العمل ليلج الباب الواسع. ولكن المطلوب الآن هو النظام وتوزيع الواجبات على أسس سليمة بما يجعل للدماء الزكية التي تراق على أرضنا ثمناً مقبولاً بالمقابل.

إن الفوضى والتخبط يؤديان إلى التهلكة، والنظام ووضوح الرؤية يؤديان إلى النصر والظفر. ومن هنا كان لا بد وأن يوضع الميزان الدقيق لتأمين الغايات المطلوبة: العسكري في مجاله والمقاوم في ميدانه»⁽¹⁾.

وعاد الحسين إلى الثناء على العمل الفدائي وتعاونه مع الجيش الأردني في خطاب العرش الذي افتتح به مجلس الأمة التاسع في 1969/11/1 فقال:

«إن الكفاح المسلح والمقاومة المشروعة للذين فجرهما العدوان الإسرائيلي في صفوفنا، وفي صفوف الشعب العربي الفلسطيني، من أجل التحرير واسترداد الحق المعتصب، هما كفاح مقدس خالص لله والوطن. ومقاومته بأسلة قائمة على الشرف والتضحية والفداء. وإذا كان من واجب غيرنا أن يتخذ من ذلك الكفاح موقف الدعم والتأييد، فإن من حقنا في هذا البلد، أن نؤكد بأن ذلك الكفاح هو نحن، هو جزء من صمودنا، وقطعة من وجودنا، لا نتخذ منه موقفاً من المواقف لأن المرء لا يطالب باتخاذ موقف معين من ذاته.

نحب أن تكون هذه الحقيقة واضحة ومفهومة في كل ذهن وعند كل إنسان. ونحب أن يكون واضحاً ومفهوماً معها أن هذه الأرض الأردنية الطاهرة الصامدة منها والمحتل سواء بسواء، هي ميدان البسالة والنضال، وعرين التضحية والفداء، وستظل هكذا حتى تخفق ألوية النصر والكرامة، ويستقر العدل، ويظفر الحق وترفرف في سمائنا الصافية أجنحة السلام»⁽²⁾.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 104-106..

2- المصدر نفسه، ج3، ص 141.

وكرر الحسين الثناء على العمل الفدائي وتعاونه مع الجيش الأردني في خطابه في تخرج دورة من الضباط في 1969/11/4 إذ قال:

«إن جبهتكم الشرقية، وقد لبي نداء الواجب عليها، إخوة لكم في السلاح، وأشقاء لكم في القضية، تجسد فيها يوم الأخوة العربية، ويمتزج من خلالها الدم العربي، وتمثل فيها صورة الوحدة العربية: هدفا وعملا ومصيرا. ولعمري إنها لمثل خليفة بأن يعيش المرء من أجلها وفي سبيلها يموت، ولوجهها فلتنصرف التضحية، وليكن الفداء، ولتحقيقها فلتنطلق، في تعاقب موصول، مواكب البطولة والبسالة والكفاح»⁽¹⁾.

وامتدح الحسين المقاومة الفلسطينية في خطابه بمناسبة تسليم الأعلام إلى سلاح المدفعية الملكية الأردنية في 1969/4/16. واعتبر هذه المقاومة من العوامل الرئيسية الأربعة لبناء مجتمع النصر في وطننا، فهو يقول:

«أما رابع تلك العوامل فتصل بنا هنا أيضاً، على أرض الكفاح. فالمقاومة الفلسطينية، بكل أبعادها، تؤكد قدرة شعبنا على التجدد، وتجسد أملاً باسمنا لمستقبلنا. وهي ليست أمراً مشروعاً فحسب، بل إنها واجب مقدس تمليه إرادة الحياة، وتذكيه حتمية البقاء. فلها منا كل دعم وعطاء، في جهادها لوجه الله والأرض والوطن، وفي بعدها عن متاهات الفرقة والتناقض والخلاف. فقوتها قوة لنا وقوتنا قوة لها»⁽²⁾.

كان هذا الموقف الودي من جانب الملك حسين يقابله زيادة ملحوظة في سطوة المنظمات الفدائية على الساحة الأردنية، حتى أطلق المراقبون الأجانب على الأردن اسم "دولة الفدائيين" وعلى عمان اسم "عاصمة الفدائيين" تجاوز صبر الحكومة الأردنية المدى المحتمل، ولذا أصدرت حكومة بهجت التلهوني في 1970/2/10 قرارات تستهدف حفظ الأمن والنظام، وتنظيم العلاقات بين الحكومة والشعب الأردني من جهة والمنظمات الفدائية من جهة أخرى.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 144.

2- المصدر نفسه، ج3، ص 172.

محاولات الحكومة الأردنية استعادة هيبتها

نصت هذه القرارات الحكومية على منع الفدائيين من التدخل في حرية المواطن أو تقييدها أو الاعتداء عليها، ومنع الفدائيين من تعطيل رجال الأمن أو أي مسؤول من تنفيذ واجباته، ومنع الفدائيين من إطلاق النار داخل حدود المدن والقرى الأردنية، ومنع الفدائيين من التجول بالسلاح داخل حدود أمانة العاصمة أو الاحتفاظ به داخل المركبات والحافلات والسيارات أو داخل المساجد والمقاهي ودور السينما. وعلى كل سيارة أن تحمل الرقم الرسمي الذي يشير إلى ترخيصها للاستعمال في الأردن، وتتصدر كل واسطة نقل لا تحمل رقماً رسمياً. وتمنع المظاهرات والتجمهرات والاجتماعات والندوات غير المشروعة، ولا يسمح بإقامة الندوات إلا بإذن مسبق من وزارة الداخلية. وتمنع النشرات والصحف والمجلات التي تصدر دون ترخيص. تمنع النشاطات الحزبية. ويمنع التلاعب بالأسعار⁽¹⁾.

قوبلت هذه القرارات بمعارضة فورية من قبل المنظمات الفدائية وأصدرت بياناً مساء ذلك اليوم قالت فيه إن هذه القرارات تستهدف القضاء على العمل الفدائي. وأعلنت في بيانها هذا أنها ستقاوم تنفيذه بقوة السلاح. وألفت المنظمات قيادة موحدة لها. وفي اليوم التالي خرج أعضاؤها إلى الشوارع في المدن الأردنية حاملي السلاح. وجابت سياراتهم الشوارع وعليها المدافع الرشاشة. وأقامت حواجز في الشوارع وعلى الطرق العامة.

ولمواجهة هذا الوضع عقد الملك حسين اجتماعاً لمجلس الوزراء مساء يوم 11 شباط حضره ممثلون عن القيادة الموحدة للمنظمات الفدائية، أسفر عن تجميد قرارات الحكومة السابقة الذكر لأنها لم تكن راغبة في مجابهة المنظمات الفدائية. ومع ذلك استمر التوتر خلال الأيام الأربعة التالية، وحاصر الفدائيون مقر قيادة قوات البادية في عمان مقابل مخيم الوحدات للاجئين الفلسطينيين. واستقال وزير الداخلية الأردني اللواء محمد رسول الكيلاني في 1970/2/23 بناء على طلب المنظمات الفدائية⁽²⁾.

1- بهجت أبو غربية، مذكرات من النكبة إلى الانتفاضة، ص 411-412.

2- المرجع نفسه، ص 367.

وكان من المقرر أن يزور الأردن جوزيف سيسكو Joseph Sisco مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط بين 10/17/1970 لإجراء مباحثات حول إنهاء حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل وعرض مشروع وليم روجرز William Rogers على البلدين أي مصر والأردن لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي (242). رتبت المنظمات الفدائية مظاهرات صاحبة احتجاجاً على زيارة سيسكو في عمان في 15/4/1970، وهاجم المتظاهرون مبنى السفارة الأمريكية في عمان. فألغى المسؤول الأمريكي زيارته للأردن⁽¹⁾.

واندلعت الاشتباكات بين الفدائيين والجيش الأردني في العديد من المواقع والمدن الأردنية في 9 حزيران/ يونيو 1970 والأيام التالية. وطالبت المنظمات الفدائية بعزل الفريق الشريف ناصر بن جميل قائد الجيش الأردني، واللواء الشريف زيد بن شاكر قائد السلاح المدرع. استجاب الملك الحسين لضغوط المنظمات الفدائية وعزلهما في 11/6/1970، وعين الملك اللواء مشهور حديثة الجازي رئيساً لأركان الجيش، باعتباره من المتعاطفين مع الفدائيين. وتولى الملك حسين قيادة القوات المسلحة الأردنية بنفسه⁽²⁾.

قدم عدد من رجالات الحركة الوطنية الأردنية⁽³⁾ مذكرة إلى الملك حسين تضمنت عرضاً لحالة البلاد وبرنامجاً مقترحاً لحكومة وحدة وطنية، احتوى أحد عشر بنداً منها: احترام الدستور والحريات العامة، وسيادة القانون، ومحاربة الإقليمية والعشائرية، واعتبار الكفاح المسلح على الصعيدين الرسمي والشعبي هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وكافة الأجزاء التي يحتلها العدو الصهيوني، ودعم العمل الفدائي وتمكينه من ممارسة

1- المرجع نفسه، ص 368-369، وهجت أبو غربية، مذكرات من النكبة إلى الانتفاضة، ص 409-410.
2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج 2، ص، وهجت أبو غربية، مذكرات من النكبة إلى الانتفاضة، ص 411-412.

3- وقع المذكرة سعيد المفتي، رئيس مجلس الأعيان، وسليمان النابلسي عضو مجلس الأعيان، وعاكف الفايز عضو مجلس النواب، وعبد المجيد شومان مدير البنك العربي، وأنطون عطا الله مدير البنك العقاري، وسليمان السكر مدير البنك الأهلي، وسليمان الحديدي نقيب المحامين، ود. صلاح العنتاوي نقيب الأطباء، ومترى الشرايحة نقيب أطباء الأسنان، وتزار جردانة نقيب الصيادلة، وخليل اللوباني نقيب المهندسين الزراعيين، ومحمد علي بدير رئيس اتحاد الغرف التجارية، ومروان الحمود رئيس بلدية السلط، ود. حسن خريس رئيس بلدية إربد، وروحي الخطيب أمين القدس، والشيخ عبد الحميد السائح، وإبراهيم بكر، ويوسف أبو حاكمة، وكال الدجاني، ووليد انخياط، وأحمد الحديدي، وجميل بركات، والسيدة عصام عبد الهادي. وهجت أبو غربية، مذكرات من النكبة إلى الانتفاضة، ص 413.

واجباته ومسؤولياته وتصعيد أعماله وحمايته من كل التدخلات والمؤامرات، وانتهاج سياسة خارجية تهدف إلى محاربة وتصفية كافة مظاهر وأشكال وآثار التعاون أو التعامل مع الدول الاستعمارية والإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وفي 1970/6/27 تشكلت حكومة عبد المنعم الرفاعي الذي يعد متعاطفاً مع العمل الفدائي. وضمت حكومته أربعة من أنصار المنظمات الفدائية هم: الشيخ عبد الحميد السائح، وسليمان الحديدي، وجعفر الشامي، ونجيب ارشيدات. بتشكيل هذه الحكومة كسب الملك حسين الرأي الشعبي العام في الأردن وفي البلاد العربية.

وبعد تشكيل الحكومة بيومين عقد مؤتمر وطني في نقابة المحامين بعمان حضره ممثلون عن الهيئات الوطنية الأردنية والنقابات المهنية والهيئات النسائية، وثلاثة وزراء من الحكومة. وشكل المؤتمر لجنة متابعة برئاسة سليمان النابلسي لإعداد تشكيل جبهة وطنية ولجان وطنية في أحياء المدن وفي القرى الأردنية.

وفي هذه الأثناء قبلت مصر مبادرة روجرز في 1970/7/22 القائمة على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل لمدة (90) يوماً، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) من خلال مفاوضات تحت إشراف السفير غوناريارينغ المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل الدائم. وبعد قبول مصر بمبادرة روجرز سارع الملك حسين إلى القبول بها في 1970/7/27. وفي اليوم التالي أصدرت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجنة المتابعة للمؤتمر الوطني بياناً مشتركاً رفضت فيه مبادرة روجرز وأسباب هذا الرفض. ودعتنا إلى إضراب عام في الأردن تعبيراً عن هذا الرفض. كما رفضت سورية والعراق وفصائل العمل الفدائي مبادرة روجرز.

قام ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس حركة فتح بزيارة مصر والعربية السعودية فقابل جمال عبد الناصر الذي طلب منه سحب الفدائيين من عمان والمدن الأردنية والتمركز على خط وقف إطلاق النار، فوافق عرفات على ذلك وادعى أن المنظمات الفدائية الموالية لسورية والعراق وغيرها هي التي تصر على البقاء في المدن الأردنية.

1- المرجع نفسه، ص 413-414.

وواصلت الفصائل الفدائية حملات التهديد والاطمئنان ضد الأردن من خلال جريدة "فتح" وإذاعة "فتح" وجريدة "الطلّاع" التي أصدرتها منظمة الصاعقة السورية الولاء، وجريدة "الشرارة" التي أصدرتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجريدة "صوت الجماهير" التي أصدرتها منظمة الأنصار الشيوعية.

وعقد المجلس الوطني الفلسطيني مؤتمراً له في عمان يومي 27 و28 آب/أغسطس، وفي يوم 29 آب أصدرت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً اتهمت فيه "الأوساط المشبوهة المعادية للشعب والعمل الفدائي بالتسبب فيما حدث ويحدث من مناوشات وصدّامات بين الجيش الأردني والفدائيين.

وفي خطاب موجه إلى الشعب الأردني والأمة العربية في 8/29/1970، برر الحسين قبول الأردن والجمهورية العربية المتحدة (مصر) لمبادرة روجرز:

«ولهذا فقد قابلنا المقترح الأمريكي الأخير للدخول في مباحثات مع المبعوث الأمريكي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) لسنة 1967، ومقابلة إيجابية، وذلك لجملة أسباب:

أولها- أننا نعمل وشقيقتنا الكبرى الجمهورية العربية المتحدة، يداً بيد في جهدنا الحثيث الطويل، نقبل بما نقبله معاً، ونرفض ما نرفضه معاً كذلك.

وثانيها- أن المبادرة الأمريكية المذكورة المعروفة بمقترحات روجرز هي دعوة إلى الدخول في مباحثات مع المبعوث الدولي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن الذي طالما طالبنا نحن والجمهورية العربية المتحدة وعدد من الدول العربية الشقيقة بلزوم تنفيذه.

وثالثها- أننا في مطالبتنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن إنما ننطلق من مبدئين هما في نظرنا أهم الأسس التي يقوم عليها تنفيذ قرار مجلس الأمن المشار إليه، وهما تفسيرنا الوحيد في نظرنا لهذا القرار. هذان المنطلقان هما: انسحاب إسرائيل الكامل والشامل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها منذ الخامس من حزيران عام 1967، وتأمين حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المعتصب كاملة غير منقوصة.

ورابعها- إن الأسرة الدولية التي ننتمي إليها، والقوى العالمية الكبرى، التي لا ينكر وجودها يذهب فيها من يؤيدنا ويساندنا بل ويشاركنا الكفاح المسلح في وجه العدوان، ومن أجل استرداد حقنا وإنقاذه سواء بالسياسة أو بالسلاح، وإلى حد استعادة كافة أراضينا المحتلة في حزيران 1967، وانتزاع وتأمين الحقوق للشعب الفلسطيني في وطنه المغتصب كاملة غير منقوصة، وهو ما أقرته الأمم المتحدة مرات ومرات، وأقرتها المواثيق الدولية ومبادئ الحق والعدل. وهو ما لا نتهاون به نحن من قريب أو بعيد.

وخامسها- فقد قبلنا المبادرة الأمريكية نتيجة التركيز على القضية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وهما الدولتان الكبيرتان المعنيتان بشكل رئيسي بخطورة الوضع في منطقتنا من جراء الصراع العربي الإسرائيلي وخطره الذي يهدد العالم بانفجار مروع مدمر، وتركيزهما على معالجة أسباب التوتر وبواعث الخطر على السلام العالمي في أنحاء المعمور.

وبناء على ما تقدم، شرع الدكتور غونار يارينغ Gonnar Jaring المبعوث الدولي لتنفيذ قرار مجلس الأمن اتصالاته مع الفرقاء لهذا الغرض⁽¹⁾.

أحداث إيلول/ سبتمبر 1970 وخروج العمل الفدائي من عمان

وتفاهم الوضع في اليوم الأول من إيلول/ سبتمبر 1970 حين تعرض الملك حسين للاغتيال من عناصر فدائية في طريقه إلى مطار ماركا. وفي اليوم التالي عقدت في عمان «ندوة فلسطين العالمية» وافتتحها ياسر عرفات بقوله: «إنه يشعر بالفخر لعقد هذه الندوة ليس في ظل هذه السلطة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمخابرات المركزية الأمريكية ولكن في ظل بنادق إخوانهم الثوار»⁽²⁾.

وكانت الحكومة العراقية قد وجهت إنذاراً إلى الحكومة الأردنية جاء فيه:

1- على محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 190-191.
2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 384-380، وبهجت أبو غربية، مذكرات: من النكبة إلى الانتفاضة، ص 418-423.

«ترجو الحكومة العراقية أن تتوقف القوات الأردنية عن إطلاق النار على الفدائيين، وأنه في حالة عدم التوقف، فلن يكون بوسع الحكومة العراقية منع أفراد من القوات العراقية من التدخل لمصلحة الفدائيين. وإن موقف الحكومة العراقية والجيش العراقي في الجبهة الشرقية سيكون غير موقفه الحالي». ردت الحكومة الأردنية على هذه المذكرة الإنذار بأن أبدت عتبا على الحكومة العراقية "لأنها أخذت بالمزاعم القائلة بأن الجيش الأردني قام أمس بضرب الفدائيين. وأن السلطات الأردنية تعتزم تصفية العمل الفدائي". ونفت المذكرة الأردنية كل ما أسند إليها من تهمة، وأنها لا تقبل التحذير الذي وجهته حكومة العراق⁽¹⁾.

وفي مساء اليوم الثالث من إيلول وجه الملك رسالة إلى أبناء البلاد قال فيها إن المواطنين "يعتريهم الفزع والقلق مما قد يحدث في أية لحظة من تجدد إطلاق النار، وتعريض النفوس البريئة للخطر، والمنازل والحياة العامة للضرر، وذوو المصالح والأعمال والتجار قد توقف أعمالهم، وأصيب الجهد العام وموارد الدولة بالخسائر الكبيرة، والدوائر الحكومية والمؤسسات والمدارس قد تعطل نظام العمل فيها».

وأضاف الحسين: "إن أية رصاصة تطلق في جو العاصمة، هذه المدينة التي نعيش فيها معاً أسرة واحدة، هي رصاصة طائشة ظالمة، وأي روح تزهق في العاصمة هي صريعة الدم والإثم. فلتسكت البنادق المصوبة إلى صدور أهلنا وأبنائنا. وليحتجب كل حامل سلاح من غير ساحة الشرف والنضال ضد العدو الإسرائيلي المحتل، وليعد كل مقاتل إلى موقعه المخصص له في جبهة الدفاع عن الوطن".

وذكر الفدائيين بمسيرة التحرير بقوله: "إن هناك مسيرة لنا نحو التحرير نطويها مرحلة مرحلة. ونحاول أن نوفر لها أسباب النجاح، ولهذا فلن نقبل بأي حال من الأحوال أن ينشأ أي اصطدام داخلي يعيق هذه المسيرة أو يؤخرها".

وذكرهم أيضاً بمهمة الجيش الأردني في تحرير الوطن المحتل فقال: "إن جيشنا الباسل الذي نستطيع أن نباهي به الداني والقاصي، ونضعه في أعلى مراتب الشرف والقوة والنظام، متشوق إلى أن يوجه كل همه وكل نظره إلى ما وراء نهرنا الخالد حيث الحق

1- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 385.

العربي السليب ينتظر أن ننتزعه من مخالب العدوان، وحيث شعبنا الأسير يترقب يوم التحرير. ومن أجل تمكين جيشنا من تحقيق أمانيه العذاب، فلا بد لعاصمتنا المحبوبة من أن تعيش بغير منظر السلاح الذي تنام عليه وتستيقظ، وبغير مسلحين يرتادون شوارعها وطرقاتها دون أي مبرر».

وأبلغ الحسين شعبه في خطابه هذا أنه كلف الحكومة بتأمين النظام والأمن والاستقرار في العاصمة وفي المملكة بأسرها:

«ولهذا طلبت من حكومتي أن تتحمل كامل مسؤولياتها في تصريف الأمور وتأمين النظام والأمن والاستقرار في العاصمة وفي المملكة، فينعم المواطنون بحياتهم اليومية الهادئة المطمئنة، وتزول عنهم غشاوات القلق والاضطراب، وتتخذ ما يستدعيه الموقف من إجراءات»⁽¹⁾.

وتوصلت الحكومة يوم 5 إيلول 1970 مع اللجنة المركزية للعمل الفدائي إلى سحب القوات المسلحة الأردنية من ضواحي عمان مقابل إخلاء شوارع العاصمة ومداخلها من الفدائيين.

وعلى الصعيد العربي عقد مجلس الدول العربية إجتماعاً يوم 5 إيلول في القاهرة، وقرر فيه إحياء مهمة لجنة التوفيق والوساطة العربية المؤلفة من ممثلين عن الجزائر وليبيا ومصر والسودان والجامعة العربية. وصلت اللجنة إلى عمان برئاسة أمين طاهر شبلي ممثل السودان. وتوصلت هذه اللجنة إلى اتفاق بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية للفدائيين يوم 8 إيلول إلى ما يلي:

- وقف إطلاق النار فوراً ونهائياً.
- تنفيذ ما أعلنته السلطة الأردنية بتصريحها في 1970/9/5، مقابل إخلاء شوارع عمان ومداخلها والطرق الرئيسة من المسلحين ومن كل أفراد المنظمات الفدائية.
- منع جميع التظاهرات العسكرية في داخل المدن من كافة المسلحين.

1- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص197-198.

- منع التعرض لأي فرد من أفراد القوات المسلحة الأردنية والمنظمات الفدائية من قبل الأطراف.
 - منع التعرض لأي مواطن وأمنه وممتلكاته وأمواله من أي طرف، وكل من يرتكب أية مخالفة يعتبر خارجاً على القانون، ويوضع تحت طائلة العقاب بالتعاون مع الطرفين.
 - العمل على إيقاف جميع الحملات الإعلامية والتعبئة النفسية من جميع الجهات والتي تسيء إلى المصلحة الوطنية والقومية⁽¹⁾.
- ولم يتقيد أحد بهذا الاتفاق. وفي 9 إيلول 1970 ازداد الوضع الأمني سوءاً، ففتح الملك حسين رئيس هيئة الأركان الفريق مشهور حديثة الجازي صلاحيات كاملة. فأصدر الجازي على الفور أمراً إلى القوات المسلحة بعدم إطلاق النار. وأصدر ياسر عرفات أمراً مماثلاً إلى أفراد المنظمات الفدائية.

وفوجئ العالم يوم 6 إيلول بالفدائيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بخطف ثلاث طائرات ركاب مدنية: اثنتان أمريكيتان والثالثة سويسرية. وقام الخاطفون بتحويل طائرتين منها للهبوط في البادية الأردنية، أما الطائرة الثالثة وهي من طراز جمبو فقد حولت إلى مطار القاهرة حيث تم تفجيرها. وفي التاسع من إيلول اختطفت طائرة ركاب بريطانية وهبطت إلى جانب الطائرتين السابقتين في البادية. طلب الخاطفون من حكومة سويسرا إطلاق سراح ثلاثة فدائيين في سجونها، وطلبوا من الحكومة البريطانية الإفراج عن الفدائية الفلسطينية ليلى خالد، وأن تطلق ألمانيا الاتحادية ثلاثة فدائيين في سجونها. وكان مجموع ركاب الطائرات الثلاث (393) راكباً و(32) ملاحاً. أثارت عملية الخطف هذه ضجة عالمية. تدخلت الحكومة العراقية لدى الجبهة الشعبية يوم 10/9/1970، فأحضر ركاب الطائرات الرهائن إلى الفنادق في عمان، وقامت الجبهة بتفجير الطائرات الثلاث لعدم الاستجابة لمطالبها. وتم ترحيل الركاب من عمان إلى قبرص، ولم يبق منهم سوى (54) راكباً ظلوا رهائن لدى الجبهة الشعبية.

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص386-387.

وفي يوم 15/9/1970 استقال الفريق مشهور حديثه الجازي من منصبه لرفضه الهجوم على الفدائيين، فقبل الملك استقالته، وعين المشير حابس المجالي قائداً عاماً للجيش. وأقيمت حكومة عبد المنعم الرفاعي في اليوم نفسه، وعهد الحسين إلى العميد محمد داود العباسي بتأليف حكومة عسكرية مؤقتة. وأعلن عن تشكيلها في اليوم التالي. فأعلنت الأحكام العرفية في البلاد. وطلبت من الفدائيين تسليم أسلحتهم⁽¹⁾.

جاء في كتاب التكليف الذي وجهه الملك حسين للعميد محمد داود العباسي الدوافع والأسباب التي أدت إلى تأليف الحكومة العسكرية، وأنه دخل مع نفسه في بحث عميق طويل وساء لها: "هل إن زوال هذا الكيان بأشخاصه وقادته وقواه وبسائر معطياته يخدم القضية المصيرية والوطنية والقومية من قريب أو بعيد؟ ثم وصل إلى قناعة بأن نقيض هذا هو الصحيح، وأنه لا مجال إلا للصمود وإعادة الدولة إلى مكانتها⁽²⁾.

بدأت الحكومة العسكرية أعمالها بتعيين المشير حابس المجالي حاكماً عسكرياً عاماً. وفي صباح يوم 16 إيلول 1970 وجه الحسين خطاباً إلى الشعب الأردني، دعا فيه إلى الوحدة الوطنية، وأشار إلى الفوضى التي تعيشها البلاد وعزمه على إعادة الأمن والنظام إليها فقال:

«لقد طال أمد التخبط الذي لف بلدنا العزيز، واستطاعت حالة القلق والفوضى وانعدام الطمأنينة في ربوعنا الغالية، وتزايد التصدع والضعف والتيه والضياح، وازداد الخطر الذي يهدد الأردن والوجود العربي برمته.

إزاء ذلك كله، وبعد الجهود المخلصة المتصلة التي بذلناها لوقف كل ذلك، فقد أصبح من واجبنا، ونحن نحمل أكبر المسؤوليات وأثقلها أن نتخذ سلسلة من الإجراءات لإعادة الأمن والنظام والحفاظ على حياة كل مواطن ورزقه وممتلكاته وأمنه وطمأنينته وكرامته، وحماية لوحدة شعبنا الوطنية، وصونا لكرامة العمل الفدائي النبيل وحماية له من كل خطر، وحفاظاً على كرامة جنودنا وقواتنا المسلحة، وذوداً عن بلدنا وأمتنا في وجه ما يببته لهم العدوان من مخططات، وصونا لسمعة وطننا واسمه وكرامته في العالمين⁽³⁾.

1- المرجع نفسه، ص 388-392، وبهجت أبو غربية، مذكرات: من النكبة إلى الانتفاضة، ص 425-429

2- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 392-393.

3- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 199.

وفي اليوم نفسه وجه الحسين إلى الشعب الأردني والأمة العربية خطاباً مطولاً تحدث فيه عن مشاعره الشخصية "كعربي هاشمي" وعن قراره أن يعمل بوازع من إيمانه بمسؤوليته وإدراكه لواجبه وحبه لشعبه وأمته. وسرد تجربته في الحكم، وكيف كانت فلسطين "قطب الرمح في تفكيره ومركز الثقل بمشاعره اليومية والوطنية" وذكر العدوان الثلاثي على مصر، والخلافات المحلية والعربية وحرب حزيران 1967. وأشاد بالفدائيين ونفى عزمه على تصفيتهم وقال:

«أما المقاومة فوجوده على الساحة بملء إرادتنا، وهي موضع تقديرنا ودعمننا ورعايتنا. ولقد مكنا لها منذ البداية... وحميناها لتنمو وتقوى. ولأننا منا فقد حرصنا عليها حرصنا على أبنائنا وبناتنا وإخواننا وأخواتنا. ولقد مكنا ولا نزال نحرص على وحدة جهودها، ونقاء صورتها وصفائها، وابتعادها عن كل ما يعيقها أو يعطلها، لأنه يعيقنا ويعطلنا معها. حرصنا عليها وعلى قوانا كلها، كما حرصنا على شعبنا الواحد، على أمنه واطمئنانه، على راحته واستقراره، على قوته وصموده، على رزقه وممتلكاته، لأنه الأهل والسند. وله ننتمي وفي سبيله نعمل وبه بعد الله نؤمن. ولأن المقاومة تنبثق من هذا الشعب وتنتمي إليه، فلا مجال إذن للتفكير مطلقاً بتصفية المقاومة، ولن نفكر في ذلك أبداً».

وأثنى على تعاون الفدائيين مع الجيش الأردني بقوله:

«وكانت الكرامة، تلك التي صنعها لأمتنا جندنا الأبطال وإخوانهم الفدائيون الذين حاربوا معهم ووقفوا إلى جانبهم. وفي الكرامة طلب العدو للمرة الأولى في تاريخ الصراع معه، وقف إطلاق النار. ولكننا رفضنا ذلك، واستمرت المعركة إلى أن تراجع العدو وانسحب إلى المواقع التي انطلق منها».

ووجه في خطابه هذا نداء إلى العرب للوقوف إلى جانب الأردن في محتته فقال: "إن المؤامرة قائمة، ونحن كلنا ضحاياها. إنني أستصرخ الضمير العربي للمرة الأخيرة ليستيقظ، والعقل العربي ليتحرك، والإرادة العربية لتسد كل المنافذ التي يطل منها الخطر المدمر. لقد قدمت وجيشي وشعبي من أجل قضية المصير هذه، وما زلنا نقدم، ما يملك الإنسان أن ينساه أو يتناساه. ونحن نعيش في هذا البلد بالجباه العالية والضمائر النقية. وقد تحملنا وما زلنا ما لا يتحمله بشر. وصمتنا حتى اليوم، لأننا نعرف أنفسنا، ونعرف ما قدمنا،

ونعرف حقيقتنا. وما كنا لنرضى بأن نقابل بالكلمة المتجنية، والتهمج الباطل، بإنكار الحق، والتكر للأخوة في الله والوطن والمستقبل والمصير⁽¹⁾.

كان الصراع بين الجيش الأردني والميليشيات الفدائية على العاصمة عمان. وكان الاستيلاء على السلطة هدفاً رئيساً من أهداف اللجنة المركزية للمنظمات الفدائية. كما يؤكد ذلك بهجت أبو غربية، عضو اللجنة المركزية. وفي 17 إيلول أصدرت اللجنة المركزية أن اللواء الشمالي (لواء عجلون/ إربد) منطقة محررة وعينت عليها عدداً من الحكام الإداريين، لكنهم لم يستجيبوا لأمر التعيين⁽²⁾. وسيطر الفدائيون على مدينة الزرقاء ولم يتمكن الجيش من السيطرة على بعض أحيائها إلا في نهاية إيلول 1970.

سعى جمال عبد الناصر والعقيد معمر القذافي وجعفر النميري إلى إيقاف إطلاق النار بين الجيش الأردني والفدائيين، وأرسلوا الفريق محمد أحمد صادق، رئيس أركان القوات المسلحة المصرية إلى عمان من أجل تحقيق ذلك. وصل الفريق صادق إلى عمان في 17/9/1970. ونجح صادق في العودة إلى مصر ومعه عدد من قادة المنظمات الفدائية⁽³⁾.

بينما كان القتال محتدماً في عمان عبرت قوات جيش التحرير الفلسطيني المرابطة في سورية الحدود الأردنية من درعا ليلة 18 إيلول 1970، واستولت على قريتي الطرة والشجرة، ولحقت بها قوات مسلحة سورية نظامية بقرار من وزير الدفاع السوري الفريق حافظ الأسد. وكان اللواء العراقي المدرع (12) يربط في منطقة إربد- الرمثا- مثلث النعيمة ويتصل شرقاً باللواء العراقي المرابط في المفرق على أساس أنهما يشكلان الخط الخلفي للقوات الأردنية التي تواجه إسرائيل. طلبت القوات السورية التعاون مع القوات العراقية في دعم الفدائيين. ولكن القوات العراقية فضلت إخلاء المنطقة للقوات السورية. وبذلك سيطرت القوات السورية على طريق إربد- عمان الرئيسي. ودار القتال بين القوات السورية الغازية واللواء الذي يقوده العقيد عطا الله غاصب الذي حل

1- المجمع السابق، ج3، ص201-208

2- بهجت أبو غربية، مذكرات: من النكبة إلى الانتفاضة، ص 433.

3- صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطين بلا هوية، ص 144-148، وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 395-400.

محل قائد الفرقة الثانية في الشمال العميد بهجت المحيسن الذي قدم استقالته في يومي 20 1970/9/21. وشاركت أربع طائرات مقاتلة من سلاح الجو الملكي الأردني في المعركة. وسعى الحسين إلى إبلاغ الحكومتين الأمريكية والبريطانية بالغزو السوري، فتدخلت الحكومتان لدى الاتحاد السوفياتي وأرغمت الحكومة السورية على سحب قواتها من الأردن يوم 1970/9/22⁽¹⁾.

وفي اليوم نفسه عقد مؤتمر عربي في القاهرة اشترك فيه ملوك وممثلو تسع دول عربية هي: العربية السعودية والكويت ومصر وليبيا والسودان وتونس ولبنان والأردن واليمن. ومثل الأردن في المؤتمر رئيس الوزراء محمد داود والمستشار الخاص للملك أحمد الطراونة، والسفير الأردني في القاهرة، الدكتور حازم نسيبة. وتغيب عن حضور المؤتمر رؤساء سورية والمغرب والعراق والجزائر. وحضر عن الفدائيين صلاح خلف (أبو إياد) وفاروق القدومي (أبو اللطف). وبعث المؤتمر برسالة إلى الملك حسين تضمنت تسوية للنزاع القائم، شملت النقاط التالية:

- ينسحب الجيش من العاصمة إلى أماكن حولها.
- بعد ذلك ينسحب الفدائيون من عمان، وتلغى كافة قواعدهم في العاصمة.
- تتعامل حكومة الأردن مع منظمة التحرير باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني.
- يقيم الفدائيون على حدود الوطن المحتل.
- يتقيد الفدائيون بأنظمة البلاد وقوانينها.

استجاب الحسين لقبول هذه التسوية وأبلغ الرئيس عبد الناصر بذلك في 1970/9/23. توقف القتال اليوم التالي في عمان. وفي هذا اليوم قدم محمد داود استقالته من القاهرة. وتألقت حكومة جديدة برئاسة أحمد طوقان في 1970/9/26⁽²⁾. وقرر الحسين الذهاب إلى القاهرة يوم 1970/9/27 ليشرح للقادة العرب ما حدث في الأردن وأسفر اللقاء عن توقيع "اتفاقية القاهرة" التي وقعها الملك حسين ويأسر عرفات

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 401-408، وبهجت أبو غربية، مذكرات: من النكبة إلى الانتفاضة، ص 437-438.

2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 412-414.

صباح يوم 1970/9/27. تضمنت الاتفاقية إنهاء العمليات العسكرية، وإيقاف الحملات الإعلامية، وإعادة القوات النظامية إلى قواعدها، وسحب الفدائيين من عمان إلى أماكن تلائم العمل الفدائي، وإعادة الأمور في إربد إلى ما كانت عليه، وإطلاق سراح المعتقلين لدى الطرفين، وتكوين لجنة متابعة تشرف على تطبيق الاتفاقية⁽¹⁾.

لخص الحسين الخلاف بين الحكومة الأردنية والفدائيين في خطابه إلى الشعب الأردني في 1970/10/14 بهذه العبارات:

« كانت ولادة العمل الفدائي للأردن وفلسطين وللأمة العربية جمعاء، ولادة شريفة وباسلة، اتجهت لها القلوب والأفئدة بثقة ومحبة وأمل... وفي ظل هذا المفهوم مشى الأردن ومضى. وفي ظله كذلك كانت معركة الكرامة التي تجسدت فيها نظرة الأردن للعمل الفدائي بأروع صورها وأبهاها. وتجلى فيها صدق تلك النظرة وصوابها. وسيظل ما تحقق في تلك المعركة من تلاحم حقيقي بين العمل الفدائي والجيش في الأردن مثلاً ينبغي استذكاره والاقتداء به، ومنازة تهدي سائر الخطى إلى الدرب الصحيح.

وكم تمنى الأردن لو ظل وهج الكرامة الذي أهدته معركة الكرامة للأردن بجيشه والعمل الفدائي فيه، وللأمة العربية ومن ورائهما، يملأ القلوب ويوحدها، وينير الطريق ويدل عليه. ولكم عمل الأردن من أجل ذلك والوصول إليه. ولكن تسلل القوى السياسية والتيارات الأيديولوجية إلى صفوف العمل الفدائي، وما أحدثته من صراعات خفية وظاهرة داخل تلك الصفوف وخارجها، قد أحبط كل المحاولات الشريفة، وسد المسالك في وجه كل الجهود الصادقة. ثم جاء تهاون الحكم، وضعف الأجهزة لتكون حصيلة ذلك كله غياب الاستقرار وفقدان سيادة القانون. وكان من الطبيعي أن لا تترك هذه الأوضاع المتردية في خواء. فلقد كانت هناك جهات متعددة معادية وانهازية وجاهلة ومتهورة جاهزة للعمل. فمدت تلك الجهات أصابعها، وأخذت تستغل الأوضاع وتحاول الإفادة من ترديها. ومكن انتشار الفوضى، واستشراء المزايدة، وفقدان السيطرة في صفوف العمل الفدائي من أن تنجح تلك الأصابع في خلق الفتنة وتوفير أسباب التصديع والتخريب⁽²⁾.

1- المرجع نفسه، ص 415-419، وبهجت أبو غربية، مذكرات: من النكبة إلى الانتفاضة، ص 439-444.

2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاما من التاريخ، ج3، ص 210-211.

أكد الحسين في خطابه هذا على النقاط التالية:

- الإشادة بالعمل الفدائي بعد أن قسمه إلى نوعين: عملٍ فدائي حقيقي، وعملٍ فدائيٍ ميسس، يمثل أحزاباً سياسية أردنية وعربية ودولاً عربية.
 - نجح العمل الفدائي الحقيقي في التعاون مع الجيش الأردني والشعب الأردني، وكانت معركة الكرامة وهزيمة العدو الإسرائيلي فيها ثمرة هذا التعاون الصادق.
 - رحب الأردن ملكاً وحكومة وشعباً بالعمل الفدائي الحقيقي وفتح أبوابه له، وأمل في التعاون التام معه كوسيلة لإقلاق العدو الإسرائيلي ووسيلة فعالة للضغط عليه للانسحاب من الأراضي التي يحتلها.
 - تسلمت إلى العمل الفدائي قوى سياسية وعناصر حزبية أردنية وعربية حالت دون تحقيق التعاون بين القوات المسلحة الأردنية والعمل الفدائي.
 - أدى تدخل هذه العناصر الغريبة عن العمل الفدائي إلى إفشال محاولات التعاون بين الأجهزة الحكومية الأردنية والعمل الفدائي.
 - أدى ضعف الحكومات الأردنية المتوالية بين سنتي 1967 و1970، وتهاون الأجهزة الأمنية إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد، وانتشار المزايدة بين منظمات العمل الفدائي، وفقدان السيطرة في صفوف العمل الفدائي، إلى تدخل الجيش الأردني للقضاء على الفتنة وفرض سيادة القانون في البلاد.
 - يحتوي الخطاب في مجمله على رغبة واضحة في التعاون مع العمل الفدائي الحقيقي. كانت خشية الحسين من أن تؤثر أحداث إيلول 1970 في الوحدة الوطنية الأردنية واضحة في خطابه التي تلت تلك الأحداث. ففي خطاب ألقاه بمناسبة عيد الفطر في 1970/11/28 قال:
- «ولا يرد بخاطري من يحكم الأرض، إنما يرد بفكرنا أمر واحد وهدف واحد هو أن تظل الأرض عربية، وأن يبقى في الأرض شعبنا العربي العزيز، وأن ينال صاحب الحق حقه الكامل غير منقوص.

هذا باختصار هو فهمي لصراعنا مع الصهيونية. وهذا فهمي لعلاقتنا مع أبناء شعبنا العربي الصامدين هنا والصامدين غربي النهر. ومن أجل هذه الرسالة وحدها يعبأ جيشنا، وتهمي قواتنا الشعبية والوطنية. وكل أمر عدا ذلك زبد لا يلبث أن يذهب جفاء.

إن الإغراء الوحيد الذي يغرينا هو ما يعلي شأن أمتنا وشعبنا، ويصون كرامتنا وتراثنا وأجيالنا. ومن هذا المنطلق أتوجه لكم جميعاً بأن يظل نصب أعينكم صيانة وحدتنا الوطنية باعتبارها طريقنا للنصر والظفر والنجاح⁽¹⁾.

وكرر التأكيد على الوحدة بين الأردن وفلسطين في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة الرابعة لمجلس الأمة الأردني في 1970/12/2 بقوله:

«ومن هذا الموقف أتوجه باسمكم جميعاً، وباسم كل عربي بتحية الفخر والإخاء وعهد التلاحم والوفاء إلى أهلنا وذوينا وأبنائنا في الضفة الغربية الصامدين في موصول جهادهم، والصابرين في باسل وقفهم، والثابتين في عزيز وطنهم، المجاهدين في سبيل حقهم، يقاومون العسف، والاحتلال، ويقارعون العدوان برجولة الواثقين وبإيمان الصادقين... وإذا كان للتاريخ أن يذكر المبادئ والمنجزات فإنه والحمد لله سيذكر أننا في هذا البلد ما حيننا إلا لنؤمن بأن فلسطين هي الأردن مثلها كانت الأردن هي فلسطين. فالشعب واحد، والأرض واحدة، والتاريخ واحد والمصير واحد. ومن هنا كانت الوحدة المقدسة وحدة الأردن بصفته ثبتت على الأيام متانة ورسوخاً، وزادت مع المحن منعة وصموداً...»

وما مشروع الدويلة الفلسطينية التي يروج لها أعداء الأمة العربية حيناً بعد حين إلا مؤامرة على وحدتنا هنا في الأردن، وضرباً لمعنى الوحدة المقدسة في وجدان كل عربي. ولا نظن أن هناك مواطناً عربياً واحداً تخدعه مثل هذه الدعوة المريبة⁽²⁾.

وأكد في هذا الخطاب التزام الأردن والعمل الفدائي باتفاق القاهرة في 1970/9/27.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 227-232.

2- المصدر نفسه، ج3، ص 233-235.

وعاد الحسين في خطابه إلى الشعب الأردني والأمة العربية عشية عيد الأضحى في 1971/2/5 ليتحدث عن متانة الوحدة الوطنية الأردنية، فهو يقول:

«وفي المجتمع الأردني بالذات جمعت القربي، ووحده التاريخ، وصهرت الآمال والآلام، والأمان والتحديات، قلوب أبناء شعبنا الواحد على ضفتي النهر الخالد، حتى جعلت من وحدتهم وأخوتهم مثلاً يحتذى، ونموذجاً ينسج على منواله، ويسار على خطاه. فما من سقف هنا إلا ويظل بيتاً تمتد أسسه إلى هناك، وما من أسرة هناك إلا وهي مشدودة القلب والروح، بالدم والقربي، إلى هنا». ورد على القائلين بأن عملية تطهير قد حصلت في أجهزة الدولة الأردنية للموظفين المتعاطفين مع العمل الفدائي، في الخطاب نفسه: «إن أبناء مجتمعنا الأردني، هم المواطنون في هذا المجتمع. يتمتعون في ظل النظام والقانون بحقوق متساوية، ولا فضل لأحد منهم على الآخر إلا بمقدار ما تؤهله طاقاته وكفاءته. يلون المناصب سواسية في الجيش والدولة، وتمنح لهم الفرص بالتساوي في كل ساح وميدان. وهي كلها أمور نعرف جميعاً أنها غير ممكنة ولا متاحة لهم في غير هذا البلد الأمين. وهم يمثلون شخصية واحدة، ويحملون هوية واحدة، وينخون لعلم واحد، هو العلم المنحدر إلينا من ثورة أمتهم، الثورة الكبرى. وفي يقيني أنها قد ذهبت إلى غير رجعة تلك الحقة المريضة التي شهدت في صفوفنا من أراد أن يتنكر للنظام الذي في ظله يحيا ويعيش».

وأضاف: «إن البديل الوحيد لكل من كان حتى الآن، والذي ينبغي طرحه بصدق وشجاعة هو أن الإنسان الأردني يكون مع الإنسان الفلسطيني بلداً واحداً، وقوة واحدة، وثورة واحدة، ولكنه بلد يحكمه النظام والقانون»⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 239-245.

انتقال الفدائيين إلى غابات جرش وعجلون

وعلى صعيد العلاقة الأردنية مع الفدائيين تم التوصل إلى اتفاقية جديدة في 13/1/1971 حددت القواعد التي سيعود الفدائيون إليها، وخروجهم من عمان وإربد وبقية المدن الأردنية. ووقع هذه الاتفاقية، رئيس الحكومة الأردنية الجديد وصفي التل، وإبراهيم بكر ممثل اللجنة المركزية للعمل الفدائي. ولم يقدر لهذه الاتفاقية التنفيذ بسبب معارضة منظمي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية. واستمرت الصدامات بين الجيش الأردني والفدائيين من آذار 1971 وبداية الشهر التالي (نيسان).

وفي 4/4/1971 قررت اللجنة المركزية للعمل الفدائي سحب الفدائيين بأسلحتهم من عمان وتم ذلك في 9/4/1971. واتخذ الفدائيون مواقع لهم في الغابات الواقعة في

جرش وعجلون. وعاد الهدوء إلى عمان. ولكن الفدائيين واصلوا اعتداءاتهم على القرى والمواطنين مما دفع الجيش الأردني إلى التدخل وإخراجهم من البلاد. وتم ذلك بعد معارك استمرت من 13 إلى 17 تموز/ يوليو 1971⁽¹⁾.

يقول صلاح خلف (أبو إياد) في مذكراته ما يلي:

«لم يبق لنا إلا أن نعلن إفلاسنا، وأن نعرض بيان إدارتنا، وأن نخطط للمستقبل على ضوء الدروس التي استخلصناها من تجربتنا. وعندما عقدت القيادة أول اجتماع بكامل هيئتها في شهر إيلول/ سبتمبر 1971، فإن رفاقي باتوا يفهمون فهماً أفضل الأسباب التي حدثت بي في إيلول إلى أن أعرض وقف إطلاق النار على الملك. ذلك أن بادرتي التي لم يملها علي أي ضغط خارجي، كانت تنزع إلى وقف الإراقة غير المجدية للدم، ومنع تعريب النزاع الذي كنت أعتبره يمثل خطورة الفتنة التي كان يخشاها قادة هانوي. وأدين في هذا الاجتماع تصرف متطرفي الجبهة الشعبية التي يقودها جورج حبش، خاطفة الطائرات عشية المعارك.

1- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص422-428.

أما على الصعيد العملي، فإننا قررنا إنشاء جهاز سري في الأردن يتولى الإعداد لإسقاط النظام. وجرى تعييني مسؤولاً عن هذه المنظمة (منظمة إيلول الأسود)⁽¹⁾.

وكان من أهم أعمال هذه المنظمة اغتيال وصفي التل رئيس وزراء الأردن في القاهرة في 1971/11/28، ومحاولة اغتيال زيد الرفاعي في طريقه من منزله إلى مقر السفارة الأردنية في لندن في 1971/12/15. كما اختطفت القائم بالأعمال الأردني في السفارة الأردنية في الخرطوم مع أربعة آخرين في 1971/3/2⁽²⁾. ومن نشاطاتها ضد الأردن محاولة أبو داود أحد قادة فتح الاعتداء على السفارة الأمريكية بعمان في شباط/فبراير 1973⁽³⁾.

التقى الحسين بأعضاء مجلس الأمة الأردني في 1971/4/3 وتحدث إليهم في ظروف قاسية تمر بها القضية الفلسطينية. قال لهم:

«نحن في الواقع نعتبر بأننا بالنسبة لفلسطين وقضية فلسطين، وبالنسبة للعمل على استعادة الحق وإنقاذ المقدسات، وبالنسبة للخطر الذي يهدد أمتنا ويهدد الشرق العربي بالذات، نعتبر أنفسنا في هذا البلد في مكان القلب. المعركة معركتنا، وهذا قدرنا... الشعب في نظرنا هو في الواقع شعب واحد، الأسرة أسرة واحدة، والهدف لا بد أن يكون واحداً بالنسبة لحق هذا الشعب في أن يقاوم المحتل، ويقاوم العدوان ويقاوم الظلم. آمنا في هذا الحق، ودافعنا عنه، وأفسحنا له في بيوتنا وفي أرضنا، في أرضه ليتياً لأداء الواجب. تقديرنا كان بأن المقاومة هي مقاومة المحتل لأرضنا الذي يهدد مصيرنا ومصير أمتنا... المقاومة عادة تكون خلف خطوط الاحتلال لتنسف وتحطم قدرة العدو على الاستمرار في احتلال الأرض، لتؤثر على اقتصاده، لتؤثر على معنوياته، لتسبب له ما يجعله يشنت جهده العسكري، ليشعر العالم أن الشعب يقاوم بالفعل. هذا جناح للعمل العربي. والجناح الآخر هو بناء القوة العسكرية القادرة على منع العدو من تنفيذ المزيد من مخططاته، ثم الانطلاق لتحرير الأرض... وننقذ الأهل فيها، ونترك لهم المجال للاختيار ما يريدونه: إما أن نعود إلى ما كنا عليه ونبني ونحسسه، أو يكون نوع من الاتحاد، أو يكون أي اختيار آخر لهذا

1- صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، ص 155-156.

2- المرجع نفسه، ص 159 و 165-166.

3- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 466-467.

الشعب بمنتهى الحرية... وإذا الشعب حرم من حقه في تقرير مصيره، ففي اليوم الذي يزول فيه الاحتلال وينقذ هذا الشعب يترك له المجال ليقرر مصيره بكل حرية. وهذه كلمتي في هذا المجال بالذات⁽¹⁾.

لقد تكوّن هذا الرأي لدى الحسين بعد أحداث إيلول 1970 وقبل خروج الفدائيين من الأردن. وكرر الحسين أقواله السابقة بعد ثلاثة أيام (1971/4/6) في لقاءه بوفد التجمع المهني في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية في عمان. قال: «نحن نواجه ما نواجه، وتحمل ما نحمل باعتباره إشكالاً بين أخوة، وإنما ننظر لما يقع وفي بالننا استمرار المسؤوليات الكبيرة، مسؤولياتنا نحو أهلنا وإخواننا في المحتل من أرضنا...». وذكر أنه بوجود العمل الفدائي في الأردن «انتقلت إلى ساحتنا، مع الأسف، كل التناقضات، كل التناقضات القائمة في الوطن العربي وفي العالم كله».

وأشار إلى محاولات الإساءة إلى الأردن من خلال إعلام العمل الفدائي والإعلام المصري والسوري والعراقي آنذاك: «هناك محاولات للإساءة إلى هذا البلد، هناك محاولات لنسف الوحدة الوطنية. والضجيج العجيب الغريب، الحملات علينا... كلها هدفها التصديع، هدفها الإساءة إلى هذا البلد ولهذا الشعب ولوحدته، هدفها إضعاف معنويات أهلنا. وإخواننا الصامدين على أرضنا المحتلة».

وذكر الحسين في حديثه هذا أنه «مطلع على محاولات إسرائيل المستمرة بتصوير القضية بأنها قضية تخصها وتخص الفلسطينيين وحدهم، الأمة العربية ليس لها علاقة بالقضية. ومحاولاتها المستمرة مع أهلنا وإخواننا الذين قاوموها ويقاومونها باستمرار في المحتل من أرضنا. لكن أنا مطلع على أحاديث وأقوال واتصالات على مستوى دول في المنطقة مع دول أجنبية، وعلى مستوى حركات أيضاً مع دول أجنبية في سبيل الوصول إلى شيء لنسف الوحدة الوطنية في هذا البلد، وقبول العرب بأقل بكثير مما نريد».

كما نبه وفد التجمع المهني الذي يمثل النقابات المهنية الأردنية إلى محاولات بعض العرب التخلي عن القضية الفلسطينية، وخطورة هذا التوجه وقال: «كيف يمكن لهذا الشعب أن يقرر مصيره في ظل الاحتلال القائم والتناقضات القائمة؟ على العرب أن يسعوا جميعاً لإنقاذ الأرض وإنقاذ الشعب، وبعدها يستطيع الشعب أن يقرر مصيره⁽²⁾».

1- على محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 251-259.

2- المصدر نفسه، ج3، ص 261-268.

وفي خطابه بذكرى تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية في 1971/4/26، أشار الحسين إلى دور القوات المسلحة الأردنية في القضاء على الفتنة وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد:

«لقد استطاع البلد أن يحبط الفتنة، ويكشف عن حقيقتها. واستطاعت القوات المسلحة أن تعيد إلى بلدنا أمنه واستقراره، ليتمكن المواطن فيه من أن يبني ويعمر ويشيد... ومن هنا أصبح لزاماً علينا أن ننزل قواتنا المسلحة من قلوبنا ونفوسنا المنزلة الرفيعة التي تستحقها. إذ ليس بعد عطائنا لنا عطاء، ولا بعد بذلها وتضحياتها في سبيل الأردن والعرب والقضية بذل وتضحيات»⁽¹⁾.

وردّد الحسين، في لقاءه بطلبة الجامعة الأردنية في 1971/5/11 الأفكار والآراء السابقة الذكر، فقال:

«هذا البلد، بقواته المسلحة هي التجسيد الحقيقي لوحدة هذا الشعب فيه. هذا البلد يؤمن بحق هذا الشعب في أن يقاوم محتل أرضه ويقاوم الظلم والعدوان...

في وجه الاحتلال لا بد أن تكون هناك مقاومة، وحققها في أن تمارس عملها في مقاومة الاحتلال. حمينا بقواتنا المسلحة وقلوبنا لفترة طويلة جداً. تحملنا الكثير في قرانا ومدننا، في الضربات التي تعرضت لها قواتنا المسلحة في الوقت الذي كانت تحتاج فيه إلى إعادة التنظيم والتسليح بعد الكارثة التي حلت بنا في حزيران»⁽²⁾.

كانت العلاقة بين الضفتين الشرقية والغربية تشغل بال الحسين منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وأصبحت هذه العلاقة شغله الشاغل بعد خروج العمل الفدائي من الأردن في تموز/ يوليو 1971. وزادت خشيته على أثر الخسومة مع العمل الفدائي الذي سيطر سيطرة تامة على منظمة التحرير الفلسطينية منذ سنة 1969.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 273-281.

2- لمصدر نفسه، ج3، ص 273-281.

الفصل الرابع:

الحسين ومنظمة التحرير الفلسطينية
(1974-1987)

من الاعتراف بالمنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب
الفلسطيني إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى

أثر قرار القمة العربية في الرباط 1974 على العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

بعد قرار مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرباط في 1974/10/28 بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أصبح من المتعذر على الأردن الإبقاء على مجلسه النيابي المنتخب في نيسان 1967 والذي تم تمديده حتى تشرين الأول 1974، لوجود نواب فيه يمثلون الضفة الغربية من الأردن. ولذا اجتمع المجلس النيابي الأردني في 1974/11/9 من أجل النظر في تعديل المادتين (34) و(73) من الدستور الأردني بحيث يعطي الملك:

- الحق في أن يحل مجلس الأعيان أو يعفي أحد أعضائه من العضوية.
- الحق في تأجيل إجراء الانتخاب العام لمدة لا تزيد على سنة، إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخاب أمر متعذر». وبحيث تتمتع السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) خلال ذلك بإصدار التشريعات (القوانين المؤقتة) واتخاذ الإجراءات التي ترتبها. وافق مجلسا النواب والأعيان على التعديل المذكور. وبعد أسبوعين من موافقة مجلس الأمة بنوابه وأعيانه على تعديل الدستور، صدرت الإرادة الملكية في 1974/11/23 بحل مجلسي النواب والأعيان.

واتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً في 1975/3/16 بالاستمرار في تأجيل الانتخابات النيابية. واتخذ المجلس قراراً مماثلاً في 1976/2/3. ودعا الملك حسين مجلس الأمة إلى الانعقاد في اليوم التالي في دورة استثنائية لتعديل المادة (73) من الدستور الأردني، وفي 1976/5/2 أجرى المجلس التعديل المطلوب بحيث أصبح من حق الملك تأجيل الانتخابات العامة إذا كانت هناك ظروف قاهرة لا تسمح بإجرائها. وأعطى التعديل الجديد الملك صلاحية التأجيل إلى مدة غير محدودة. وبعد ذلك حل الملك مجلس الأمة في 1976/2/7. واستمر مجلس الأمة محلولاً حتى ظهرت فكرة "المجلس الوطني الاستشاري" سنة 1978 الذي حل محل مجلس الأمة بين سنتي 1978 و1984. وعادت الحياة النيابية إلى البلاد في مطلع سنة 1984⁽¹⁾.

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص505-513.

لم تقتصر آثار قمة الرباط على الوضع الداخلي في الأردن وإنما تجاوزتها إلى العلاقات الخارجية. فقد تحسنت علاقات الأردن مع سورية. وعقد مؤتمر رباعي في القاهرة في يومي 3 و4 كانون الثاني/يناير 1975 ضم وزراء خارجية الأردن وسورية ومصر وممثلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم العلاقات بين دول المواجهة. وتقرر في هذا المؤتمر وقف الحملات الإعلامية والاتهام بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أما إسرائيل فقد استغلت قرار اعتبار المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت تطرح على العالم مقولة أنها لا تعترف بغير الأردن، ولا تتعامل مع سواه، بشأن مستقبل الضفة الغربية المحتلة ومصيرها. وأخذت تطالب أن يكون الأردن الطرف المفاوض على الضفة الغربية. رد الأردن على ذلك بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي المسؤولة الوحيدة عن الضفة الغربية، ولا دور للأردن إلا أن يساندها ويدعمها في مساعيها⁽¹⁾.

ولم يتردد الحسين في تبني القضية الفلسطينية والدفاع عنها في المحافل الدولية التي سنتناولها في فصل خاص بها. وواصل مساعيه على الصعيد العربي في دعم منظمة التحرير الفلسطينية بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة. فهذا هو يقول في كلمته التي ألقاها في حفل العشاء الذي أقامه على شرف الرئيس المصري أنور السادات في 16/5/1975:

«والأردن الذي عاش القضية وسيظل يعيشها، وقدم من أجلها، وضحي في سبيلها، سوف لا يتردد في السير مع أمته على أي من الطريقتين حتى النهاية. وسيظل بحكم موقفه ويحدده إصراره على تحقيق انسحاب كامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، والقدس في طليعتها، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني»⁽²⁾.

وفي حفل العشاء الذي أقامه الحسين على شرف الرئيس السوري حافظ الأسد في عمان في 10/6/1975 قال:

«إلى جانب التاريخ وإيحاءاته، والحاضر ومعطياته، والمستقبل وأمانيه، هناك قضيتنا المقدسة، التي تلتقي عليها قلوبنا، مثلما تلتقي معها قلوب الأخوة العرب، في كل

1- المرجع السابق، ج2، ص 514-515.
2- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 535-536.

جزء من أجزاء العالم العربي. ولئن كنا قد أشهدنا الدنيا على رغبتنا في السلام وحرصنا عليه، فإننا نؤكد لها اليوم، وكل يوم، تمسكاً جميعاً بحقنا، وإصرارنا على إنقاذه والوصول إليه. ولعل السلام الذي ننشده، هو سلام العالم قبل أن يكون سلام العرب، والحق الذي نبتغيه، هو الحق الإنساني المقدس، قبل أن يكون الحق الفلسطيني والعربي المشروع.

إن الموقف العربي الذي يستند في قوته على العزم والتصميم، يقوم في جوهره وحقيقته، على مبادئ الحق والعدل والسلام. فهناك عدوان إسرائيلي مسلح على الأرض العربية، يجب أن ينتهي ويزول. وهناك حقوق مشروعة للشعب العربي الفلسطيني، يجب أن يعترف بها، وأن تستعاد. ومن غير هذين الشرطين يصبح حديث السلام لا معنى له ولا وزن. ويصبح السلام نفسه هشاً مفرغاً من محتواه. إن السلام لا يتعايش مع الظلم، والأمن لا يتحقق مع استمرار العدوان. فإذا لم يقم السلام على أسس الحق والعدالة، فستظل الساحة مسرحاً للحروب والكوارث، ولن يعدم العرب القدرة على الصبر، ولن يعدم الحق في النهاية القدرة على الانتصار⁽¹⁾.

وبمناسبة إزاحة الستار عن النصب التذكري تخليداً لشهداء معركة الكرامة في يوم الاستقلال وعيد الجيش في 1976/5/25 أثنى الحسين على الانتفاضة في الضفة الغربية والقطاع الأخضر بقوله:

«ولعل الانتفاضة المباركة التي بدأت في الضفة الغالية والقطاع الأخضر منذ عدة شهور، والتي ما زالت في تصاعد مستمر، تترجم عن هذه الحقيقة، وترد على كل من تسول له نفسه بالمتأداة أو بالتفكير بسواها. فيلئ الأهل هناك من أهلهم هنا، ومن أمتهم في وطنها الكبير تحية المحبة والإبكار. ولهم منا العهد بأن نظل لهم ومعهم إلى أن تشرق شمس الحرية، وتستعاد الحقوق، مهما طال الأمد، وعظمت التضحيات»⁽²⁾.

وواصل الحسين في خطبه الحديث عن تصدي الأردن وجيشه للهجمة الصهيونية على الأمة العربية، ففي خطابه في تخرجه الدفاع الأولى من المكلفين في 1976/11/9 يقول:

1- المصدر نفسه، ج3، ص538-539

2- المصدر نفسه، ج3، ص580.

«فالأردن طليعة المواجهة في المعركة المرة القاسية مع أعداء الأمة العربية. فلقد جابهنا الهجمة الصهيونية العدوانية على أمتنا بصدورنا منذ مطلع هذا القرن. ولقد تحملنا دفاعاً عن أمتنا الصدمة تلو الصدمة، ودفعنا ثمن إيماننا بقضية أمتنا العربية وحقوقها من دم أبنائنا ومن مواردنا القومية. وجازفنا بمصيرنا وبكائننا في كل مواجهة مع العدو»⁽¹⁾.
في حديثه في عيد المعلم في 16/3/1977 تحدث الحسين عن إسرائيل وخطرها على الأمة العربية، وكيفية مواجهتها والتصدي لها، فقال:

«نحن الآن نتعرض لظرف حساس في غاية الدقة. لقد تكشف للعالم أسرار إسرائيل العدوانية التوسعية على تعطيل عملية السلام الشريف العادل، وابتلاع الأرض المحتلة دون تردد أو هوادة. ولقد تزايدت قناعة قادتها بأن الخطر الحقيقي على مطامعها، هو في القيادات العربية المسؤولة المعتدلة التي تنشُد السلام العادل بصبر وأناة وتعمل له بتصميم وحركة. ليس خطراً على مخططات التوسع الإسرائيلي أن يواجهها العرب بعاطفية وانفعال وتطرف كلامي وقطيعة من العالم. ولكن الخطر الحقيقي على هذه المخططات هو في أن تواجه إسرائيل قيادات عربية متضامنة فيما بينها، مسؤولة في تصرفها، تمتاز بصلتها مع العالم ومع العواصم ومراكز القوى الدولية التي تحاول إسرائيل احتكارها وتسخيرها لحمايتها وحماية أطماعها»⁽²⁾.

حرب أبي نضال على الأردن

وعلى الصعيد الفلسطيني، كان صبري خليل البنا (أبو نضال) قد انشق عن حركة فتح سنة 1973، وأنشأ منظمة خاصة به مركزها بغداد، اتخذت العنف والإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها. واتهمت «فتح» بالتهاون فشككت الأخيرة محكمة خاصة حاكمته غيابياً، وأصدرت عليه حكماً بالإعدام. مارس أبو نضال عملياته الإرهابية. وفي 17/11/1976 قام أربعة مسلحين من منظمته بالاستيلاء على فندق الأردن (أكبر فنادق العاصمة الأردنية)، وطالبوا بشجب مؤتمري الرياض والقاهرة (25-26/10/1976) اللذين بحثا وجود العمل القدائي في لبنان، والإفراج عن بعض الإرهابيين المعتقلين في الأردن

1- المصدر نفسه، ج3، ص 612.

2- المصدر نفسه، ج3، ص 638.

إنتركونتنانتل. لم تستجب الحكومة الأردنية لمطالب الإرهابيين، وتمكنت القوات الخاصة الأردنية من قتل ثلاثة منهم وجرح الرابع، واستمرت العملية أربع ساعات من صباح وظهر ذلك اليوم. وذهب ضحية هذه العملية الإرهابية تسعة أشخاص⁽¹⁾.

أما على الصعيد العربي، فقد اقتنع أنور السادات رئيس جمهورية مصر، بعد خوضه حرب تشرين/ أكتوبر 1973، أن العرب لا يستطيعون أن يتغلبوا على إسرائيل، ما دامت تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية ومساندتها، وما دامت مصر وسورية حليفين للاتحاد السوفياتي، وأن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة لن يتم إلا بموافقة الولايات المتحدة وضغطها على إسرائيل، أي أن حل النزاع العربي-الإسرائيلي هو في يد الولايات المتحدة. ولذا رأى السادات أن عليه أن يعمل على التقارب مع الولايات المتحدة والتخلي عن تحالفه مع الاتحاد السوفياتي من أجل استرجاع أراضي مصر المحتلة من قبل القوات الإسرائيلية. وتوصل بالتدريج إلى اختيار إما القبول بالأمر الواقع والتعايش معه، أو التعامل مباشرة مع إسرائيل وكسر الحاجز النفسي القائم بين العرب وإسرائيل، بعرضه السلام عليها. وتوقع أن تقابله إسرائيل بخطوة ودية مماثلة. وإن دل هذا التفكير والتحليل السياسي لدى رئيس أكبر وأقوى دولة عربية على شيء فإنما يدل على جهل القادة والحكام العرب بطبيعة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية جهلاً تاماً، ما يزال قائماً حتى اليوم.

زيارة السادات لإسرائيل

في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 أعلن السادات في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري أنه مستعد لمواجهة قادة إسرائيل ومناقشتهم في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي). وكرر السادات عرضه هذا بعد ثلاثة أيام في لقاء مع وفد من لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب الأمريكي، وقال بأنه على استعداد للجلوس ليس مع بيغن Begin (رئيس الوزراء الإسرائيلي) فحسب بل مع جميع النواب المئة والعشرين، وأنه على استعداد لقضاء ثلاث ليالٍ أو أربع ولو في مبنى الكنيست، وأنه إذا ما ذهب إلى إسرائيل للتفاوض، فإن ذلك لن يكون سرا، بل إنه سيبحث كل شيء بصراحة.

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 525-526.

وستكون هناك تغطية إذاعية وتلفزيونية للمحادثات. وأضاف قائلاً: إن الشعب المصري يوافق معه على ذلك. وأن العرب مستعدون الآن للسلام للمرة الأولى منذ قيام دولة إسرائيل. وبيّن أن مباحثاته مع قادة إسرائيل تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ترتكز على انسحاب إسرائيل مع كل الأراضي التي احتلتها في سنة 1967⁽¹⁾.

ردت إسرائيل على عرض السادات هذا بتوجيه الدعوة له لزيارة إسرائيل رسمياً. لبي السادات الدعوة، وغادر مصر إلى مطار اللد مساء يوم السبت 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، واتجه إلى القدس مباشرة حيث استقبله القادة الإسرائيليون. وصادف في اليوم التالي أول أيام عيد الأضحى عند المسلمين. فذهب السادات إلى المسجد الأقصى لأداء صلاة العيد. وبعد ظهر ذلك اليوم ألقى السادات خطاباً في الكنيسة، ورد عليه مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل، وشيمون بيريز زعيم المعارضة في الكنيسة. وعقد السادات في يوم الإثنين محادثات مع رؤساء الأحزاب والكتل النيابية في إسرائيل وعدد من الزعماء ومنهم: غولدا مائير، وموشيه دايان، وأبا إيبان، ويغال ألون، ويغال يادين. دارت ردود القادة الإسرائيليين على دعوة السادات للسلام حول حقوق اليهود التاريخية في فلسطين، واضطهادهم وتضحياتهم والحروب التي خاضوها والخسائر التي منوها. وغادر السادات إلى مصر في مساء اليوم نفسه⁽²⁾.

كانت زيارة السادات لإسرائيل مفاجئة للعرب ولإسرائيل نفسها وللعالم كله. وقوبلت في البلاد العربية رسمياً وشعبياً بالشجب والإدانة والاستنكار، باستثناء المغرب وتونس وسلطنة عمان.

ومع أن الملك حسين وصف خطوة السادات بأنها "مبادرة جريئة تستهدف منها إبراز إيجابية الموقف العربي من قضية السلام" فإن الموقف الرسمي الأردني في الرد على دعوة السادات لعقد اجتماع في القاهرة في 3/12/1977، كان إيجابياً شريطة حضور جميع الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع مع إسرائيل.

ردت الدول العربية المتشددة وعلى رأسها ليبيا معمر القذافي بالدعوة إلى عقد اجتماع للدول العربية في طرابلس. وكان الرد الأردني على هذه الدعوة ماثلاً للرد على

1- المرجع نفسه، ج2، ص 530-531.

2- المرجع نفسه، ص 532.

حضور مؤتمر القاهرة. ولم يحضر مؤتمر طرابلس سوى: ليبيا والجزائر وسورية والعراق واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقرر المؤتمر فيه في 1977/12/5 تجسيد العلاقات بين هذه الدول ومصر. فرد السادات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول الخمس وطلب من سفرائها مغادرة مصر. وقد عرض الحسين موقف الأردن من دعوتي السادات والقذافي في خطاب ألقاه في 1977/11/28، حذر فيه من خطر الانقسام بين الدول العربية، وقال:

«إن علينا في المملكة الأردنية الهاشمية، كما على منابر العقل والوطنية الصداقة والالتزام القومي في وطننا العربي، أن نقول رأينا في هذه الأحداث المتسارعة، وأن نساهم في إعادة إيضاح الرؤية للأمة، وفي تصويب مسيرتها، إن لم نقل العمل على إنقاذها من هاوية التمزق والضياع التي تردت فيها أو تكاد.

إن الأزمة التي تعيشها الأمة العربية اليوم لم تبدأ بالمبادرة التي قام بها الرئيس أنور السادات في زيارة إسرائيل لطرح الموقف العربي أمام الرأي العام الإسرائيلي ومباحثة السلطات الإسرائيلية حوله، بل إن قرار الرئيس السادات الفردي في هذا الموضوع انعكاس لواقع عربي مؤلم نعيشه، ومحصلة الأوضاع عربية عامة“.

وواصل الحسين تحليله لزيارة السادات لإسرائيل بقوله:

«لقد سبق أن أعلنت حكومتنا في بيان رسمي عن أن مبادرة الرئيس السادات كانت مفاجأة للمملكة الأردنية الهاشمية، وأن هذه المبادرة جاءت في وقت كان الأردن يعمل فيه بجهد مخلص دؤوب لبناء موقف عربي موحد، بدأ بأطراف المواجهة العربية مصر وسورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي إطار تضامن عربي شامل متين. ولقد كان رأينا، ولا يزال، أن التضامن بين أطراف المواجهة العربية، ووحدة المواقف، هما السبيل الوحيد لتحقيق أية تسوية سليمة عادلة. وهما السبيل الوحيد لتجميع العالم حول الحقوق العربية، وإيقاع الضغط الدولي اللازم على خصوم التسوية العادلة، وخصوم الحقوق العربية المشروعة في إسرائيل وفي خارجها. ولذلك جاء قرار الرئيس السادات المفاجئ بزيارة إسرائيل، عشية اتفاق مبدئي عملت له، وعمل له الأردن مع أشقائنا لعقد لقاء لأطراف المواجهة العربية يحدد استراتيجية العمل المشترك في إطار من المرونة

والعقلانية، مع التزامٍ أكيد بالأرض العربية والحقوق الفلسطينية المشروعة الكاملة. ولقد شاركنا إخواننا جميعاً في الإحساس بالصدمة النفسية إزاء القرار المنفرد، وإزاء المعاني والرموز التي تتمثل في سقوط جدار القטיعة بين العرب وإسرائيل قبل أن تتحرر الأرض العربية، وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً مشرفاً، أو قبل صدور التزام من إسرائيل بالاستعداد للتجاوب مع المطالب والحقوق العربية في إطار تسوية شاملة. ونحن نعلم أن كل نتائج القضية الفلسطينية وانعكاساتها تصيبنا في الأردن مباشرة مثلما تصيب أختنا في الدائرة المحيطة بإسرائيل وفي الوطن العربي الكبير.

وعزا الحسين مبادرة السادات إلى الواقع العربي وظروفه بقوله: "غير أنني أود أن أقول، في هذه المناسبة، إن مبادرة الرئيس السادات جاءت نتيجة لتقييمه للوضعين العربي والدولي. إنها تعكس واقعنا العربي وظروفه. إن جو الانقسام في الرأي والبلبلّة والتخبط، والبعد عن تحمل المسؤولية، والاتجاه للهازودة أو الانفعال العاطفي هي التي تدفع بالمسؤولين في الوطن العربي إلى اتخاذ مواقف فردية يتحملون من أجلها النقد والتجريح، ما داموا يرون فيها مصلحة لشعوبهم وأمّتهم. ولئن كانت لنا تحفظاتنا في الجوهر والشكل على المبادرة المصرية، فإننا نفهم الدوافع التي دفعت بالرئيس السادات إلى اتخاذ هذا القرار الذي يتطلب جرأة متناهية وتجاوز الكثير من التقاليد والأعراف والحواجز النفسية التي بنينا عليها مواقفنا من إسرائيل، وأسلوب معالجة القضية الفلسطينية. لقد عشنا على أعصابنا ونحن نشهد هذه الزيارة الفريدة في التاريخ. عشنا كل آلام الماضي، ومثلت أمامنا صورة القدس، ببيت المسجد الأقصى ومأوى الحسين بن علي، مفجر الثورة العربية، وطليلة شهداء فلسطين الأبرار. واستعدنا صور أبنائنا الذين قضوا في سبيل عروبته، وفي سبيل القضية والحق، ومثلت أمامنا القدس العربية وكل الأهل خلف أسوار الاحتلال. وعشنا معهم الآهم المبرحة، وهم في صمودهم الشجاع الذي تتابعه بقلوبنا وجوارحنا. ومع هذا جاء خطاب الرئيس السادات هناك ومواجهته العلنية مع المسؤولين الإسرائيليين إلى جانب كونهما حدثاً تاريخياً فريداً، مجابهة مباشرة بين وجهة النظر العربية والعقلية الإسرائيلية المتعصبة المغلقة علي مخاوفها ومطامعها وأوهامها. وليس في الأمة العربية من ينكرها في هذه المجابهة من الجرأة والمخاطرة أو الحماسة في اختراق

الحواجز التي تعيق التسوية العادلة والسلام. كما وليس من ينكر أن هذه المواجهة أسقطت الحجة الرئيسية التي كانت إسرائيل تتذرع أمام العالم لتغذية الأوهام عن النوايا العربية، ولإعاقة الحلول العادلة، ولتعطيل مسيرة السلام العادل بالأعدار الشككية والتعقيدات الإجرائية“.

وحذر الحسين العرب من أن تكون مبادرة السادات سبباً في القطيعة بينهم، فقال: ”إن كل التحفظات أو الاعتراضات المشروعة التي يمكن أن تقوم على المبادرة المصرية لا يجوز أن تتحول إلى جدار من القطيعة بين الدول العربية أو بعضها وبين مصر. إن مصر دوراً تاريخياً عظيماً في نهضة العرب وتقدمهم وكفاحهم ضد الاستعمار، ومجابهتهم لما يزيد على ثلاثين عاماً مع العنصرية الإسرائيلية والتوسع العدواني. ولقد تحمل الشعب المصري من الآلام والتضحيات ما لا يجوز تجاهله أو الإقلال منه في سبيل القضية العربية ومسؤوليات الدور الخاص لمصر في الوطن العربي. كما أنه من غير المنطقي، ولا الجائز في أخلاقنا العربية ومفاهيم العمل الوطني أن تتبادل الأطراف العربية نعوت الخيانة في إطار العمل العربي والاجتهادات الفكرية، مهما تطرقت هذه الاجتهادات أو حادت عن المألوف. ومن غير المقبول أن يتردد أن قيادات عربية تتحول بين عشية وضحاها من أبطال معركة إلى منحرفين عن الخط الوطني“.

ودعا الحسين القادة العرب في ختام خطابه هذا إلى التحلي بالحكمة، والتمسك بالمصلحة القومية العليا، والعمل المشترك الشجاع فقال: ”إننا أدعو الأخوة القادة العرب، في هذا الظرف الدقيق الحساس إلى العمل المشترك الشجاع من أجل توحيد الصف، ومنع الانقسام المدمر، وبذل الجهد المشترك لإعادة بناء الموقف الموحد، مهما بدا الأمر صعباً، فواجبات الكفاح الطويل من أجل إنهاء الاحتلال، وتأمين الحقوق الفلسطينية الوطنية، بل وحماية الوجود القومي والحضاري لأمتنا تقتضي هذا العمل المشترك والتصور العميق للمستقبل“⁽¹⁾.

1- على محافظة (جمع وإعداد وتحوير)، عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من سنة 1977 إلى سنة 1987، عمان، مركز الكتب الأردني، 1988، ص 32-36.

عرض بيغن في مؤتمر القاهرة خطته في 1977/12/25، ولا تتضمن إنشاء كيان فلسطيني، وإنما تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة أرضاً إسرائيلية تدار بحكومة مدنية إسرائيلية بدلاً من الحكم العسكري. ويمنح الفلسطينيون فيهما حكماً ذاتياً. وتبقى القدس ضمن إسرائيل، مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لأتباع جميع الديانات. وبالمقابل توقع معاهدة سلام مع مصر على أساس تجريد شبه جزيرة سيناء من السلاح، وإبقاء المستوطنات الإسرائيلية فيها، والاتفاق على فترة انتقالية تنسحب بعدها إسرائيل إلى الحدود الدولية.

لما اطلع مجلس الوزراء الأردني على خطة بيغن هذه أصدر بياناً في 1977/12/28 جاء فيه إن الحكومة الأردنية "لا تقبل مطلقاً التعاون في تطبيق مثل هذه التسوية التي يترتب عليها تسليم الأراضي العربية لإسرائيل، ومكافأة العدوان، وإنهاء الحقوق العربية والفلسطينية"⁽¹⁾.

لم يسفر مؤتمر القاهرة عن أي نتيجة، فأرسل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter مبعوثاً خاصاً هو ألفرد أثرتون Alfred Atherton لتجسير الفجوة بين مصر وإسرائيل. وقد اجتمع المبعوث الأمريكي بالملك حسين في 4/3/1978، فأكد له الحسين أن السلام العادل لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي المحتلة، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره.

وفي خطابه في يوم المعلم في 1978/3/11 بين الحسين أن السلام العادل كان هدف الأردن في أعقاب حرب حزيران 1967. وهو سلام يقوم على انسحاب القوات الإسرائيلية انسحاباً كاملاً إلى "الخطوط التي انطلق منها العدوان في حرب حزيران 1967 في القدس وفي كل مكان، مع الاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة بما فيها حق تقرير المصير". ولم يغير الحسين ولا الأردن موقفه هذا على الرغم من الضغوط التي مورست عليه. يقول الحسين: "كيف أننا بقينا على خطأ، لم تدفعنا الضغوط والصعوبات عبر السنين على أن نستكين أو نتخاذل، ولم تدفعنا المرارة أو الإحساس بالظلم إلى اللجوء للاندفاعات السلبية اليأسية. بقينا أشداء صادقين في الإصرار على الحق العربي

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 534.

والحقوق الفلسطينية المشروعة الأكيدة، دون أن نغلق أبوابنا للمساعي السلمية“.

وجدد الحسين دعوته إلى وحدة الصف العربي بعد الانقسام العربي الذي تلا زيارة السادات لإسرائيل. وقال في خطابه هذا:

«وعندما تجددت رياح الانقسام في الوطن العربي حول سبل معالجة هذه القضية المقدسة، وقفنا، ونقف اليوم، داعين أشقاءنا إلى التبصر بخطر الانقسام الذي يفوق كل خطر خارجي آخر، مؤكداً لهم جميعاً أن الحوار الأخوي والاتصال الدائم والصراحة، هي سبيل التفاهم والاتفاق فيما بيننا جميعاً»⁽¹⁾.

وعلى أثر العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في آذار/ مارس 1978 وجه الحسين خطاباً إلى شعبه والأمة العربية قال فيه:

«في اليومين الأخيرين تكاملت فصول كارثة كبيرة حلت بالأمة العربية لم تدخل بعد آثارها الكاملة إلى وعينا ووجداننا الوطني. لقد تحركت قوات العدوان الإسرائيلي من حدود إسرائيل الشمالية تحت ستار من الحجج والذرائع المختلفة، فاحتلت بالقوة مساحة شاسعة من أرض لبنان، وتمركزت فيها، وطرحت واقعا سياسياً وجغرافياً وعسكرياً جديداً على الأمة العربية والعالم. وإزاء ذلك لم يتحرك العالم بل ولم يستنكر ذلك استنكاراً قاطعاً مسموعاً. كما لم يتحرك وطننا العربي بشكل جاد منظم أو شجاع».

رأى الحسين أن العدوان الإسرائيلي هذا على لبنان "حلقة جديدة من حلقات التوسع الإسرائيلي في الوطن العربي". وأضاف: "ولئن كان لبنان والشعب الفلسطيني المتواجد في أرضه هدف العدوان في هذه المرحلة، فكل جزء من الوطن العربي معرض لأن يكون هدفاً غداً أو بعد غد". وتساءل بعد ذلك: "هل ستستمر الأمة العربية في مشاهدة أجزائها تتآكل، وأطرافها تتقطع، ورفعتها تنحسر، وكرامتها تهان، دون أن تكون قادرة على منع ذلك أو إيقافه؟ أو على الأقل مواجهته بمحاولة جادة لمنع انتشار المرض ومقاومته؟ هل تبقى الأمة ممزقة في خلافاتها، ضائعة في المتهاتات التي تسوقها إليها صراعات قياداتها، وكأننا في عهد جاهلية جديدة؟"⁽²⁾.

1- على محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 46-48.

2- المصدر نفسه، ص 50-54.

وأكد الحسين في خطابه لافتتاح المجلس الوطني الاستشاري في 1978/4/24 أن الأردن يتحمل مسؤولية خاصة تجاه القضية الفلسطينية⁽¹⁾.

وفي خطابه بمناسبة عيد الفطر في 1978/9/12 قبيل انعقاد مؤتمر كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل قال الحسين:

«إنني وأنا أتحدث إليكم اليوم، أشعر بالمسؤولية الكبرى التي تترتب علينا جميعاً تجاه أمتنا وأخوتنا في هذه الأيام وفي المراحل القادمة. بعد أيام سوف ينعقد اجتماع هام في الولايات المتحدة، يطرح فيه من جديد مستقبل التسوية السلمية في المنطقة ومصير القضية الفلسطينية. كلكم تعرفون المواقف التي اتخذناها في الأردن خلال السنوات الماضية، وخلال الأشهر الأخيرة، تجاه الجهود السلمية وتجاه التسوية والسلام العادل الذي يدعو إليه العالم... ولقد كانت فكرتنا هي أيضاً فكرة الأسرة الدولية بأغليتها الساحقة أن السلام العادل يقوم على التزامات متبادلة، تنسحب إسرائيل بموجبها من جميع الأراضي المحتلة، ويمارس الشعب الفلسطيني فيها حقه في تقرير مصيره، مقابل إنها حالة الحرب وإقامة السلام، وتحقيق ضمانات للأمن المتبادل تدعمها الأسرة الدولية». وحذر الحسين بشدة من الخروج على هذه القاعدة الأساسية بقوله:

«لم نقبل يوماً أن تفسر إسرائيل المعتدية مفهوم الأمن على أنه استيلاء على الأرض العربية أو وضعها تحت سيادتها... وقد رفضت إسرائيل من خلال مسلكها، ومن خلال تصريحات زعمائها المتكررة الكثيفة بعد الانسحاب الكامل وتقرير المصير للشعب الفلسطيني... إننا ونحن نعلن تأييدنا للسلام العادل لا نجد مبرراً للاشتراك في أية مفاوضات شكلية لا مضمون لها، ولا تستند إلى وضوح في الهدف وفي الجوهر، وهو وضوح الالتزام بالانسحاب الكامل في إطار التسوية السلمية، وثبت مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني في هذا الإطار... ولقد نقلت للأخوة القادة العرب، وبينهم الرئيس محمد السادات، موقفنا الواضح⁽²⁾».

1- المصدر نفسه، ص 60-61.

2- المصدر نفسه، ص 71-76.

اتفاقيتا كامب ديفيد إيلول/ سبتمبر 1978 ورددود الفعل عليها

واصل الرئيس كارتر مساعيه لتقريب وجهات النظر بين المصريين والإسرائيليين. ودعا بيغن والسادات إلى إجراء مباحثاتهما في منتجع كامب ديفيد Camp David بين 5 و17 إيلول/ سبتمبر 1978. أسفرت هذه المباحثات عن التوقيع على وثيقتين: أولهما إطار السلام في الشرق الأوسط. ونصت على أن السلام قد أبرم بين مصر وإسرائيل، وأن الدول العربية الأخرى مدعوة للانضمام إليه. كما جاء في هذه الوثيقة أنه على مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني أن يدخلوا في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية، على أن تكون هناك فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات يتم خلالها انتقال الحكم من يد السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى أيدي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين سيتمتعون بحكم ذاتي مع احتفاظ إسرائيل بوجود عسكري في الضفة والقطاع. كما نصت هذه الوثيقة على أن تتفاوض مصر وإسرائيل لعقد معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر، ودعوة الأردن وسورية ولبنان إلى التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة.

أما الوثيقة الثانية فقد نصت على أن معاهدة السلام المقبلة بين مصر وإسرائيل يجب أن تعمل على تسوية جميع نقاط النزاع بينهما. وأن تمارس مصر سيادتها حتى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين. وأن تنسحب قوات إسرائيل من سيناء خلال ثلاث سنوات، وأن تتركز في سيناء بعد ذلك قوات مصرية محدودة بالإضافة إلى قوات الأمم المتحدة، وأن تستخدم مصر مطارات سيناء للغايات المدنية فقط. وأن تباح حرية المرور للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس. وأن تعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية. أما المستوطنات فقد تمت إزالتها فيما بعد، بعد جهدٍ مضنٍ. أعلن عن هاتين الاتفاقيتين يوم 18/9/1978.

وفي اليوم التالي عقدت الوزارة الأردنية اجتماعاً برئاسة الملك حسين. وأصدرت بياناً جاء فيه أن الاتفاقيتين عقدتا نتيجة مباحثات لم يكن الأردن طرفاً فيها، ولذلك فهما لا ترتبان على الأردن أية التزامات قانونية أو معنوية. وأن الأردن يؤمن بالحل الشامل، ويعتبر انفصال مصر عن مسؤولية العمل الجماعي، إضعافاً للموقف العربي. ويرى أن التسوية العادلة يجب أن تتضمن انسحاب إسرائيل مع جميع الأراضي التي احتلتها في عام

1967، ومن جملتها مدينة القدس العربية. كما يجب أن تتضمن التسوية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

بعث الرئيس كارتر وزير خارجيته سايروس فانس Cyrus Vance إلى المنطقة لشرح مزايا اتفاقيتي كامب ديفيد لرؤساء دول الأردن وسورية والعربية السعودية. واجتمع فانس بالملك حسين يومي 20 و21/9/1978. وقد أوضح له الحسين موقف الأردن كما جاء في بيان الحكومة الأردنية السابق الذكر.

وزار الأردن في اليوم التالي لمغادرة فانس العقيد معمر القذافي يرافقه ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبحثا مع الملك حسين الوضع الناشئ عن توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد.

وفي 26 إيلول/ سبتمبر 1978، زار الرئيس حافظ الأسد الأردن، والتقى بالملك حسين وبحث معه موضوع الرد العربي على اتفاقيتي كامب ديفيد⁽¹⁾.

في ضوء ما جرى بين مصر وإسرائيل وزيارات القذافي وعرفات والأسد ألقى الحسين خطاباً موجهاً إلى الشعب الأردني والأمة العربية في 10/10/1978 أوضح فيه موقفه من اتفاقيتي كامب ديفيد ورأيه فيما يجب عمله. وقد جاء فيه:

«إن الأردن، كشعب ودولة، أكثر الأقطار العربية اتصالاً بالقضية الفلسطينية، والتزاماً بمسئولياتها وواجباتها، والتحاماً بآلامها وآمالها... الأردن أيضاً ظل دائماً حريصاً على وحدة العمل العربي، ووحدة الجهد والغايات في كل ما يتعلق بالأهداف القومية والقضايا المشتركة... لقد طرأت، خلال الأشهر الأخيرة تطورات على الساحة العربية امتحنت هذه القناعات. وطرحت للاختبار معاني العمل العربي المشترك، ووحدة الالتزام بالقضية العربية، ووحدة المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية... ولكن المسرح العربي شهد تطورات ابتعدت بالوضع العربي من وحدة الموقف المنشود. فكان أن

تنافرت الاتجاهات وتكاثرت المحاور، وانتهى الوضع العربي إلى ما هو عليه اليوم من انقسام خطير لا شبيه له منذ أكثر من ثلاثين سنة...

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 535-537

لقد أدى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد إلى نشوء وضع جديد يواجه الأردن أخطر تبعاته. إن الدلائل تشير إلى أن اتفاقيتي كامب ديفيد لا ترتبطان معا برابط إلزامي محدد. وهذا الأمر يعني أنه إذا لم تتقدم المباحثات حول مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس وباقي الأراضي العربية المحتلة، فإن خطوات السلام بين مصر وإسرائيل لن تتوقف ولن تتعطل. وهذا يعني أن ثقل مصر العربي والعالمي، العسكري والسياسي سيخرج في هذه الحالة من ميدان المشاركة الكاملة مع الدول العربية المواجهة لإسرائيل، وأن القضية الفلسطينية ستفقد عنصراً رئيسياً يلتحم مع هذه القضية بوحدة المصير والكفاح الواحد.

ولمواجهة هذا الوضع الخطير رأى الحسين: "أن على الأمة العربية الآن أن تتجاوز ردود الفعل العاطفية أو الكلامية التي لا يترتب عليها عمل ولا مسؤولية. وأن عليها أن تواجه التطورات والأحداث بروية وتصميم وبعد نظر، لا مجال لأية جهة عربية أن تجعل من الحماسة الكلامية أو الغموض والعبارات القومية العامة بديلاً من تحمل المسؤولية المشتركة... وفي هذا الموقع أقول: إن العالم بأسره يعجب كيف أن أمة تملك اليوم هذه الموارد الهائلة، ذات الثروات الضخمة، والموقع الاستراتيجي الفريد، لم تتمكن حتى الآن من وضع هذه الموارد الضخمة والإمكانات في خدمة قوتها الذاتية وقدرتها على الصمود، ومجابهة التحديات وبناء المستقبل على أسس سليمة صالحة".

وأكد في الخطاب نفسه دعم الضفة الغربية ومساندة أهلها بقوله: "وفي الوقت نفسه فإننا في الأردن ندرك صعوبة ودقة الأوضاع التي يعيش في ظلها إخواننا أبناء الأرض المحتلة. إننا لن نتخلى عنهم مطلقاً في أزمتهم الراهنة. لم نضن عليهم بالدعم والمساندة معنوياً ومادياً وبكل طاقتنا. ولن نفرض عليهم آراءنا ومواقفنا فيما يتعلق بمستقبلهم ووسائل التعجيل بإنهاء الاحتلال"⁽¹⁾.

وكرر الحسين هذه الآراء في خطابه في افتتاح المؤتمر الثالث لاتحاد نقابات العمال في الأردن في 1978/10/22، بصورة موجزة⁽²⁾.

1- على محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 77-84

2- المصدر نفسه، ص 85-88.

حاول الحسين في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في 1978/11/3 أن يحلل أسباب انفراد مصر في نزاعها مع إسرائيل، فقال:

«ومهما كان الألم الذي نحس به لانفراد الحكومة المصرية ولاندفاعها في طريق لا يتفق وأمانينا ومطالبنا القومية المشتركة، فإن علينا أن ندرك أن مشاكل الأمة العربية وأزماتها لم تبدأ بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، ولن تنتهي بهما. إن اتجاه القيادة المصرية إلى طريق كامب ديفيد، بل الوقوع في أسر الأنفخاخ الدولية وما يمثله هذا من ضرر بالغ بالأمة العربية ونضالها المشترك يعبر عن واقع الأمة العربية وضياعها وحالة الفرقة والبلبلة والتشتت التي يتصف بها هذا الواقع. وإن مهمتنا اليوم هي بناء الأسس لعمل عربي مشترك شجاع صحيح، يتخطى سلبيات الواقع العربي، ويتجه لتصحيح أخطاء السنين الطويلة الماضية، وإلى إطلاق قوى العقل المخطط الواعي في الأمة العربية».

وذكر الحسين القادة العرب بالخطر الإسرائيلي على الأمة العربية فقال: "إن الأمة العربية تتكون اليوم من أقطار عديدة تقوم فيها أنظمة متفاوتة في تسمياتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكن الحقيقة التي تتجاوز هذا كله هي أن العرب أمة واحدة، يتعرض وجودها القومي لأخطار كبرى تستهدف إزابته وتفتيته وإنهاءه كوحدة حضارية. من هذه الأخطار عوامل الفرقة الداخلية، وتيارات التباعد والتحلل. ومن هذه الأخطار مؤامرات القوى الدولية الخارجية التي تريد تمزيق الأمة العربية ومنعها من النهوض والوحدة واستئناف الدور التاريخي الفذ. ولكن أكثر هذه الأخطار مباشرة صراعنا مع الصهيونية التوسعية الزاحفة بعدوانها إلى قلب الوطن العربي، مرحلة إثر مرحلة، تبتلع الأرض العربية وتهضمها وتشرد أهلها. وتنتقل من هدف إلى هدف بتخطيط وفاعلية. هذا العدوان التوسعي اقتصر على الأرض الفلسطينية، وشرد أو استعبد تحت احتلاله شعبها العربي. ثم امتد للأرض العربية المحيطة بفلسطين. ولقد غدا واضحا، وخاصة بعد احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، أن بوسع إسرائيل أن تقوم في أي وقت تخناره بعدوان على أي من أراضي دول المواجهة أو المناطق القريبة منها أو أية بقعة أخرى عربية تخنارها للاعتداء العسكري لسبب من الأسباب التي تتطلبها استراتيجيتها السياسية والعسكرية. إن العرب يواجهون في إسرائيل خصما عنيقا منظمًا محددًا في تخطيطه وغاياته. ولإسرائيل أذرع ممتدة في معظم عواصم العالم وخاصة في العواصم التي

تمتلك ناصية القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية في الغرب. ولذلك فالمشكلة في الشرق الأوسط ليست صراعاً بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها فحسب، بل هي مواجهة كبرى بين الصهيونية العالمية والوطن العربي بأسره، حضارة وثقافة ووجوداً».

وحدد الحسين أهداف إسرائيل الحاضرة كما يلي:

- تثبيت سيطرتها على الأرض المحتلة في قبضتها، واستيعابها من خلال المستوطنات، والتفريغ من السكان، وإسكان المستوطنين الإسرائيليين فيها.
- تفكيك المحيط العربي من حولها بمختلف وسائل الضغط العسكري والعمل التخريبي والحرب النفسية والسياسية، وبحيث تفتت الكيانات المتجانسة من حولها، ويتهاوى الحاجز البشري والقومي من حول إسرائيل.
- فرض الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بحيث تصبح إسرائيل الدولة الأولى في المنطقة، وتتآكل الشخصية العربية المتجانسة للمنطقة، وتتحول دول المنطقة إلى كيانات هزيلة تقع ضمن منطقة النفوذ الإسرائيلية».

وعرض الحسين بعد ذلك سبل مواجهة الخطر الإسرائيلي فقال: "لن يحول دون تقدم العدوان الإسرائيلي التوسعي في أرضنا، وعلى حساب أمتنا إلا استفاقة عربية شاملة تؤدي لحركة بناء للقوة والحاجز الحضاري والعسكري والسياسي والمعنوي، الذي يحول دون انهيار الوضع العربي، ودون تحقيق الغايات الإسرائيلية الكبرى. لن يحول دون استمرار التوسع المعادي وانهيار المواقع العربية إلا ظهور اتجاه عربي جديد لوضع تخطيط واع الأمد يضع العقل المنظم، ويعد النظر في موقع القيادة، ويحشد الموارد والطاقات العربية، ويعمل لبناء القوة الذاتية العربية التي تشكل حاجزاً أمام التوسع العدواني المتقدم".

وقدم الأردن في هذا المؤتمر خطة للعمل العربي المشترك لخص خطاب الحسين هذا عناصرها الأساسية⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ص 93-101.

وظل الحسين يذكر أبناء شعبه وأمتة العربية بالحل العادل الشامل للصراع العربي-الإسرائيلي بعد إبرام معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية في 26 آذار/ مارس 1979. ففي خطابه في عيد العمال في 1/5/1979 قال: "فنحن نعلم أن سبيل السلام العادل الشامل الذي نشد ليس في الخضوع لمطامع المعتدي، وإنما في الوقوف الصامد مع الحقوق العربية التاريخية والإنسانية، دون تبجح ودون مزايمة ودون استعراض. إننا نحاطب باسم أمتنا، بلغة العقل والاعتدال الواثق، داعين للسلام العادل والتسوية الشريفة للقضية الفلسطينية، وللصراع في منطقتنا. وصلابتنا هي في الدفاع عن الحق، لا في التصلب ضد الحلول العادلة. وفي الوقت نفسه فإننا نعلم أن بقاء الوطن العربي جبهة واحدة متماسكة هو الضمانة الوحيدة لأن يفهم العالم وجميع القوى الدولية أن لا سبيل للسلام في منطقتنا إلا عبر الاعتراف بحقوقنا العادلة"⁽¹⁾.

وفي كلمته التي افتتح بها الدورة الخامسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في عمان في 3/7/1980، تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربية في تونس (20-1979/11/22)، أشار الحسين إلى التعاون الأردني مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقد ظلت العلاقات بين الأردن والمنظمة متأرجحة بين سنتي 1971 و1976 وسادها التوتر في هذه الفترة والهدوء أحياناً. وجاء وفد من المنظمة إلى عمان برئاسة خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأجرى محادثات مع رئيس الوزراء الأردني مضر بدران يومي 22 و23 شباط/ فبراير 1977. وأسفرت هذه المحادثات عن ضرورة التنسيق بين قوى المجاهدة، وأيد الأردن دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضور الدورة الثانية لمؤتمر جنيف، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

تقارب الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

والتقى الحسين بياسر عرفات في آذار/ مارس 1977 في القاهرة أثناء الإعداد لمؤتمر جنيف. وزار عرفات الأردن مع العقيد معمر القذافي في 22/9/1978. وبعد مؤتمر القمة العربية في بغداد بثلاثة أسابيع زار الأردن وفد من منظمة التحرير الفلسطينية

1- المصدر نفسه، ص 113-114.

ضم خالد الفاهوم وخالد الحسن ومحمود عباس وزهير محسن قضى فيه أربعة أيام (25-28 تشرين الثاني/نوفمبر 1978) وأجرى مباحثات مع حكومة مضر بدران حول التعاون المشترك في العمل السياسي والإعلامي ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. وتلا هذه الزيارة زيارة وفد فلسطيني برئاسة حامد أبو ستة لبحث سبل دعم صمود فلسطيني الأرض المحتلة في كانون الأول/ديسمبر 1978. واستقبل الملك حسين ياسر عرفات في القاعدة الجوية العسكرية الأردنية في المفرق. وأعقب هذه الزيارة فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان برئاسة العميد عبد الرزاق اليحيى. وفي حزيران/يونيو 1979 قام وزير الإعلام الأردني عدنان أبو عودة ومحمود عباس من منظمة التحرير الفلسطينية بجولة على بعض الأقطار العربية لجمع التبرعات لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. والتقى ياسر عرفات مرة أخرى بالملك حسين في المفرق في 21/8/1979. وتلاها زيارة أخرى لعرفات للعاصمة الأردنية في يومي 5 و6 كانون الأول/ديسمبر 1979. وفي هذه الزيارة تشكلت اللجنة الأردنية- الفلسطينية العليا⁽¹⁾.

وعوداً إلى خطاب الحسين في افتتاح الدورة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في عمان في 3/7/1980، الذي أكد فيه التزام الأردن بقرارات مؤتمر القمة العربية في بغداد وفي تونس. ولاسيما دعم الأهل في الأرض المحتلة بالتعاون والعمل والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وأثنى على مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي فقال: "إن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال في فلسطين شدت أنظار العالم كله. وانتزعت تأييد المجتمع الدولي لمصلحة هذا الشعب في وطنه وحق تقرير مصيره"⁽²⁾.

وفي خطاب الحسين الذي افتتح به مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية في 24/11/1980، أشاد بقرارات مؤتمر قمة بغداد وتونس وقال:

«وعوداً على بدء، أجد من واجبي التذكير والإشادة والتقدير بالأثر التاريخي الذي رسمت حدوده قمة بغداد في دعم الموقف والكيان العربي في وجه منعطف اتفاقات كامب ديفيد الخطير، يوم فاجأ النظام المصري أمته بالخروج المنكر من صفها، والانتقال المهين إلى صف العدو الإسرائيلي، واستسلامه وانسياقه في مهزلة الحكم الذاتي، وتفريطه

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 545-547.

2- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 195-202.

بحق شعب فلسطين، وطعن قضيته في الصميم، وهي القضية التي كانت وستبقى على الدوام جوهر النزاع العربي- الصهيوني.

وامتداداً من قمة بغداد إلى قمة تونس حتى يومنا هذا غدت المبادئ التي حددها العرب، والتزموا بها، البدايات الصحيحة والمعلم البارزة التي رسمت للعمل العربي المشترك مساره الواضح ومنهجه السليم، الذي لا يقبل مساومة على الحق العربي في فلسطين، ولا يرتضي أن تكون قضاياهم سلعة تتقاذفها الأطماع والأهواء والمصالح والقوى الأجنبية. كما كان من ثمار قمتي بغداد وتونس وضع خطة لدعم صمود الأهل في الأرض المحتلة، مما كان له أقوى الأثر في نفوسهم ورفع معنوياتهم. لقد كانت وقفة الشعب العربي الفلسطيني ومقاومته الباسلة للاحتلال الإسرائيلي تعطي الدليل تلو الدليل كل يوم للعالم كله على إصرار هذا الشعب على انتزاع حقه المشروع في استعادة أرضه وتقرير مصيره على ثرى وطنه...

وإذا كانت قمة بغداد قد حققت الحد الأدنى من الإجماع العربي على السياسة المرهنة التي كان من شأنها منع تداعي الجبهة العربية وانهارها عند منعطف كامب ديفيد الذي نجح في إخراج القيادة المصرية عن الصف العربي باختيارها سبيل الحل المنفرد، فإن قمة تونس التي أكدت مقررات قمة بغداد ورسختها، وضعتنا على عتبة العمل العربي المشترك المبادر، على أمل ارتياد آفاق جديدة من التعاون المنظم والتنسيق المدروس وصولاً إلى الأهداف البعيدة المدى، وتحقيقاً للمصلحة العربية العليا⁽¹⁾.

وأكد الحسين موقف الأردن من القضية الفلسطينية في خطابه الذي افتتح به الحلقة الدراسية العربية حول الموارد العربية والسياسة الخارجية التي عقدت في عمان في 1981/1/7، فقال:

«ولكن كيف يمكن حل مشكلة فلسطين؟ وما هي أسس السلام العادل والدائم؟ يرى الأردن أن العناصر الضرورية للسلام الشامل ترتكز على قاعدتين:

1- المصدر نفسه، ص 232-243.

القاعدة الأولى هي الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية التي احتلت منذ شهر حزيران عام 1967، ومن ضمنها القدس العربية. ولا يمكن أن يتحقق السلام دون عودة السيادة العربية إلى القدس العربية، فالقدس في مفهوم السلام يمكن أن تمثل جوهر السلام.

أما القاعدة الثانية فهي أن حل المشكلة يجب أن يشمل جميع الحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة. كما يجب أن يمنح جميع الفلسطينيين الفرصة لممارسة حقهم المشروع لتقرير المصير في ظل ظروف من الحرية الكاملة لتحديد مستقبلهم على ترابهم الوطني، وبالطريقة التي يرونها مناسبة، ومن ضمن ذلك حقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة... فالفلسطينيون وحدهم يحق لهم أن يحددوا مستقبلهم... كما ليس هناك أي بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد المعبرة عن آمالهم وأمانهم في عملية السلام الشامل"⁽¹⁾.

وحيثما الحسين الأهل في الأرض المحتلة في الخطاب الذي افتتح به المجلس الوطني الاستشاري الثالث في 1982/4/27، وأثنى على مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، واعتبرها "ثورة وطنية شاملة"، يقف فيها الشعب العربي الفلسطيني الأعزل بشيوخه ونسائه وأطفاله وطلابه وشبابه ورجاله، في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وأسلحته وقواته وممارساته اللاإنسانية الخارجة على كل الشرائع والقوانين والأديان"⁽²⁾.

وفي هذه الأثناء أعدت إسرائيل لغزو لبنان، وأعلن وزير دفاعها أرئيل شارون في 1982/5/27، خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا وقع هجوم إسرائيلي، فإن هدفه سيكون تدمير منظمة التحرير الفلسطينية، وتدمير بنيتها التحتية في جنوب لبنان. واستغلت إسرائيل محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن في 1982/6/2 التي قامت بها مجموعة أبي نضال (فتح- المجلس الثوري)، وبدأت غزوها الجوي للبنان في 1982/6/4 الذي أطلقت عليه "سلامة الجليل" للتضليل والخداع على المستوى العالمي. واجتاحت قواتها البرية الأراضي اللبنانية في 1982/6/6 حتى وصلت إلى ضواحي العاصمة بيروت التي فرضت عليها الحصار. ولم تنسحب القوات الإسرائيلية من بيروت إلا

1- المصدر نفسه، ص 265.

2- المصدر نفسه، ص 377-383.

بعد إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية منها بناء على اتفاق تم تحت إشراف المبعوث الأمريكي فيليب حبيب في أواخر شهر آب/ أغسطس 1982⁽¹⁾.

أحدث العدوان الإسرائيلي على لبنان صدى واسعاً وعميقاً لدى الحسين ولدى الأوساط الشعبية والطلائية الأردنية. فقد وجه الحسين رسالة إلى رؤساء الدول الخمس الكبرى في 12/6/1982، جاء فيها ما يلي:

«باسم الكرامة الإنسانية أناشدكم أن تبدلوا جهودكم العاجلة والقصوى، بالنيابة عن بلادكم، لوضع حد للمذبحة التي تجري على أرض لبنان اليوم. وهي المذبحة التي لم يسبق لها مثيل. وإن وقف إطلاق النار الذي تم بين ما يسمي بقوات الدفاع الإسرائيلية وبين القوات المسلحة السورية في لبنان لا يعتبر إنجازاً كبيراً، إذ كانت مكافأة إسرائيل على أعمالها استمرار حرب الإبادة ضد الشعب اللبناني والفلسطيني».

وقد عبر الحسين عن مشاعره تجاه احتلال إسرائيل للعاصمة اللبنانية في خطابه بمناسبة الذكرى الثلاثين للمناداة به ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية في 11/8/1982، إذ قال:

«إن احتلال إسرائيل لفلسطين كلها وغيرها وتماديها في ممارساتها اللاإنسانية في القدس العربية، وفي أرضنا المحتلة. وما يواجهه الأهل الصامدون من أساليب القتل والإرهاب والتشريد، وسياسات الاستيطان والتوسع والتهويد، يؤكد للعالم أجمع، دون لبس أو إيهام، أن مأساة فلسطين كانت في البدء، وستبقى أساس الصراع، وجوهر النزاع العربي الصهيوني، ومحور كل الحروب التي شنتها على أمتنا...

لقد دخلت الحرب الفلسطينية- الإسرائيلية في لبنان شهرها الثالث، والمقاومة الباسلة للقوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة صامدة في بيروت المحاصرة مدة تزيد على الشهرين. رغم التفاوت البارز بين قوات العدو الإسرائيلي بآلته العسكرية الجهنمية الضخمة وبين المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين بأسلحتهم الخفيفة والمتوسطة المحدودة. وفي ساحة

1- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 549-550، وغازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني، ص 259-269.

القتال في بيروت العربية يتعرض نصف مليون من المدنيين المحاصرين للإبادة، تحت وطأة مختلف أنواع القنابل والحجم التي تصبها عليهم آلة التدمير الإسرائيلية. وعلى كل ركن وزاوية في هذه المدينة العربية الصامدة، دون تمييز بين الأطفال والنساء والشيوخ والمقاتلين الذين غدوا جميعهم هدفاً للحمم والقذائف من الجو والبر والبحر، سواء بسواء، ويتسع مدى العدوان كل يوم. وتلك المنازل على ساكنيها. ويفر الناجون من الموت بحثاً عن ملجأ جديد. ويزيد عدد المفقودين تحت الركام والأنقاض. وتمزق الأسس مع كل غارة وقذيفة مدفع. ويحصد الموت الآباء والأمهات والبنين دون رحمة أو تمييز...

الصورة غاية في السوء والبشاعة، صورة العرب وهم يتفرجون على إخوانهم وأبناء جلدتهم، تطاردهم الطائرات الإسرائيلية وتحصدهم شباباً وأطفالاً بقذائف النار والدمار، أو يموتون صبراً بسبب نقص الدواء وفقدان الرعاية والعلاج، وصورة الأمم المتحدة وهي عاجزة عن فك الحصار عن عاصمة دولة عضو فيها...⁽¹⁾

وأبدى الحسين تعاطفه مع منظمة التحرير الفلسطينية، فأوفد رئيس ديوانه أحمد اللوزي ووزير خارجيته مروان القاسم للاجتماع بياسر عرفات في أثينا بعد خروجه من بيروت في 3 إيلول 1982. أكد المبعوثان الأردنيان لعرفات دعم الأردن للمنظمة وحرصه على سلامة بنيتها⁽²⁾.

وفي 6/10/1982، وجه الحسين رسالة إلى مضر بدران، رئيس الوزراء الأردني، لاتخاذ خطوات العفو بحق مرتكبي الأعمال الخلة بالأمن العام سنة 1970⁽³⁾.

وعقد مؤتمر القمة العربية الثاني عشر في مدينة فاس المغربية بين 6 و9 إيلول/سبتمبر 1982. الذي أقر مشروعاً عربياً للسلام مع إسرائيل مؤلفاً من ثماني نقاط رداً على مشروع تقدم به الرئيس الأمريكي دونالد ريغان Donald Reagan لتحقيق تسوية شاملة للصراع بين العرب وإسرائيل ويتضمن النقاط التالية:

- 1- على محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 389-403.
- 2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 551، وبهجت أبو غربية، مذكرات: من النكبة إلى الانتفاضة، ص 494.
- 3- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 406-407.

- مبدأ التفاوض المباشر بين الأطراف المتنازعة، باعتباره السبيل الوحيد للوصول إلى تسوية للنزاع العربي- الإسرائيلي.
 - الالتزام الأمريكي بحماية الوجود الإسرائيلي والدفاع عنه، وتقديم المعونات العسكرية والاقتصادية والدعم السياسي الذي يضمن هذا الوجود واستمراره.
 - معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.
 - رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو إشراكها في مفاوضات السلام إلا إذا أعلنت رسمياً اعترافها بإسرائيل.
 - تجسيد بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وعدم الاعتراف بشرعيتها.
 - تأكيد التفسير الأمريكي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) الذي يعني انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967، مقابل السلام والأمن لدول المنطقة، والاعتراف المتبادل بينها، وإجراء تعديلات طفيفة على الحدود بين إسرائيل والأراضي العربية المحتلة.
 - تأكيد التفسير الأمريكي للحكم الذاتي الفلسطيني الوارد في اتفاقية كامب ديفيد المعروفة بـ "إطار السلام في الشرق الأوسط". وقد أعطت مبادرة ريغان هذا الحكم الذاتي Full Autonomy تفسيراً شاملاً بحيث يطبق على الشعب والأرض معاً خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يؤدي بعدها إلى وطن Homeland للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
 - الدعوة إلى البدء بمفاوضات مباشرة بين إسرائيل والأردن وعرب فلسطين حول الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة، استكمالاً لمفاوضات كامب ديفيد، وحث الدول العربية على تأييد هذا الاتجاه.
 - وقد وجد معظم الدول العربية في هذا المشروع عناصر إيجابية، بينما رفضته إسرائيل.
- أما المشروع العربي فقد تضمن النقاط الرئيسية التالية:

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967، بما فيها القدس العربية.
- إزالة المستوطنات من الأراضي المحتلة بعد حرب 1967.
- منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعد فترة انتقالية.
- توفير ضمانات من قبل مجلس الأمن بتحقيق السلام بين جميع دول المنطقة.
- تأليف لجنة سباعية برئاسة الملك حسين لإيضاح إيجابيات المشروع العربي للسلام لدول العالم⁽¹⁾.

ودارت مباحثات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية في تشرين الأول/ أكتوبر 1982 حول التحرك المشترك ضمن قرارات مؤتمر قمة فاس. ووافق المجلس الوطني الفلسطيني على التعاون بين المنظمة والأردن في اجتماعه الذي عقد في الجزائر في شباط/ فبراير 1983. لكن الخلافات داخل المنظمة أدت إلى تجريد التحرك المشترك مع الأردن. وأصدرت الحكومة الأردنية بياناً في 10/4/1983 أكد حرص الأردن على استقلال القرار الفلسطيني واحترام القرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في الكويت في مطلع نيسان 1983. وأن الأردن يترك للمنظمة وللشعب الفلسطيني أن يقرروا خط سيرهم الذي يختارونه بأنفسهم⁽²⁾.

نشبت الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومتها السورية وليبيا في أعقاب خروجها من بيروت. وأدت هذه الخلافات إلى انشقاق في صفوف المنظمة نفسها في منتصف أيار/ مايو 1983 تولى قيادته اثنان من قادة فتح العسكريين هما جهاد صالح (أبو صالح)، وسعيد موسى (أبو موسى). وحظي الانشقاق بدعم سورية وليبيا. وأقدمت سورية على طرد عرفات من أراضيها في 24/6/1983. وهاجمت القوات السورية المرابطة في لبنان منذ سنة 1975، مواقع القوات الفلسطينية التابعة للمنظمة في مدينة طرابلس الشام في تشرين الأول/ أكتوبر 1983⁽³⁾.

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 568، وعلى محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن 1989-1999، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 20-21.

2- المرجع نفسه، ص 551-552.

3- المرجع نفسه، ص 553-553.

وجه الحسين في 1983/10/15 نداء إلى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية حول ما يتهدد منظمة التحرير الفلسطينية من أخطار في طرابلس الشام، جاء فيه ما يلي:

”تلقينا اليوم في الأردن، بالاستنكار الشديد والألم البالغ، فوق كل ما تلقيناه عبر فترة قائمة الظلام، أنباء الخطر الذي يحقق بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادتها الشرعية ومقاتليها، الذين ما أسلخوا إرادتهم بعد، ولا سلخوا رايتهم، ولا ساوموا على أصالة انتمائهم العربي الفلسطيني للقوى التي تتعقبهم وتضيق عليهم الخناق في مخيمات نهر البارد والبدواوي وطرابلس وجوارها. تلك القوى التي تحمل السلاح ضد العرب وباسمهم، وتقصف به الرجال والنساء والأطفال“.

لقد نبه الأردن إلى أنه لن يقبل أن تسلب الإرادة الفلسطينية العربية الحرة لتصبح رجع الصدى لسياسات الآخرين التي تعكس في حد ذاتها كل غريب وعجيب. إننا وقد تلقينا نداء القائد العام للثورة الفلسطينية لنهيب بالأخ الكريم أن نتعاون جميعاً لإيقاف هذا الذي يجري فوراً⁽¹⁾.

وجاء في رسالة الحسين بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في 1983/11/29 عرض لتطور القضية الفلسطينية والمساعي العربية للوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، وتغنت إسرائيل ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967. وأكد بعد هذا العرض موقف الأردن بقوله:

«وبهذه المناسبة، فإن الأردن، وكما كان على الدوام في الثبات على العهد والمبدأ، سيستمر، ومع الدول العربية الشقيقة، في دعمه وتأييده لشعب فلسطين للوصول إلى حقوقه المشروعة. وسيتصدى مع كل المخلصين في الأمة العربية، لمحاولات الهيمنة على إرادته وقراره الحر المستقل من أي جهة كانت»⁽²⁾.

1- على محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 481.

2- المصدر نفسه، ص 496-4497.

التمهيد للاتفاق الأردني- الفلسطيني 1985/2/11

وشدد الحسين في كتاب تكليف أحمد عبيدات بتأليف الحكومة في 1984/1/11 على ضرورة مواصلة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وجاء فيه ما يلي:

«إن هذا التلازم بالضرر والمصلحة والمصير بين الشعب الأردني وشقيقه الشعب الفلسطيني هو الذي يرسخ التزامنا القومي بالعمل معاً لبلوغ أمانينا الوطنية والقومية سواء بسواء.

ومن منطلق هذه الحقيقة، وعلى أساس إدراك شعبينا العميق لها، فإننا عازمون على مواصلة الحوار المسؤول مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني- المنظمة الشرعية الحرة التي تمثل طموحات ومصالح الشعب الفلسطيني، وذلك من أجل تطوير صيغة للتعامل المشترك وللسير جنباً إلى جنب في ظل الثقة المتبادلة والحرص الأكيد على بلوغ الهدف في وضع حد نهائي للاحتلال، وفي استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني»⁽¹⁾.

وكرر الحسين دعوته السابقة الذكر إلى فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية لمجلس الأمة الأردني في 1984/1/16⁽²⁾.

أما في خطابه في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة فقد أشار إلى استمرار الحوار الأردني- الفلسطيني القائم على أساس إيمان الأردن بمبدأ استقلالية القرار الفلسطيني، وضرورة حمايته. كما أدان التعنت الإسرائيلي، وانتقد الموقف الأمريكي من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. فقال:

«ولم يعد خافياً على أحد أن التوجه العربي المخلص نحو السلام العادل لم يقابل إلا بالاستهتار والتعنت من جانب إسرائيل، وبالمماطلة والتردد من الولايات المتحدة التي أخذت على عاتقها في العقد الأخير مهمة الاستئثار بلعب دور الفريق الثالث. وقبلت الأطراف العربية بذلك ظناً منها بأن الولايات المتحدة التي تربطها بإسرائيل علاقات

1- المصدر نفسه، ص 512-516.

2- المصدر نفسه، ص 518-519.

خاصة ستتصرف وفق ما تقتضيه مسؤولياتها كدولة كبرى، وبما ينسجم مع مصالحها ومبادئها التي تقوم عليها. غير أنها، مع الأسف الشديد، أتبعَت من السياسات ما أعطى إسرائيل أسباباً إضافية للتعنت، الأمر الذي أزاحها تدريجياً من موقع الطرف الثالث إلى موقع الطرف الثاني. وانطلاقاً من إيماننا بمبدأ الحوار في إدارة السياسة، ومن التزامنا بالصراحة، فقد أعلننا في آذار الماضي عن خيبة أملنا من موقف الولايات المتحدة وسياساتها الشرق أوسطية⁽¹⁾.

زار أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية عمّان في مطلع إيلول/ سبتمبر 1984، والتقى بالملك حسين وطلب منه عقد الدورة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية. وافق الملك على طلبه، لا سيما وأن ذلك قد جاء بعد الانقسام الذي جرى في المنظمة ونحياز خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني إلى المنشقين. وكانت الجزائر واليمن الجنوبي قد رفضتا استضافة المجلس الوطني قبل قبول الأردن بهذه الاستضافة. وزار ياسر عرفات عمّان في 27/9/1984⁽²⁾. عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984 وافتتحه الملك حسين بخطاب استعرض فيه المواقف الأردنية من المنظمة ومن المساعي السلمية لتسوية الصراع مع إسرائيل منذ حرب 1967، وقرار مؤتمر قمة الرباط سنة 1974، والغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982 وقمة فاس. وأشار إلى العلاقة الخاصة بين الأردن وفلسطين بقوله:

”إن الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن الأردن، مثلها الدفاع عن الأردن دفاع عن فلسطين. هذه هي العلاقة الخاصة التي حكمت وتحكم وستظل تحكم سياستنا الأردنية. هذه هي العلاقة المتميزة التي حاول العدو كسر حلقاتها، تنفيذاً لمآربه، وحاول البعض تشويه صورتها بتحميلها ما لا يتحمله من مفاهيم حول نزعة هذا الجناح أو ذاك في الهيمنة على الجناح الآخر“.

طالب الحسين أعضاء المجلس الوطني بإبداء قدر كبير من المرونة والدينامية، والتكيف مع متطلبات الظرف، ومواجهة التحدي. وقال:

1- المصدر نفسه، ص 571.
2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 569.

«ولنكن صريحين معكم، أيها الأخوة، حول قضيتكم المقدسة التي تهمننا مثلها تهكمكم، وتؤثر علينا في مضاعفاتها مثلها تؤثر عليكم. إن الموقف الدولي بعامة يرى أن بالإمكان استرجاع الأرض المحتلة من خلال صيغة أردنية- فلسطينية ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول إلى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة. وإذا توفرت لديكم القناعة بهذا الخيار فوق ما بيننا من أواصر كأسرتين، وما يجمعنا من وحدة في المصير والغايات فنحن مستعدون للسير معاً على هذا الطريق، والخروج للعالم بمبادرة مشتركة نعيها لها الدعم والتأييد. أما إذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها، فنقول لكم: على بركة الله، ولكم منا الدعم والتأييد».

وعرض الحسين أسس التعاون الأردني- الفلسطيني وهي:

- القبول بقراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) ورقم (338).
- عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة وبحضور أعضاء مجلس الأمن الدائمين وسائر أطراف النزاع وتحضره منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.
- القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام⁽¹⁾.
- استجاب المجلس الوطني الفلسطيني لمقترحات الحسين، وأصدر في ختام جلساته بياناً تحت عنوان "الإعلان السياسي" تضمن النقاط الثلاث التالية:
- مواصلة العمل لتطوير العلاقات مع المملكة الأردنية الهاشمية بهدف تنسيق الجهد المشترك على قاعدة ما اتفق عليه العرب في فاس.
- إقامة اتحاد كوندراي مع الأردن بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- السير سياسياً ودبلوماسياً على استراتيجية تعتمد على جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية⁽²⁾.

1- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 590-602..
2- بهجت أبو غربية، مذكرات: من النكبة إلى الانتفاضة، ص 498.

وقد عرض الحسين تصوره السابق الذكر في خطابه في مجلس الشعب المصري عند زيارته لجمهورية مصر العربية في 1984/12/3⁽¹⁾.

وتنفيذاً لهذه القرارات، وصل إلى العاصمة الأردنية اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 1985 وأجرى مباحثات مع الحكومة الأردنية حول إبرام اتفاق بين الطرفين. ووصل ياسر عرفات إلى عمان في أوائل شباط/فبراير 1985، وأجرى مباحثات مع الحكومة الأردنية أسفرت عن اتفاق 11 شباط/فبراير 1985 الذي تضمن النقاط التالية:

«انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشيا مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس التالية:

- الأرض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.
- حق تقرير المصير: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك، ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.
- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
- وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك⁽²⁾.

1- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 603-609..

2- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 32.

كان هذا الاتفاق بالنسبة إلى منظمة التحرير يعني تأكيد عزمها على السير في طريق الحل السلمي العادل الشامل الذي ما انفك يدعو إليه الأردن بعد حرب 1967، وذلك انسجاماً مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي اتخذها في دوراته من الثانية عشرة سنة 1974 حتى دورته السابعة عشرة سنة 1984، والتي تضمنت مواصلة المنظمة لنضالها "من أجل إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على

كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها". ويعني الاتفاق أيضاً تخلي المنظمة عن فكرة الدولة العلمانية الديمقراطية التي تضم العرب واليهود على أرض فلسطين كلها. وهي الفكرة التي نادى بها حركة فتح ومنظمة التحرير بين عامي 1967 و1974. وأشار الاتفاق بصورة ضمنية إلى استعداد المنظمة للاعتراف بشرعية وجود الدولة اليهودية على جزء من أرض فلسطين، والتخلي عن مبدأ الكفاح المسلح سبيلاً وحيداً لتحرير فلسطين، واعتماد الحل السلمي سبيلاً موازياً للكفاح المسلح ومكماً له، والتخلي عن مبدأ إشراك العرب جميعاً في حل القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية العرب القومية الأولى، وحصراً هذا الحل في أيدي الطرفين المعنيين: الفلسطيني والأردني. وعلى أي حال لم يكن هذا الاتفاق حلاً للقضية الفلسطينية، ولا برنامجاً أردنياً فلسطينياً للعمل المشترك، وإنما هو قاعدة واسعة يمكن الاستناد إليها في التحرك السياسي الأردني- الفلسطيني نحو الحل السلمي. وهو أول صيغة مقبولة للتعاون بين الحكومة الأردنية والمنظمة.

استقبل الاتفاق بردود فعل متضاربة على الصعيد الفلسطيني والعربية والدولية. فقد أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً في 18 شباط/ فبراير 1985 أكد النقاط الواردة في الاتفاق، واشترط دعم الدول العربية له لنجاحه. وسعى ياسر عرفات إلى إيضاح الاتفاق على أوسع نطاق. فقد نشرت صحيفة الأهرام القاهرية في عددها الصادر في 21 شباط/ فبراير مقالاً بقلم ياسر عرفات، بيّن فيه أن الهدف من التحرك السياسي للمنظمة هو خالق مناخ دولي مناسب للاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. وجاءت المفاجأة بعد أربعة أيام حينما أعلن فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، بأن الاتفاق الأردني- الفلسطيني مناقض لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني. وكذلك فعل صلاح خلف الرجل الثاني في قيادة المنظمة الذي صرح بأن اتفاق عمان كان بمثابة كامب ديفيد جديد.

وشجبت الاتفاق المنظمات الفلسطينية التي تتخذ من سورية قاعدة لها، والأحزاب اليسارية الفلسطينية والأردنية. وناقشت اللجنة التنفيذية للمنظمة الاتفاق من جديد وأقرته شريطة أن يتم تقرير المصير للشعب الفلسطيني حال انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وأن تمثل المنظمة في وفد عربي مشترك في مؤتمر السلام، وليس في وفد أردني-فلسطيني مشترك. وأعلنت قرارها هذا في 19/2/1985. وقد قبلت الحكومة الأردنية الشرطين المذكورين.

أما على الصعيد العربي فقد أيدت الاتفاق حكومات مصر ودول الخليج والعراق، والتزمت إزاءه العربية السعودية وتونس والمغرب والجزائر بالحياد، ورفضته سورية وليبيا واليمن الجنوبي. وعلى الصعيد الدولي رحبت بالاتفاق معظم دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بينما انتقدته وسائل الإعلام السوفياتية (وكالة تاس وصحيفة برافدا)⁽¹⁾.

وأكد الحسين في كتابه بتكليف زيد الرفاعي بتأليف الوزارة في 4/4/1984، مواصلة "التعاون مع إخواننا في منظمة التحرير الفلسطينية على أساس اتفاق العمل المشترك الذي توصلنا إليه مع إخواننا في منظمة التحرير، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في الحادي عشر من شباط 1985"⁽²⁾.

وقام الحسين بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بين 28 أيار/ مايو والأول من حزيران/ يونيو 1985، وأجرى مباحثات مع الرئيس الأمريكي ريغان والمسؤولين الأمريكيين حول التصور الأردني الفلسطيني لعملية السلام في الشرق الأوسط. وظهر منذ اليوم الأول للمباحثات الاختلاف بين الموقف الأردني والموقف الأمريكي حول النقاط التالية:

- مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام.
- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
- المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

1- المرجع نفسه، ص 32-34.

2- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 666.

وقد رفضت إسرائيل وجهة النظر الأردنية. واغتيم الحسين فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء في 7/8/1985، ليذكر القادة العرب بما تم خلال السنوات الثلاث التي مضت منذ عقد القمة العربية في فاس سنة 1982 في موضوع القضية الفلسطينية، فقال:

«وانطلقنا، على هذا الأساس، في الساحة الدولية من خلال وفد أردني- فلسطيني مشترك. وكانت الاستجابة له لدى جميع الدول التي زارها الوفد إيجابية للغاية. كما كانت استجابة معظم العواصم التي اتصلنا بها مشجعة وتدعو للتفاوض. وكان مرد هذا التفاؤل تيقن أصحابه من جدية العرب في توجيهه نحو الحل السلمي الشامل، المتمثل في مقررات قمة فاس، وانتقال العرب من موقع الدفاع إلى موقع التعرض، الأمر الذي وضع نوايا المشككين المرتاحين إلى حالة اللا حرب واللا سلم في موقع الاختبار وليس نوايا العرب»⁽¹⁾.

وعاد الحسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية في زيارة رسمية في يومي 30 إيلول/ سبتمبر والأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1985. وأجرى مباحثات مع الرئيس ريغان دون التوصل إلى اتفاق بينهما⁽²⁾.

وأكد الحسين في خطابه الذي افتتح به الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة العاشر في 2/11/1985 استمرار الحكومة الأردنية في تقديم المساعدات لسكان الضفة الغربية بقوله:

«إن معاناة أهلنا اليومية في حياتهم ومعيشتهم وأرزاقهم قد بلغت حدًا لا يمكن السكوت عنه أو التهاون فيه. إن حكومتي ستظل تتحمل مسؤولياتها القومية في تقديم المساعدات لأهلنا الصامدين ضمن إمكانياتها المحدودة، كما فعلت منذ عام 1967»⁽³⁾.

وافقت الحكومة الأمريكية في أوائل كانون الثاني/ يناير 1986 على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المؤتمر الدولي إذا أعلنت قبولها لقرار مجلس الأمن الدولي (242) واستعدادها للتفاوض مع إسرائيل.

1- المصدر نفسه، ص 710-714.

2- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 37.

3- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 734-751.

وجاء ياسر عرفات إلى عمان على رأس وفد من المنظمة، وأجرى محادثات مع المسؤولين الأردنيين. وغادر عمان في 1986/2/7 دون الموافقة على العرض الأمريكي⁽¹⁾. فغضب الحسين وألقى خطاباً في 1986/2/19 عرض فيه الرؤية الأردنية لقضية فلسطين منذ مشاركة الأردن في استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، مروراً بالتعاون مع مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة غونار يارينغ، وقبول مشروع روجرز، ومؤتمر جنيف 1973، والتنسيق مع سورية ومنظمة التحرير في سنتي 1976 و1983، والجولة الثانية من التنسيق في سنتي 1984 و1985. وشرح

الخطط الإسرائيلية الرامي إلى تهويد الأرض العربية المحتلة ومنح سكانها حكماً ذاتياً لا يعطيهم سيادة على أرضهم باعتبارهم جالية أجنبية على أرض إسرائيل. وتساءل: إذا كان العرب عاجزين عن المجابهة العسكرية مع إسرائيل والإعداد لها، فليس أمامهم سبيل آخر سوى الحل السلمي، الذي يسرع في تخلص الأرض العربية من التهويد. وبين مواقف المنظمة من الأردن بقوله:

”وعلى أثر حرب حزيران تنامت المقاومة الفلسطينية لإسرائيل المحتلة، واندجت المقاومة المضمون بالمنظمة الإطار. وأصبحت منظمة التحرير نتيجة لذلك تجسداً لمقاومة الاحتلال وللنضال من أجل حقوق الشعب العربي الفلسطيني. وعلى هذا الأساس رفضت قرار مجلس الأمن (242)، لأنه يتعامل فقط مع الأرض الفلسطينية المحتلة دون حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة“.

ومن منطلق إدراكنا العميق لأهداف إسرائيل التوسعية، فقد كان من الطبيعي أن نعطي الأولوية لاستعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل بالحرب. ومن منطلق إخلاصنا ووفائنا لهدف استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فقد حاولنا مع الشقيقة مصر أن نقنع المنظمة بالفصل بين الهدفين في تحركنا السياسي على الساحة الدولية، بحيث تعمل الدول العربية التي احتلت أراضيها بالقوة، وصدر قرار مجلس الأمن بشأنها، على تأمين انسحاب إسرائيل من تلك الأراضي، على أن تواصل منظمة التحرير القيام بدورها في تمثيل الشعب الفلسطيني المناضل من أجل حقوقه الوطنية المشروعة التي تتجاوز مجرد انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة.

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 573.

ولكن منظمة التحرير رفضت هذا المنطق، مثلها رفضت القرار (242). وجعلت من هذين الرافضين قاعدة موقفها السياسي في الساحتين العربية والدولية، وفي تعاملها مع الأردن بشكل خاص، انطلاقاً من الظنون التالية:

أولاً: احتمال نجاح الأردن في استعادة الضفة الغربية بسبب علاقاته الجيدة مع الغرب المؤثر على إسرائيل.

ثانياً: إن للأردن أطماعاً إقليمية في الضفة الغربية.

ثالثاً: وما دام احتمال استرجاع الأردن للضفة الغربية قائماً، فمن يضمن تحلي الأردن للمنظمة في حالة استعادتها.

ويلاحظ في هذا الموقف المنبثق عن هذه الظنون، أن منظمة التحرير في تلك الفترة لم تكن واعية تماماً على الحقيقة الأساس التي أكدناها وأثبتتها الأيام، حقيقة أن إسرائيل تعطي الأولوية للأرض قبل أي شيء آخر، وأنها - أي المنظمة - تتعامل مع الأردن من منطلق الشك والارتياب، وليس الثقة.

وحتى نبدد هذه الشكوك من عقلية المنظمة، بادرنا في آذار 1972 إلى طرح مشروع المملكة العربية المتحدة الذي يضع تصوراً لمستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين، ولكن دون جدوى، فقد رفضته المنظمة مثلها رفضته إسرائيل...

وبقي الأمر كذلك، أي رفض المنظمة لمعادلة الفصل بين مسؤولية الدول العربية لاسترجاع الأرض وفق قرارات مجلس الأمن ومسؤوليتها في تمثيل نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة حتى مؤتمر قمة الرباط عام 1974، حينما أجمعت الدول العربية على رفض مبدأ الفصل بين المسؤوليتين بتبنيها لقرار اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وحينما لمسنا الإصرار على هذا التوجه، وافقنا على القرار.

وسرد الحسين في خطابه هذا تفاصيل التنسيق بين الأردن والمنظمة بين سنتي 1981 و1986، ومحادثات الحسين مع الرئيس ريغان في زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، والاتفاق الأردني- الفلسطيني في 11/2/1985، وقال:

”وعدنا إلى عمان بتاريخ 21 كانون الثاني 1986 بهذه النتائج حول المؤتمر الدولي وحول مشاركة منظمة التحرير. وفي 25/1/1986 أثمرت جهودنا بأن تلقيت من الإدارة الأمريكية جوابهم النهائي حول مشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي. وقد جاء الجواب على شكل تعهد مكتوب يقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر دولي إذا هي أعلنت قبولها الواضح بقرار مجلس الأمن (242)، وعن استعدادها للتفاوض من أجل تحقيق السلام مع حكومة إسرائيل في إطار مؤتمر دولي، وعن إدانتها للإرهاب..“

وفي نفس اليوم وصل السيد ياسر عرفات عمان على رأس وفد من القيادة الفلسطينية. وعقدنا مع الجانب الفلسطيني أربعة اجتماعات موسعة على مدى أربعة أيام، وترأست ثلاثة منها. وقد تركز البحث في هذه الاجتماعات على موضوع التعهد الأمريكي وموقف المنظمة منه. وكان تقديرنا أن تقبل المنظمة به:

أولاً: لأنه جاء تلبية لطلب المنظمة.

وثانياً: لأنه يعكس تبديلاً كبيراً في الموقف الأمريكي لصالح المنظمة... ولكن الأخوة في القيادة الفلسطينية فاجأونا برفضهم قبول قرار (242) في هذا السياق..“

وختم الحسين خطابه بوقف التنسيق السياسي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بقوله: ”إنني وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية - أيها الأخوة - وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق سياسياً مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى تكون للكلمة منها معناها، التزاماً ومصداقية وثباتاً. فنحن لا نعرف سوى الصدق سبيلاً لتعزيز الثقة، والوضوح دعامة لها. فالثقة هي الأساس الأيمن لكل تعاون خير بناء“⁽¹⁾.

1- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 792-836.

كان هذا الخطاب وثيقة مهمة سجلت بدقة وبالتفصيل مساعي الأردن السلمية للتوصل إلى تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي. وروت التنسيق والتعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات الأردنية حتى 19/2/1986.

وكرر الحسين ما جاء في خطابه هذا من معلومات وآراء ومواقف في لقاءاته مع أبناء الضفة الغربية التي أمت الديوان الملكي في يوم 27/2/1986 وفي يوم 1/3/1986 ويوم 3/3/1986⁽¹⁾.

ونخص الموقف الأردني من الصراع العربي- الإسرائيلي وموقفه من منظمة التحرير الفلسطينية في خطابه الذي افتتح به المؤتمر البرلماني العربي الرابع في عمان في 11/3/1986⁽²⁾.

عودة التوتّر إلى العلاقة الأردنية- الفلسطينية 1986-1988

كانت ردة الفعل في الضفة الغربية وقطاع غزة مؤيدة لعرفات ومعادية للأردن من خلال المظاهرات التي اندلعت في مدنها وصاحبها إحراق العلم الأردني⁽³⁾.

وأصدر المجلس الثوري لحركة فتح بياناً في 19/6/1986 تضمن هجوماً شديداً على الأردن وسياسته، واتهم الأردن بالتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء الأردني إغلاق المكاتب الإضافية التي سمحت الحكومة الأردنية بفتحها خلال العامين الفاتنين في 7/7/1986⁽⁴⁾.

قابل الحسين هذا الموقف المعادي بروح التسامح والتفهم. وقال في خطابه في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني العاشر في 1/11/1986: "أما القضية التي تشكل محور سياساتنا ومركز اهتمامنا فهي القضية الفلسطينية، همنا وهاجسنا، والتي

1- المصدر نفسه، ص 839-853

2- المصدر نفسه، ص 854-861.

3- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 574، وبهجت أبو غربية، مذكرات: من النكبة إلى الانتفاضة، ص 499.

4- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 576.

هي جزء منا مثلها نحن جزء منها. فنحن والشعب الفلسطيني نسبح معاً في تيار تاريخي واحد، شئنا ذلك أم أينا، وسنواصل الإبحار معاً إلى أن نصل إلى بر الأمان والتحرير، بإذن الله، مهما تقوّل المتقولون وشكك المتشككون“.

وحول إيقاف التنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قال الحسين: ”ومن الطبيعي أن لا يؤثر قرارنا بوقف التنسيق مع قيادة المنظمة على موقفنا من المنظمة باعتبارها المؤسسة الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني. كما لم يؤثر القرار على علاقتنا العضوية بالقضية الفلسطينية، أو على التزامنا بالعمل من أجل تحرير الأرض والأهل، ونضالاً من أجل استعادة حقوقهم الوطنية المشروعة“.

وأكد الحسين في الخطاب نفسه ثوابت الموقف الأردني الخمسة وهي:

- أن الأردن ليس وكيلاً عن الشعب الفلسطيني ولا يقبل أن يكون كذلك.
- أن الأردن ليس بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولن يكون كذلك.
- أن الأردن ملتزم بقرارات القمم العربية، وبخاصة قرارات قمتي الرباط وفاس لعامي 1974 و1982.
- إن سبيل التسوية السلمية هو في انعقاد مؤتمر دولي للسلام على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338)، تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع سائر أطراف النزاع. بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.
- إن الأردن مع ذلك، وبحكم صلته المباشرة بالأرض الفلسطينية المحتلة ومسؤوليته القومية سيظل يقوم بدور الداعم والمساند للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، في حدود إمكانياته، وبما لا يتعارض مع أمنه الوطني، الذي هو جزء لا يتجزأ من أمن أمتنا القومي⁽¹⁾.

1- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 894-916.

واستمرت حالة الجفاء بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن طوال سنة 1986، وبلغ التوتر بينهما أوجه، حينما اتخذت اللجنة التنفيذية للمنظمة قراراً في اجتماعها في الجزائر في 1987/4/20، بإلغاء اتفاق 11 شباط 1985 بين المنظمة والأردن⁽¹⁾.

وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في 1987/11/8 وحمل اسم "قمة الوفاق والاتفاق" تمت المصالحة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية⁽²⁾. وفي خطاب الحسين الذي ألقاه في جلسة العمل الأولى للمؤتمر في 1987/11/9 تحدث عن احتلال إسرائيل للأراضي العربية الذي دخل عامه الحادي والعشرين، ومضى حتى الآن عشرون عاماً على قرار مجلس الأمن (242)، وأربعة عشر عاماً على قراره رقم (338)، وأربعون عاماً على تشريد الشعب الفلسطيني من وطنه. فلا انسحبت إسرائيل، ولا نال الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة. فأين الوزن العربي؟ وأين قوته الدولية المؤثرة؟ والأهم من ذلك: هل القضية الفلسطينية في نظرنا قضية قطرية أم قومية؟ وإذا كان بينهما خط فاصل، أين يقع ذلك الخط؟ نريد أن نعرف وينبغي أن نقرر، إذ لا يمكن أن نمضي في هذا المسار الغامض فتكون فيه القضية الفلسطينية قطرية هذا اليوم وقومية غداً، حسب ما نشاء، دون معاناة ودون استيضاح. فإذا كانت قضية قطرية، فالمسألة بالنسبة لنا في الأردن كانت ستغدو مشكلة بسيطة لا تتجاوز، في جوهرها، احتلال إسرائيل لبضعة كيلومترات مربعة من الأراضي الأردنية في وادي عربة وشمال الأردن. كما أنني أسمح لنفسني وأقول إن المشكلة لسورية ولبنان ستغدو سهلة نسبياً هي الأخرى. فالاتفاق على انسحاب إسرائيل من الهضبة السورية وجنوب لبنان أمر بسيط بالمقارنة مع الاتفاق على حل القضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. والسؤال فضلاً عن ذلك هو: إذا كانت المسألة الفلسطينية قضية قطرية، فلماذا يبقى الأردن وسورية ولبنان في حالة استنزاف

متصل؟ لماذا يتقون في موقع انتظار القدر المحتوم؟ ولصالح من هذا الوضع؟ أما إذا كانت قضية قومية، وهي حقاً كذلك، فأين الجهد الجماعي؟ وأين الالتزام القومي؟ وأين الدعم للدول المحيطة ببؤرة الخطر المدركة بحكم قدرها وموقعها لطبيعته، المتعاملة لحكم مسؤولياتها

1- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 576.

2- المرجع نفسه، ص 580.

الوطنية والقومية معه؟ أين هو الدعم المادي والمعنوي الذي يمنح هذه الدول إمكانات مجابهة الخطر الصهيوني محلياً، ومقارنته عالمياً، بشكل مؤثر وفعال“.

ودعا الحسين إلى اتخاذ موقف عربي موحد من المسألة الفلسطينية⁽¹⁾.

عادت القضية الفلسطينية إلى الظهور بقوة على المسرح السياسي العربي والدولي باندلاع الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الأول/ ديسمبر 1987، فكانت مفاجئة للجميع. واتسع نطاقها واشتدت فاعليتها مع زيادة العنف الإسرائيلي لإخمادها. وتألقت قيادة وطنية موحدة لها من أجل توجيهها والتنسيق بين الفئات المشاركة فيها. واغتنمت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الفرصة لتعزيز مكاتها على الصعيدين العربي والدولي. وسارعت الدول العربية إلى مد يد العون لها. وشوهت صورة إسرائيل في العالم، وكبدتها خسائر مادية ومعنوية جسيمة. ودفعت هذه الانتفاضة الإدارة الأمريكية إلى إرسال فيليب حبيب في 30/1/1988 للتباحث مع الحكومة الأردنية حول إطار جديد لمفاوضات السلام. وقد أكدت الحكومة الأردنية موقفها السابق من المفاوضات. وقدم وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز George Schultz مقترحات للسلام في آذار/ مارس 1988 تضمنت النقاط التالية:

- يعقد مؤتمر دولي استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) ورقم (338) في 15 نيسان/ أبريل، على أن تسبقه بأسبوعين مفاوضات بين إسرائيل ووفد أردني- فلسطيني مشترك حول الترتيبات الانتقالية.
- تبدأ المفاوضات حول الحل النهائي بعد سبعة أشهر، بغض النظر عن نجاح المفاوضات حول الترتيبات النهائية أو فشلها.
- تطبق ترتيبات الحل النهائي بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. لم تجد هذه المقترحات قبولاً من الحكومتين الإسرائيلية والأردنية⁽²⁾.

1- على محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 1061-1075.

2- على محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 40.

الفصل الخامس:

الحسين ومنظمة التحرير الفلسطينية
منذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية
(1988-1999)

دوافع فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية

روى لي عدنان أبو عودة، المستشار السياسي السابق للملك حسين في مكتبه بصويلح في 1996/10/29، بداية التفكير بقرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية. وجاءت هذه الرواية متطابقة إلى حد كبير مع الرواية الواردة في يومياته الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة عام 2017. وخلاصة الرواية أن حواراً قد جرى بين الملك ومستشاره في بداية صيف سنة 1988 حول بيان أصدرته قيادة الانتفاضة الفلسطينية تضمن دعوة للوقوف ضد المتعاونين مع الاحتلال الإسرائيلي، وضد الموظفين في الضفة الغربية التابعين للنظام الأردني. واحتوى البيان أيضاً «دعوة لنواب الضفة الغربية في البرلمان الأردني، الذين عينهم الملك ممثلين عن الشعب الفلسطيني أن يستقيلوا، ليتحدوا مع شعبهم، وإلا فلا مكان لهم بيننا». شعر الحسين أن في البيان جحوداً أو نكراناً للجميل، بينما رأى مستشاره فيه رغبة ملحّة في الاستقلال، وشعوراً بالاعتزاز في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وعرض على الملك التخلي عن الضفة الغربية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبعد نحو أسبوعين نوقش اقتراح عدنان أبو عودة في اجتماع ضم الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعي ورئيس الديوان الملكي مروان القاسم وقائد الجيش المشير زيد بن شاكر، ومدير المخابرات العامة الفريق طارق علاء الدين والمستشار عدنان أبو عودة. ووافق الجميع على اقتراح أبو عودة⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الحسين قد أثنى على الانتفاضة الفلسطينية الأولى في خطابه أمام وجوه وأعيان وشيوخ محافظة إربد في 1988/4/24 وقال: «وفي الجانب الآخر، وعلى مقربة منا، الأهل والأخوة، وبعد عشرين سنة من الاحتلال، كانت هذه الانتفاضة الجبارة العاتية التي التقى فيها الشاب والشيخ والطفل والرجل والمرأة، وقفة بطولية في وجه الاحتلال وممارساته والظلم والعدوان. وفي كل مكان نجد الإنسان العربي وأمام الخيار أن يصمد ويقف ويعمل أو يستسلم لليأس، وأن اليأس لن يجد طريقاً

1- المرجع نفسه، ص 40-41، عدنان أبو عودة، يوميات عدنان أبو عودة: مذكرات وشهادات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 979-980.

إلى النفوس المؤمنة بعون الله. نحن نقف، وبكل طاقاتنا وإمكاناتنا إلى جانب الأخوة والأشقاء لنؤدي هذا الواجب نحوهم ونحو أنفسنا ونحو الأجيال الآتية، نعمل وباستمرار لبناء القوة. قال تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)“.

وبعد أن أشار إلى ضرورة عقد المؤتمر الدولي، أبدى استعداد الأردن للذهاب إلى الوفد الدولي بوفد مشترك يضم وفداً فلسطينياً ووفداً أردنياً، إذا ارتضت الأطراف المعنية، ”وأعني بهذا الجانب الفلسطيني والأخوة العرب في كل الوطن الكبير“⁽¹⁾. وكرر الحسين أقواله هذه في خطابه الذي ألقاه في مأدبة الإفطار التي أقامها لوجوه وأعيان وشيوخ محافظة البلقاء في 2/5/1988⁽²⁾، وفي خطابه عند لقائه بوجوه وأعيان وشيوخ العاصمة في 3/5/1988⁽³⁾، وفي خطابه أمام وجوه وأعيان وشيوخ محافظة المفرق في 4/5/1988⁽⁴⁾، وفي خطابه أمام رجالات الكرك في 8/5/1988⁽⁵⁾، وفي خطابه أمام رجالات معان في 11/5/1988⁽⁶⁾، وفي خطابه أمام أبناء الطفيلة في 18/5/1988⁽⁷⁾.

يذكر طاهر المصري، وزير خارجية الأردن آنذاك، أن أحمد طالب الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر، قد زار الأردن في شهر أيار/ مايو 1988، وقابل الملك حسين برفقة المصري، وأبلغ الملك أن الجزائر ترغب في الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي يعقد في الجزائر خلال شهر حزيران/ يونيو من السنة نفسها. وظهر الغضب على وجه الملك لأنه اعتبر الدعوة الجزائرية أضعافاً للموقف الأردني في وجه منظمة التحرير الفلسطينية التي قوتها كثيراً الانتفاضة. كما أن هذه الدعوة تستهدف سحب رئاسة الحسين للقمة العربية التي لم يمض عليها إلا عدة أشهر (قمة عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987). وعدّ الحسين

1- بكر حازر المجالي (إعداد وتحرير)، الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال، إدارة الشؤون الإدارية في الديوان الملكي، عمان، 2013، المجلد العاشر 1988-1991، ص 55-56

2- المصدر نفسه، ص 58-60

3- المصدر نفسه، ص 68-69

4- المصدر نفسه، ص 74-75

5- المصدر نفسه، ص 78-80

6- المصدر نفسه، ص 88.

7- المصدر نفسه، ص 90-91

هذه الدعوة مؤامرة دبرتها الدول العربية القريبة من منظمة التحرير الفلسطينية، وتنفيذها الجزائر. وكان الموقف الفلسطيني في اجتماعات وزراء الخارجية العرب ولجنة الصياغة مشاكساً للأردن. ونقلت هذه المعلومات إلى الملك، فشجعت على اتخاذ قرار فك الارتباط.

اغتنمت منظمة التحرير فشل مبادرة شولتز، وعقد مؤتمر قمة الجزائر بين 7 و9 حزيران/يونيو 1988، وترأس الحسين الوفد الأردني إلى المؤتمر. وألقى خطاباً في المؤتمر بين فيه أهمية الانتفاضة الفلسطينية التي استوجبت عقد هذا المؤتمر الطارئ، واعتبرها ثورة "بمقياس ما تعبر عنه من إجماع الشعب العربي الفلسطيني على رفض الاحتلال الإسرائيلي... وهي ثورة أيضاً بما أنجزته من إزالة كاملة للوهم الذي نشأ لدى إسرائيل من أن الشعب العربي الفلسطيني قد روض نفسه على التعايش معها، بالرغم من كونها محتلة مستعمرة خلال فترة العشرين عاماً التي سبقت انتفاضته".

وعرض بعد ذلك البعد الأردني في القضية الفلسطينية منذ قيام الثورة العربية الكبرى عام 1916 وتأسيس الدولة الأردنية عام 1921 حتى حرب حزيران 1967. وأشار إلى ما كتب عن هذه الفترة من توخ للحقيقة، وما زور التاريخ. ودافع عن وحدة ضفتي الأردن التي تمت بعد إجراء انتخابات عامة وحرّة فيهما، وموافقة المجلس النيابي الذي أسفرت عنه تلك الانتخابات. لم تكن ضمناً كما تزعم إسرائيل وبعض الجبهة من الكتاب العرب. "وكانت نموذجاً حياً لوحدة أكبر، كان يتطلع إليها كل العرب في ذلك الوقت. ولم تكن احتلالاً أردنياً لفلسطين. فإذا كانت رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني تقوم على الانفصال في هذه الآونة عن الأردن، فإننا نبارك رغبتهم ونحترمها، تماماً كما احترمنا عام 1950 رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني بالوحدة مع الأردن. ولكن هذه الرغبة المشروعة ينبغي أن لا تشوه تجربة الوحدة بين الضفتين قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، لأن الوحدة العربية ليست مفهوماً يملكه الأردنيون والفلسطينيون دون غيرهم، بل هي أمل عربي يحتضنه الوجدان العربي في سائر أركان الوطن العربي".

وسرد الحسين، بعد ذلك "فترة التلازم الأردني- الفلسطيني الثانية التي أعقبت حرب حزيران 1967"، ومساعي الأردن الدبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. وتناول مبادرة وليم روجرز سنة 1970،

ومؤتمر جنيف سنة 1973، واتفاقيات كامب ديفيد سنة 1978 بين مصر وإسرائيل، ومبادرة الرئيس الأمريكي دونالد ريغان سنة 1982، ومشروع السلام العربي في السنة نفسها، والاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية في 11/2/1985، ومؤتمر القمة العربية في عمان سنة 1987، والاتفاضة الفلسطينية في نهاية عام 1987 والتي ما تزال فاعلة في أوج عطائها، ومبادرة جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكية التي عرض تفاصيلها في خطابه هذا، وقال بشأنها "وعلى أي حال، فإن مبادرة شولتز، بالرغم من رفض الحكومة الإسرائيلية لها، مازالت موضع حوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول العربية المعنية، بهدف تطويرها لتنسجم مع مرتكزات الموقف العربي".

وحول العلاقة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية قال الحسين: "وبسبب هذا التلازم النشط (مع القضية الفلسطينية)، ظهرت حساسيات بيننا وبين إخواننا في منظمة التحرير، قد يكون مبعثها الظن بأن نشاطنا يصدر عن غرض، ويتحرك من طمع في غنيمة قوامها الهيمنة على الضفة الغربية بعد تحريرها. وغدا التعامل بيننا كما لو كنا متنافسين لا متعاونين. وأساؤوا فهمنا في التمسك بقرار مجلس الأمن (242) الذي يؤكد مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالحرب، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وزاد تأكيدهم على التوجه للانفصال عنا.

بل لقد سمعنا، في المدة الأخيرة، وخلال الانتفاضة، أصواتاً تصف دعم الأردن للأخوة في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال المؤسسات الأردنية بأنه محاولات من جانبنا للهيمنة على الأرض الفلسطينية، والالتفاف على منظمة التحرير، ناسية هذه الأصوات أن مواصلة الأردن التعامل مع الأخوة في الأرض الفلسطينية المحتلة لم يكن بدافع أداء التزامه القومي فقط، بل هو أيضاً نتيجة استجابة الأردن لطلب الأخوة القادة العرب منا في مؤتمر الرباط عام 1974 لمواصلة هذا الدعم؛ تسهيلاً لسبل الحياة للأخوة الفلسطينيين ودعمنا لصمودهم. وعلى أي حال، فإننا على استعداد كامل للتجاوب مع ما ترتأون في هذا الأمر".

وتحدث الحسين عن العلاقة الخاصة بين الأردن وفلسطين، وقال: "إن علاقة الأردن بفلسطين وقضية شعبها ليست مجرد علاقة التزام قومي نشترك فيه مع سائر إخواننا

العرب، بل إنها علاقة خاصة متميزة. وهذه الخصوصية، وذلك التميز لم نطلبهما، ولم نخترعهما نحن. إنهما خلاصة تفاعل عوامل موضوعية محضة تتمثل في الجوار الجغرافي، والتمازج السكاني، والتفاعل الثقافي، والتكامل الاقتصادي، والتجربة التاريخية المشتركة. كما كنا نتمنى أن نكون في موقع يمكننا من أداء التزامنا القومي تجاه فلسطين، ويغنيننا، في الوقت نفسه، عن هذه المتاعب والظنون، إذ لا مطمع ولا مطمح للأردن في أي شبر من أرض فلسطين“.

وذكر العاهل الأردني أنه تنبه إلى حساسية قيادة منظمة التحرير ونظرتها إلى الأردن كمنافس منذ سنة 1972. وكان ذلك قبل مؤتمر الرباط سنة 1974. وقال في هذا الصدد:

«لقد تنبنا في وقت مبكر لحساسية إختوتنا في منظمة التحرير الفلسطينية، ونظرتهم لنا كمنافسين، وبادرت شخصياً قبل مؤتمر الرباط بعامين، وتحديدًا في آذار 1972، بطرح مشروع يتصور البدائل الممكنة لمستقبل العلاقة الأردنية- الفلسطينية بعد تحرير الأرض المحتلة. وقد قام المشروع في أساسه على إيمان الأردن ودعمه لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره. ومع أن المشروع عرف باسم مشروع المملكة العربية المتحدة، فإن المملكة المتحدة لم تكن إلا واحداً من الخيارات الثلاثة التي تصورها المشروع حينذاك. لقد عرضنا على الأخوة الفلسطينيين أن يجري استفتاء الشعب الفلسطيني بعد تحرير الأرض، بإشراف هيئة دولية، على العلاقة التي يريدونها مع الأردن وفق واحد من ثلاثة خيارات هي:

أولاً: العودة إلى وحدة اندماجية، كما كان الحال قبل احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة.

ثانياً: إقامة نظام فيدرالي تحت اسم المملكة العربية المتحدة التي تتشكل من قطرين هما: الأردن وفلسطين، ويكون لكل منهما برلمانه وحكومته القطرية. وتكون للاتحاد الفيدرالي حكومته الفيدرالية المشتركة وبرلمانه المشترك.

ثالثاً: إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ويبدو أن الخيار الثاني كان الأكثر قبولاً في ذلك الوقت، من حيث أنه يؤكد على الهوية الفلسطينية، ويحفظ التكامل بين القطرين، ويعكس العلاقة التاريخية المتميزة بين الشعبين، الأمر الذي جعل المشروع يحمل هذا الاسم دون غيره.

ونبه الحسين القادة العرب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها نحو النزاع العربي- الإسرائيلي تقوم على إدارة الأزمات، ولا تتقدم بأي مبادرة للسلام إلا بعد انفجار الوضع في المنطقة. "وأنها تضع الانتفاضة بمرتبة حرب فلسطينية ضد إسرائيل، وعلى هذا الأساس تقدمت بمبادرة سلام جديدة. وبما أن زخم التحرك الأمريكي ينتهي عادة بانتهاء الأزمة، فعلياً أن ندعم الانتفاضة بشكل منظم فعال يضمن استمرارها حتى تؤتي أكلها".

وخير القادة العرب بين إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في وفد مستقل أو في وفد عربي مشترك أو ضمن أي ترتيب آخر يجعل عقد المؤتمر الدولي المطلوب للسلام في الشرق الأوسط. وأضاف: "أما إذا وجد الأخوة القادة العرب، مع منظمة التحرير الفلسطينية بأن الضرورة تقضي والمصلحة تتحقق بالموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كشرط مسبق لعقد المؤتمر الدولي، والإصرار على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي بوفد مستقل، حتى ولو لم يؤد ذلك إلى عقد المؤتمر، فإننا لن نختلف معهم في ذلك. ونحن في كل الأحوال على استعداد للموافقة على كل ما يجمع عليه الأخوة القادة"⁽¹⁾.

إن خطاب الحسين في قمة الجزائر العربية، على الرغم مما يحتويه من شعور بالمرارة والإحباط يدل على اقتناعه بأن الفلسطينيين يتوقون إلى تحقيق هويتهم الوطنية، وتأسيس مكانهم السياسي الخاص بهم. وكان بالطبع، مقدمة لإعلان قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية.

1- المصدر نفسه، ص 93-109.

في مساء يوم 31 تموز/ يوليو 1988، أعلن الملك حسين قرار فك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين بعد ثمانية وثلاثين عاماً من الوحدة بينهما. وحدد في خطابه هذا مبررات ودوافع هذا القرار بقوله:

«وعلى ضوء دراسة عميقة مستفيضة باتخاذ سلسلة من الإجراءات لدعم التوجه الوطني الفلسطيني، وإبراز الهوية الفلسطينية، متوخين منها مصلحة القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني.

ويأتي هذا القرار، كما تعلمون، بعد ثمانية وثلاثين عاماً من وحدة الضفتين، وبعد أربعة عشر عاماً من قرار قمة الرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبعد ستة أعوام من قرار قمة فاس التي أجمعت على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين كأساس من أسس التسوية السلمية ونتيجة لها.

ويقيناً إن قرارنا باتخاذ هذه الإجراءات لا يفاجئكم، فكثيرون منكم ترقبوه، والبعض منكم طالبوا به قبل اتخاذه بزمن. أما مضمونه فقد كان للجميع، ومنذ قرار قمة الرباط محل نقاش وبحث واجتهاد.

ومع ذلك فيمكن للبعض أن يتساءل لماذا الآن؟ لماذا نتخذ القرار اليوم، ولم نتخذه عادة قمة الرباط؟ أو عادة قرار قمة فاس مثلاً؟ وجوابنا على ذلك يقتضينا الرجوع إلى عدد من الحقائق التي سبقت قرار الرباط، وإلى الاعتبارات التي انطلق منها النقاش والبحث حول الشعار الهادف الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية. وعملت لكسب التأييد له عربياً ودولياً. وهو هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي يعني، فضلاً عما يعنيه من تطوع المنظمة لتجسيد الهوية الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني، انفصال الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية.

أما الحقائق التي سبقت قرار الرباط فقد قتت، كما تذكرون، باستعراضها أمام الأخوة القادة العرب في قمة الجزائر غير العادية في حزيران الماضي. ولعله من المهم التذكير بأن من أبرز هذه الحقائق التي ذكرت كان نص قرار الوحدة بين الضفتين في نيسان

1950، ويؤكد هذا القرار في جزء منه على (المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وملء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لتقضيها العادلة في نطاق الأمان القومي والتعاون العربي والعدالة الدولية).

كما كان من بين هذه الحقائق ما طرحناه عام 1972 من تصور للبدائل التي يمكن أن تقوم عليها العلاقة بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة بعد تحريرهما. وكان من بين هذه البدائل قيام علاقة أخوة وتعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والدولة الفلسطينية المستقلة في حالة اختيار الشعب الفلسطيني لذلك. وهذا يعني ببساطة أننا أعلننا موقفنا الواضح حول تمسكنا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، قبل قرارة الرباط بأكثر من عامين. وهذا هو الموقف الذي سنظل متمسكين به إلى أن يحقق الشعب الفلسطيني أهدافه الوطنية كاملة غير منقوصة بمشيئة الله.

أما الاعتبارات التي كان ينطلق منها البحث دائماً حول علاقة الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، على خلفية دعوة منظمة التحرير لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، فيمكن حصرها في اعتبارين اثنين هما:

أولاً: اعتبار مبدئي يتصل بقضية الوحدة العربية، باعتبارها هدفاً قومياً تلتقي عليه أفئدة الشعوب العربية، وتتطلع إلى تحقيقه.

ثانياً: اعتبار سياسي يتصل بمدى انتفاع النضال الفلسطيني من الإبقاء على العلاقة القانونية بين ضفتي المملكة.

وجوابنا على تساؤل: لماذا الآن؟ ينبثق هو الآخر عن هذين الاعتبارين وعن خلفية الموقف الأردني الواضح الثابت تجاه القضية الفلسطينية، كما بينا.

أما بالنسبة إلى الاعتبار المبدئي فإن الوحدة العربية بين أي شعبين عربيين أو أكثر هي حق اختيار لكل شعب عربي. هذا هو إيماننا، وعلى أساس ذلك تجاوبنا مع رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني في الوحدة مع الأردن عام 1950، ومن منطلقه نحترم رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الانفصال

عنا في دولة فلسطينية مستقلة. نقول ذلك ونحن في منتهى التفهم، ومع ذلك سيظل الأردن معترفاً بحمله رسالة الثورة العربية الكبرى، متمسكاً بمبادئها، مؤمناً بالمصير العربي الواحد، وملتزماً بالعمل العربي المشترك.

أما بالنسبة للاعتبار السياسي، فقد كانت قناعتنا، ومنذ حرب حزيران عام 1967، أن الأولوية الأولى لعملنا وجهودنا ينبغي أن تنصب على تحرير الأرض والمقدسات من الاحتلال الإسرائيلي.

وعليه فقد ركزنا، كما هو معروف، كل جهودنا عبر الواحد والعشرين عاماً من الاحتلال، باتجاه هذا الهدف. ولم يكن في تصورنا أن المحافظة على العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين يمكن أن تشكل عقبة على طريق تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن هنا لم نجد خلال الفترة التي انقضت قبل اتخاذنا إجراءاتنا ما يستوجب اتخاذها، وبخاصة أن موقفنا الداعي والمؤيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كان واضحاً لا لبس فيه.

وفي الفترة الأخيرة تبين أن هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها. كما اتضح أن هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الأخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الأردنية في الأرض المحتلة يتناقض مع هذا التوجه، مثلما سيكون عائقاً أمام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب مناضل ضد احتلال أجنبي.

وإزاء هذا التوجه المنبثق حتماً عن رغبة فلسطينية خالصة، وتصميم عربي أكيد على نصره القضية الفلسطينية، أصبح من الواجب أن نكون جزءاً من هذا التوجه، ونتجاوب مع متطلباته. فنحن أولاً وأخيراً من أمتنا حريصون على نصره قضايها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وما دامت هناك قناعة جماعية بأن النضال من أجل تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن أن يدعم بفك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين، فلا بد أن نؤدي واجبنا، ونفعل ما هو مطلوب منا، فكما تجاوبنا مع مناشدة القادة

العرب لنا في قمة الرباط عام 1974، لمواصلة التعامل مع الضفة الغربية المحتلة من خلال المؤسسات الأردنية دعماً لصدود الأخوة هناك، فإننا نتجاوب اليوم مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع التوجه العربي لتأكيد الهوية الفلسطينية الخالصة في سائر عناصرها شكلاً ومضموناً، ضارعين إلى الله أن يجعل من خطوتنا هذه إضافة نوعية لنضال الشعب الفلسطيني المتنامي من أجل الحرية والاستقلال.

هذه هي الأسباب والاعتبارات والقناعات التي حدث بنا للتجاوب مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، ومع التوجه العربي العام المنسجم مع هذه الرغبة، إذ لا يمكن أن نستمر في هذا الوضع المعلق الذي لا يمكن أن يخدم الأردن، كما لا يمكن أن يخدم القضية الفلسطينية. وكان لا بد من الخروج من نفق المخاوف والشكوك، إلى رحاب الصفاء والوضوح، حيث تنتعش الثقة المتبادلة، وتزهو تفاهماً وتعاوناً ومحبة لصالح القضية الفلسطينية، ومصالح الوحدة العربية التي ستظل هدفاً عزيزاً تلتقي على السعي إليه وعلى تحقيقه سائر الشعوب العربية“.

نتائج قرار فك الارتباط بالضفة الغربية

وحذر الحسين في خطابه هذا من أن ينعكس فك الارتباط مع الضفة الغربية على المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني المقيمين في الضفة الشرقية من المملكة، وقال: «على أنه ينبغي أن يفهم بكل وضوح، وبدون أي لبس أو إبهام، أن إجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية، إنما تتم فقط بالأرض الفلسطينية المحتلة وأهلها، وليس بالمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية بطبيعة الحال. فهؤلاء جميعاً كامل حقوق المواطنة، وعليهم كامل التزاماتها تماماً مثل أي مواطن آخر، مهما كان أصله. إنهم جزء لا يتجزأ من الدولة الأردنية التي ينتسبون إليها، ويعيشون على أرضها، ويشاركون في حياتها وسائر أنشطتها. فالأردن ليس فلسطين“⁽¹⁾.

1- المصدر السابق، ص 114-117

وسبق إعلان قرار فك العلاقة القانونية والإدارية بالضفة الغربية بثلاثة أيام قرار الحكومة الأردنية بإلغاء خطة التنمية الأردنية للأرض المحتلة التي وضعت في الفترة الواقعة بين حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس 1986، وقدرت تكاليفها ب (1.3) مليار دولار. وفي أعقاب قرار فك الارتباط قرر مجلس الوزراء الأردني إحالة جميع الموظفين الأردنيين في الدوائر والمؤسسات الرسمية الأردنية في الضفة الغربية على التقاعد، مع المحافظة على كامل حقوقهم التقاعدية، وفقاً لأحكام قانون التقاعد المدني، وإحالة الموظفين المصنفين الذين تقل خدماتهم عن عشرين عاماً وتزيد على خمسة عشر عاماً على الاستيداع لفترة كافية لإحالتهم على التقاعد، حالما يكملون عشرين سنة خدمة، وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية، وإنهاء خدمة الموظفين المصنفين الذين تقل مدة خدمتهم عن خمسة عشر عاماً، على أن ترد لهم جميع الاقطاعات التقاعدية ويدفع لهم تعويض يوازي راتب شهر عن كل سنة أمضوها في الخدمة، وإنهاء خدمة الموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود، على أن تدفع لهم كامل استحقاقاتهم وتعويضاتهم ومكافآتهم، وإنهاء خدمة موظفي المؤسسات المستقلة، على أن ينال هؤلاء مكافآتهم وتعويضاتهم كاملة بموجب الأنظمة السارية المفعول في المؤسسات التي كانوا ينتمون إليها. وتنتهي خدمات جميع الموظفين اعتباراً من 16 آب/ أغسطس 1988.

واستنتجني من هذا القرار الموظفون والمستخدمون في الأوقاف ودائرة قاضي القضاة.

وحلت اللجنة العليا لمعالجة شؤون الضفة الغربية المحتلة التي كانت قد تألفت في 1980/9/14. وأصدر رئيس الوزراء الأردني تعليمات بشأن سكان الضفة الغربية في 1988/8/20 تضمنت اعتبار كل شخص يقيم في الضفة الغربية قبل 1988/7/31 مواطناً فلسطينياً وليس أردنياً. ومنح الراغبين من أبناء الضفة الغربية جوازات سفر أردنية مؤقتة صالحة لمدة سنتين، ويستثنى من ذلك المواطنون الحاصلون على لم شمل العائلات. ونصت التعليمات أيضاً على أن يبقى العمل سارياً ببطاقات الجسور الخضراء أو الصفراء على أن لا تتجاوز الزيارة لحامل البطاقة الخضراء شهراً واحداً. ويستثنى من ذلك الطلبة والعاملون في الخارج والمرضى القادمون للعلاج في مستشفيات الأردن.

أحدث قرار فك الارتباط والإجراءات الأردنية التي تلتها ردود فعل قوية ومتباينة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي البلاد العربية والأجنبية. ففي الضفة الغربية فوجئت الفئات المؤيدة للأردن بالقرار واعتبرته تخلياً من الحكومة الأردنية عن التزاماتها الدستورية والقومية، بينما رحبت به الفئات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدته توجهاً إيجابياً. وأيدته القيادة الموحدة للانتفاضة ومنظمة التحرير.

ورحبت الصحف المصرية بالقرار الأردني، واعتبرته صحيفة برافدا السوفياتية قراراً سليماً لأنه وضع حداً للتناقض الحاصل بين مطالبة الفلسطينيين بإقامة دولتهم وتبعيتهم للإدارة الأردنية. كما أنه رفع من مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ووضعها أمام مسؤوليات ومهام جديدة⁽¹⁾.

وأرسلت منظمة التحرير الفلسطينية وفداً إلى عمان برئاسة محمود عباس (أبو مازن) للتباحث مع الحكومة الأردنية حول نتائج القرار الأردني بفك الارتباط. وأجرى الوفد المباحثات مع الحكومة الأردنية بين 11 و14 آب/ أغسطس 1988.

وكان الملك حسين قد أعلن في مؤتمر صحفي في الديوان الملكي مساء يوم 1988/8/7 أن السيادة على الضفة الغربية قد انتقلت إلى منظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، وأن الأردن سيعترف فوراً بحكومة فلسطينية حالما تقوم. وأصدر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قراراً أعلن فيه السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتحمل المنظمة لمسئولياتها تجاه الموظفين والعاملين في الأراضي المحتلة وفقاً للقوانين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية حتى 1988/7/31، إلى أن تعدل أو تلغى من السلطات الفلسطينية التشريعية المختصة.

وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر بين 12 و15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، لمناقشة نتائج القرار الأردني بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، ووضع استراتيجية سياسية للمنظمة لنيل المساندة الدولية، وتخفيف من مخاوف وشكوك سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب القرار الأردني. وقد أعلن المجلس عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم

1- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 41-45

المتحدة رقم (181) لسنة 1947. وقرر المجلس لأول مرة القبول بقراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338، بصفتها من الأسس لمؤتمر دولي يضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وطالب المجلس بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية الشعب الفلسطيني، وتوفير مناخ ملائم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وقد اعترف الأردن والجزائر وبقية الدول العربية بالدولة الفلسطينية وافتتحت سفارة دولة فلسطين في العاصمة الأردنية. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً باستعمال اسم "فلسطين" في الأمم المتحدة⁽¹⁾.

وانتخب المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه في تونس في 1989/4/2 ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين⁽²⁾.

وشارك الملك حسين في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الدار البيضاء في المملكة المغربية بين 23 و26 أيار/ مايو 1989، وألقى خطاباً تناول القضية الفلسطينية والقرار الأردني بفك الارتباط بالضفة الغربية. وقال:

«لقد دخلت قضية العرب المركزية في فلسطين منعطفاً حاسماً يحتاج منا إلى دعم جماعي واضح ملهوس. فانتفاضة إخوتنا المباركة التي دخلت شهرها الثامن عشر ضد الاحتلال الإسرائيلي تستحق منا مثل هذا الدعم، ليس لأنها فقط تجسد إرادة الشعب الفلسطيني الصلبة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، بل أيضاً لما أنجزته حتى الآن. ومن أبرز ذلك القناعة التي زرعتها في هذا العالم، وبخاصة في الوسطين الأمريكي والإسرائيلي بأن لا عودة للأمر الواقع الذي كانت إسرائيل تسعى لتثبيته.

لقد بادرنا في الأردن بحكم تلاحمنا مع القضية الفلسطينية، ومواكبتنا لها، والتزامنا بالمسؤولية القومية في العمل على إبراز الهوية والشخصية الفلسطينية، وتعزيز الانتفاضة بإعلان فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، تجاوزاً مع التوجه العربي العام، ومع مطالب الشعب الفلسطيني وقيادته، ومقتضيات تطور النضال الفلسطيني.

1- المرجع نفسه، ص 45-46..

2- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 590-598

وإذا كانت بعض الأحداث التاريخية قد واكبت الانتفاضة فإن قرار فك الارتباط كان من أبرزها، حيث أتاح لمنظمة التحرير الفلسطينية النهوض بالمسؤولية⁽¹⁾.

وذكر الحسين قادة مجلس التعاون العربي في اجتماعهم في صنعاء في 1989/9/26 بالانتفاضة الفلسطينية الأولى وأثنى على بطولاتها وقال:

«لقد جاء انعقاد قمتنا بينما الشعب العربي الفلسطيني يواصل انتفاضته الباسلة البطولية. وبالقدر الذي يعبر فيه هذا الشعب عن عمق انتمائه لوطنه، وعن مبلغ شجاعته في مقاومة الاحتلال، يصعد الإسرائيليون في محاولاتهم اليائسة لضرب هذه الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، والإجهاز على صور المقاومة البطولة التي أكد بها الشعب العربي الفلسطيني أنه جزء من هذه الأمة التي ترفض الذل وتتصدى للإذلال، وتقاوم أعداءها مهما بلغت التضحيات وكبرت المعاناة. واستمرار هذه الانتفاضة البطولية ليس فقط رهن البسالة التي أظهرها الشعب العربي الفلسطيني، ولا رهن إصراره على تقديم الشهداء، كل يوم، واحتمال كل أشكال القمع والإرهاب والحصار الإسرائيلي وحسب، ولكن استمرارها أيضاً رهن موقف عربي يدعم الأشقاء الفلسطينيين، ويمدهم بكل أسباب الصمود والمواجهة، ويجعلهم مطمئنين على أنهم ليسوا وحيدين في معركتهم المشروعة، دفاعاً عن حرية وطنهم وعن حقهم في تقرير المصير فوق ترابهم الوطني، وممارسة سيادتهم المطلقة عليه⁽²⁾».

علاقة القضية الفلسطينية باستئناف الحياة النيابية الأردنية

أسفرت «هبة نيسان 1989» عن إقالة حكومة زيد الرفاعي وتشكيل حكومة برئاسة الشريف زيد بن شاكر الأولى في 1989/4/28 لتهدئة الناس بعد الاضطرابات التي بدأت في معان وامتدت إلى الطفيلة والكرك والسلط. وقامت حكومة الشريف بإجراء انتخابات نزيهة. واستؤنفت الحياة النيابية في البلاد في 1989/11/8⁽³⁾.

1- بكر حازر المجالي، الخطاب السامي، م10، ص 167-168.

2- المصدر نفسه، ص 200-201

3- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 119-129

وقبل إجراء الانتخابات بشهر أي في 1989/10/7 وجه الحسين خطاباً إلى الشعب الأردني أعلن فيه عن استئناف الحياة البرلمانية وعلل أسباب تعطيلها، وعزاها إلى القضية الفلسطينية. قال الحسين:

«يعتقد الكثيرون بأننا ندق أبواب مرحلة جديدة، لا لشيء إلا لأننا سنستأنف حياتنا الديمقراطية البرلمانية، وأرى في ذلك بعضاً من الحقيقة وليس كلها. فحياتنا البرلمانية لم تنقطع إلا لفترة قصيرة. أما الذي انقطع لفترة تقرب من الربع قرن فهو إجراء انتخابات عامة. أما لماذا حدث ذلك، فالقصة كلها معروفة لديكم، وبدأت حينما غدا من المستحيل إجراء مثل هذه الانتخابات بعد وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران 1967. ولو لم يحدث ذلك لجرت انتخابات عام 1971، بعد انتهاء فترة المجلس المنتخب في نيسان 1967. وانطلاقاً من حرصنا الأكيد على توفر أكبر قدر ممكن من المشاركة في ظل ذلك الظرف الشاذ، فقد اتخذنا كل إجراء يسمح به الدستور للتعويض عن برلمان ينتخب في موعده المقرر، قننا مثلاً بالتديد القانوني لبرلمان 1967 حينما انتهت مدته، ثم في مرحلة لاحقة عدلنا قانون الانتخاب ليسمح بملء المقاعد الشاغرة بالوفاة من المقاعد المخصصة للضفة الغربية، ثم حين أدركنا أن المجلس النيابي بدأ يفقد صفته التمثيلية الواقعية، بعد أن مضى نحو عشر سنوات عليه دون أن يعطى الشعب فرصة التعبير عن رأيه بتمثليه، بادرننا إلى إنشاء المجلس الوطني الاستشاري، واختارنا أعضائه من شخصيات ذات صفة تمثيلية مختلف فئات الشعب وقطاعاته وأقاليمه، عملاً بمبدأ الشورى الذي لم نتخل عنه في يوم من الأيام. ومع ذلك فقد كنا مقتنعين أن المجلس الوطني الاستشاري لا يمكن أن يكون بديلاً عن مجلس نيابي ينتخبه الشعب بملء حريته ويمنحه ثقته. ثم حين أدركنا أننا نوشك على الوقوع في مأزق دستوري بسبب استمرار الظروف القاهرة، أعدنا المجلس المنحل، ودعوانه للانعقاد، وملأنا المقاعد الشاغرة للضفة الغربية. وأجرينا انتخابات تكميلية في الضفة الشرقية.

واستمر الحال كذلك إلى أن نشأت ظروف موضوعية جديدة نتيجة انتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة التي برزت كعامل هام على الساحة السياسية إقليمياً ودولياً، وحددت أهدافها بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وإدراكاً منا بأن

تأكيد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين هو أعظم دعم يمكن أن يقدم لانتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الاستيطاني، وتجاوباً مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، وتوجه الدول العربية، اتخذنا قرار فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية في 1988/7/31. وكان من نتائج هذا القرار على الأردن أن زال العائق الذي كان يمنع إجراء انتخابات نيابية عامة، فعدل قانون الانتخاب ليلتئم الوضع الجديد. وها نحن جميعاً نستعد للانتخابات العامة لأول مرة منذ عام 1967⁽¹⁾.

وأكد الحسين في خطابه أمام مجلس الأمة في 1989/11/27 مسؤولية الأردن تجاه الأهل في الضفة الغربية ونحو الأماكن المقدسة في القدس والخليل. فقال:

«إن مسؤوليتنا نحو بيت المقدس والمسجد الأقصى والقضية الفلسطينية مسؤولية عميقة الجذور مستمرة لا يقطعها قرار سياسي بفك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية. وتنشق هذه المسؤولية من صلب رسالة عربية إسلامية حملها الهاشميون على مدى تاريخهم الطويل. وعلينا أن نواصل حملها وفاء للأمانة وتأييداً للواجب المقدس.

ولذلك واصلت حكومتي الإنفاق على المحاكم الشرعية في الضفة الغربية المحتلة وأوقاف القدس والمسجد الأقصى والمسجد الإبراهيمي وما يتبعهما من مدارس وكرليات. كما واصلت حكومتي وفاء بتعهداتها بدعم أسر شهداء الانتفاضة، بالإضافة إلى المسؤولية التي تتحملها من خلال اللجنة الأردنية- الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، وكذلك تواصل الحكومة إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة والمنشآت الموجودة في الحرم الشريف⁽²⁾.

1- بكر خازر الجالي، الخطاب السامي، م 10، ص 209-210.

2- المصدر نفسه، ص 235-236.

هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل

شهد عام 1990 بداية انهيار الاتحاد السوفياتي، وتدفق اليهود الروس على إسرائيل بأعداد كبيرة، مما أثار قلق الملك حسين. ولما عقد مؤتمر القمة العربية الاستثنائية في بغداد بين 28 و30 أيار/ مايو 1990، اغتم الحسين الفرصة لينبه القادة العرب إلى خطورة هذه الهجرة، وما يترتب عليها من نتائج ومواقف، إذ قال:

«إن الحديث عن الهجرة اليهودية يستدعي الوقوف مع الظروف والمستجدات الدولية التي وفرت لهذه الهجرة أسبابها. وما لم نقف عند هذه الأسباب، ونحسن دراستها والتعامل معها، فإن نتائج كثيرة ومدمرة - ليست الهجرة اليهودية سوى واحدة منها- ستنعكس بأخطارها وويلاتها على وطننا وأمتنا. فالتغيرات الجارية على الساحة الدولية تواصل الآن خلق حقائق جديدة، بدأت تنشأ عنها علاقات جديدة. فانهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب والتحويلات العميقة التي بدأت في الاتحاد السوفياتي ثم امتدت لتشمل كل أوروبا الشرقية، تقود الآن بالتدريج إلى ما يشبه التحام واندماج أوروبا الشرقية بأوروبا الغربية، وهو الأمر الذي يعني تبديلاً تاماً في السياسات الخارجية، وانتفاء للتنافس الذي يقوم على القوة العسكرية بين معسكرين

رئيسيين ليحل محله التنافس الاقتصادي والتكنولوجي بين كتلتان إقليميتين اقتصاديتين. لقد أعلننا ونعلن أننا نرحب بهذه التغيرات التي أنهت الحرب الباردة، وأحلت نزعة التعاون والتنافس السلمي محل سباق التسلح والصراع القابل للانفجار، وفي هذا ما فيه من حرص على النظام البيئي لكوكبنا الأرضي وحماية له. ومع ذلك فإن مسؤوليتنا الآن تقتضي منا زيادة انتباهنا لأنفسنا وصورنا ومصالحنا. فإذا كانت أمتنا قد تمكنت في الماضي من التكيف مع حالة الصراع التي كانت قائمة بين الشرق والغرب، وتحددت في ظلها صورة الصديق وصورة الحليف وصورة العدو، وعلى مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية فإننا نواجه الآن حالة جديدة تستوجب الوقوف معها بكل وعي، وتضعنا أمام مسؤولية واحدة ومحددة، هي أن نعتمد على أنفسنا في إطار كتلة واحدة متماسكة، حتى نحافظ على وجودنا، وحتى نحافظ على مستقبلنا، وحتى نحافظ على دورنا، والإفانخشية

أن ندفع ثمن صفقات موازنة المصالح وتبادل المنافع مع سيادتنا وأمننا القومي، وحقنا في التقدم والأمن والعدل والسلام.

إن الهجرة اليهودية، ومع كل المحاولات لإلباسها ثوب حقوق الإنسان فإنها تظل قضية سياسية بالغة الخطورة، إذ أن توطين المهاجرين اليهود في الأرض العربية المحتلة سيخلق واقعا سكانياً جديداً يعكس الأمور التالية:

أولاً: يعكس عدواناً حقيقياً على حقوق الإنسان العربي الفلسطيني ابتداءً.

ثانياً: يعكس عدواناً مباشراً على فلسطين.

ثالثاً: يعكس عدواناً وشيكاً على الأردن، إذ على حساب من سيستوطن هؤلاء؟ وإلى أين سيدفع بالشعب الفلسطيني؟

رابعاً: يعكس عدواناً مبيتاً على الوطن العربي كله. وحسي أن أشير هنا إلى تصريحات رئيس وزراء إسرائيل عن حاجتهم لإسرائيل كبرى.

خامساً: يعكس انجراف الدول الكبرى في استراتيجية إسرائيل القائمة على استثناء هذه المنطقة من إحلال السلام والاستقرار فيها، مثلها يعكس استهانة هذه الدول بوزن أمتنا العربية جمعاء. وإن كان هناك من لوم فهذا اللوم يقع علينا قبل أن ننسبه لغيرنا.

إن ما يجري، أيها الأخوة الأكارم، يشكل عدواناً على فلسطين والأردن معاً، مثلها يشكل تعبيراً مادياً ملموساً من التوسعية الإسرائيلية.

وقد قلنا وما زلنا أننا لسنا ضد حق أي كان في الهجرة من بلده سواء الاتحاد السوفياتي أو من أوروبا الشرقية. ولكننا بالتأكيد ضد عملية توطين هؤلاء المهاجرين اليهود في الأرض العربية المحتلة، وضد الأسلوب الذي اتبع لإجبارهم على التوطن فيها. فما بتنا ندركه جميعاً أن الترتيبات التي وضعت لهذه الهجرة تشير بشكل واضح إلى توجيه هؤلاء المهاجرين على غير رغبة غالبيتهم، إلى إسرائيل التي أعدت لهم أماكن إقامتهم وفق مخطط مدرّوس بدأ بعيد عدوان حزيران 1967، حينما شرعت إسرائيل بإقامة المستوطنات،

ابتداءً بالقدس، ثم ما أسمته القدس الكبرى، ثم في سائر الأراضي العربية المحتلة، مخالفة معاهدة جنيف لعام 1949، وامتدادية الرأي العام العالمي، وضاربة عرض الحائط بالشرعية الدولية، فأين حقوق الإنسان مما يجري؟ هل من حقوق الإنسان أن يقتلع الشعب الفلسطيني من أرضه، وهل من حقوق الإنسان أن يفرض على المهاجر المكان الذي يجب أن يرحل إليه ويقيم فيه؟ وهل من حقوق الإنسان أن يعد لتقويض كيان دولة مستقلة هي بلدي؟ لقد ظل التفكير الصهيوني متمسكاً وحريصاً على أن يبقى الأردن نقطة الضعف في المحيط الذي تتوسع فيه إسرائيل، بعد أن تمكن جدي المؤسس للمملكة من إخراج الأردن من الأرض المشمولة بوعده بلفور، وبحمد الله وبعونته استطعنا الصمود والثبات على تراب وطننا، وتمكنا عام 1948 من إنقاذ وحماية جزء عزيز من فلسطين، اتحدنا معه، وحفظناه أمانة ووديعة في أعناقنا إلى أن تحل المشكلة الفلسطينية. وقد فقدنا هذا الجزء الغالي في حرب عربية إسرائيلية عام 1967، وهانحن اليوم نواجه فصلاً جديداً خطيراً من مخططات التوسع يتمثل في إفراغ الأرض الفلسطينية من أهلها، وطردهم إلى الأردن. وما مذبحه العشرين من أيار إلا إحدى الصور البشعة للقمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني الذي يستهدف بلوغ هذه الغاية“.

وبعد هذا العرض التفصيلي الدقيق لمخاطر الهجرة اليهودية الروسية إلى إسرائيل، واستقرار هؤلاء المهاجرين في مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بين الحسين للقادة العرب عجز الأردن، في وضعه آنذاك، عن التصدي لهذا الخطر، وطلب منهم تقديم العون والمساعدة له حتى يدفع عنه العدوان الإسرائيلي المتوقع، فقال:

«واضح كل الوضوح أن الأردن، بموارده البشرية والطبيعية المحدودة، وبطول جبهته مع إسرائيل، لا يستطيع أن يتحمل عبء ومواجهة هذا الخطر وحده، وبخاصة أنه يأتي من دولة مدعمة بالمادة والسلاح والبشر من العالم بأسره.

إن من حق بلدي علي أن أحميه، كما أن من حقكم علي بلدي، وهو الذي يتشرف بحمل المسؤولية المرابطة على هذا الجزء من الجبهة العربية، أن ينبئكم بما يجري أمام ناظريه على واجهة العدو، وبما يعدله من عدوان يستهدف من ورائه تطوير دور جديد له في إطار النظام العالمي الآخذ بالتبلور بعد نهاية حقبة من الحرب الباردة. وهل هناك من

دور يبحث عنه أفضل من وضع المنطقة التي تحتوي على ثلثي احتياطي النفط في العالم في نطاق هيمنته؟ فماذا نحن فاعلون؟ هل سنواصل دور المراقب المتابع للتغيرات العالمية، بينما نرى إسرائيل المدعومة من قبل أقوى دول العالم ناشطة في ترتيب وضعها بما يحقق أهدافها على حسابنا؟ إن إسرائيل التي وما زالت تعلن أنها تعتبر وجود أي قوة عربية غير أردنية على أرض الأردن تهديداً مباشراً لها، تضع أهدافها أمامنا بلغة صريحة. ونحن من جانبنا يشرفنا أن نواصل حمل الأمانة حتى الآن. ولكن من واجبي أن أعلن أمامكم اليوم أننا قد وصلنا نقطة لا نقوى معها على مواصلة حملها ما لم تمكنونا، الآن لا غداً، ولا في مستقبل قريب، من تثبيت وضعنا، بعد أن استنزفنا في انتظار لقائنا معكم كل إمكانياتنا المادية فوق ما نزرع تحت طائلته من ديون السلاح والنهوض الحضاري في وجه هجمة عسكرية وحضارية في آن معاً.

إن التزامنا القومي - أيها الأخوة - يجب أن لا يشكل ضريبة على بلدي ولا عقوبة له، وإنما هو ممارسة للصمود والثبات في خندق الأمة الأممي، يستوجب الدعم لا حجه... ولا يخفى على أحد منكم أن التدهور الذي لحق بالدينار الأردني، وأدى إلى ضعف كبير في قدرته الشرائية، لم يمس أهلكم في بلدنا فقط، ولكنه مس بصورة أعمق، وينذر بكارث أكبر أهلنا جميعاً في فلسطين المحتلة... ولهذا فإن كل ما نطلبه هو أن تتوفروا للأردن أسباب قوته وثباته، كي ترسخ قواعد أمنه الاقتصادي والاجتماعي، ويقوى على بناء قوته العسكرية الأردنية على أرضه الأردنية، بحيث يتمكن من الصمود العسكري، إلى أن يصله الدعم العسكري العربي عند وقوع العدوان عليه. إن التخلي عن الأردن هو التخلي عن فلسطين، والتخلي عن الأردن وفلسطين هو التخلي عن الأمن القومي الذي لا يمكن أن يتجزأ، والذي يؤدي انهيار جداره الأممي إلى انهيار بقية جدرانه، لا قدر الله⁽¹⁾.

وبنه الحسين إلى خطر هجرة اليهود الروس في خطابه الذي افتتح به الدورة العادية لمجلس الأمة الأردني في 1990/11/17 فقال: "إن قضية فلسطين هي قضيتنا المركزية التي نعيشها وتعيش معنا. والتزامنا بها أصيل لا يحتاج إلى تأكيد. وسنبقى أمناء على الالتحام المصيري بالشعب الفلسطيني المجاهد لدعم انتفاضته الوطنية الباسلة، ونعزز

1- المصدر نفسه، ص 263-267.

صموده على أرضه بما نملك ونستطيع، ونعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية بكل الوسائل والسبل لتقوم دولته الحرة على أرضه المباركة الطهور. وقد تميز هذا العام بتزايد المخاطر التي نواجهه في ضوء تصاعد تطرف العدو الصهيوني واستغلاله للظروف والمتغيرات الدولية، وتوظيفها لمصلحة هدفه المعلن في إقامة إسرائيل الكبرى. إذ تدفق على أرض فلسطين ما يزيد على مئة وخمسة وعشرين ألف مهاجر خلال هذا العام. وتشير التقديرات الأولية إلى أن عدد المهاجرين المتوقع وصوله سيتجاوز المليون خلال فترة قصيرة قادمة. لقد تزامنت هذه الهجرة مع انفراد اليمين الإسرائيلي بالسلطة، ورفض العدو لأية تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي تقوم على الشرعية الدولية وعلى الانسحاب التام من الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام“.

وأشار في خطابه هذا إلى خطابه السابق في القمة العربية في بغداد وتذكيره القادة العرب بمخاطر الهجرة اليهودية الروسية على فلسطين والأردن⁽¹⁾.

وكرر الحسين الدعوة إلى دعم الأردن وفلسطين مالياً وعسكرياً من قبل الدول النفطية العربية في كلمته في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الثانية الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي في عمان في 1991/2/24، بحضور الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، والرئيس العراقي صدام حسين، والرئيس المصري حسني مبارك⁽²⁾.

1- المصدر نفسه، ص 275-276

2- المصدر نفسه، ص 286.

مؤتمر مدريد وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل

استبشر الحسين خيراً بدعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام لاستئناف المفاوضات العربية-الإسرائيلية بمناسبة انتهاء حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي. ففي 6 آذار/ مارس 1991، أعلن الرئيس جورج بوش George Bush مبادرة سلام جديدة تقوم على أربعة مبادئ هي:

- مقايضة الأرض بالسلام.
- اتفاقيات أمنية مشتركة.
- الاعتراف بإسرائيل.
- حفظ الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين⁽¹⁾.

ووعد الرئيس بوش بالعمل على إرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338. وبعث بوش بوزير خارجيته جيمس بيكر James Baker إلى الأردن وسورية ومصر ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل؛ لإقناع الأطراف المعنية بقبول المبادرة الأمريكية. ونجح في ذلك. لقد التقى بيكر بالملك حسين في قصره بالعقبة في 19/4/1991، وأبلغ الحسين بيكر بموافقه على عقد المؤتمر الدولي للسلام وعلى حضور الأردن، وعلى تأليف وفد أردني- فلسطيني مشترك، وأن يكون للأمم المتحدة صفة المراقب في المؤتمر.

وعاد بيكر إلى عمان في 21/7/1991 حيث قابل الملك حسين، وطلب منه أن يستعمل قناة اتصاله بإسرائيل لإعطاء شامير أسماء الوفد الفلسطيني. وأكد الحسين له أنه سيفعل ذلك. وطلب الحسين من بيكر كتاب ضمانات منفصل، فوعده بيكر بتلبية هذا الطلب. ولما عاد بيكر إلى الأردن في 19/9/1991 قابل الملك حسين، وألح عليه للقاء مع الفلسطينيين في عمان لتجسيد التحرك نحو تأليف الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك. وفي جولته الثامنة زار بيكر عمان في 12/10/1991، وطلب معونة الملك حسين لتأليف

1- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 675.

الوفد الفلسطيني، وأن يقوم الملك بنقل أسماء الوفد الفلسطيني إلى شامير، فوافق الحسين على ذلك⁽¹⁾.

وفي اليوم نفسه (1991/10/12) وجه الحسين خطاباً إلى الشعب الأردني يعرض فيه ما تم من اتصالات بشأن مؤتمر مدريد للسلام، والآمال المتعلقة عليه. وجاء في هذا الخطاب ما يلي:

«وهكذا أجد من واجبي أن أتحدث إليكم في ظل هذا الظرف الدقيق، الذي نرى فيه أنفسنا عند منعطف حاسم، يتوقف على كيفية اجتيازه كامل وجودنا، واتجاه مسارنا، ومجمل علاقاتنا الإقليمية والدولية.

وهذا المنعطف هو مؤتمر السلام للشرق الأوسط، وما يمكن أن يتخض عنه، إذا ما كتب له النجاح من واقع حياتي جديد يسدل الستار على حقبة التشتت والضياع وتبديد الوقت، ويفضي إلى أفق جديد من الأمل والانفراج والبناء. ذلكم هو معنى السلام العادل الدائم الذي ناضلنا وما فتئنا نناضل من أجل تحقيقه. ولا أظني أفاجتكم في الحديث عنه أو في سعينا الجاد لبلوغه أو في التبشير بمركزيته في حزمة آمالنا، وبأهميته لمواصلة مسيرتنا، كدولة وشعب، وبضرورته حتى نعيش حياتنا الطبيعية التي هي حق مشروع لكل إنسان، كي يحلم ويعمل ويخطط لنفسه ولأسرته، ويرفع من مستوى معيشتة، في منأى عن الخوف والقلق والتخبط، مثلها هي حق مشروع لكل شعب كي يبني ويتقدم ويزدهر في مأمن من التهديد واستنزاف الطاقات والقدرات. إنني واثق بأنني لا أفاجتكم في هذا كله. إذ طالما ناقشنا قضية السلام، وتحدثنا عنها، وجعلنا منها عنواناً لمستقبل أفضل للأجيال الآتية، بعد أن أصبح السلام على ضوء تطورات القضية الفلسطينية وما صاحبها من آمال وتعييدات، وما قدم بسببها هذا الوطن الصامد من تضحيات، هدفاً وطنياً نكافح من أجله، ومرتكزاً استراتيجياً سياسياً نعمل على هديه.

وعلى هذا الأساس قننا بدور مركزي على الصعيدين العربي والدولي، وعلى مدى نحو ربع قرن، كما من أوائل المبادرين إلى بذل الجهود أو الإسهام فيها، من أجل حل القضية الفلسطينية وتأسيس سلام عادل دائم شامل في منطقة الشرق الأوسط.

1- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 276.

وعلى هذا الأساس أيضاً كان تعاوننا، ومنذ عام 1967، مع كل مبادرة سلام، إذا كانت تستند إلى الشرعية الدولية. ومن هنا كان ترحيبنا بخطاب الرئيس الأمريكي بوش أمام الكونغرس في السادس من آذار الماضي، والذي أعلن فيه عن عزمه على إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه السياسية المشروعة، وضمان الأمن لسائر دول المنطقة.

والحقيقة أنه ما من تصريح أو بيان سياسي أصدرناه أو شاركنا في وضعه عربياً أو دولياً إلا وأكدنا فيه على السلام العادل والشامل، وعلى ضرورة تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338 كقاعدة لأي تسوية سلمية عادلة وشاملة للنزاع، بل إننا وحينما كنا والعالم أجمع منشغلين تماماً في أزمة الخليج لم نغفل عن قضية السلام، وعبرنا عن ذلك بمطالبنا الملحة للمجتمع الدولي بالتعامل مع احتلال العراق لدولة الكويت. ودعونا جميعاً وبحماسة شديدة إلى الربط بين تسوية النزاعين باعتماد ذات الأسس الممثلة بالشرعية الدولية.

وها قد جاء الوقت، نتيجة اعتبارات كثيرة وتحولات عالمية عميقة لنرى فيه محاولة جادة تبذل لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى السلام المنشود من خلال مؤتمر يعقد لهذه الغاية. فما هو موقفنا؟ وماذا نحن فاعلون؟

قد يقول قائل: لماذا نذهب لمؤتمر السلام والقيادة الإسرائيلية تصرح دون انقطاع بأنها لن تتنازل عن شبر واحد من الأرض المحتلة؟ والجواب على هذا القول: إن قضيتنا ليست بيننا وبين إسرائيل فقط، بل هي بين العالم وإسرائيل أيضاً. إنها بين سيادة القانون الدولي وتوطيداً للسلام العالمي وبين التمرد عليه، فالعالم كله لا يوافق على ما تقوله القيادة الإسرائيلية، لأنه مخالف للشرعية الدولية، بل إن نسبة متزايدة من الشعب الإسرائيلي تقترب من الموقف العالمي. وفي الماضي سبق للقيادة الإسرائيلية أن اتبعت مثل هذا النهج فيما يتعلق بمستوطناتها في سيناء، حيث ظلت تقول بأنها لن تزيلها، ولكن الحكومة الإسرائيلية غيرت موقفها نتيجة المفاوضات، ونتيجة الضغط الدولي الذي تعرضت له حتى تتوصل إلى سلام مع مصر، ونتيجة تمسك مصر بالشرعية الدولية.

وفوق هذا وذاك لنفترض أن إسرائيل اتخذت موقفاً متشدداً في المفاوضات بقصد تثبيت الأمر الواقع الذي تستفيد منه، فإن ذلك سيكون واضحاً للعالم الذي سيرى في إسرائيل عدواً للسلام والاستقرار في المنطقة على خلاف ما تدعيه، لأن قاعدة الحل هي الشرعية الدولية ومعادلة الأرض مقابل السلام، وهي معادلة واضحة. وفي هذه الحالة ستكون خسارة إسرائيل أكبر من خسارتنا، بل إن خسارتنا من المشاركة في المفاوضات ستكون أقل منها فيما لو لم نشارك فيها. فالسلام العادل متصل بكل جانب من حياتنا لدرجة أن أي مبادرة لتحقيقه تستحق منا كل محاولة جادة. وعليه فإن بذل الجهد لمحاولة عمل وطني والتهرب منه خذلان للوطن مهما جمحت تبريراته.

وقد يقول قائل آخر: ما لنا ولمؤتمر السلام، فليس للأردن أرض محتلة سوى رقعة صغيرة؟

والجواب على مثل هذا القول: منذ متى نستطيع أن نفصل المصير الأردني عن واقع القضية الفلسطينية ومصيرها؟ ومنذ متى تدار السياسة دون أي اعتبار للجوار الجغرافي والتشابك الديمغرافي؟ ألم يتشكل تاريخنا السياسي وواقعنا الاجتماعي والاقتصادي بسبب القضية الفلسطينية وتطوراتها؟ ألم يستقبل الأردن ثلاث موجات كبرى من المهاجرين الفلسطينيين حتى الآن؟ ألم ينجم عن ذلك اختلال معادلة الموارد والسكان في الأردن والتي ترتب عليها ما نعاني منه هذا الأيام من مشكلات اقتصادية واجتماعية؟ ومع ذلك فيكفي الأردنيين نفراً أنه لولا أن قامت على هذه الأرض دولتهم لما كان هناك ما يبحث الآن؟ ولولا تضحياتهم ونضالهم عبر رحلة القضية الفلسطينية لما كانت هناك ضفة غربية نعمل على استعادتها لأهلها على أساس قرارات مجلس الأمن؟ ولولا وحدة الضفتين التي شملت القدس العربية التي أنقذناها عام 1948 لما كان لنا في عالم السياسة قضية قدس؟ وبخاصة أن سائر الدول العربية في حينه وقفت إلى جانب دول العالم في تدويل المدينة المقدسة ما عدا باكستان وبريطانيا التي كانت تربطها بالأردن معاهدة.

كما يكفي الأردنيين، مهاجرين وأنصاراً، نفراً أنهم تحملوا معاً آثار كل نكسة ومأساة أصابت فلسطين وأهلها الصامدين منهم والمعتريين.

والجواب كذلك: أن المؤتمر مؤتمر سلام، أي أن استرجاع الأرض سيشكل واحدة من نتائجه وليس جميعها. فهناك الأمن الإقليمي والسلام بين دول المنطقة، وحل مشكلات البيئة والمياه والتنمية الاقتصادية وغيرها، وهي من النوع الذي يتطلب تعاوناً واتفاقات جماعية، والأردن الذي يقع في قلب منطقة شرقي المتوسط لا يمكن أن يبقى منعزلاً عن حل هذه المشكلات⁽¹⁾.

وفي 1991/10/18 تسلم بيكر قائمة بأسماء الفريق الفلسطيني للمفاوض. وفي 1991/10/20 وافقت إسرائيل على حضور مؤتمر مدريد للسلام. وبعد ذلك بيومين أعلن فيصل الحسيني أسماء الفريق الفلسطيني للمفاوض.

افتتح مؤتمر السلام للشرق الأوسط في مدريد يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 تحت الرئاسة المشتركة للرئيسين جورج بوش (الأب) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وميخائيل غورباتشيف، رئيس الاتحاد السوفياتي. وحضرته وفود تمثل إسرائيل وسورية ولبنان ووفد أردني- فلسطيني مشترك. وتقرر فيه عقد جولات المفاوضات المتعددة الأطراف بحضور وفود من الدول المعنية حسب الموضوعات التي ستناقش، وعقد الجولات الثنائية بين كل وفد عربي ووفد إسرائيلي مقابل له. جرت المفاوضات الثنائية ببطء شديد في واشنطن، ودارت في معظمها حول الإجراءات الشكلية⁽²⁾.

افتتح الحسين الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني في 1991/12/1، وقال في خطاب الافتتاح بأن حكومته استجابت لدعوة المشاركة في مؤتمر مدريد وشاركت فيه بوفد مشترك أردني- فلسطيني وأعرب عن أمله في نجاح المفاوضات الجارية⁽³⁾.

أجريت الانتخابات العامة في إسرائيل في 1992/6/23 فأسفرت عن هزيمة حزب الليكود اليميني المتطرف وفوز حزب العمل برئاسة إسحق رابين الذي ألف الحكومة الإسرائيلية، وزار الولايات المتحدة في 1992/8/10. وعقدت الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية في واشنطن في 1992/8/24 بين الوفد الأردني والإسرائيلي وتوصلا

1- بكر خازر المجالي، الخطاب السامي، م10، ص 317-319.

2- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 276-277..

3- بكر خازر المجالي، الخطاب السامي، م10، ص 338.

إلى اتفاق على جدول الأعمال في تشرين الأول/أكتوبر 1992. ومرت سنة 1993 دون الوصول إلى نتيجة ملموسة⁽¹⁾.

وكلف الملك حسين الدكتور عبد السلام المجالي بتأليف الحكومة الأردنية الجديدة في 29/5/1993. وعُدل قانون الانتخاب الساري المفعول، وصدر قانون انتخاب جديد حمل اسم "قانون الصوت الواحد" لتأمين انتخاب مجلس نواب طيع يصادق على معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية المنتظرة. وأجريت الانتخابات النيابية في الأردن في 1993/11/8.

وقبل إجراء الانتخابات صدر إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي في 1993/9/13 الذي أحدث قدراً من الإرباك في السياسة الأردنية، لأنه جاء مفاجئاً للمسؤولين الأردنيين، ونتيجة مفاوضات سرية تمت في أوسلو عاصمة النرويج دون علم المسؤولين الأردنيين. فقد كانت المشاورات قائمة بين القيادتين الأردنية والفلسطينية حول عملية السلام. غير أن العلاقة بينهما تعاني من أزمة ثقة حادة أعاقت التنسيق الناجح بينهما. وجاء الكشف عن الاتفاق الذي تم في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أواخر آب/أغسطس 1993 مفاجأة تامة للقيادة الأردنية التي صدمت بها ولم تتوقعها. وبدا لها أن هذا الاتفاق محاولة من منظمة التحرير لإلغاء أي دور للأردن في الضفة الغربية. وقال الملك حسين: "إننا في الأردن لا نقبل بأن يفرض علينا أي اتفاق لسنا طرفاً فيه". ولكنه ما لبث أن أعلن أنه وحكومته يؤيدان القرار الفلسطيني المستقل، مبدئياً غضبه لأن التنسيق بين الطرفين لم يكن في المستوى المطلوب.

هذا وقد ظهر الملك حسين على شاشة التلفزيون الأردني بعد زيارته لدمشق التي تمت في 1993/9/15، أي بعد يومين من إعلان اتفاق أوسلو، وهاجم الاتفاق بشدة. وشعر أن الأمور كانت تسير من وراء ظهره على حساب الأردن. وبهذا تنقلب المعادلة ليصبح الأردن العنصر الضعيف في المعادلة الثلاثية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وبدلاً من الحديث عن خيار أردني لحل القضية الفلسطينية تنقلب الأوضاع ليكون المطروح خياراً فلسطينياً يقوض الدولة الأردنية، بحكم التفاعل

1- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 277.

الطبيعي بين ضفتي الأردن. وتبلور لدى القيادة الأردنية إدراك مفاده أن أفضل سبيل لضمان منع حدوث ذلك هو المراهنة على الضمانات الإسرائيلية- الأمريكية، وليس على التنسيق مع منظمة التحرير. ولذا سارعت القيادة الأردنية إلى توقيع أجندة المفاوضات الأردنية- الإسرائيلية في واشنطن في 14/9/1993، أي في اليوم التالي لتوقيع الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي في البيت الأبيض في العاصمة الأمريكية⁽¹⁾.

اغتم الحسين افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر في 23/11/1993 ليوضح للأردنيين ما جرى في ميدان التفاوض مع إسرائيل من الجانبين الأردني والفلسطيني فقال:

«وقد دخلت قضية السلام مرحلة جديدة تحتاج منا إلى موقف قوي نابع من وحدتنا الوطنية وثوابتنا المستندة إلى الشرعية الدولية، وتصميمنا الأكيد على تحقيق سلام عادل ودائم ومشرف، ترضى عنه الأجيال القادمة وتصونه، سلام يقوم على استرداد حقوقنا كاملة، ويضمن للشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة على ترابه الوطني، ويوفر الأمن والسلام لسائر دول المنطقة وشعوبها، ومن أجل ذلك دعمنا موقف الشعب الفلسطيني الشقيق ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، ووفرننا المظلة الشرعية لوفدها المفاوضات، منطلقين من مبدأ الصدق والأخوة الصافية والصراحة الأمانة التي ينبغي أن تكون بين الأشقاء، ومن ضرورة دعم منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق هويتها الوطنية. وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بكامل حريتها وبمحض اختيارها، باتخاذ موقفها المستقل متحملة بذلك مسؤوليتها التاريخية، وعقدت اتفاق إعلان المبادئ مع إسرائيل يوم 13/9/1993، واعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، كما اعترفت بوحدة الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة وخارجها، فتأكدت بذلك الإرادة الفلسطينية المستقلة، ودعم هذا الاعتراف من الدول الكبرى، بل ومن غالبية دول العالم. كما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل. وتصاحف أعداء الأمم. وانطلاقاً من التزامنا بضرورة احترام القرار الفلسطيني المستقل ودعمه، منذ قمة الرباط عام 1974، فإننا ندعم منظمة التحرير ونحترم حقها في العمل لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني الشقيق، وقضيته المركزية الأساسية ضمن

1- المرجع نفسه، ص 283-290.

أقصى قدراتنا ومكاناتنا. وتجسيداً لهذه القناعة كانت حكومتي قد ثابرت على توجيه الوفد الأردني للمفاوض الذي التزم بمراعاة التقدم على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، حتى إذا ما تم توقيع إعلان المبادئ الإسرائيلي- الفلسطيني، وما رافق ذلك وأحاط به، صدرت تعليمات حكومتي إلى رئيس وفدنا للمفاوض بالتوقيع على جدول أعمال المفاوضات الأردنية- الإسرائيلية يوم 14/9/1993، إيذاناً بالشروع في التقدم نحو السلام بخطى محكمة وحكيمة، واثقين بقدرات حكومتنا ومجلسكم الكريم، وشعبنا الشجاع على التعاون بإيمان وإخلاص وتصميم في مواجهة تحديات المرحلة الآتية ومسئولياتها⁽¹⁾.

استؤنفت المفاوضات الأردنية- الإسرائيلية في واشنطن في نهاية كانون الثاني/يناير 1994، وتأجلت إلى أواخر شباط/فبراير 1994 بسبب مذبحته الخليل على يد أحد المستوطنين اليهود فيها. ورفض الأردن اقتراحاً إسرائيلياً قدم عن طريق الإدارة الأمريكية بتوقيع معاهدة سلام عامة على أن تترك التفاصيل للتفاوض. وقال الملك حسين في حديثه إلى وفد الجمعيات اليهودية الأمريكية بواشنطن في 24/1/1994 حول الموضوع: "بصراحة لا أعتقد أن هذا هو النهج الصحيح، فالمرء لا يصادق على اتفاقية سلام ثم يبدأ بالتفاوض على ماذا يجب أن تحتوي. أنت تفاوض وتحل جميع المشاكل بحيث لا يبقى منها شيء عند حلول السلام، وهكذا نفعل نحن". وكرر الحسين رفضه للاقتراح الإسرائيلي في كلمته أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في 25/1/1994، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده في واشنطن في 27/1/1994⁽²⁾.

أثارت مذبحته الخليل حفيظة الحسين وغضبه وعبر عن ذلك في لقائه بالأعيان والنواب في مجلس الأمة الأردني في 26/2/1994 وقال في كلمة ارتجالية: «نحن كما وما زلنا وسنظل ما حيننا إلى جانب أهلنا وإخواننا في خليل الرحمن، في القدس، قدس الأقداس، في كل جزء من الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة. ونقدر، بما لا أستطيع أن أصفه في تعابير أو كلمات، مدى تحمل الأهل هناك في ظل الاحتلال. وهم قدوة للناس في صبرهم وثباتهم وتمسكهم بأرضهم وبحقهم. وأؤكد أيضاً ما لا يحتاج

1- سيما بـحث وآخرون، الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك حسين بن طلال (1992-1994)، إعداد الديوان الملكي الهاشمي، عمان، 2005، ص 209.

2- علي محافظة، الديمقراطية المقدية، ص 291.

إلى تأكيد من أننا سنستمر بعمل المستحيل ليستعيدوا حقوقهم الكاملة على ترابهم الوطني. ولا هدف ولا غاية إلى راحة الضمير ورضى الله سبحانه وتعالى. فكل ما قمنا به ونقوم به في وجه مثل هذه الفاجعة، إن هو إلا القليل مما نستطيع أن نقدمه ضمن إمكانياتنا المتاحة⁽¹⁾.

وعبر الحسين عن مشاعره نحو الأهل في الضفة الغربية في كلمته التي ألقاها في وحدات قوات الأمن الوطني الفلسطيني في غور نمرين/ البلقاء (في الأغوار الوسطى) في 1994/5/12، بقوله:

«شيء واحد أرجو أن لا يغيب عن بال أي واحد منكم، أنني هنا شخصياً، وكل أهلكم وإخوانكم وكل واحد منكم، ولا مطمع ولا مطمح لنا إلا أن نرى إخواننا وأهلنا في فلسطين أحراراً على ترابهم الوطني، يعيشون الحياة الكريمة التي هي حق لهم، وفيما خلا ذلك، فنحن لكم ضمن طاقاتنا وإمكاناتنا. وتتعامل مع قيادتكم منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وفق مشيئة هذا الشعب والأمة العربية منذ عام 1974. وسنظل على هذا الخط⁽²⁾».

بدأت جولة المفاوضات الرسمية الأردنية- الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 1994 في واشنطن، وتم خلالها الاتفاق على جدول أعمال فرعية تتعلق بالمياه والطاقة والبيئة والأمن والحدود والمسائل الأرضية. وانتقلت المفاوضات من واشنطن إلى الحدود الأردنية- الإسرائيلية شمال العقبة. ثم تلاها جولة في نطاق اللجنة الاقتصادية الأردنية- الإسرائيلية- الأمريكية، عقدت في فندق البحر الميت على الجانب الأردني من البحر، وحضرها وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر ورئيس وزراء الأردن الدكتور عبد السلام المجالي ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز. وكانت الغاية من هذه الجولة بحث مجموعة من الأفكار والمشروعات حول التنمية المشتركة لأخدود وادي الأردن ومجالات التعاون الاقتصادي الأخرى.

1- سيما بحوث وآخرون، الخطاب السامي، ص 263.

2- المصدر نفسه، ص 273.

التقى الملك حسين برئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين في البيت الأبيض بواشنطن في 1994/7/25، وكان أول لقاء علني بينهما. وصدر عنهما "إعلان واشنطن" الذي تضمن إنهاء حالة العداء بين الأردن وإسرائيل. والتزام الدولتين بالاستمرار في التفاوض للوصول إلى حالة السلام. كما تضمن الإعلان تقدير إسرائيل للدور الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وتعهدا بإعطاء الأولوية للدور التاريخي الأردني في هذه المقدسات في مفاوضات الحل النهائي. واحتوى الإعلان على اتفاق الطرفين على سلسلة من الخطوات في مجال التعاون الثنائي بين الدولتين، وعلى اللقاء دورياً أو عند الضرورة لدعم عملية السلام⁽¹⁾.

عبر الحسين عن سعادته بمناسبة صدور إعلان واشنطن في البيت الأبيض أمام الرئيس كلنتون Bill Clinton وإسحق رابين بقوله:

«من بين كل أيام حياتي لا أعتقد أن هناك يوماً مثل هذا اليوم، من ناحية الشعور والعواطف المتعلقة بصراع طويل جداً. ذكرى الذين قضوا نجهم، وذكريات ضحايا الحرب. الشعور تجاه الحاضر والمستقبل، الشعور بالمسؤولية تجاه الأجيال القادمة في إسرائيل وفي الأردن والعالم العربي والمنطقة بأسرها. لسنوات عديدة، ومع كل صلاة دعوت الله عز وجل مساعدتي أن أكون جزءاً من صنع السلام بين أبناء إبراهيم عليه السلام، كمسلمين، حيث أن كلمة إسلام تعني الخضوع لله الواحد الأحد. إن هذا حلم كان يحلم به من كان قبلي جدي الأكبر والآن أنا... إن هذا اليوم يوم الالتزام، وهذا اليوم هو يوم الأمل والرؤية»⁽²⁾.

وقال الحسين أيضاً بعد التوقيع على إعلان واشنطن في البيت الأبيض: "وهكذا تم الأمر في هذا اليوم في هذا البيت للشعب الأمريكي الكبير. لقد تمكنا من اتخاذ خطوة تاريخية، نأمل ونضرع إلى الله أن تكون لفائدة شعبينا في منطقتنا بأبناها أردنيين وإسرائيليين وآخرين. إنها لحظة التزام وروية. ليس كل ما هو ممكن موجوداً في الوثيقة التي وقعناها الآن، ولكنها بداية متواضعة وحازمة أن تجلب لمنطقتنا وشعوبنا الأمن من

1- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 291-294.

2- سيمنا بحوث وآخرون، الخطاب السامي، ص 297.

الخوف الذي ساد خلال سنوات حياتنا، والتأكيد يومياً في كيفية إنهاء ذلك التشكك والامتعاض وغياب الاتصال الإنساني، ونحن في طريقنا الآن حقاً نحو ما هو طبيعي⁽¹⁾.

وفي اليوم التالي لتوقيع إعلان واشنطن التقى الحسين في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس الأمريكي في واشنطن قال الحسين: "لقد سعينا في الأردن على الدوام لتحقيق سلام متين. وكنا واعين دائماً لمسئولياتنا تجاه أجيالنا القادمة من أجل توفير الحياة الكريمة المرجوة لها، ولقد سعينا إلى السلام الذي يطلق طاقات تلك الأجيال الخلاقية، حتى تستطيع تحقيق ذاتها، وبناء مستقبلها بثقة واطمئنان وبدون خوف. ولا يمكن تحقيق شيء من ذلك دون بلورة حوار مباشر على أعلى مراتب المسؤولية.

ويمثل لقاءنا هذا في واشنطن، والذي جاء بناء على دعوة من الرئيس كلنتون مرحلة جديدة في رحلة الأردن وإسرائيل المشتركة نحو السلام، فهو بحق محطة رئيسية على طريق السلام الشامل في منطقتنا.

وقد سبق هذا اللقاء لقاء ثلاثي أردني أمريكي إسرائيلي، مثلي فيه مثلها مثل المملكة الأردنية الهاشمية شقيقي ولي العهد، ومثل إسرائيل وزير الخارجية شمعون بيريز. وقد تشكلت لجنة العمل الثلاثية بموجب اتفاق أقر في ذلك اللقاء الذي استضافه الرئيس كلنتون في البيت الأبيض خلال تشرين الأول 1993.

ولدى زيارتي الأخيرة للولايات المتحدة، وعلى ضوء سير المفاوضات قررت إطلاع شعبي على الحقائق التي تؤثر في سير مسعانا نحو السلام. وقد خاطبت الأسرة الأردنية من خلال لقاء مع أعضاء مجلس النواب وحظيت بمباركتهم وتأييدهم. فتعبيرهم عن ثقتهم لا يتقدم عليه أي اعتبار آخر في حياتي. وعليه فإن الأردن كله معي في هذا اليوم⁽²⁾.

1- المصدر نفسه، ص 301.

2- المصدر نفسه، ص 305-306.

وعلى الرغم من التصريحات الرسمية الأردنية المعارضة للتطبيع مع إسرائيل قبل إنهاء المفاوضات وإبرام معاهدة السلام معها، فقد بدأت خطوات التطبيع بعد إعلان واشنطن في 1994/7/25. وبدأها الملك حسين حينما قاد طائرته الخاصة فوق الأراضي الإسرائيلية عند عودته من واشنطن إلى عمان، ودار بها فوق المسجد الأقصى في القدس في مطلع آب/ أغسطس 1994. وبدأت إسرائيل بضخ أربعة ملايين متر مكعب من مياه نهر اليرموك في قناة الغور الشرقية الأردنية في الفترة نفسها. وربط الأردن وإسرائيل باتصال هاتفي مباشر. وافتتح الأمير حسن وإسحق رايبين معبر العقبة- إيلات بين البلدين في 1994/8/8 لمرور السياح. واستضاف الملك حسين إسحق رايبين في قصره بالعقبة في اليوم نفسه⁽¹⁾.

ففي اللقاء الصحفي المشترك بين رايبين ووارن كريستوفر- Warren Christo pher في العقبة في 1994/8/8 قال الحسين:

«أود أن أبدأ بالتعبير عن ترحيبي الحار برئيس الوزراء إسحق رايبين وبوزير الخارجية وارن كريستوفر وبجميع أصدقائنا الذين ينضمون إلينا في هذا اللقاء هنا في العقبة اليوم، والذين شاركوا في خطوة إضافية تم الاتفاق عليها، وهي افتتاح الخط البري بين العقبة وإيلات للسواح والزائرين الذين سيستخدمونه في الأيام القادمة.

لقد كانت لدينا الفرصة أن ننظر إلى التقدم الذي تم إحرازه لحد الآن فيما يتعلق بإعلان واشنطن. وقد كانت لدي الفرصة أن أعبّر مرة ثانية عن تقديرنا لضيافة الرئيس كلنتون والحفاوة التي استقبلنا بها والسيد رايبين في واشنطن، وكل الدعم الذي تلقيناه، ونحن نشعر بأننا اليوم أصدقاء وشركاء، نتجه بعزم وروية والتزام نحو بناء أسس السلام الشامل في هذه المنطقة، ولكن بشكل خاص أيضاً نتجه للتعامل مع كافة المشاكل التي يجب أن نواجهها، وأن نتعامل معها بشكل ملائم للتأكد بأنه ما وراء الكلمات يحصل ما يمكن ان يحول المنطقة إلى ما يجب أن تكون عليه.

1- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 294.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتحدث إلى مشاهدينا الإسرائيليين بهذه المناسبة، وأن أقول بأنني سعيد جداً في الحقيقة، وأن أعتنم هذه الفرصة مرة ثانية لأكرر، ليس فقط ما أشعر به، وأنا نخور بما يشعر به غالبية الشعب الأردني أيضاً فيما يتعلق بالالتزام نحو السلام ونحو المستقبل الذي هو حق الأجيال القادمة لتتمتع به وتحميه⁽¹⁾.

وجاء في خطاب العرش الذي افتتح به الحسين الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر في 22/10/1994، أي قبل أربعة أيام من توقيع اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية ما يؤكد الولاية الدينية الأردنية على المقدسات في القدس العربية: «لقد قامت حكومتي بتعديل قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين ليشمل المحاكم الشرعية والأوقاف في الضفة الغربية ما عدا القدس، حرصاً منها على قطع الطريق على عوامل الخلاف التي ظهرت في العديد من القرارات والتصريحات التي صدرت عن بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية. وبعد اطلاعنا على ما تعرض له الموظفون الأردنيون العاملون هناك من مضايقات. وأعلننا حرصنا الكامل على أن تظل المقدسات في القدس الشريف في ظل الولاية الدينية التي نهض بها باسم الأمة. فهي رمز السلام الدائم بين المؤمنين، ومهوى أفتدتهم جميعاً، ولن نفرط بمسؤولياتنا الدينية تجاه المقدسات تحت كل الظروف والأحوال»⁽²⁾.

اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية والدفاع عنها

وقع على اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية بالأحرف الأولى كل من رئيس وزراء الأردن الدكتور عبد السلام المجالي ورئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين في قصر الهاشمية بعمان في 17/10/1994. ووقعت الاتفاقية في احتفال رسمي من قبل رئيسي الحكومتين في وادي عربة في 26/10/1994، بحضور الملك حسين والرئيس الأمريكي بل كلينتون والرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان والأمير حسن، ولي عهد الأردن آنذاك، ووارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي وأندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسي.

1- سيما بحوث وآخرون، الخطاب السامي، ص 313.

2- المصدر نفسه، ص 327-328.

اشتملت المعاهدة على مقدمة وثلاثين مادة ونحسة ملاحق. وتناولت موضوعات السلام، والمبادئ العامة، والحدود الدولية، والعلاقات الدبلوماسية، والمياه، والعلاقات الاقتصادية، واللاجئين والنازحين، والأماكن المقدسة، والتبادل الثقافي والعلمي، والتفاهم المتبادل، وعلاقات حسن الجوار، ومحاربة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، والطيران المدني، والبريد والاتصالات، والسياحة، والبيئة والطاقة، وتنمية أهدود وادي الأردن، والصحة، والزراعة، وتنمية العقبة وإيلات، والتعويضات، والحقوق والواجبات، والتشريعات والتصديق، والإجراءات المؤقتة، وحل النزاعات، والتسجيل. أما الملاحق الخمسة فأولها تعيين الحدود الدولية وتثبيتها بين الطرفين، بما في ذلك الترتيبات بمنطقة الباقورة/ نهاريم ومنطقة الغمر/ تسوفار الأردنيتان. وثانيها اقتسام مياه نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية، وأوجه التعاون بين الطرفين. وثالثها التعاون بين الطرفين في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات، ورابعها حول التعاون في مجال البيئة، أما الملحق الخامس فيدور حول ترتيب حركة الأفراد عبر نقاط العبور بين البلدين⁽¹⁾.

وفي اليوم التالي لتوقيع المعاهدة، أعلن عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وإسرائيل. وافتتحت سفارة إسرائيل في عمان وسفارة أردنية في تل أبيب في 1994/12/11⁽²⁾.

عبّر الحسين عن مشاعره في الاحتفال بتوقيع المعاهدة في وادي عربة بكلمة ارتجالية قال فيها:

«أقف اليوم أمامكم سوياً مع الرئيس الأمريكي بيل كلنتون ورئيس الوزراء إسحق رابين ورئيس دولة إسرائيل عليزر وايزمان وكافة زملائنا وأصدقائنا الأعزاء بفخر كبير وشعور بالرضا. إنه يوم غير عادي لا يشابه غيره فيما يتعلق بالآمال والوعود والتصميم وبمشيئة الله ومباركته سنتذكر جميعاً هذا اليوم طيلة حياتنا. وإن الأجيال القادمة من الأردنيين والإسرائيليين والعرب والفلسطينيين وجميع أبناء سيدنا إبراهيم سيتذكرونه كفجر

1- اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، 1994/10/26، مؤلف رقم 18، ط2، عمان، 1994.

2- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 294-296.

عصر جديد من السلام والاحترام المتبادل بيننا جميعاً، والتسامح واجتماع الشعوب وأجيالهم القادمة لبناء وتحقيق ما يستحقونه.

لقد كان لنا أنا ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين شرف توقيع إعلان واشنطن بمعية الرئيس بيل كلنتون شريكاً وصديقنا. وأخذنا على عاتقنا، أنا ورئيس الوزراء إسحق رابين، أن نرعى عملية التفاوض حتى نصل إلى نتيجة ناجحة.

وسيقع رئيساً وزراء الأردن وإسرائيل معاهدة السلام بين بلدينا والتي سيشهد عليها الرئيس كلنتون، وستمر هذه المعاهدة، خلال الأيام القليلة القادمة بمراحلها الدستورية في الأردن⁽¹⁾.

وبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل بأربعة أيام التقى الحسين بلجنة الرد على خطاب العرش في مجلس النواب، وتحدث إليهم ارتجالاً عن العلاقة الأردنية- الفلسطينية، فقال:

«ونأتي إلى فلسطين ونتساءل: من قدّم لفلسطين ما قدمنا؟ من تحمل من أجل فلسطين ما تحملنا؟ من قاسم فلسطين لقمة العيش كما تقاسمنا وإياهم؟ حدثوني عن بلد عربي واحد عاش فيه فلسطيني وأهل ذلك البلد كما نعيش هنا مهاجرين وأنصاراً. ذكروني بجهة ما أنقذت القدس والضفة الغربية في سنة 1948 غير الأردن. وعبر الرحلة الطويلة تحملنا ما تحملنا نتيجة أخطاء الآخرين وسوء التقدير، والهبات العاطفية غير المستندة إلى واقع وإلى دراسة وإلى تصميم حقيقي للوصول إلى هدف أو غاية. من دفع الثمن أكثر منا؟ نحن لا نزاحم أهلنا وإخوتنا في فلسطين، لا في القدس وعليها، ولا في أي رقعة من التراب الوطني الفلسطيني. نحن نريد للأهل أن يستعيدوا حقهم على أرضهم، ما أدركنا ظهرنا لهم، ولكنهم أداروا ظهورهم لنا، واختاروا طريقهم، وساروا على هذا الطريق. وحررونا بالتالي حتى ننتبه إلى وضعنا. والأمانة التي في أعناقنا وإلى المستقبل هذا البلد ومصيره. ونحن نتحدث عن الثورة وعن الخلق العربي وعن البعث لهذه الأمة»⁽²⁾.

1- سيما بحوث وآخرون، الخطاب السامي، ص 363.

2- المصدر نفسه، ص 370.

تلا إبرام المعاهدة مع إسرائيل فتح معبر على نهر الأردن في جسر الشيخ حسين على الحدود الشمالية مع إسرائيل في 10/11/1996 بالإضافة إلى المعبر في جنوب البلاد. وقام الملك حسين بأول زيارة رسمية، في اليوم نفسه، حيث تم تبادل وثائق المصادقة على معاهدة السلام في بيت جبرائيل - طبرية⁽¹⁾. وألقى الحسين كلمة في هذه المناسبة جاء فيها:

”السيد رئيس الوزراء راين، أصدقائي الأعزاء،

أشكر الله العلي القدير لمباركته لنا، ومنحنا القدرة أن نرى مسيرتنا الطويلة والصداقة تصل إلى غايتها. لقد أقرت بالأمس في الأردن معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل عبر مراحلها الدستورية النهائية.

ومن دواعي سروري أن أكون قادراً على التواجد معكم اليوم هنا من أجل تبادل هذه الوثائق. وإني أشاطركم الشعور بأن سعينا الحثيث قد وضعنا على عتبة البداية الجديدة التي نستحقها جميعاً وتستحقها شعوبنا وهي عتبة السلام.

... إنه سلام مشرف وعادل ومرتز، سلام سيدوم لأنه من اللحظة الأولى كان عزماً أن نجعله كذلك»⁽²⁾.

وواصل الحسين الإشادة بمعاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية في مختلف المناسبات وفي العديد من الأوساط والهيئات الأجنبية والدولية.

حضر الحسين مراسم حفل توقيع توسيع الحكم الذاتي بين فلسطين وإسرائيل في باحة البيت الأبيض في واشنطن في 28/9/1995 وألقى كلمة في هذه المناسبة قال فيها:

«أنا نفور بأن أكون جزءاً من هذه المناسبة، وباسم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بما حققتموه، وأتمنى لكم النجاح في المستقبل، وأؤكد لكم جميعاً الرئيس كلنتون والرئيس عرفات ورئيس الوزراء راين الذين يتمتعون بالشجاعة والرئيس مبارك حيث

1- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 297.

2- سيما بحوث وآخرون، الخطاب السامي، ص 377.

كانت مصر رائدة فيما يتعلق بالسلام، وكذلك من ساعد بتحقيق السلام السيد وارن كريستوفر والسيد شمعون بيريز، وكل من ساهم وهم كثيرون»⁽¹⁾.

حاول الحسين إقناع الرأي العام الإسرائيلي بفوائد السلام في مناسبات عديدة. ومن هذه المناسبات مشاركة الحسين في تشييع جنازة رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين الذي اغتيل في تل أبيب على يد أحد المتطرفين الإسرائيليين. قال الحسين في كلمة ارتجالية بهذه المناسبة في 1995/11/6:

«إنني لم أفكر للحظة واحدة بمثل هذا الحزن لفقدان أخ وزميل وصديق جل وجندي. لقد كنا على طرفي النزاع، وكنا نحترمه ويحترمنا. وكان علينا أن نعرف بعضنا البعض. نحن ننتمي إلى معسكر السلام ونؤمن بالسلام، وأن إلهنا الواحد يرغب بأن نعيش بسلام، ونؤمن بأننا نريد أن تعيش الأجيال القادمة بسلام»⁽²⁾.

وشارك الحسين في تأبين رابين. وجاء في كلمته لدى وصوله مطار دوف في تل أبيب في 1996/1/10 ما يلي:

«السيد رئيس الوزراء،

باسم كافة زملائي من الأردن الذين رافقوني اليوم في هذه الزيارة إلى إسرائيل، أود أن أقول لكم أنا سعيد أن تتاح لي هذه الفرصة بأن أكون مع أصدقائنا ومع شركائنا في بناء ووضع أسس السلام الشامل في هذه المنطقة...

وإذا كنا قد فقدنا شريكاً في صناعة السلام في هذه المنطقة، فإن ذكراه، وواجبنا المقدس يحتمان علينا العمل لترى هذه المنطقة جميعها تشهد فجر السلام والفرصة المتاحة والأمل والكرامة والأمن لكافة أبناء إبراهيم في المستقبل»⁽³⁾.

1- بكر المجالي (إعداد وتحرير)، الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال، -1996، 1995، الديوان الملكي الهاشمي، عمان، 2005، ص 125.

2- المصدر نفسه، ص 175.

3- المصدر نفسه، ص 243.

وعبر الحسين عن مشاعره نحو السلام الدافئ بين الأردن وإسرائيل في كلمته في مركز سوارسكي الطبي بمناسبة التوقيع على وثيقة إقامة مركز تروما الطبي في تل أبيب في 10/1/1996، بقوله:

«أصدقائي صناع السلام، السيد رئيس وزراء دولة إسرائيل، السيدة لينا (زوجة إسحق رابين)، الأصدقاء الأعزاء،

أنا متأثر جداً بدفء وحرارة الاستقبال الذي قوبلنا به هذا اليوم. أنا شخصياً ورئيس وزراء الأردن، وكافة أعضاء الأسرة الأردنية الذين جاؤوا معي في هذه الزيارة إلى تل أبيب. وهذه أول زيارة رسمية إلى هذه المدينة التي رأيتها من فوق، أثناء عودتي بالطائرة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد التصديق على إعلان واشنطن، وبداية جهودنا المشتركة لتقيم بين بلدينا وشعبينا السلام...

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر شعب تل أبيب لهذا الاستقبال الرائع. ولأكون صريحاً، فقد شعرت كما أنني في بلدي. وأنا كنت بين أصدقائي... إنه لشرف لي أن أكون معكم اليوم، مع عائلة رابين ومعكم جميعاً لإحياء ذكرى صديقي الراحل الذي أعتز بذكراه ما حيت⁽¹⁾.

وقد أسبى تفسير دور الأردن في رعاية الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس كما ورد في معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية. ولذا قال الحسين في كلمة ارتجالية ألقاها في مجلس الوزراء الأردني في 28/9/1996:

«فيما يتعلق بموضوع الزمان القريب، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، معاهدة السلام، وكونها تضمنت إشارة إلى القدس وإلى دور الأردن في القدس، وأسبى التفسير، وربما لا يزال يساء التفسير حول هذا الموضوع. وهذا البند من حيث الدوافع والنوايا، فهي بالنسبة لنا كانت من البداية وستظل أن تؤدي واجبتنا تجاه القدس والمقدسات، وأن لا نسير في اتجاه، لا سمح الله، يعرضها للضياع من حيث الحقوق الإسلامية الفلسطينية العربية وحقوق المؤمنين فيها، وخاصة عندما وجدنا بأن هناك مرحلة زمنية تفصل بين

1- المصدر نفسه، ص 249.

ذلك الوقت تحديداً أو بين الوقت الذي اتفقنا فيه مع الجانب الإسرائيلي والفلسطيني على بحث موضوع المرحلة النهائية بما فيها القدس. سعينا باستمرار للتنسيق والتعاون بكل ما يختص بالقدس بيننا وبين إخواننا الفلسطينيين، وسنستمر على هذا. ولا أستطيع أن أقول ربما الظروف والمسؤوليات مكنتنا من أن نصل إلى الوضع المثالي الذي يفرضه الواقع وتفرضه المسؤوليات تجاه القدس.

مرة أخرى عودة إلى التاريخ. عندما توصلنا إلى الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي، أدى من حيث الواقع إلى شرح في الحكومة الإسرائيلية بالذات بين رئيس الوزراء آنذاك ووزير الخارجية الذي كان محتجاً وغير مرتاح لهذه الإشارة ولهذا الدور للأردن فيما يتعلق بالقدس. يبدو لي أن الأحداث الأخيرة واضحة في معناها وفي مغزاها، وما يجب أن نتصدى له، وما جعلنا أصلاً نركز على أن القدس المدينة المقدسة يجب أن لا تكون موضوع مساومة على السيادة عليها من قبل أي طرف من الأطراف المباشرة. فيما جرى نعتقد محاولة في القول من جهة واحدة بأنها هي تتصرف في شؤون القدس. وأؤكد أن لا يمس الأماكن المقدسة، ولكن على خلفية السيادة، ومن مناطق السيادة عليها. وهذا أمر نرفضه ولا نقبل به، ولا يمكننا أن نقره، ولا نعتقد بأنه في مصلحة السلام، على صعيد أتباع الديانات السماوية الثلاث، ولا على صعيد العالم، ولا على صعيد المنطقة بأي شكل من الأشكال.

في هذه الأثناء ظهر بأنه كان فيه حديث عن حوارات جرت حول القدس. وكان يهمننا بشكل خاص أن نعرف أي شيء له علاقة بنا. وأعتقد أن الأخ الوزير، وزير الأوقاف، كما طلبت منه النتيجة فيما يتعلق بما جرى في هذا المجال. ونستطيع أن نؤكد اعتزازنا بالموقف الذي اتخذته ممثلو الأوقاف الذين حملناهم مسؤولية من أجل القدس فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات. أما موضوع النفق والأوضاع الأخرى التي لها علاقة به، وإن لم تكونوا مطلعين على هذه التفاصيل، سأطلب إلى الأخ الوزير أن يقرأ الرسائل المتبادلة بطبيعة الحال. أعتقد أنه لا نستطيع أن نغزل ما حدث عن سلسلة من الأحداث الأخرى في المنطقة تجاه السلام الزخم من حيث الشعور أن هذا يجب أن يتم، وأن يكون شاملاً وكاملاً⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ص 409-410.

وكان آخر أحاديث الحسين إلى ياسر عرفات، رئيس المنظمة، عن القضية الفلسطينية وعن العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية حديثه في مدينة أريحا الفلسطينية عند لقاؤهما في 1996/10/15:

«وهذا ما أقوله نيابة عن الشعب الأردني تجاه التوأم الشعب العربي الفلسطيني. وكلنا ثقة بأن هذه المسيرة، إن شاء الله، ستصل إلى أهدافها وإلى غاياتها، وأن الشعب الفلسطيني سينال حقه الكامل على ترابه الوطني. وإنما سنكون معكم ضمن أقصى طاقاتنا وإمكاناتنا في كل الظروف والأحوال وأمام جميع التحديات... وسنستمر لبذل كل الجهود الممكنة للدعم والمساندة من أجل المستقبل الذي نتمناه ونسعى لتحقيقه لهذا الشعب الطيب العزيز وللأجيال الآتية في هذه المنطقة»⁽¹⁾.

ولما تعثرت المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لم يتردد الحسين في إبلاغ الشعب الأردني والأمة العربية بذلك وبيان موقفه من القدس العربية من خلال خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر في 1996/12/19. قال الحسين:

«إن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية التي تعاني منها العملية السلمية هو تنفيذ كافة الاتفاقيات المعقودة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، والتقدم الحثيث إلى التفاوض الجدي، ضمن المرحلة النهائية من أجل تحقيق السلام العادل والدائم. وسواصل دعم الأشقاء في السلطة الوطنية الفلسطينية في مسعاهم للتوصل إلى حل نهائي يضمن لهم حقهم في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني، وإقامة دولتهم، وممارسة السيادة الكاملة على أرضهم، ورسم معالم الطريق التي يختارون لأنفسهم.

لقد حظيت المدينة المقدسة ومسجدها المبارك ومقدسات أتباع الديانات السماوية فيها باهتمام الأمة عرباً ومسلمين، عبر الأجيال، ومر الدور المتميز في رفعة الأمة وتحقيق نهضتها وتقدمها. وقد كان للقدس الشريف الحظ الأوفر فيه، فكان اهتمامهم بها وبدرتها المسجد الأقصى المبارك اهتماماً موصولاً، وعطاؤهم لها عطاء غير مقطوع

1- المصدر نفسه، ص 425.

ولا متوقف. فالشريف الحسين بن علي، طيب الله ثراه، مفجر الثورة العربية الكبرى، الذي يرقد إلى جوار المسجد الأقصى المبارك، ضحى بكل عرض الدنيا في سبيل القدس وفلسطين وحقوق أهلها فيها. أما الجد المؤسس المغفور له عبد الله بن الحسين، فقد قضى شهيداً على ثرى الأقصى الشريف. وأما الجيش العربي الهاشمي فقد قدم قوافل الشهداء دفاعاً عن القدس ومسجدها المبارك، تأكيداً لعمق تعلق الهاشميين بالقدس ومقدساتها واهتمامهم بها.

ولما وقعت المدينة المقدسة تحت الاحتلال حرص الأردن، وبمتابعة مستمرة مني، على أن يؤدي دوره كاملاً تجاه قضية العرب والمسلمين الأولى. وتجلى دوره في القدس وسائر الأراضي المحتلة، في الحفاظ على المقدسات والأوقاف الإسلامية والقيام عليها من خلال تعيين العلماء والأئمة والوعاظ والخطباء والحراس، وفي بناء المساجد والكتليات والمعاهد، وإحياء التراث الإسلامي، والحفاظة على الأوقاف وإعمارها، وصيانة الآثار والمخطوطات الإسلامية. وكشف خطر الاحتلال في تهويد المدينة المقدسة على المستويات العربية والإسلامية والدولية. وبذل كل ما في وسعه للوقوف في وجه هذا الخطر، وللحفاظة على الوجه العربي الإسلامي فيها. وقد تم تمويل هذه الأعمال بإنجاز الإعمار الهاشمي الثالث للمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة. ولقد تشرفت، بفضل من الله وعونه، بأداء واجبي في ذلك باسم الهاشميين جميعاً. ولقد أعلننا بكل وضوح التزامنا أمام العرب والمسلمين أن المسؤوليات تجاه المقدسات وديعة وأمانة نسلها للدولة الفلسطينية بعد استكمال محادثات الوضع النهائي، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس⁽¹⁾.

وكرر الحسين حماية الأردن ورعايته للأماكن المقدسة في القدس في خطابه لدى لقائه بالأعيان والنواب في الديوان الملكي الهاشمي بعمان في 1997/12/13⁽²⁾.

وتحدث عن تعثر المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل وأسبابه، فقال في لقائه برؤساء وأعضاء السلطات الثلاث في الديوان الملكي الهاشمي في 1998/3/20:

1- المصدر نفسه، ص 452-453
2- إدارة الإعلام والمعلومات في الديوان الملكي الهاشمي، الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الحسين بن طلال (1997-1998-1999)، عمان، 2007، ص 194.

«عملية السلام الآن تتعثر، فذهاب رايبين غير المعادلة الديمقراطية، جاءت برئيس جديد كان لا بد من إعطائه فرصة، ولا زلنا نتأمل أن يقدم ما يقدم على طريق السلام. لكنني ألاحظ أنه يوجد عدم احترام للجانب الفلسطيني، وعدم التزام بالقرارات والاتفاقيات السابقة. وكان تركيزنا في الفترة الأخيرة على القرارين 242 و338 وأوسلو واخليل وكل ما يشمل هذا ضمن الانطلاق على ما هو مخطط له فيما بعد هذا. حديثنا مع الولايات المتحدة، وهذا أعتقد موقفهم في ما يتعلق بهذه القضية، لكن من جهة ثانية نلاحظ أن ما من أحد غيرنا أن يجاوب ربما على هذا، أنه رئيس وزراء إسرائيل الآن يهدد بإشعال النار في واشنطن والولايات المتحدة قدمت ما قدمت من دعم مادي وتسليح ومالي. وأظن آخر مرة جرى فيها حرق البيت الأبيض كانت أثناء الثورة على الحكم الاستعماري البريطاني، ودخلت قوات بريطانية وحرقت البيت الأبيض في ذلك الوقت. ثم يتحدث، أعتقد بالأمس، ويقول إن المجموعة الأوروبية، إذا تحدثت عن الأراضي الفلسطينية على أساس أنها أراض محتلة عندئذ تحرم نفسها من أن تشارك في عملية السلام»⁽¹⁾.

وأكد الحسين دعمه ودعم الأردن للشعب الفلسطيني في خطاب العرش الذي ألقاه نائب الملك الأمير حسن في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني في 1998/11/28، وجاء فيه ما يلي:

«إن الشعب الفلسطيني الشقيق صاحب حق فيما يدافع عنه ويطالب به من بناء دولته المستقلة على تراب وطنه. وقد حملنا على مناصرة الشعب الفلسطيني الشقيق من منطلقين رئيسيين: الأول هو إيمانه الراسخ بحقوقه في الأرض والموارد والدولة. والثاني هو أن حصول الشعب الفلسطيني على تلك الحقوق غير القابلة للتصرف كاملة هو ركن أساسي لأمننا ولأمن المنطقة بأسرها. فإن أي انتقاص من هذه الحقوق هو انتقاص من أمن هذا البلد وتهديد لدعائم استقراره، فالمصير مشترك، والحكومة تتطلع إلى عهد من التعاون والتكامل بين الشعبين الشقيقين. وفي هذا السياق سنستمر في الوقوف بكل قدراتنا إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته ونقدم لهم الدعم في كافة الأوساط»⁽²⁾.

1- المصدر نفسه، ص 243-244.

2- المصدر نفسه، ص 298.

الفصل السادس:

رأي الحسين في الحروب العربية الإسرائيلية
1948 و1956 و1967 و1973 و1978 و1982

رأي الحسين في الحرب العربية- اليهودية سنة 1948

جاءت أول إشارة إلى هذه الحرب في خطاب الحسين إلى الشعب الأردني في 17/12/1955 باعتبارها عدواناً يهودياً على الفلسطينيين أسفر عن «هجرة أوطانهم وفرارهم من ديارهم؛ بسبب حملات التقتيل والإجرام التي كان يقوم بها اليهود سنة 1948. كل ذلك مكن اليهود من الاستيلاء على (70) بالمئة من مجموع أراضي فلسطين». وأضاف: «ليس للكارثة التي حلت بشعب فلسطين أي مثيل في التاريخ»⁽¹⁾.

وعزا الحسين قيام إسرائيل وهزيمة العرب في حرب 1948 في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني التاسع في 1/11/1969 إلى أن الصهيونية لم تنجح في إقامة دولة إسرائيل منذ البداية إلا بعد أن نجحت في حشد اليهودية العالمية وراء مخططاتها، بالإضافة إلى ما عملت على كسبه من الأصدقاء والمؤيدين هنا وهناك. ولم يكن ذلك بالطبع حال الأمة العربية، لا قبل قيام إسرائيل ولا بعد قيامها. فالعرب لم يحشدوا صفوفهم ليقفوا في وجه المخطط الصهيوني عندما همّ بغزوهم في قلب دارهم، ولا هم عرفوا كيف يكسبون النصر لقضيتهم، مع أن الحق هو حقهم والباطل في جانب الأعداء، ثم إنهم كانوا وسط بحار الخلافات ولجج الصراعات التي فرضت عليهم أو قامت فيما بينهم، لاهين غير منشغلين عن كل ما كان يبيت لهم، بالسر والتخطيط العلمي الدقيق.

وينتقد المواقف العربية من العدوان الصهيوني في الخطاب نفسه بقوله: "فقد خضنا كل معاركنا مع الصهيونية بجيوشنا وحدها، وبغير أن نوفر لهذه الجيوش ما تحتاجه من تدريب وتسليح وإعداد"⁽²⁾.

وعلى الرغم من كون الحرب العربية- اليهودية هزيمة للعرب سنة 1948 إلا أنها حققت نصراً للجيش الأردني، دون الجيوش العربية الأخرى، ويفخر الحسين بهذا الإنجاز للجيش الأردني. فقد قال في خطابه إلى الشعب الأردني في 15/3/1972:

1- على محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج1، ص 87-88

2- المصدر نفسه، ج3، ص 136-139.

«في عام 1948، حين دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، كان أصغر تلك الجيوش عدداً وعدة هو الجيش الأردني. ومع ذلك فقد استطاع هذا الجيش أن ينقذ من فلسطين تلك الرقعة الممتدة من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً ومن نهر الأردن شرقاً إلى نقطة لا تبعد أكثر من (15) كيلومتراً عن شاطئ البحر غرباً. كما استطاع أن ينتزع بيت المقدس - المدينة المقدسة بكاملها، ومناطق أخرى خارج السور القديم شمالاً وجنوباً وشرقاً مما أصبح يعرف بالقدس العربية»⁽¹⁾.

وأشار الحسين إلى النتائج السلبية لحرب 1948 على العرب في حديثه إلى وفود المعلمين في 1963/5/23، وقال:

«سنة 1948 كانت ضربة عنيفة جداً لنا. وكان من نتائجها أن قسماً كبيراً منا فقد الثقة بنفسه وقدرته على العمل لاستعادة حقه. فبدأنا نشكك في بعضنا كدول، نتهم بعضنا البعض حتى نتهرب من المسؤولية. أما بالنسبة إلينا في هذا البلد، وبقواه التي كانت بحجمها صغيرة جداً بالنسبة للقوات العربية الأخرى، فباندفاع أبناء بلدنا وإخواننا تمكنا من أن نحفظ الجزء الأكبر أو المنطقة الواسعة من فلسطين الحبيبة ندافع عنها إلى اليوم...

جيوشنا العربية كان المفروض أن نحافظ عليها ونحفظها بعيدة عن السياسة، بعيدة عن الأحزاب، بعيدة عن الأطماع، أو بعيدة عن أن تصلها بأي شكل من الأشكال فئات أو جماعات لها أطماع. الجيوش تحتاج إلى وقت طويل حتى تتدرب وتتهيأ التهيئة الصحيحة. كل هزة وقعت في العالم العربي، كلفتنا العشرات والمئات من الضباط، ومن الشباب الذين كنا بحاجة إليهم، وسنحتاجهم ونحتاج إلى من يملأون الفراغ الذي يحصل من إبعادهم عن ميدان العمل، نحتاجهم ونحتاج إلى الوقت حتى يتهيأوا بالشكل الصحيح ويتمكنوا من أداء الواجب»⁽²⁾.

وقال الحسين في عيد الاستقلال ويوم الجيش الأردني في 1965/5/25 عن حرب 1948:

1- المصدر نفسه، ج3، ص 357-360

2- المصدر نفسه، ج2، ص 165.

«ولقد كانت المأساة الفلسطينية أبشع مؤامرة عرفتها الإنسانية ضد بلد آمن وشعب كريم... ولم تكذ تجيء سنة 1948 حتى كانت الصهيونية قد قوت ركائزها، ووطدت دعائمها. وهكذا حرم الشعب العربي في فلسطين من حق تقرير المصير، مصيره في بلاده وأرض آبائه وأجداده. ولم تقف نوايا الصهيونية عند هذا الحد الذي أضاع الأرض على أصحابها وشردهم تحت كل سماء، بل تكشفت أطماعها من مخطط توسعي واتجاهات عدوانية، وأصبح خطرها غير مقتصر على الرقعة الطاهرة التي اقتطعتها من قلب الوطن العربي، بل يشمل الأمة العربية والمقدسات الإسلامية»⁽¹⁾.

وقال الحسين في خطابه في الاحتفال بتوزيع الشهادات على خريجي معاهد المعلمين والمعلمات في معهد المعلمات في عجلون في 14/6/1966:

«فلسطين القضية كان يمكن قبل عام 1948 أن يقبل رأي البعض في أسلوب معالجتها تكتيكيًا، وليس واقعيًا، بأن تعتبر قضية أبناء فلسطين وحدهم، باعتبارهم أصحابها وييدهم حلها. وكان يمكن أن يقبل رأي البعض في أسلوب معالجتها عن طريق مد الفلسطينيين بكل ما يحتاجونه لخوض المعركة، نظرًا لحالة الضعف وفقدان التخطيط، وانعدام التنظيم العربي بمستوى المعركة آنذاك. ولكن القضية قد زالت عنها صبغتها الفلسطينية المطلقة منذ اللحظة التي دخلت فيها الجيوش العربية أرض فلسطين. ولو كانت فلسطين القضية قضية أبناء فلسطين وحدهم دون سواهم لما اصطدمت الثورة العربية الكبرى بمخططات الصهيونية والاستعمار، ولما كان قائدها الحسين بن علي أول ضحاياها وشهداءها، ولما تمزق الكيان العربي الواحد إلى دول متعددة عجزت أن تكون بمستوى المعركة ما وقع عام 1948»⁽²⁾.

وفي خطابه إلى الشعب الأردني والأمة العربية في 2/12/1966 قال الحسين:

«تعالوا معي إلى عام 1948، وانظروا المأساة، انظروا إلى الشعب الطيب غير المهيباً يهجر أرضه ووطنه. انظروا إليه، وانظروا إلى أرضه. التفتوا إلى قرارات التقسيم

1- المصدر نفسه، ج2، ص 339.
2- المصدر نفسه، ج2، ص 441-442

التي رفضتموها فقبلتموها فرفضتموها بالارتجالية المعروفة عنكم وسوء التقدير. انظروا إلى مخطط الأعداء يطبق بنداً بنداً. انظروا إليه يتجاوز حدود التقسيم، انظروا إليه يتمدد في قلب وطنكم، يعتدي عليكم المرة تلو المرة، ويتمدد أينما وجد المجال. انظروا إليه عام 1956 يركز على الأردن: قراه، محافره، مدنه ثم يندفع إلى حيث لا ينتظر أحد. ينفذ المزيد من مخططاته، يحتل سيناء، يحتل غزة ويحتل الساحل المصري على خليج العقبة. يدمر ويغتم السلاح ثم يعود. فقد امتلأت يداه بالمغانم والمكاسب. ونكتفي نحن من هزيمتنا معه التي قبلتموها هزيمة له بالخطب الرنانة على أجنحة الأثير. يعود ليبقى خليج العقبة مفتوحاً للملاحه⁽¹⁾.

وقارن الحسين في خطابه في المؤتمر الشعبي الكبير الذي عقد في القدس في 1967/1/25 بين حالة الجيش الأردني سنة 1948 وحالته في بداية سنة 1967 بقوله: «سنة 1948 كانت الموازنة المالية للقوات المسلحة مليونين ونصف مليون دينار، وفي سنة 1953 ارتفعت إلى (9) ملايين ونصف مليون دينار، وبلغت سنة 1956 (13) مليون دينار، وارتفعت سنة 1967 إلى (20) مليون و(165) ألف دينار. والمجموع العام لقواتنا المسلحة سنة 1948 كان أقل بكثير من مجموع القوات المصرية التي حوصرت بالفالوجة مع أنني ما محب أن يفسر كلامي على أنه تعريض لأي جهة. قواتنا في هذا الوقت كان أربعة آلاف فقط، ارتفعت في سنة 1953 إلى (12) ألف، وفي سنة 1956 إلى (25) ألف و(481). أما في سنة 1967 فبلغ عددها (55950) ضابطاً وجندياً. في سنة 1948 كانت قواتنا مؤلفة من أربع كتائب مشاة، وأصبحت سنة 1953 ثلاثة ألوية مشاة، ارتفعت سنة 1956 إلى ثلاثة ألوية مشاة بالإضافة إلى الحرس الوطني. وأصبحت في سنة 1967 أحد عشر لواء مشاة. ولم يكن في قواتنا مطلقين سنة 1948 وكذلك سنة 1953 وسنة 1956، وأصبح لدينا كتيبة مطلقين سنة 1967. وكان لدينا في سنة 1948 سريتين مدرعات قديمة تحمل مدافع رطلين، وأصبح لدينا سنة 1953 كتيبتان مدرعات قديمة تحمل مدافع ستة أرطال وسريتان مقاومة دبابات قديمة وكتيبة دبابات قانصة، وغداً لدينا سنة 1956 كتيبتان مدرعات تحمل مدافع ستة أرطال وكتيبة مقاومة دبابات وكتيبة دبابات شيرمن وكتيبة دبابات قانصة القديمة. وفي

1- المصدر نفسه، ج2، ص 523.

سنة 1967 أصبح لدينا ثلاث مئة دبابة موزعة على لوائين دروع وكلها من النوع الحديث دبابت باتون Patton 48 بالإضافة إلى كُتائب محمولة بناقلات جنود مدرعة كتيبة. في المدفعية كان عندنا بطاريتان (25) رطل وبطارية هاوتزر (2,4) إنش مورتر، زادت سنة 1953 إلى كتيبتين مدفعية (25) رطل وكتيبة مقاومة طائرات. أصبحت سنة 1956 ثلاث كُتائب مدفعية ميدان وكتيبة مقاومة طائرات، وغدت سنة 1967 ست كُتائب مدفعية ميدان وكتيبتان مدفعية متوسطة وكتيبة مدفعية ثقيلة، وثلاث كُتائب مقاومة طائرات وست بطاريات مورتر (2,4).

لم يوجد سلاح هندسة في قواتنا سنة 1948 وأصبح لدينا كتيبة واحدة وبقيت كذلك سنة 1956، وأصبح في سنة 1967 لدينا أربع كُتائب هندسة وثلاث كُتائب لاسلكي، وفي سنة 1948 كان لدينا سرية لاسلكي، أصبحت سنة 1953 كتيبة لاسلكي وبقيت كذلك سنة 1956.

لم يكن لدينا سلاح جو سنة 1948، وغدا لدينا خمس طائرات نقل خفيفة سنة 1953، وأصبح لدينا سرب مقاتل فامباير Vampire وعدد من طائرات النقل الخفيفة وفي سنة 1956 أصبح لدينا. وسيصبح لدينا خمسة أسراب مقاتلة في سلاح الجو.

لم يكن لدينا خفر سواحل سنة 1948 وكذلك سنة 1953، وفي سنة 1956 أصبح لدينا فئمة زوارق، وفي سنة 1967 بلغ ما لدينا أربع فئات زوارق. وكان لدينا من الخدمات الطبية مستشفى متنقل صغير سنة 1948 وثلاث إسعافات ميدان، وفي سنة 1953 توفر لدينا مستشفى رئيسي وثلاث إسعافات ميدان، وفي سنة 1956 غدا لدينا مستشفى ميدان ومستشفى رئيسي وثلاثة مستشفيات لمشروع العائلات، وست إسعافات.

وأصبح لدينا محطة رادار كلفتنا مليوني دينار. وانشئ الآن شبكة دفاع جوي ستكلفنا بين 5 و7 مليون دينار. ولدينا الآن عدد من القواعد الجوية للطائرات مراكز تدريب. وأصبح لدينا مدرسة مرشحين، وكلية الأركان الأردنية، والكلية العسكرية، ومدرسة مشاة، وخمسة مراكز تدريب للأغرار، ومركز تدريب الدروع، ومدرسة المدفعية، ومدرسة الهندسة، ومدرسة اللاسلكي، ومدرسة سلاح الجو، ومدرسة الميكانيك،

ومدرسة السواقين، ومدرسة الطهارة، ومدرسة الموسيقى العسكرية، وسبع مدارس ثقافية لأبناء الجيش والشهداء⁽¹⁾.

وذكر الحسين القادة العرب في قمة الرباط في 1974/10/27 بدور الجيش الأردني في الحرب العربية- اليهودية سنة 1948 بقوله:

«ولما أصدرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947، وحاولت القوى الصهيونية المسلحة أن تحتاح ما أمكن منها عند إنهاء الانتداب، وانسحاب القوات البريطانية، دخلت القوات المسلحة الأردنية، كما دخلت الجيوش العربية الشقيقة إلى أرض فلسطين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أرضنا العربية من أن يقع في يد الاحتلال الصهيوني. وعلى الرغم من أن الجيش العربي الأردني كان أصغر الجيوش العربية عدداً وأقلها عدة، فقد تمكن الأردن من إنقاذ الضفة الغربية والقدس العربية، وحمى مقدساتها⁽²⁾.

وذكر الحسين الأردنيين بدور جيشهم في الحرب العربية- اليهودية في 1984/4/24، وقال:

«إننا في الأردن نتحمل مسؤولية خاصة تجاه القضية الفلسطينية. فحين بدأت الغزوة الصهيونية العدوانية في فلسطين، وقف شعبنا بكل جوارحه وأحاسيسه مع آلام الشعب الفلسطيني وكفاحه. وحين اجتاحت قوى الصهيونية فلسطين في عام 1948، كان جيشنا الغض الفتي في طليعة من لبي نداء العروبة والواجب. وعلى هضاب فلسطين، وأسوار القدس اختلط دم الجندي الأردني بالتراب الطاهر. وحين صنعت الإرادة الشعبية الحرة الطوعية وحدة الضفتين التحم الأردن بالمصير الفلسطيني والآمال الفلسطينية. وظل الأردن يدافع عن الحق، ويتحمل عبء المواجهة ليتأجج بأحاسيس الأمل والألم، على قدر طاقاته وقدراته⁽³⁾.

1- المصدر نفسه، ج2، ص 545-546

2- المصدر نفسه، ج3، ص 475.

3- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 60.

وفي خطاب الحسين إلى الأمة حول الرؤية الأردنية لقضية فلسطين في 19/2/1986 تحدث عن طبيعة دولة إسرائيل العدوانية وعن حاجتها الأمنية بقوله:

«أما الأسباب السيكولوجية لحاجة إسرائيل الأمنية، فردها الظروف الموضوعية لنشوء دولة إسرائيل في إطار الزمان والمكان. فإسرائيل لم تكن قبل عام 1948 مستعمرة تحتلها دولة أجنبية، كما كان الحال مع معظم دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا. ثم ما لبثت أن استقلت بعد الحرب العالمية الثانية في حقبة تصفية الاستعمار. إسرائيل لم تكن كذلك، لأنها وبكل بساطة لم تكن موجودة قبل ذلك. فلو كانت موجودة قبل ذلك، لما كان عليها أن تخوض معركة التعايش مع جيرانها. فالتعايش في مثل هذه الحالة، وبخاصة من جيران عانوا مثلها من الاستعمار سيكون قائماً وحباً. ولكن إسرائيل زرعت في أرض عربية، اقتطعت من العرب، في وقت كان العرب فيه يناضلون من أجل حريتهم واستقلالهم ووحدة أراضيهم. ومن هنا نشأت المشكلة، مشكلة قبول إسرائيل في الجسم العربي الأكبر، ومن ثم مشكلة التعايش معها. وأدركت إسرائيل ذلك، فعمدت إلى فرض نفسها عن طريق القوة. ودخلت بسبب هذه السياسة حلقة مفرغة، فكما استخدمت القوة لفرض نفسها، زاد قلق العرب من حولها، وزاد رفضهم لها. وكلما أحست إسرائيل برفض العرب زادت مخاوفها على أرضية وعيها لحدثة نشوئها المفروض في قلب المحيط العربي الواسع، وزاد معها حسها بالحاجة الأمنية. ولو كانت الحاجة الأمنية التي تتحدث عنها إسرائيل متعلقة باعتبارات عسكرية لكان العرب من حولها أولى في التشديد على الضمانات الأمنية لدى حديثهم عن السلام نظراً لترسانة الأسلحة المتطورة الضخمة التي تمتلكها، ونظراً لتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد تأكدت هذه الحقيقة بعد عدوان 1967، حينما قبل العرب بالمجاورين لإسرائيل بوجودها بقبولهم لقراري (242) و(338) عام 1973. فبدل أن تتجاوز إسرائيل مع هذا التنازل الكبير سعت إلى المماطلة والتسويف وكسب الوقت، لتغيير الحقائق على الأرض المحتلة تمهيداً لضمها⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ص 796.

يلاحظ أن الحسين في تناوله للحرب العربية- اليهودية سنة 1948، ركز على نجاح الحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها باللجوء إلى التخطيط العلمي، والعمل الجاد لحشد القوى اليهودية في العالم وكسب تأييد الدول الكبرى لها، مقابل الخلافات بين القادة العرب، وعدم الاستعداد لخوض المعركة مع الصهيونية في فلسطين، وعدم الانتباه إلى التخطيط وأهميته في صراعهم مع الصهيونية. وأشار إلى نتائج هذه الحرب السلبية من تهجير مئات الألوف من الشعب الفلسطيني إلى الأقطار العربية المجاورة باستعمال القوة والعنف والقتل. وحرّم شعب فلسطين من تقرير مصيره، وكان من آثار هذه الحرب المواقف الارتجالية التي اتخذها القادة العرب في التصدي للغزوة الصهيونية.

وأكد في ذلك كله بينما أشاد بدور الجيش العربي الأردني في هذه الحرب، الذي كان من أصغر الجيوش العربية عدداً وأقلها عدة وأسلحة. وعلى الرغم من ذلك استطاع هذا الجيش الاحتفاظ بالضفة الغربية والقدس العربية والمناطق المجاورة لها. ونبه إلى أن الأردن، على الرغم من موارده الطبيعية الشحيحة، استطاع تطوير قواته المسلحة بين سنتي 1948 و1967 في عددها ونوعيتها، وتدريبها ونوع وكمية الأسلحة التي توفرت لديها. وتحدث مراراً عن طبيعة العلاقة الخاصة بين الأردن وفلسطين.

حرب حزيران/ يونيو 1967 (العدوان الإسرائيلي على مصر وسورية والأردن)

في الساعات الأولى من العدوان الإسرائيلي على مصر والأردن وسورية من صباح الخامس من حزيران/ يونيو 1967، وجه الحسين خطاباً قصيراً إلى القوات المسلحة الأردنية والشعب الأردني والأمة العربية قال فيه:

«قام العدو صباح اليوم بالهجوم، بالاعتداء على أرضنا العربية، على إخواننا، وعلى أرضنا، على مطاراتنا، وعلى مدننا، وكنا نتوقع هذا.

هذه الأمة تقف في هذا الظرف المصيري يداً واحدة، وقلباً واحداً في مواجهة التحدي، مواجهة العدو في إسرائيل ومن يقف وراء إسرائيل. لقد وضعت القوات

المسلحة بمجموعها في هذا البلد بإمرة عسكري من خيرة قادتنا العرب الفريق عبد المنعم رياض، وهو الآن يمارس مهامه.

كلنا جنود في هذه المعركة، معركة المصير، الدفاع عن حقنا، الدفاع عن أرضنا، الدفاع عن شرفنا. وتأكدوا بأن قواتنا المسلحة وشعبنا والأمة العربية ستجتاز الامتحان، وتصل إلى الهدف.

أرجوكم، منتهى المحافظة على النظام، وأن يكون كل إنسان في هذا البلد، كل عضو من أعضاء أسرنا الأردنية، مثل ما أتوقع مثلاً في تصرفه الآن، وأن تكونوا على استعداد لتنفيذ التعليمات التي تصدر إليكم من الأجهزة المسؤولة⁽¹⁾.

وفي اليوم الثالث لبدء العدوان الإسرائيلي على الأردن ومصر وسورية (1967/6/7) وجه الحسين الكلمة التالية إلى جنوده في الجبهة:

«من الحسين إلى كل جندي، إلى كل مواطن في هذا البلد الأبني المناضل الصامد. تحية إليكم، تحية إعجاب واعتزاز وتقدير ببطولتكم، ببسالتكم، بإقدامكم، برجولتكم، بموقفكم المشرف النادر. في الصمود لكل ركن في جميع أرجاء معقل العربية، هذا الأبني الكريم.

إليكم أيها الأبطال، أيها الرجال في أرض المعركة، في مواقع الشرف والكرامة والفداء والتضحية، إعجاب أمتكم واعتزازها، وإيمانها بكم، بعرفانكم بأكفكم الضاغطة على الزناد، بقلوبكم الجرئية التي لا تهتز ولا تهلع ولا تخاف من الموت. اصمدوا، اصبروا، صابروا، رابطوا، اقتلوهم حيث وجدتموهم بأسلحتكم، بأظافركم بأسنانكم. إخوانكم في العروبة معكم في هذه المعركة البطولية التاريخية. إخوانكم في الإسلام معكم في هذه المعركة الشريفة المقدسة. كلنا معكم بقلوبنا بدمائنا، كلنا مجاهدون في سبيل الله صفاً واحداً، كياناً واحداً، أسرة واحدة، بوجه غدر الأعداء، أعداء الشرف، أعداء الحق، أعداء الإنسانية كلها.

1- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج2، ص 595.

سنقاتل حتى الرمق الأخير، حتى نلقى وجه الله. سنغسل هذا الثرى المقدس
بآخر نسمة من أرواحنا، بآخر نقطة من دمائنا.

إن أنظار الدنيا، أنظار التاريخ، كلها مشدودة إليكم، كلها إعجاب بموقفكم العظيم،
بوقفتم المشرفة الجبارة...

أما أنتم يا إخواننا العرب تحت كل شمس وفي كل مكان، إن أردنكم الحبيب
يقف اليوم في مواجهة عدونا جميعاً دفاعاً عن تراث أمتنا، عن أمجاد عقيدتنا، عن كرامة
وطننا، يقاتلون بدمهم، بشبابهم، ليس لهم إلا هدف واحد هو الشهادة في سبيل الله.

هذا هو حقكم عليهم وواجبهم نحوكم. أما حقهم عليكم وواجبكم أنتم نحوهم فهو ما
تركه لقديركم، لمروءتكم.

إن كل عون مادي أو معنوي تقدمونه لأبنائكم، لإخوانكم، لزهرات شباب أمتكم
في خنادقهم، في خطوطهم سيلقى أحسن الجزاء عند الله والناس والتاريخ. هبوا جميعاً
خفافاً وثقالاً وفي كل مجال، سنتنصر بإذن الله⁽¹⁾.

وحاول الحسين رفع معنويات القوات المسلحة والشعب الأردني إزاء هذه المصيبة
التي حلت بالعرب والهزيمة الشنيعة التي لحقت بجيوشهم. فألقى خطاباً في 1967/6/11
قال فيه:

«لقد قلتها وأقولها كل لحظة أننا قوم تؤمن بالقدر خيره وشره. ولقد تعرضت أمتنا
المجيدة بصورة عامة، وأردنا الحبيب بصورة خاصة، لمحنة قاسية خاضها جيشنا بشرف
وشمم، تشد إزره قوات شقيقة بأسلة، فاختلط الدم الزكي، وتعانقت الأرواح الطاهرة،
راجعة إلى ربه راضية مرضية...

أجل أيها الأخوة، إن الذي أصابنا قد أصاب أمماً خلت من قبلنا فلم يروعها
البلاء، ولم تزدها المأساة إلا التصميم والعناد والعزيمة والشموخ..

1- المصدر نفسه، ج2، ص 597-598.

أيها الأخوة، إنني أهيب بكل فرد منكم لينصرف إلى عمله بانضباط ونظام ورباطة جأش. إن الشعور بالمسؤولية والوعي الصادق هما سلاحنا في كل معاركنا القادمة مع الأعداء⁽¹⁾.

وشرح الحسين أثر حرب حزيران على الأردن في خطابه رداً على خطاب الرئيس اللبناني شارل حلو في مأدبة العشاء التي أقيمت على شرف جلالته في قصر بيت الدين في 1967/8/22 فقال:

«لقد أريد لأمتنا، يا صاحب الفخامة، أن نتلى في هذه الأيام بمحنة كانت الذروة في سلسلة طويلة من التحديات والأخطار التي عرفت منذ مستهل هذا القرن كيف ترمينا بها الأقدار...

في الأردن، يا صاحب الفخامة، اغتصب نصف الأرض، وأسر نصف الشعب، ولكن بعد ملحمة أسطورية البأس والعزم والرجولة صاغتها القوات المسلحة والمواطنون على حد سواء⁽²⁾.

كان الحسين يسعى بعد نكسة حزيران 1967 إلى أن يقوم القادة العرب بمراجعة عامة للهزيمة ودراسة أسبابها والتخطيط السياسي والعسكري لكيفية استعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل. ففي الذكرى الأولى للهزيمة في 1968/6/5 ألقى خطاباً موجهاً إلى الأمة العربية قال فيه:

«وهكذا كان الخامس الأسود من حزيران عام 1967، ذروة جديدة بلغها الصراع العربي- الصهيوني في العقد السادس من هذا القرن. يكسوها العدوان الصارخ بأبشع صورته وأقبح أشكاله. ويعلوها التحدي السافر لكل ما ينتظم علائق الدول والشعوب من قوانين وأعراف.

وكان من الطبيعي أن ينهد القادة العرب بعد الكارثة، إلى لقاء يتدارسون فيه شؤون أمتهم، ويتبصرون بقضيتهم المقدسة في ضوء ما أدى إليه العدوان الإسرائيلي

1- المصدر نفسه، ج2، ص 603-604

2- المصدر نفسه، ج2، ص 627-628.

وكشف عنه، سواء في الواقع العربي نفسه، أو على المسرح الدولي في سائر أبعاده وزواياه⁽¹⁾.

وأكد مرة ثانية رأيه هذا في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني التاسع في 1968/10/1 فقال:

«لقد كان عدوان إسرائيل المعروف بعدوان حزيران 1967 على المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية الشقيقة، ذروة جديدة بلغها المد الاستعماري للحركة الصهيونية العالمية، في سعيها الدائم لاحتلال المزيد من الأرض عن طريق استعمال القوة، وفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط عن طريق بناء قوة عسكرية متفوقة في إسرائيل، تمكنها من الوصول إلى مصادر الثروة في المنطقة في يوم قريب أو بعيد، والتحكم بشؤونها ومصائر دولها وشعوبها وفقاً لما تقتضيه مخططاتها بعيدة المدى»⁽²⁾.

ووردت بعض التفاصيل عن حرب حزيران 1967 في رسالة الحسين إلى الشريف الزعيم زيد بن شاكر قائد السلاح المدرع الملكي الأردني بمناسبة منحه وسام النهضة الأردني من الدرجة الأولى في 4/5/1970. وجاء فيها ما يلي:

«وان أنسى لن أنسى صبيحة آخر أيام القتال في حزيران ما سمعته شخصياً دون علمك من مكلمتك مع القيادة العامة، وأنت تقاوم بست دبابات، هي كل ما بقي على محور ناعور- عمان وعلى الضفة نهرنا الشرقية لواء دروع العدو والمتقدم نحوك. وبصوت الرجل الثابت الجنان أنهم متقدمون معي ست دبابات. الرجاء أن لا تؤمر بالتراجع، لأنني لن أنفذ ذلك. نحن راضون بحكم الله مطمئنون لقدرتنا، وسنؤدي الواجب كما أدينه دائماً بشرف. وخرج من اللواء من خرج من معركة حزيران ليخوض معركة الكرامة، ويسجل لنا نحن العرب في أعقاب هزيمة لحقت بكل العرب لحظة نقطة تحول»⁽³⁾.

وسجل الحسين في خطابه إلى الأردنيين والعرب في بداية أحداث إيلول 1970، حالة الأردن والدول العربية المجاورة لإسرائيل عند اندلاع حرب حزيران 1967، فقال:

1- المصدر نفسه، ج3، ص 39.

2- المصدر نفسه، ج3، ص 60.

3- المصدر نفسه، ج3، ص 175.

«أما خلافتنا المحلية والعربية فلم نعتبرها يوماً إلا خلافات في الاجتهاد ووجهات النظر. لم نحمل ولن نحمل في قلوبنا يوماً ضغينة على أحد. فليس هذا من شيمنا وصفاتنا. ولكننا في الوقت ذاته لا نتردد في إبداء رأينا واتخاذ المواقف، انطلاقاً من تحملنا المسؤولية، وانبثاقاً من إيماننا بوحدة المصير. وهذا ما وقع في عام 1967 على الرغم من معرفتنا بأن العرب كانوا يحتاجون إلى حوالي سنتين آنذاك ليتموا استعدادهم العسكري ويحققوا التوازن في القوى، لو أنهم نفذوا كل ما تم الاتفاق عليه، منذ أول مؤتمر جمعهم بمستوى القمة.. وكان ذلك لبحث ما ينبغي القيام به لمواجهة الخطر الصهيوني إبان تحويل إسرائيل لجزء كبير من مياه نهر الأردن.

لقد خضنا الحرب في ظروف معروفة، افتقر جيشنا فيها إلى الكثير من الأسلحة المساندة، مثلما اختل التوازن فيها بين حجم الجيش واتساع الرقعة التي كنا ندافع عنها. ولئن استطاع العدو أن ينتزع منا أرضنا الطاهرة غرب النهر نتيجة تفوقه الكاسح وإعداداته، فإن معركتنا معه لم تتوقف إلا صورياً».

وحول نتائج هذه الحرب قال:

«لقد كنا نحسب أن فاجعة حزيران ستبرز فينا نحن العرب جميعاً أفضل ما تنطوي عليه نفوسنا من وعي صادق، ورغبة في التنظيم والحشد السليم، ورفض أسباب الفاجعة وبواعثها من تفكك وسطحية وارتجال. وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك صورة صافية لشعبنا الواحد، وهو يجسد إبان المحنة وبعدها الوحدة الوطنية أروع تجسيد في المدينة والقرية، وفي كل حي وبيت. وهي صورة أعانتنا على الوقوف في وجه المحنة، وأمنا بأن الأحداث مهما تبدلت وتغيرت وتطورت لن تؤثر فيها ولا في صفائها من قريب أو بعيد»⁽¹⁾.

عاد الحسين يتحدث عن حرب حزيران 1967 في خطابه إلى الشعب الأردني في 17/9/1972 فقال:

1- المصدر نفسه، ج3، ص 203-204

«وأراكم معي، أيها الأخوة، حين لم أنتظر في الخامس من حزيران قبل خمسة أعوام صوتاً من رفيق أو صديق. بل خضتها بكم، بجيشكم حرباً ضروساً، في ربى القدس وجنين، انتصاراً لمصر ودرءاً لغوائل الاجتياح عن عالمنا العربي كله. خضتها بكم، رغم حسابات الدنيا، ودلائل الواقع العربي، وفاءً لما آمننا وناديناه به من

أن الأمة أمة واحدة، وما يهددها في جزء من أجزائها إنما يهددها في سائر الأجزاء. ثم أراكم معي، ونحن نتلقى طيلة الأعوام التي تلت حرب حزيران، سيول الاعتداءات على مدننا وقرانا ومزارعنا ومدارسنا، على أهلنا الأبرياء في أم قيس، وأطفالنا ونسائنا في إربد والكورة وعجلون والسلط وعمان والصافي، وموجات الاعتداءات على جيشنا في معسكراته وخنادقه، وهو يتلقاها بصدور ضباطه وجنوده، يقدم الشهداء مواكب تتلو المواكب. وأنتم وهم راضون مغتبطون، حتى بما كان يلقي البعض بل كل ذلك من جحود مريب»⁽¹⁾.

وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرباط وأسفر عن اعتراف القادة العرب بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، لخص الحسين تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وتحدث في خطابه هذا الذي ألقاه في 1974/10/27 عن حرب حزيران 1967 بهذه العبارات:

«حتى جاء العدوان الإسرائيلي الأخير في حزيران عام 1967، ودخلت القوات الأردنية المسلحة حسب الترتيبات العسكرية العربية المشتركة تحت قيادة الفريق الشهيد عبد المنعم رياض في حرب ثانية مع العدو المحتل، كان من جرائها أن اغتصبت إسرائيل منا الضفة الغربية بكاملها، مثلها اغتصبت قطاع غزة وسيناء من مصر العربية وقطاع الجولان من سورية.

وهنا أستمحكم عذراً، أيها الأخوة، في أن أتوقف وإياكم لحظة واحدة، وفاء للتاريخ ولدماء الشهداء وشرف القتال. أتوقف لكي لا يعلق في الخاطر أن الأردن فرط أو قصر أو تهاون في ميدان الجلال والجهاد. فلئن كنا نقبل أن يظلمنا البعض، ويتقولوا عنا ما يتقولون، فإننا لا نقبل أن تظلم معنا الحقيقة.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 371.

وترجعني الذكريات إلى ذلك الخطاب التاريخي الذي ألقاه سيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في التاسع من حزيران عام 1967، حين وقف يقدم حسابه عن المعركة أمام الله وأمام الناس، إذ قال في معرض سرد الحقائق ما يلي بالحرف الواحد: (ولقد كان هذا هو ما واجهته أيضاً قوات الجيش العربي الأردني التي قاتلت معركة بأسلة بقيادة الملك الحسين، الذي أقول للحق والأمانة أنه اتخذ موقفاً ممتازاً).

وأعترف بأن قلبي كان ينزف دماً، وأنا أتابع معارك جيشه العربي الباسل في القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية، في ليلة حشد فيها العدو وقواه المتآمرة ما لا يقل عن أربع مئة طائرة للعمل فوق الجبهة الأردنية).

ولن أنسى تلك الرسالة البرقية النبيلة التي أرسلها إلي رحمه الله يوم 22 حزيران 1967 وجاء فيها قوله إلي:

(ولكن هناك مسألة واحدة أريدك أن تعرفها في هذه اللحظات المصيرية، وأريدك أن تضعها في اعتبارك دائماً، تلك هي أن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لأن تربط أقدارها ربطاً كاملاً ونهائياً بقضية شعب الأردن البطل تحت قيادتك الوطنية التي أثبتت إخلاصها لشعبها في أكثر الظروف صعوبة وخطراً).

والتي أجبته عليها بقولي:

ولسوف يجد سيادة الأخ وشعبه وبلده أنني وشعبي وبلدي لكم ومعكم يداً بيد، وقلباً إلى قلب، وروحاً بروح، إلى أن يتحقق لنا ولأمتنا، بعون الله، كل ما نصبوا إليه من آماني وآمال.

ولست أقصد مما أشير إليه، أيها الأخوة الكرام، أن أنخر بموقف هو أقدس الواجبات علي وعلى بلادي وقواتها المسلحة، إنما أقصد أن أرد على أية شبهة قد تكون نشأت عن عمد أو غير عمد حول فاعلية القوات الأردنية المسلحة في الدفاع عن تراب الوطن الغالي يوم حرب حزيران 1967.

وهذا هو تقرير القائد العام للقوات العربية المشتركة المرحوم الفريق عبد المنعم رياض، بتاريخ 19/6/1967 يقول:

(وقد قاتلت الوحدات الأردنية قتالاً مريراً في ظروف غير مقبولة، وأدت واجبها بكل بسالة وشرف، ولكن الموقف الجوي المطلق لصالح العدو لم يمكنها من أداء مهمتها).

وأشار في خطابه هذا إلى العوامل السلبية لدى العرب في هذه الحرب بقوله:

«عندما وقع العدوان الإسرائيلي المسلح على الأراضي والدول العربية في الخامس من حزيران عام 1967، كانت هناك في الدفاع العربي المشترك عوامل سلبية كامنة لم تستطع العوامل الإيجابية أن تتغلب عليها. فعلى الرغم من تنادينا جميعاً وهبنا هبة واحدة لمواجهة العدوان، فقد كنا علغير استعداد كاف من ناحية السلاح والتنظيم الجماعي ومعرفة قدرات العدو وخططه، وفقدان زمام المبادرة من أيدينا، وضعف الاتصال بيننا، نخسرنا المعركة مرة أخرى. وبقيت الدروس المستفادة ماثلة في أذهاننا كلها ذكرت الأخطاء العربية، وتظل أبداً تفرض على العاقل المحرّب المسؤول تجنب تكرارها»⁽¹⁾.

واتهم الحسين نظام الحكم السوري في توريط مصر في حرب حزيران 1967، في خطابه في ذكرى معركة الكرامة في 21/3/1981 فقال:

«وعندما حولت إسرائيل، ظلماً وعدواناً، مياه الأردن إلى النقب. نادى الأخ الراحل جمال عبد الناصر لأول لقاء قمة بعد أحداث 1956 التي وقفنا معه طليعة الإيمان بوحدة الأمة ومصيرها وما يهددها من أخطار، استعداداً لخوض المعركة كائنة ما تكون نتائجها دفاعاً عن الحق، وتجسيدياً للهدأ الذي آمننا به أبداً. وما ردنا عن خوضها يوم ذاك سوى الرئيس عبد الناصر نفسه. والتقى القادة العرب في القاهرة، وتدارسوا الأمر، واتضح لهم بأن إسرائيل تستند إلى القوة، وبأن الآلة الإسرائيلية الضخمة تشكل تفوقاً عسكرياً على القوة العربية. وهو أمر كنا ننبه له دائماً بحكم موقعنا في مواجهة الخطر. وقرروا البدء في تنفيذ مخطط بناء القوة العربية لتحقيق التوازن العسكري، ثم التفوق النوعي.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 477-479.

وشكلت القيادة الموحدة، وتقرر بناء سد خالد على اليرموك ليحفظ بعض الحق العربي من أخطار. وذكرت بمطامع إسرائيل في جنوب لبنان وفي منابع الأردن. وبدأت الأمة تعمل في الاتجاه المنطقي الصحيح. وفي عام 1966 توصلت إلى مراكز السلطة والقيادة في سورية من الناحية العملية نفس المجموعة القيادية الحالية التي لم تبق، مع الوقت، من الحزب العقائدي في سورية، حزب البعث العربي الاشتراكي، من ناحية مؤسسية وعقائدية وأهدافه، سوى اسمه. كان وزير الدفاع هو قائد سلاح الجو العربي السوري، هو رئيس النظام الحاكم في سورية الآن حافظ الأسد. وبدلاً من تدعيم العمل العربي المشترك، بدأت التحركات السورية باتجاه مصر إلى أن وصلت إلى حد قيام اتفاقية دفاع مشترك. وكما عشنا لسنوات خلت فإنه كلما راق للقيادة السورية تحويل الأنظار في اتجاه ما بدأت عمليات تازيم إعلامية أكبر منها عملية مع العدو المشترك. ثم وكما يحصل دائماً وجه قائد سلاح الجو العربي السوري الرئيس حافظ أسد حينذاك طائراته مع شباب متحمس قليل الخبرة والأعداد، ليشتبكوا مع الطيران المعادي في معركة غير متكافئة، فتهوي عدة طائرات عربية. ثم يزداد الحديث السوري عن هجوم إسرائيلي وشيك الوقوع على سورية، وتزداد الضغوط على مصر والإحراجات. وتصدق مصر ما يصلها، وقبل أن تتبأ لها الفرصة لتدعو لقمة عربية أو تحيل الأمر إلى القيادة العربية الموحدة، ووفاء لالتزامها العهدي تتحرك مصر إلى سيناء، وتنسحب قوات الطوارئ الدولية، فتقع الأمة في الشرك المنسوب، وتصبح على أبواب الحرب الواقعة لا محالة، وذلك قبل سنة ونصف من الموعد الذي كان يفترض فيه، لو بقي العمل العربي الموحد مستمراً وجماعياً على اندفاعه الأول، أن يصل العرب إلى درجة التساوي العسكري مع قوات إسرائيل. وتتحرك من جديد، وبنفس الدوافع والقناعات لنضع الجيش العربي بإمرة القيادة المصرية العربية مصيراً وأرضاً، مدركين لواقعنا وحجم الإمكانيات العربية، مصممين على الوفاء للمبدأ، مهما كان الثمن. أما الأيام التي سبقت صبيحة الخامس من حزيران 1967 فعمل مستمر للتحضير للمعركة بأقصى الإمكانيات المتوفرة. وفي بدايات حزيران، وحتى عصر الأحد الرابع منه، فرسائل تحذر من ضربة جوية إسرائيلية تستهدف الطيران العربي بناء على معلومات واستنتاجات ذهبت بي إلى حد التنبيه إلى أن الضربة ستوجه غالباً صبيحة الخامس من حزيران ذاته. ونصبح ذلك النهار على أنباء الضربة على طيران مصر العربية. وتتحرك فوراً بهدف القيام بهجمة جوية عربية فورية بالطيران الأردني والسوري والعراقي.

وفي غرفة العمليات الجوية المشتركة تذهب صيحاتنا وتوسلاتنا أدراج الرياح. فالطيران السوري لسورية المهمددة، وبقيادة الرئيس الأسد غير مستعدة للمعركة، وهي في تدرجاتها العادية وطائراتها غير مذنخة. ولا بد من وقت، يمضي الوقت فما تنفذ قيادة الجيش العربي المصرية أوامرها بالبدء في قصف العدو والشروع في عمليات عسكرية ضده.

وبعد نفاذ الصبر والوقت تتحرك الطائرات الأردنية والعراقية الآتية من العراق لتغير على أراضي العدو الذي لا يلبث أن يوجه كل ثقله الجوي على القواعد العربية الباقية. وتنتهي من الناحية العسكرية الفنية المعركة لصالح العدو الذي تغطي أجواء المعركة طائراته دون منازع يذكر. والتاريخ يروي أن إسرائيل ألقت ضد مصر بثمانية وتسعين بالمئة من سلاحها الجوي دفعة واحدة، ولتلك السويجات الوحيدة الحاسمة التي كان يمكن فيها أن تفقد المعركة لو تحركت أسلحة الجو العربية الأخرى، كما يفرض المنطق، لتضرب قواعده الجوية وسلاحه الجوي قبل أن يستعد للإجهاز عليها. إذن كيف لم يحدث هذا؟ ولم يتحرك سلاح الجو العربي السوري وقائده حافظ الأسد، وقد كانت سورية أصلاً هي المستغيثة إزاء زعمها بالخطر الداهم؟ وهل جازفت إسرائيل فعلاً فيما كان يمكن أن يكون كارثة مدمرة ونهائية بـ 98% من طيراتها؟ أم أنها كانت مطمئنة إلى أن حجم المجازفة مقبول؟

ويحارب الأردن دون غطاء جوي، وتخلي القيادة المصرية للجيش العربي شمال القاطع الأردني من القوات المدرعة، اعتماداً على جيش سورية وحمايته لميمنتها. وبقية تتحرك إسرائيل في شمال مسرح العمليات الأردني، وتبدأ عملية الكماشة من شمال الوادي وجنوبه، وعلى الضفة الغربية، ويقاوم الرجال ما استطاعوا، ودمشق لا ترد على سؤال، ولا تستجيب لطلب إلى آخر أيام المعركة هنا، حيث جاء مساء ضابط سوري إلى القيادة ليسأل يعني القدس سقطت وأسمعه، وأفقد السيطرة على أعصابي أو أوشك. ويتدخل القائد الشهيد عبد المنعم رياض، ويطلب دخول قوات سورية إلى الأردن للمساعدة في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والمساهمة في إيقاف التقدم المعادي. وببطء وتردد شديد يتحرك لواء سوري إلى مشارف البقعة قرب صويلح، ويرفض بقيادته وتشكيلاته أوامر القيادة بالتحرك في اتجاه الأغوار لغلق محور مكشوف يؤدي إلى عمان، بحجة الحاجة إلى بضعة أيام ليستكشف المواقع على الأرض. ويبقى على حاله وفي مكانه حتى تنتهي المعركة. هنا تتوقف إسرائيل على النهر، ثم تتسلق وبكل سهولة ويسر قوات العدو هضبة الجولان

الحصينة المحصنة. وتتعلق دون قتال يذكر لتعلن دمشق سقوط القنيطرة التي لم تسقط بعد. وتتوقف القوات الإسرائيلية حيث اختارت، وتتمركز على الطرف الآخر لموقع سد خالد على اليرموك. كيف حدث هذا؟ وكيف تسلقت قوات إسرائيل الهضبة، واحتلت حصونها المنيعه؟ سورية كانت ترابط قواتها على أقصر خط من خطوط المواجهة العربية مع إسرائيل، وطوله (76) كيلومتراً. والأردن بجيشه الصغير ولوائيه المدرعين يقف أصلاً على أطول خط في المواجهة وطوله (56) كيلومتراً⁽¹⁾.

وبيّن الحسين في خطابه في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربية في الجزائر في 1988/6/7 النوايا العدوانية الاستعمارية التوسعية لإسرائيل بعد حرب حزيران 1967، فقال:

«من خلال محادثتنا مع الأمم المتحدة بدأت تتكشف لنا النوايا الحقيقية لإسرائيل من عدوانها في حزيران 1967. فبينما كانت إسرائيل تدعي أمام العالم بأن هدفها من شن الحرب واحتلال الأراضي العربي هو المقايضة عليها لكسب الشرعية لوجودها، والعيش بسلام داخل حدودها، تبين لنا أن هدفها الحقيقي كان التوسع على حساب العرب. وهذا ما يفسر سياستها في التسوية والمماطلة لدى تعاملها مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة»⁽²⁾.

يلاحظ من خطابات الحسين عن حرب حزيران 1967 أنه يرى أن هذه الحرب فرضت على الدول العربية المحيطة بإسرائيل وهي غير مستعدة لها عسكرياً. وأن نظام حكم حافظ الأسد ورفاقه بتصرفاته مع العدو الإسرائيلي وعجزه عن مواجهة إسرائيل براً وجواً دفع مصر عبد الناصر إلى نصره سورية، وارتكب من الأخطاء، مثل سحب قوات الأمم المتحدة التي تفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية، وإغلاق مضائق تيران على خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية استغلتها إسرائيل كفرصة مواتية لضرب مصر وقيام الحرب. وقد خرجت سورية على ما اتفقت عليه القيادة العسكرية الموحدة برئاسة الفريق علي علي عامر التي كانت ترى أنه بعد عام ونصف العام من حرب حزيران 1967 ستصبح جيوش مصر والأردن وسورية والعراق مساوية للقوة العسكرية الإسرائيلية.

1- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 283-285

2- بكر خازر المجالي، الخطاب السامي، م 10، ص 99.

وبيّن الحسين أيضاً أن إسرائيل قد قامت بمغامرة خطيرة بشن هجومها على مصر ومطاراتها التي شاركت بـ (98) في المئة من قواتها الجوية. وأنه لو كانت القيادة العسكرية الجوية للدول العربية الثلاث على اتصال ومعرفة بما حدث، لاغتنمت هذه المغامرة الإسرائيلية ودمرت مطارات إسرائيل العسكرية، وقضت على معظم طائراتها العسكرية العائدة من مصر. وكشف الحسين بهذا عن غفلة القيادات الجوية العربية عما جرى في بدء حرب حزيران 1967، وتلكؤ وبطء استجابة الجيش السوري للمشاركة في القتال.

وتحدث الحسين عن النتائج المفجعة لهذه الحرب وهي احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان. والهزيمة المذلة التي لحقت بجيوش ثلاث من الدول العربية المشرقية. وخسر الأردن نصف شعبه. ولم ينس الحسين أن يشيد ببطولة الجيش الأردني في هذه الحرب وتضحياته.

شكا الحسين من أن هذه الفاجعة التي أملت بالعرب لم تدفعهم إلى مراجعة ما حدث، ودراسة أسباب الهزيمة، ووضع الخطط لتلافي العجز والخلل في صفوف العرب. وتحدث الحسين عن طبيعة الحركة الصهيونية الاستعمارية العدوانية التوسعية من خلال هذه الحرب ورفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها. وكرر الحسين أن مشاركة الأردن في هذه الحرب كان انطلاقاً من إيمانه بوحدة المصير العربي واتفاقية الدفاع المشترك المبرمة مع مصر، ومبادئ جامعة الدول العربية. ولم يتردد في التذكير بموقف جمال عبد الناصر من الأردن وجيشه ومليكه في نهاية حرب حزيران 1967، وإشادة الفريق المصري عبد المنعم رياض ببسالة القوات المسلحة الأردنية في الدفاع عن الضفة الغربية في هذه الحرب.

حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973

كان أول حديث للحسين عن حرب السادس من تشرين الأول 1973 التي شنتها مصر وسورية من أجل استعادة أراضيها المحتلة من إسرائيل، هو حديثه إلى رجال الصحافة الأجنبية في الديوان الملكي الهاشمي في 17/10/1973، أي بعد أحد عشر يوماً من بداية الحرب. قال الحسين مبرراً هذه الحرب:

«وانني أومن بأن ما جرى من تطورات في الماضي القريب، تقع مسؤوليتها على عاتق الإسرائيليين، وذلك بسبب سياستهم المتصلبة والمتعجرفة. فإسرائيل اختارت أن تتبنى سياسة توسعية، تغلفها بما تسميه الحصول على حدود آمنة يمكن المحافظة عليها. وإنه لمن المؤسف حقاً أن إسرائيل لم تفعل شيئاً خلال السنوات التي مضت، لكي يتسنى إيجاد سلام مشرف قائم على العدل...

وعندما اندلعت الحرب في هذا الجزء من العالم اتخذنا إجراءات سريعة. وكما نقدر إمكانية إقدام إسرائيل على محاولة لتغيير مواقعها على الأرض لصالحها مرة ثانية، حتى تفرض واقعا جديداً يلغي قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) لعام 1967، ويصبح الحديث عن شيء جديد آخر. كما نذكر ضرورة وحتمية التحرك العربي لاستعادة الأرض والقتال من أجل الحق والعدل.

وفي ضوء ذلك أعلننا على الفور التعبئة العامة في الأردن على كافة المستويات وفي كافة المجالات. وأعيدت قواتنا فوراً من مناطق التدريب إلى مراكزها على طول خط المواجهة...

وعندما حدثت التطورات الأخيرة في سورية، وفي غمرة إعداد قواتنا المسلحة لتتحمل مهامها وأداء واجباتها، وجدنا لزاماً علينا أن نقوم بواجبنا في دعم سورية الشقيقة. وقد فعلنا ذلك انطلاقاً من اعتبارات مرتبطة بماضينا وتاريخنا منذ مطلع هذا القرن، ومع انطلاقة الثورة العربية الكبرى، حيث قاتل أبناء العرب من أجل حرية سورية ووحدة أراضيها...

واحتراماً لشهدائنا وآبائنا وأجدادنا، وفي وجه التطورات الحالية، دخلت قواتنا الأردنية سورية، واشتركت في العمليات العسكرية طوال يوم أمس. وكان هناك إصابات وخسائر. وأعتقد أن جنودنا قاموا بواجبهم، وسيستمرون في أداء هذا الواجب، لأنهم دافعوا، وسيظلون يدافعون عن الشرف العربي بما عرف عنهم من صفات وميزات لا تعرفها هذه المنطقة فحسب، بل يعرفها العالم بأسره⁽¹⁾.

وأشاد الحسين ببطولة القوات المصرية والسورية في حرب تشرين 1973 وبدور القوات المسلحة الأردنية في هذه الحرب في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية السابعة لمجلس الأمة الأردني التاسع في 1/12/1973. وجاء في هذا الخطاب:

«وحين وقع الصدام، كان أسرع من الأيام، وأكبر من الإمكانيات التي وفرناها بكل جهد صادق، نفاضت بحافل مصر وسورية معارك مع العدو كأشرس ما تكون المعارك، وأعنف ما يكون الاشتباك. وقد أثبت فيها الجندي العربي أنه سليل أمة كتبت في التاريخ أكرم جهاد في سبيل أشرف رسالة. وسجل هذا الجندي صوراً رائعة للبطولة والفداء، وبرهن على أنه من هذا الثرى الطاهر الطهور، وأنه من أمة جديرة بأسمى مراتب الحق والحرية والحياة.

وإذا اشتعلت الحرب على غير موعد معها، أو تخطيط منا، فقد كان علينا أن نتحرك معها بشكل نقوم به بواجباتنا الطبيعية.

ولما لم يتوفر لنا عامل المفاجأة، واستعد العدو لمنازلتنا حيث نتحرك على طول جبهتنا الممتدة من مرتفعات اليرموك حتى شواطئ العقبة. وأدركنا أن واجبنا الأول هو حماية ميسرة القوات السورية بالأسلحة ضد أي اختراق تحاول القوات الإسرائيلية أن تقوم به من مناطقنا الشمالية. وضعنا جزءاً مهماً من قواتنا المسلحة لسد تلك الثغرات

وحماية الميسرة السورية. وبهذا استطعنا كذلك أن نبقي في مواجهتنا قوات إسرائيلية غير قليلة كان يمكن أن تدعم قواته المقاتلة على الجبهتين المصرية والسورية، لولا تواجدنا في أقرب النقاط على خطوطنا الأمامية.

1- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج3، ص 423-427

ولما تطور الوضع العسكري على الجبهتين، قذفت إسرائيل بأوفر ما عندها إلى المعركة ألية وسلاحاً في الجو والبحر والبر، رأينا أن نتكيف مع المعركة، فانتقلت قواتنا إلى ميدان القتال على أرض سورية الحبيبة بلواء مسنود ومدعم من خيرة قواتنا المدرعة، ومن احتياطينا الرئيسي، أتبعناه بلواء آخر ثم بقيادة فرقة. وانطلقت في ساحة الجهاد بعزائم صادقة لا تلين، تبتغي النصر أو الشهادة، الذود عن الثرى الطهور، وفاء لتضحيات الآباء والأجداد والدفاع عنها والذود عن حياضها.

وانني من مكاني هذا أقف تحية وتقديراً أمام كل شهيد - ضابطاً كان أو ضابط صف أو جندياً - سقط في ميدان الشرف، وهو يشهر السلاح، فأضاف إلى جند الأردن عزة ونفخاراً، وازدهى به موكب الأبطال. وأحيي كل جريح حمل في جسده وسام الشرف في ساحة الواجب وكل من تنادى للباس، وكل من ينتظر. كما أحيي كل من أدى واجبه، وقد أدوه جميعاً خير أداء.

ثم كان قرار وقف إطلاق النار يوم الثاني والعشرين من تشرين الأول الماضي، الذي قبلته دول المواجهة الثلاث وقبلته إسرائيل. وفي قبولنا لقرار وقف إطلاق النار أبقينا قواتنا المقاتلة على الجبهة السورية بإمرة القيادة السورية حتى توقف القتال، ثم إلى ما بعد توقف القتال، وحتى الآن وإلى أن تزول الحاجة إلى تواجدنا على الأرض العزيزة الشقيقة⁽¹⁾.

وشرح الحسين الأسباب التي حالت دون فتح الجبهة الأردنية فور بدء القتال بين القوات المصرية والسورية يوم السادس من تشرين الأول 1973، في خطابه الذي ألقاه في القمة العربية في الرباط في 1974/10/27، فقال:

«ومضت ست سنوات وتزيد. وكانت إسرائيل في خلالها ترسخ الأمر الواقع في المناطق التي تحت يدها، حتى رأت مصر وسورية أن تنطلقا من جبهتهما، بعد إعداد طويل موفق في حرب مباركة مظفرة من أجل كسر شوكة العدوان وردده وتحرير الأرض، ومن أجل إيقاظ الاهتمام العالمي للالتفات جدياً إلى الوضع القائم في منطقتنا والمرفوض. وقد كانت عملية عبور قناة السويس عملية عسكرية رائعة، مثلها كان قتال

1- المصدر نفسه، ج3، ص 435-436

الجندي واستعداده للبدل والعطاء السخي سورياً ومصرياً وعربياً واستبساله مبعث الفخر والاعتزاز للأمة بأسرها.

وقد حققت تلك الحملة العسكرية العربية وما رافقها من قرار قطع البترول العربي عن الدول الأجنبية المشايعة لإسرائيل، وفي الحدود التي فرضتها المصلحة العربية آنذاك، والمشاركة الفعالة من كافة الدول العربية بالجنود والسلاح والمال، أغراضها المباشرة التي حولت مسار القضية في اتجاه جدي جديد.

ولقد قيل في الموقف الأردني في أعقاب ذلك، بالنسبة لعدم فتح الجبهة الأردنية تلقائياً وتبعاً لفتح الجبهتين السورية والمصرية ما قيل من ملاحظات، الأمر الذي جرى بحثه وإيضاحه وتبيان أسبابه وحقائقه للأخوة العرب من حيث أننا لم نكن في صورة العملية والإعداد لها وترتيباتها وتوقيتها، وبالتالي من حيث فقداننا لفرصة الإفادة من عامل المباغة، ثم ضيق العمق الاستراتيجي للأرض الحيوية التي نقف عليها في وجه قوات العدو، فوق أنها تشكل أطول الجبهات والخط الواقعي لما خلفها من قلب الجزيرة العربية المستهدف من قبل العدو. ثم من حيث المنطق الذي أخذنا به في ضوء ما أسلفت، والذي يفرض الدفاع عن الأرض والموقع، وخاصة على جبهة كجبهتنا، إلى أن تؤمن ميمنتنا نهائياً وبأقل تعديل تجاه أي تهديد محتمل، وقناعتنا بأن الانتقال من الدفاع إلى التعرض في وقت فقداننا فيه عامل المفاجأة. ونحن نعاني ما لازلنا نعاني منه من بعض النواقص العسكرية الأساسية خاصة في مجال الدفاع ضد الجو لأسباب مادية ليست في نطاق قدراتنا إنما بشكل مجازفة واضحة العواقب، حيث يوفر فرصة وقوع نكسة عسكرية خطيرة تضيع معها أية مكاسب عربية تتحقق من جراء القتال على الجبهتين الشقيقتين. كل هذا فرض علينا التركيز على الدفاع، إذ إنه بالإضافة إلى ما كان واضحاً أنه يوفره من فرص أعظم لإيقاع أكبر عدد من الخسائر بالعدو في حالة هجومه علينا ونحن في مواقع دفاعنا الحصينة. فإن حشدنا في مواجهة العدو فرض عليه تثبيت جزء لا يستهان به من قواته أمامنا، وحرمه فرصة استخدامها على الجبهات الأخرى التي كان ببعض من خيرة تشكيلاتنا من بعد شرف القتال فيها إلى جانب الأخوة الأشقاء على الأرض السورية الغالية، وذوداً عن حياضها⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 483-484.

يرى الحسين أن حرب تشرين 1973 كانت مكلفة جداً، ولم تفض إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي. يقول في كلمته في نادي الصحافة الوطني في كانبرا بأستراليا في 1976/3/4:

«وقد حقق العرب نجاحاً إلى حد ما في حرب 1973، إلا أن هذه المواجهة التي امتدت عشرين يوماً أثبتت أنها الأكثر كلفة من حيث العتاد العسكري، وأية كلفة يمكن أن تترتب عنها أي حرب في أي وقت من الأوقات وفي أي مكان.

وبالرغم من هذه المعاناة والتكاليف والتضحية بعشرات الألوف من الأرواح والبلابين من الدولارات، فإنه لم يتحقق أي حل. فجيوش خمس دول في حالة مواجهة على طول الخط الهش لوقف إطلاق النار، والموازنات الحربية للدول المعنية تبلغ بلايين الدولارات. والسؤال الجلي الذي نوجهه في غمرة هذا النزاع في الشرق الأوسط هو: لماذا لا يوضع له حد؟».

وأشار الحسين في خطابه في ذكرى معركة الكرامة في 1981/3/21 إلى لقائه بكل من الرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد قبيل حرب تشرين الأول 1973 وما دار بينهم من حديث حول الحرب المقبلة فقال:

«أما معركة 1973، وقد جاءت بعد لقاء لي بالرئيس المصري أنور السادات ورفيقه في المعركة حافظ الأسد، والعلاقات السياسية مقطوعة بيننا وبينهم. وكان لقاء أكدت لهما فيه أنني والأردن على استعداد تام للهوت دفاعاً عن الأرض التي نقف عليها في وجه أي عدوان إسرائيلي تحدثوا عن احتمال وقوعه. وأن لا يأتي الخطر الإسرائيلي العسكري ليعرض مسيرة سورية للخطر من خلال شمال الأردن ونحن أحياء. وذلك رغم ضالة إمكاناتنا العسكرية بسبب العزلة التي فرضها علينا الأصدقاء، ومنعوا عنا خلالها ما كنا بصدده من بناء مجتمعنا وقوتنا العسكرية. وكان من نتائج هذه الزيارة أن قررت مصر إعادة العلاقات السياسية مع الأردن فوراً. وهكذا كان. وعدت إلى الأردن خالي الذهن تماماً من أمر المعركة التي وقعت في تشرين الأول سنة 1973. وفوجئت بها توقيتاً وتنظيماً وواقعاً. وتأملت لوقوعها ونحن لم نتمكن من أن نستعد لها. وإنها الفرصة الأولى

والأخيرة لمفاجأة إسرائيل المغرورة بإنجازاتها عام 1967. مع هذا فقد تحركنا بسرعة لتجميع الجيش وتهيئته للمعركة. وقررنا إزاء الواقع أن ساعة الانطلاق عبر النهر، رغم تأكيد مصر علينا بمسك مواقعنا لكيلا تتعرض للخطر الذي يقلل من أهمية الانتصارات المتوقعة على الجبهتين المشتعلتين أن ساعة الصفر للتحرك وحتى دون غطاء جوي تكون عند استعادة القوات السورية المتوقعة لهضبة الجولان. ومنتظر ومنتظر وإذا بإسرائيل متقدمة، وإذا بجيب خطير ينشأ على الأرض السورية، وإذا بميمنة الجبهة الأردنية مهددة، والجبهة كلها بالتالي، من حركة إسرائيلية باتجاه الرمثا والمفرق. وعندئذ تحركنا إلى سورية، وطلعية قواتنا اللواء المدرع أربعون، لواء الأمير علي الذي خذل عام 1967 بكشف ظهره لإسرائيل دون حماية من قوات سورية بأمر الرئيس الأسد. والذي تصدى لقوات عربية سورية أمرها الرئيس نفسه، وفق أقواله مؤخراً بدخول الأردن لاحتلال شماله عام 1970. وتحركنا به وبسواه من احتياطي الجيش والمعركة المرتقبة. ولكننا رفضنا أن نفصل القوات عن قواعدها وطرق إمدادها، وفق طلب وإصرار القيادة السورية التي أرادت في الطرف الآخر للجيب الإسرائيلي.

وخاضت تشكيلاتنا، ولها الشرف، معارك رجولة وشهادة وبطولة على أرض الجولان. وتشرفت بزيارتها على أرض سورية كجندي عربي، حيث وجهت رسالة تحية من أرض المعركة إلى الرئيس الأسد في قيادته بدمشق. ثم عادت القوات إلى الأردن بانتهاء المعركة، وبقي الجيب الإسرائيلي الجديد قائماً إلى أن أدت الجهود السياسية المصرية والسورية والأمريكية إلى زواله، وإعادة القنيطرة المحتلة دون قتال، وربطت قوات الطوارئ بين سورية وإسرائيل ولا تزال.

وتحدث الرئيس الأسد كثيراً عن عشرة آلاف شهيد عربي سوري سقطوا في المعركة، وقرابة ألفي دبابة سورية دمرت. وألمني سماع ذلك تكراراً. فتضحيت الشجعان بأرواحهم الطاهرة، وفقدان أمتنا لهم شرف لكل عربي ولشعب سورية البطل المناخ، ولكن فقدانهم ومعداتهم قياساً بالنتائج كان كارثة ما بعدها كارثة، يتحمل وزرها النظام الحاكم في سورية. وكم حاولنا إقناع القيادة هناك بالتركيز على التدريب لأداء واجبه على أكمل وجه، ولكن دون جدوى⁽¹⁾.

1- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 287-288.

يلاحظ على ما جاء في خطبه عن حرب تشرين الأول 1973 أنه عزا هذه الحرب إلى تعنت إسرائيل وعدم استجابتها للمساعي الدبلوماسية وإصرارها على الاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلتها، ولذا لم يجد العرب وسيلة لاستعادة أراضيهم إلا باللجوء إلى القوة. كما أشاد ببطولة الجيشين المصري والسوري في هذه الحرب. وذكر أيضاً أنه شخصياً فوجئ بالحرب وبتوقيتها خاصة. وبين ما اتخذته الأردن من إجراءات عسكرية لحماية أراضيها أثناء الحرب. وأوضح أنه لم يستشر في هذه الحرب، ولم يشترك في التخطيط أو الإعداد لها، وأن القوات المسلحة الأردنية لم تكن مستعدة عسكرياً لخوض حرب عند اندلاعها، ولكنها كانت بالطبع مستعدة للدفاع عن الأردن إذا ما تعرض للعدوان.

روى الحسين أنه التقى بالرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد قبيل الحرب، ولم يبلغاه شيئاً عن الحرب القادمة، وسألاه عن الاستعدادات الأردنية العسكرية في حال تعرضه لعدوان إسرائيلي. ولما اندلعت الحرب، قررت القيادة الأردنية حماية ميسرة القوات السورية ضد أي اختراق من القوات الإسرائيلية. وشاركت القوات المسلحة الأردنية بلواء مدرع هو اللواء الأربعين في معارك الجولان حتى وقف إطلاق النار في 1973/10/22. وأبدى عتبه على مواقف الرئيس السوري حافظ الأسد من الأردن.

العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان سنة 1978

على أثر خطف حافلة إسرائيلية على طريق حيفا (عملية الشهيد كمال عدوان) في 1978/3/11 من قبل إحدى المنظمات الفدائية الفلسطينية، وقتل (35) من ركبائها. جاء الرد الإسرائيلي بعد ثلاثة أيام بما سمي «عملية الليطاني» التي استهدفت القضاء على المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان والاحتفاظ بحزام أممي يوضع تحت قيادة ضابط مسيحي في الجيش اللبناني هو سعد حداد.

وخلال أيام قليلة تمكن الجيش الإسرائيلي من احتلال جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، والاحتفاظ بحزام أمني في جنوب لبنان مساحته ما بين (500) و(600) كيلومتر مربع وعلى امتداد أربعين كيلومتراً داخل الأراضي اللبنانية⁽¹⁾.

أثار هذا العدوان الإسرائيلي على بلد عربي شقيق مشاعر الحسين فألقى خطاباً حول هذا العدوان في 1978/3/17 جاء فيه:

«أتحدث إليكم، وكل ذرة من وجودي تمور أماً على ما تكشف مؤخراً من واقع أمتنا، والحال المؤسف الذي وصلت إليه.

في اليومين الأخيرين تكاملت فصول كارثة كبيرة حلت بالأمة العربية، لم تدخل بعد آثارها الكاملة إلى وعينا ووجداننا الوطني. لقد تحركت قوات العدوان الإسرائيلي من حدود إسرائيل الشمالية تحت ستار من الحجج والذرائع المختلفة، فاحتلت بالقوة مساحة شاسعة من أرض لبنان، وتمركزت فيها، وطرحت واقعا سياسياً وجغرافياً وعسكرياً جديداً على الأمة العربية والعالم. وإزاء ذلك لم يتحرك العالم، بل ولم يستنكر ذلك استنكاراً قاطعاً مسموعاً. كما لم يتحرك وطننا العربي بشكل جاد منظم أو شجاع، وإن كانت بعض أصوات الاستنكار والألم قد تصاعدت في بعض أرجاء الوطن العربي دون وحدة أو تنظيم أو وضوح في الهدف والاتجاه.

إن هذا العدوان الأخير الجديد هو عدوان خطير في أبعاده ومعانيه، وهو يغير الصورة الاستراتيجية بيننا وبين إسرائيل، وهو يخلق وضعاً سياسياً ونفسياً جديداً. وهو يواجه العالم بواقع جديد خطير. ولكن الأخطر من هذا كله هو الوضع العربي الذي كشف عنه العدوان الأخير، والمدلولات المؤلمة التي برزت من خلال هذه الحوادث الأخيرة...

والوطن العربي بأسره لم يتحرك بشكل جماعي منظم قادر شهيم شجاع لصد العدوان أو الحيلولة دون وقوعه بشكل، أو إيقاف المذبحة التي تستهدف الأخوة الفلسطينيين أو حتى مواجهة الموقف بشكل موحد منظم...

1- عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان 1975-1990: تفكك الدولة وتصدع المجتمع، المجلد الأول: مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص 288-289.

ولئن كان لبنان والشعب الفلسطيني الموجود على أرضه هدف العدوان في هذه المرحلة، فكل جزء من الوطن العربي معرض لأن يكون هدفاً غداً أو بعد غد... هل ستستمر الأمة العربية في مشاهدة أجزائها تتآكل وأطرافها تتقطع، ورقعتها تنحسر، وكرامتها تهان، دون أن تكون قادرة على منع ذلك أو إيقافه؟ أو على الأقل مواجهته بمحاولة جادة لمنع انتشار المرض ومقاومته؟ وهل تبقى الأمة ممزقة في خلافاتها ضائعة في المتاهات التي تسوقها إليها صراعات قياداتها، وأمننا في عصر جاهلية جديدة...؟

إنني أهيب بالأخوة القادة العرب جميعاً الارتفاع إلى مسؤولية الظرف التاريخي الخطر⁽¹⁾.

وذكر الحسين القادة العرب في قمة بغداد في 3/11/1978 بعدوان إسرائيل على جنوب لبنان وقال:

«تذكرون أنه في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، تكشّف لنا جميعاً بشكل واضح كم أن واقع الضعف والتفكك العربيين يحمل بين طياته إغراءات العدوان لإسرائيل ولغيرها. ولقد بادرنّا يومها في الأردن بحكم انفعالنا بذلك الحدث الخطير القريب من حدودنا، إلى الاتصال بكم جميعاً للدعوة للقاء القمة العربية، يتم فيه التذاكر حول الوضع ووسائل تأمين الحماية للأرض العربية. وقد وضعنا أمامكم يومها برنامجاً مقترحاً للعمل المشترك لمواجهة الخطر المتقدم فيه جوانب سياسية وعسكرية واقتصادية ومالية، ومقترحات لتنظيم الجهد العربي وبناء مؤسساته المشتركة. وإنني أضع هذا البرنامج من جديد أمامكم للنظر فيه والاستفادة منه بالقدر الذي ترونه مناسباً»⁽²⁾.

1- على محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 50-54
2- المصدر نفسه، ص 96-97.

الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحصار عاصمته سنة 1982

في الثالث من حزيران/ يونيو 1982 قامت جماعة أبو نضال (فتح- المجلس الثوري) بمحاولة اغتيال فاشلة للسفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف Shlomo Ar- gov. اغتنمت إسرائيل هذه الفرصة لشن هجوم واسع على لبنان في 6 حزيران/ يونيو 1982. وفي اليوم الثاني للغزو، كانت وحدة مدرعة إسرائيلية تشق طريقها إلى الطريق الدولية الرابط بين بيروت ودمشق لقطعها والحيولة دون وصول السوريين إلى العاصمة اللبنانية. كان الهدف الإسرائيلي ليس احتلال لبنان فحسب بل فرض معاهدة سلام عليه بالقوة وإخراجه من دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي، والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وإخراج قواتها من لبنان، وإخراج القوات السورية من لبنان من خلال بشير الجميل قائد قوات الجبهة اللبنانية الذي تحالف مع الإسرائيليين، وساهموا في انتخابه رئيساً للجمهورية لبنان.

في اجتياحها للبنان دفعت إسرائيل إلى ساحة القتال (90) ألف جندي و(1300) دبابة و(12) ألف شاحنة نقل جنود و(1300) ناقلة جنود مدرعة، وقوة جوية قوامها (634) طائرة مقاتلة. واستطاع سلاح الجو الإسرائيلي تعطيل ثلاثين منصة لإطلاق الصواريخ السورية في البقاع. وخسر السوريون (92) طائرة مقاتلة إضافة إلى أربع مروحيات و(345) دبابة. ولم يتوقف القتال إلا يوم 11 حزيران/ يونيو 1982 بعد أن فرضت القوات الإسرائيلية حصاراً على بيروت وقصفتها عشوائياً بشكل وحشي⁽¹⁾.

كان رد فعل الحسين على هذا الغزو العنيف للبنان قوياً. فقد وجه رسالة إلى رؤساء الدول الخمس الكبرى ناشدهم فيها بذل جهودهم العاجلة لوضع حد للمذبحة التي تجري على أرض لبنان في 12/6/1982. وقد جاء فيها:

«باسم الكرامة الإنسانية أناشدكم أن تبذلوا جهودكم العاجلة والقصوى، بالنيابة عن بلادكم لوضع حد للمذبحة التي تجري على أرض لبنان اليوم، وهي المذبحة التي لم يسبق لها مثيل، وأن يقف إطلاق النار الذي تم بين ما يسمى قوات الدفاع الإسرائيلية وبين

1- عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان، المجلد الأول، ص 290-309.

القوات المسلحة السورية في لبنان لا يعتبر إنجازاً كبيراً. إذ كانت مكافأة إسرائيل على أعمالها استمرار حرب الإبادة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني»⁽¹⁾.

وأشار الحسين في خطابه بمناسبة الذكرى الثلاثين للمنادة به ملكاً على الأردن في 11/8/1982 إلى الغزو الإسرائيلي للبنان بقوله:

«لقد دخلت الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان شهرها الثالث والمقاومة الباسلة للقوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة صامدة

في بيروت المحاصرة مدة تزيد على الشهرين، رغم التفاوت البارز بين قوات العدو الإسرائيلي بآلته العسكرية الجهنمية الضخمة وبين المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين بأسلحتهم الخفيفة والمتوسطة المحدودة. وفي ساحة القتال في بيروت الغربية يتعرض نصف مليون من المدنيين المحاصرين للإبادة، تحت وطأة مختلف أنواع القنابل والحجم التي تصبها عليهم آلة التدمير الإسرائيلية، وعلى كل ركن وزاوية في هذه المدينة العربية الصامدة دون تمييز بين الأطفال والنساء والشيوخ والمقاتلين الذين غدوا جميعهم هدفاً للحمم والقذائف من الجو والبر والبحر سواء بسواء. ويتسع مدى العدوان كل يوم. وتلك المنازل على ساكنها، ويفر الناجون من الموت بحثاً عن ملجأ جديد. ويتزايد عدد المفقودين تحت الركام والأنقاض، وتتمزق الأسس مع كل غارة وقذيفة مدفع، ويحصد الموت الآباء والأمهات والبنين دون رحمة أو تمييز، فيزداد عدد الثكالي واليتامى والأرامل والمفجوعين. وتغلق خمسة من المستشفيات في بيروت المحاصرة أبوابها بسبب انقطاع الماء أو نفاذ الدواء، أو فقدان الطاقة أو لهذه الأسباب مجتمعة،

نتيجة توالي القصف والهدم والتدمير. ويستشري العدوان الإسرائيلي وحشية وبربرية تعيد إلى أذهان العالم المتمدن بعد أربعين عاماً، وفي ظل ميثاق الأمم المتحدة أسوأ صور للفظائع النازية التي تحدثت عنها الكتب والوثائق التاريخية. وحول الحلبة يتحلق المتفرجون ويذهل المشاهدون. هذا يشكو ويحتج، وذلك يستنكر ويندد، الكل عاجز عن وقف

1- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 384.

المذبحة أو كبح جماح المعتدي أو يضع حداً للمزيد من جرائمه، وتستمر المأساة، فمن لم يمت بقنبلة عنقودية أو قذيفة مدفع أو صاروخ من زورق، يواجه الموت من داهم الوباء أو غائلة الجوع وفقدان الغذاء.

الصورة غاية في السوء والبشاعة، صورة العرب وهم يتفرجون على إخوانهم وأبناء جلدتهم تطاردهم الطائرات الإسرائيلية، وتحصدهم شباباً وأطفالاً بقذائف النار والدمار أو يموتون صبراً بسبب نقص الدواء وفقدان الرعاية والعلاج. وصورة الأمم المتحدة وهي عاجزة عن فك الحصار عن عاصمة دولة عضو فيها.

ولعدم تكرار حصار عاصمة عربية أخرى، اقترح الحسين، "العودة إلى الاهتمام بموقف عربي واحد قادر على التصدي لكل مخططات إسرائيل وإحباطها"⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ص 393-394 و399.

الفصل السابع:

دفاع الحسين عن القضية الفلسطينية في المحافل والهيئات
وأمنتديات الأجنبية والدولية

البدايات 1956 - 1967

كان أول خطاب للحسين علي الصعيد العالمي حول القضية الفلسطينية الخطاب الذي ألقاه في وفد صحفي أمريكي في عمان في 1956/3/20 في أعقاب تعريب قيادة الجيش العربي الأردني. تحدث الحسين عن أثر قيام إسرائيل في الوطن العربي فقال:

«أحيي فيكم الروح الطيبة التي حملتكم على تجشم مصاعب السفر إلى هذه البلاد، لدراسة ما تعاني من مشاكل، وللتعرف على ما تشعر به من مخاوف تقض مضاجع سكانها وتسبب لهم قلقاً مستمراً، حتى إذا اتضح لكم فداحة الكارثة وجسامة النكبة التي حلت بهم، أدركتم مدى جريمة الدعايات المغرضة، ومحاولات التضليل لتشويه الحقائق بغية حمل العالم الحر على إبقاء مليون عربي مشردين عن بلادهم في فلسطين.

وبالإضافة إلى إذكاء روح النقمة والسخط في العالم العربي، فقد كان هذا الاغتصاب والتشريد الذي لا يزال العالم الحريغض الطرف عنه سبباً في إحداث متاعب جمّة للأردن، والقاء مسؤوليات ثقيلة على عاتقه. فهو يتحمل نتيجة لذلك مسؤولية حماية (650) كيلومتراً من الحدود، ورد محاولات الاعتداء المتكررة، وتنظيم شؤون حوالي (650) ألف لاجئ.

لقد أظهرت معالجة قضية فلسطين من قبل الأمم المتحدة، في مناسبات كثيرة انحرافاً عن الحقائق، وتجاهلاً للوقائع، وعدم تقدير للنتائج. ففي عام 1947، اتخذت الأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين، وخصت اليهود بمساحة (40) بالمئة من مجموع مساحتها^{(1)*}، على الرغم من أنهم لم يكونوا يملكون أكثر من (7) بالمئة من مجموع أراضيها. لكن اضراً لمغادرة أوطانهم، وفرارهم من ديارهم، بسبب حملات التقتيل والإجرام التي كان يقوم بها اليهود سنة 1948، كل ذلك مكن اليهود من الاستيلاء على (70) بالمئة من مجموع أراضي فلسطين^{(2)*}.

إن العرب لا يعترفون بإسرائيل، كما أنهم لا يقرون أي عمل من أعمالها، فهي في الواقع قائمة على وطن الآخرين.

1- (*) (52) بالمئة وليس (40) بالمئة.

2- (*) (78) بالمئة وليس (70) بالمئة.

ليس للكارثة التي حلت بعرب فلسطين أي مثل في التاريخ... إن اللاجئين لا يطلب صدقة، إذ من حقه أن تعاد إليه كرامته. كما أن من الواجب أن تقدم له مساعدة فعالة لاستعادة أملاكه واستقرار معيشته. والحقيقة أن ما يحتاجه اللاجئ هو وضع حد لحياة التشرد، وإنهاء كونه لاجئاً.

ومهما كان الأمر فإننا نأمل أن تكون زيارتك هذه بداية عهد تستضيء الحقائق السياسية فيه للشعب الأمريكي، بحيث يدرك جيداً ما جرى وما يجري في الأقطار العربية على وجهه الصحيح⁽¹⁾.

من حرب حزيران 1967 إلى مؤتمر قمة الرباط 1974

وتغير خطاب الحسين إلى المجتمع الدولي بعد حرب حزيران/يونيو 1967، وأصبح همه الأول وشغله الشاغل استعادة الضفة الغربية بما فيها القدس العربية وانسحاب القوات الإسرائيلية منها. وكان لقاءه الأول بالجمعية العامة للأمم المتحدة في 16/6/1967، بعد نهاية الحرب بأيام. وألقى خطاباً فيها طالباً العون والمساعدة لاستعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل. قال الحسين في خطابه هذا:

«واليوم تواجه الأمم المتحدة تحدياً خطيراً. وإن إثبات الهيئة أن بمقدورها المحافظة على سلطتها الأدبية وشخصيتها المعنوية ليعتمد، إلى حد كبير، على نوع الإجراء الذي ستتخذه لمعالجة أخطر الأزمات التي تواجهها منذ الهجوم على قناة السويس في عام 1956.

لقد اتخذت الأمم المتحدة في ذلك الوقت موقفاً حازماً أرغم المعتدين بمحض القوة المعنوية على التخلي عن مكاسبهم والانسحاب إلى مواقعهم الأصلية. إننا نجاهد اليوم نفس الموقف، والمعتدي هو أحد المحاربين في عام 1956، وعلى الأمم المتحدة أن تحتار مرة أخرى بين أن تغمض عينيها عن العدوان، أو أن ترغم المعتدي على التخلي عن أسلاب الحرب.

1- علي محافظة، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ج 1، ص 87-88.

حضرة الرئيس،

إن مهمتي خطيرة وجادة في آن واحد، وهي أن أتحدث إلى هذه المجموعة الممتازة من مواطني العالم بالنيابة عن أمتي العربية. وأن لي هدفاً بسيطاً وغاية بسيطة وهي أن أدرج بوضوح قضيتنا وموقفنا من الأزمة الحاضرة، وأن أدعو الجميع وأحثهم على حل المشكلة حلاً فورياً وعادلاً.

إنني أود أن أوضح بأن أشرح موقف العرب شرحاً وافياً، لا يتم إلا بأن أغير منذ البداية عن دهشة الأمة العربية لعجز مجلس الأمن في الآونة الأخيرة عن إدانة العدوان الإسرائيلي في الحال، والطلب إلى إسرائيل أن تنسحب فوراً من المناطق التي احتلتها.

إنني أتصور جيداً الصباح والعيول والضجة العالية التي كان يمكن أن ترتفع لو أن العرب كانوا هم الذين بدأوا الهجوم. وأتصور جيداً كذلك، كيف ستكون إدانتنا من قبل الجميع مرة وصاخبة، لو أننا كنا اليوم في تل أبيب، وإنني لأتساءل في دهشة عن هذا الموقف المزدوج المتناقض لعدد من الدول في نظرتها إلى حقوق العرب وما يسمى بحقوق الإسرائيليين.

إننا نعلم بالطبع أن عطف العالم على اليهود هو الذي خلق إسرائيل في المقام الأول، ولكن عطف العالم، مهما بدا له معقولاً، لا ينبغي أن لا يكون سبباً في مباركة الأعمال العدوانية التي يرتكبها أولئك الذين كانوا في يوم ما ضحايا للعدوان... لقد ادعت إسرائيل بأن ما يطلبه شعبها هو السلام والأمن، ولكن اذكروا جيداً بأن هذه كانت صيحة المعتدي المنتصر، وهي صيحة للسلام الذي يقوم على تسليم الضحية والأمن القائم على أشلاء الذي سقط.

أما ما يطلبه الأردن والأمة العربية من ناحية أخرى فهو السلام المقترن بالعدل. ولكي نضع تحدي اليوم للأمم المتحدة في صورته الصحيحة كان من الضروري أن نعود إلى الوضع الذي كان سائداً قبل قيام الإسرائيليين بهجومهم المفاجئ في صباح اليوم الخامس من شهر حزيران.

إن الحدود التي اجتازتها إسرائيل لم تكن حدوداً طبيعية، ولكنها كانت خطأً للهدنة رسمت منذ تسع عشرة سنة...

إن حرب اليوم ليست حرباً جديدة، بل إنها جزء من حرب قديمة، ستستمر لسنين طويلة إذا لم يصحح الخطأ المعنوي والمادي الذي لحق بالعرب...

وإذا كان هنالك درس عسكري نتعلمه من الحرب الأخيرة فهو أن النصر يكون من نصيب صاحب الضربة الأولى، لكنه بكل أسف درس بالغ الخطورة والسخرية معاً، وسوف تكون وسيلة تبني ذلك الدرس هو أن يكافأ المعتدي بثمار عدوانه.

إن على أعضاء هذه الجمعية أن يفكروا ملياً في هذه النقطة، والافإنهم يجازفون، ولا شك بسابقة تهن هذه المنطقة، كما تهن العالم بمجموعه لأجيال عديدة قائمة“.

وحذر الحسين أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من نتائج تصرفات جيش الاحتلال الوحشية وتهجير سكان الضفة الغربية بقوله:

«ومع أن السجل الكامل لتصرف الجيش الإسرائيلي لم يكتمل بعد، فقد بات واضحاً أن الإسرائيليين كانوا طغاة في معاملتهم لجنودنا ومواطنينا، كأبي غاز بربري آخر. وعلى الأخص فإنني أتهم الإسرائيليين باستخدام قنابل النابالم المحرقة والقنابل المتفجرة على نطاق واسع، وبالمعاملة الوحشية واللاأخلاقية لأسرى الحرب، وبسلب وتدمير المدن والقرى الأردنية، وطرده سكانها من منازلهم، فضاعفوا بذلك مشكلة اللاجئين بأعمالهم الإرهابية الهمجية، وإشاعتهم الفوضى، وبإطلاق النار فوق رؤوسهم لمنعهم من عبور نهر الأردن للعودة إلى منازلهم.

إن كلاً من هذه الوقائع تشكل تهمة خطيرة تكفي بحد ذاتها لإثارة استنكار الأمم المتحدة. ولكن الذي يعنيني في المقام الأول، وما يجب أن يعينكم، سواء بسواء، هو أنه ما لم تعمل هذه الهيئة العظيمة بسرعة وفعالية فإن محنة اللاجئين ستتضاعف حجماً وحرزناً وشقاءً وموتاً“.

وحث الأمم المتحدة على إدانة العدوان الإسرائيلي وإرغام القوات الإسرائيلية على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في هذه الحرب. وقال:

«ونأتي الآن إلى وقت اتخاذ القرار: ماذا ستفعل الأمم المتحدة إزاء الموقف الخطير المتفجر الذي يجابهها؟

أولاً: يجب أن يكون هناك اعتراف واضح بالحقيقة الواقعة، وهي أن أراضي ثلاث دول من أعضاء الأمم المتحدة قد انتهكت حرمتها، وعن سابق عمد وإصرار على يد دولة أخرى ممثلة في هذه الهيئة الدولية. إن قواتها ترابط اليوم على تراب هذه الدول الثلاث، ولا تزال الضفة الغربية من بلدي الأردن خاضعة للاحتلال. وهذا وضع غير مقبول ولا يمكن تحمله بالمرّة.

ما هو إذن واجب الأمم المتحدة؟

لن يكون غير الإدانة السريعة للمعتدي، وإرغام القوات الإسرائيلية على العودة إلى الخطوط التي كانت ترابط فيها قبل هجوم الخامس من حزيران⁽¹⁾.

وتحدث الحسين عن الدروس المستفادة من حرب حزيران/ يونيو 1967 في كلمته رداً على كلمة الرئيس التركي جودت صوناي في مأدبة العشاء التي أقامها على شرف جلالته في قصر شنكاييا في 1967/9/5 فقال:

«لا أحب أن أظيل في هذا المقام بحديث النكسة الأخيرة التي مرت ببلدي وبالأمّة العربية، في أيامها القريبة، ولكن أود أن أشير إلى أمرين:

الأمر الأول: هو أن كل أمة مرت بها مثل هذه الأحداث التي تمر بها الأمّة العربية اليوم، فتاريخ الإنسان، وتاريخ الشعوب فيه الكثير من التشابه. وقد استطاعت هذه الأمم بفضل تصميم أبنائها وتضحياتهم وعزمهم على الحياة الكريمة في أوطانهم، على التخلص من آثار هذه الأحداث. والأمّة العربية عانت في الماضي الكثير من مثلها، ولكنها كانت في كل مرة قادرة على الصمود لها ثم إزالة آثارها. وهي اليوم مصممة أيضاً

1- المصدر نفسه، ج2، ص 607-613.

على ذلك، بفضل ما يملأ قلوب أبنائها من إيمان بحقهم وعدالة قضيتهم، ثم العزم الأكيد، مهما تطلب الموقف من توضيحات على استعادة هذا الحق.

وإن الترابط والتلاحم ما بين الشعوب العربية، أبناء الأمة الواحدة سيتعمق مفهومه ومدلوله، ويتعدى من آثاره، إزالة العدوان عن تراب الوطن العربي إلى دفع نهضة هذه الأمة وبخطوات حثيثة، وفي كل مجال، ليعم الخير والازدهار هذا الوطن الواسع الغني بإمكاناته ليسعد فيه الإنسان العربي، وليشارك من بعد مع من يقدمون الخير للإنسانية جمعاء.

والأمر الثاني: الذي ذكرت أني أحب أن أشير إليه هنا هو أن هذا الحدث الذي مر به العالم العربي، كان له الفضل الأكبر في أن كشف له، من هم أصدقاؤه في هذا العالم، ومن هم أعداؤه. من هم الذين يقفون وعن إخلاص إلى جانبه وقت شدته؟ ومن هم الذين يتخلفون عن مثل هذه الوقفة التي يملها الحق والواجب. ولقد كانت الحكومة التركية، ولقد كان الشعب التركي الأصيل، في طليعة هذه الحكومات والشعوب التي وقفت إلى جانب الشعب العربي والحق العربي ووقفة جديرة منا بأعمق العرفان⁽¹⁾.

وفي جولته على الدول الصديقة في أعقاب حرب حزيران 1967 سعى الحسين إلى شرح نتائج الحرب المدمرة على الدول العربية الثلاث الأردن ومصر وسورية، وشكرها على مواقفها المؤيدة للعرب، زار الحسين الاتحاد السوفياتي. وفي كلمته التي رد بها على الخطاب الترحيبي الذي ألقاه نيقولاي بودغورني رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى في مأدبة العشاء التي أقامتها الهيئة تكريماً لجلالته في موسكو في 1967/10/2، قال الحسين في ثنائه على الموقف السوفياتي:

«كم كنت أتمنى أن أقصر كلمتي هذه على الإعراب عن تقديري واحترامي للاتحاد السوفياتي، وتوكيد حرصي على تمكين علاقات الصداقة التي تربطه ببلادي وأمتي، وأشكركم على إتاحة هذه الزيارة لي، وهذه الحفاوة التي لقيتموني بها بكل ما عرف عنكم من أصالة ولطف وكرم. ولكن الظروف غير السعيدة تشاء أن أوجه الحديث وجهة

1- المصدر نفسه، ج2، ص 637-639.

أخرى. وقد يكون هذا الحديث هنا مرأً، لا سيما في هذا المساء الجميل الذي أُنتموه لنا. ولكن ذلك لا بد منه بسبب تلك الظروف إياها ويا للأسف.

ففي الخامس من حزيران الماضي، كما تعلمون، قامت إسرائيل بهجومها المفاجئ على ثلاث دول عربية كانت المملكة الأردنية الهاشمية واحدة منها. وكانت النتيجة حرباً قصيرة شريرة مدمرة. وإذا كان لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية علاقات وطيدة تنطوي على الكثير من صور التعاون في بلدين عربيين من بين تلك البلدان الثلاثة، هو أنها كانت تقوم على أسس دبلوماسية طيبة. إلا أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ومنذ وقوع العدوان الإسرائيلي لم يتردد في توكيد صداقته وإعلانها، ليس فقط نحو الجمهورية العربية المتحدة وسورية، ولكن نحو الأردن كذلك، وبصورة لا تعرف نهاية ولا تقف عند حد. فلقد شجبت العدوان الإسرائيلي على الفور، ودعوتهم الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إلى دورة استثنائية. ثم قدمت بنفسكم الحوار والنقاش الذي دار فيها. وأوضحتم من أول لحظة إصراركم على وجوب قيام إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي والمناطق التي احتلتها في البلدان الثلاث. ولم يكن للعالم العربي كله من نصير في هيئة الأمم المتحدة أوفى بلكم العظيم. من أجل ذلك كله يحمل الشعب الأردني لكم، أيها الأصدقاء، أعظم الشكر والامتنان. وهو أيضاً مدين لكم بذلك لمساعدتكم السخية في التخفيف من بؤس آلاف النازحين الجدد وآلام أولئك الذين كانوا في الحقيقة الضحية الرئيسية للعدوان الإسرائيلي. اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالشكر والتقدير، نيابة عن شعبي، لمؤازرتكم ومساعدتكم معنا. واسمحوا لي أيضاً أن أؤكد بأننا لن ننسى ذلك إلى الأبد.

وتحدث في الكلمة نفسها عن إسرائيل وطبيعتها العدوانية فقال:

«لقد جاء يوم حسبنا فيه، نحن العرب، كما حسب الكثير من شعوب العالم وأممهم أن كل ما يبغيه اليهود في فلسطين هو ملجأ يجدون فيه الحماية مما يلاقونه في بعض الأقطار من اضطهاد عنصري وديني في آن واحد. ولكن سرعان ما تبين لنا وللعالم أن الصنف الرحيم الذي نادوا به أول الأمر قد تحول في النهاية إلى مكر للعدوان. لقد ظلت إسرائيل دوماً تتبنى سياسة تنادي في الظاهر بالسلام، بينما هي تعمل وتخطط للعدوان في الخفاء. فلقد وجهت ضربتها الأولى الغادرة عام 1956 إلى الجمهورية العربية المتحدة، عندما

قامت بالعدوان عليها ذلك العام، إلا أن هيئة الأمم المتحدة استطاعت بفضل دعم روسيا والولايات المتحدة ومساندتهما أن ترغم إسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء التي كانت قد احتلتها أثناء ذلك العدوان. واليوم عادت إسرائيل إلى العدوان مرة أخرى. ومرة أخرى تقف روسيا فتحاول ببسالة أن تدفع المنظمة الدولية وتقنعها بوجود استعمال نفوذها المعنوي لإرغام إسرائيل على الانسحاب. وإذا كانت فرنسا وبريطانيا قد انضمتا إلى الاتحاد السوفياتي في هذه المحاولة. فلقد بقي على الولايات المتحدة أن تقوم بدورها السابق لرفع آثار هذا العدوان الإسرائيلي الجديد، وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من سائر المناطق التي احتلتها...

لقد استطاعت المساعدات الغزيرة التي صلبها الغرب على إسرائيل بالمال والمعدات العسكرية وبالمعاملة السياسية الخاصة التي أفردتها بها أن تعطي لإسرائيل جيشاً أحسن استعداداً مما نملك. وقد يكون ممكناً أن تمتلك إسرائيل أسلحة ذرية وما إلى ذلك من وسائل الخراب والدمار، إلا أن العرب يملكون حريتهم ويتمتعون بها، وهم أحرار من كل نفوذ أجنبي، وأحرار كذلك من رغبة الخوف من انقطاع مد المساعدات الخارجية عنهم⁽¹⁾.

والتقى الحسين بالصحفيين الأمريكيين في نادي الصحافة الوطني في العاصمة واشنطن في 1967/11/7 وعرض عليهم حقيقة النوايا العدوانية الإسرائيلية وطبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي وموقف الدول وبعد أن شكرهم على اللقاء بهم قال الحسين:

«وعندما كنت في الولايات المتحدة آخر مرة، جئت لأتحدث إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، كرئيس أمة حزين، لأمة في حالة هزيمة، كرئيس أمة مزقت شطرين، وتحطم اقتصادها. وقد قدمت للأمم المتحدة اقتراحين: الأول أنه إذا أُجيز للمعتدي اقتطاف ثمرات عدوانه، فإنها تحدث سابقة خطيرة، والثاني هو أنها إذا استمرت في ذلك، فإن أوامرها بوقف إطلاق النار لن تطاع أبداً في أي مكان من العالم.

1- المصدر نفسه، ج2، ص643-648.

وكان لدي أمل قليل، عندما تكلمت في أن إنذارى سيصغى إليه، لكنني لم أعتقد أن الإسرائيليين سيطيعون طلب الأمم المتحدة سحب قواتهم من الأراضي العربية التي كانوا يحتلونها. أما اليوم فإنني أكثر اعتقاداً وثقة.

وعلى الرغم من الحقيقة بأن الإسرائيليين اتخذوا لهم وضعاً رسمياً يقول بأنهم لن يفعلوا شيئاً إلا إذا جلس العرب معهم على مائدة مؤتمر، فإنني الآن آمل، بعد أن عدلنا موقفنا تجاه قبول تسوية سلمية، في أنهم سيعدلون وجهة نظرهم حول المفاوضات المباشرة. ففوقهم حتى الآن، كما روى لي صديق مؤخرًا، لا يختلف عن موقف رجل سرق بنكاً، ثم أحب أن يفتح له حساباً بالمال الذي سرقه حالاً. أما الموقف العربي فيلخص، مع بعض المبررات: أعيدوا لنا أموالنا أولاً، ثم نتحدث عن فتح الحساب.

وأود اليوم أن أناقش معكم الموقف العربي الإيجابي الجديد نحو سلم دائم في الشرق الأوسط. هذا هو هدفنا الوحيد، وليس الاكتفاء بتسوية للصعوبات الحالية فقط. وهذه هي الرسالة التي أحملها لكم من مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم، حيث اتفق رؤساء الدول العربية على العمل مجتمعين وفرادى للوصول إلى سلم دائم في العالم العربي، سلم فيما بيننا، وسلم مع جميع جيراننا...

وهل لي أن أقول بأني لا أتكلم اليوم باسم الأردن وحده، بل باسم الأمة العربية جميعها، ومنذ اجتماعنا في الخرطوم زرت جميع الأقطار العربية وغادرت كل واحد منها، وأنا شديد التأثر بوحدة وجهات نظرنا.

ومن الضروري أولاً، لفهم الموقف العربي الجديد تجاه الإسرائيليين أن ندرك طبيعة الخلافات القائمة بيننا. وعلى الرغم من أن هذه الخلافات أصبحت قضية عالمية، فإن من الواجب العثور على حل للمشكلات التي هي محلية محضة.

في وسعي، دون أن أتعمق في هذه المشكلات، ودون أن أحدد اللوم في نشوئها، في وسعي أن أقتطف تصريحاً لواحد من أقدم أصدقائي وهو السير جون باغوت غلوب باشا، الذي يدين له الأردن بالشيء الكثير والذي عاش أثناء الانتداب البريطاني، ودرّب جيشنا وقاد قواتنا في الدفاع عن فلسطين عام 1948 فقد كتب يقول: (من

الصعب الحكم على من هو المذنب بتهمة القسوة وعدم الاهتمام: أهى بريطانيا التي هجرت البلاد (فلسطين) لتلاقي مصيرها؟ أم هي الولايات المتحدة التي بذلت كل جهدها للإسراع في إخراج بريطانيا من البلاد، إرضاء لليهود، دون أن تفكر أو تتخذ أي حيلة لما قد يحل بها؟ أم هي الجامعة العربية التي اتغمست في حرب دون أن تفكر في طريقة إدارتها؟ أم هي الأمم المتحدة التي أصدرت قرارها دون أن تقوم بأية محاولة لتنفيذه؟).

وهناك لوم كافٍ يوجه إلى الجميع، كما يمكن أن تروا. ومع ذلك فإن النزاع الذي مر عليه عشرون عاماً، نشأ أساساً من قرار هيئة الأمم المتحدة عام 1947 بتقسيم فلسطين، دون السماح للفلسطينيين بتقرير مصيرهم. ومما لا شك فيه أنه لو أُجري استفتاء بين السكان - وكان الثثنان من العرب والثلث من اليهود - لهزم مشروع التقسيم، لا بسبب إجماع أصوات العرب فقط، بل بسبب عدد كبير من أصوات اليهود الذين تزعمتهم شخصيات فلسطينية- يهودية بارزة مثل ماغنس وبوبور. وعلى كل حال ظهرت دولة إسرائيل إلى الوجود يوم 15 أيار 1948. لا أريد أن أعيد تكرار جميع الأسباب التي دعت الجامعة العربية إلى دخول الحرب، ولا أريد أن أقف إلى صف غلوب باشا بقوله إن المهمة اتصفت بالحرق. ولكنني أقول فقط أن العرب كان لديهم سببان يدفعانهم إلى الحرب: كان أحدهما لوقف الصهيونيين من الاستيلاء على أراض أكثر من التي خصصت لهم بموجب مشروع التقسيم. وكان الثاني لوقف إرهابي الصهيونيين من طرد الفلاحين وسكان المدن من بيوتهم وحقولهم وأعمالهم في المناطق التي سيطر عليها الإرهابيون أو إرهابهم للخروج.

كانت النتيجة أن إسرائيل خرجت من الحرب وهي تستولي على مساحة تزيد ثلاثين بالمئة عن المساحة التي أعطتها لهم الأمم المتحدة. ووجد العرب أنفسهم وقد أصبح ما يقرب من المليون منهم لاجئين فقدوا بيوتهم وأراضيهم ووسائل استخدامهم، وقد ضاع أيضاً نتيجة للحرب أية فرصة من أي نوع من التعاون الاقتصادي الذي ارتأته الأمم المتحدة بين الدولتين. وأن ما كان قد بدأ كصراع بين متنافسين سياسيين قد تحول مع الأيام إلى حرب حتى الموت، ما لم تنفذ إجراءات قوية وعادلة الآن لمنع حدوثها. ولا أتردد في القول بأنه ما لم يعمل شيء ما الآن، فإن الصراع بين الإسرائيليين وبيننا سيستمر

إلى أن يخضع العالم العربي للإمبراطورية الصهيونية، أو إلى أن يدمر العرب في النهاية دولة إسرائيل. وحتى تمنع الاحتمال الأول، ونحول دون الضرورة للجوء إلى الاحتمال الثاني، فإن العرب مستعدون للسعي لإيجاد سلام عادل ودائم بموقفهم الإيجابي المفيد.

دعنا نفترض، مثلاً، أن العالم العربي قد يكون راضياً بقبول إسرائيل كجار له. غاية إسرائيل علينا أن نتقبل؟ من وجهة نظر الأمم المتحدة، فإن هناك إسرائيل واحدة، وتلك هي التي أوجدت بقرار التقسيم عام 1947. ولكن صارت هناك إسرائيل التي استولت على جميع الأراضي التي احتلتها بعد حرب عام 1948. وبعد ذلك فهناك المناطق التي تحتلها إسرائيل الآن، وهي تشمل أجزاء من الأردن ومصر وسورية. أما في الأردن فهي تسيطر على مدينة القدس المقدسة والضفة الغربية بأكملها حتى نهر الأردن، وفي مصر فإن إسرائيل تسيطر على شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس، وفي سورية تسيطر على جبال الجولان والقنيطرة.

هنالك ثلاثة كيانات إقليمية يمكن اعتبار كل منها إسرائيل، وأي كيان إقليمي من هذه تدعي إسرائيل أنه لها شرعياً؟ وبأي حق؟ أهو الكيان الذي أعطته لها الأمم المتحدة بموجب مشروع التقسيم، دون موافقة العرب؟ أم هو الكيان الذي وسعته بقوة السلاح عام 1948؟ أم هو الكيان الذي تحتله الآن بقوة السلاح عام 1967؟

يبدو لي إنه إذا أراد الإسرائيليون أن يعيشوا بيننا بسلام، فإن عليهم أن يبدأوا بعرض شروط علينا لندرسها، إذ إن على مليوني نسمة يرغبون في العيش في عالم عربي يزيد سكانه على مئة مليون أن يصرحوا بما يريدون عمله، ليجعلوا من أنفسهم جيراناً مقبولين.

لقد أوضحنا تماماً، خلال سنين عديدة، أننا لا نعترض على عيش اليهود بيننا بسلام، ولكننا كما نعترض على إقامة دولة سياسية أجنبية بين ظهرانينا. وهذا هو حقيقة ما تمثله إسرائيل. ولكنها فرضت علينا من الأمم المتحدة، وهي باقية ضد رغبتنا، وأمامها اختياران: فإما أن تهزمننا وتضطرنا إلى القبول بها، أو أن تجعل من نفسها جاراً غير مقبول في العالم العربي.

وإذا اختارت إسرائيل الحل الثاني، فإني أقترح أنه من الحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار ما نقتراح أن تعمله فيما يتعلق بقضيتين رئيسيتين: أولهما إعادة اللاجئين إلى بيوتهم وأراضيهم، لأن رفضها اقتراح حل مقبول للمشكلة سيكون بمثابة ضربة قاضية لأي أمل قد يكون لديها لقبول اقتراحاتها الأخرى. ولا داعي لأن أشدد على أهمية مشكلة اللاجئين لشعب الولايات المتحدة. فقد تحملت العبء المالي الأكبر للعناية بمليون وثلاث مئة ألف نسمة. وما لم يقدم الإسرائيليون حلاً فرضياً لهذه المشكلة فلن يكون هناك سلام دائم في المنطقة يحتمل أنكم نسيتم، كما نسي كثيرون، أن الإسرائيليين ملتزمون أن يعيدوا هؤلاء الناس إلى بيوتهم أو أن يعرضوا عليهم ما فقدوه بموجب قرار الأمم المتحدة مضي عليه تسعة عشر عاماً، وأعيد تأكيده في كل عام. ولكن إسرائيل اختارت حتى الآن أن تتجاهل هذه الخطوة الأساسية في طريق السلام، ورفضت أن تتقبل مسؤوليتها بهذا الخصوص.

أما الخطوة الثانية فهي إعادة الأرض التي احتلتها. ففي غمرة حماسة الصهيونية لإنشاء دولة والإقامة فيها، تصرف الإسرائيليون كما لو يتصرف أي جيش احتلال من السنوات الأخيرة. فبدلاً من إقامة رقابة عسكرية ومدنية على المناطق التي احتلوها، عمدوا إلى نزع ملكيتها واستعمارها. والأراضي التي كان يملكها أفراد من العرب نزعت منهم وسلمت إلى تعاونيات لمصلحة أفراد إسرائيليين. ولم يحدث شيء من هذا القبيل لأية بلاد غزيت خلال المتتي سنة الماضية.

وهناك نقطة ثالثة تستحق إعادة النظر فيها، إذا ما أريد إيجاد سلام دائم. وهذه النقطة هي: ما الذي تقترحه إسرائيل بشأن مدينة القدس القديمة؟ وهذا الأمر يهم الأردن أكثر من اهتمامه بأي شيء آخر. وهو أمر يهم المسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم. فقد ادعى الإسرائيليون أن القدس موطنهم الروحي، وأنها مركز ديانتهم. ولكنها أيضاً لها قداسة لا تقل عن ذلك لدى المسيحيين والمسلمين. وأن الإصرار على أن يدمج ذلك المكان المقدس لدى الديانات الثلاث في الدولة الصهيونية لا يمكن قبوله أو تحمله أبداً.

وبالإضافة إلى أهميتها الروحية لشعبنا، فلا حاجة إلى القول ماذا يعني احتلال القدس بالنسبة لاقتصاد بلدنا، وكما قال أحد وزرائي قبل بضعة أيام إنها إنكثرت بدون لندن أو فرنسا بدون باريس، أو إيطاليا بدون روما».

لقد عرض الحسين في محاضراته هذه في نادي الصحافة الوطني في واشنطن حقائق الصراع العربي- الإسرائيلي منذ سنة 1947، بصراحة تامة وتفصيل دقيقة ومواقف واضحة. وختم محاضراته بدعوة الإسرائيليين إلى إعادة النظر بعلاقتهم بالعرب بحيث تقوم على العدل والدوام. وقال: «ولدى يهود إسرائيل الخيار، الخيار بين الحياة معنا سلمياً وأزلياً، كما عاشوا في الماضي، أو أن يبقوا مركزاً معزولاً في العالم العربي»⁽¹⁾.

وفي كلمة قصيرة ألقاها في جامعة نورث وسترن North Western في مدينة إيفانستون Evanstone بولاية إلينوي الأمريكية في 9/11/1967 أشار إلى أثر حرب حزيران على الطرفين العربي والإسرائيلي فقال: «إن الحرب الأخيرة كان لها، كما أعتقد، أثرها في التيقظ الذهني عند الجانبين. وبعد الابتهاج الذي أظهره الإسرائيليون، إثر انتصارهم السريع، أصبحوا يسألون أنفسهم ما إذا كانوا قد كسبوا ما قاتلوا من أجله. أما العرب فقد دخلوا ذلك النوع من إعادة التقييم الأليم الذي يعقب الهزيمة... إن يقظة عربية جديدة قد نشأت عن مؤتمر القمة العربي في الخرطوم. وإن التبدل الكبير يسير وفقاً لوجهة نظرنا، فإن المشكلات تبقى هي هي، ولكن موقفنا هو الذي يتبدل. وإن على إسرائيل أن تدرس موقفها، ليس على ضوء انتصارها العسكري الأخير بل على ضوء المستقبل. وإذا استمرت إسرائيل في انتهاج موقف العجرفة وحب السيطرة نحونا ونحو الأمم المتحدة، فإنها ستبقى إلى الأبد معزولة وراء جدار من العداة لن تستطيع هدمه أبداً».

وكرر الحسين ما قاله في نادي الصحافة الوطني بواشنطن: «منذ اليوم الأول الذي أنكرت فيه الأمم المتحدة على العرب الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم السياسي، وخلقت إسرائيل، انتفى السلام في الشرق الأوسط. وإن السلام لن يسود المنطقة ما لم تكشف إسرائيل عن نياتها السلمية. إن على الأمم المتحدة

1- المصدر نفسه، ج2، ص661-667.

التي خلقت إسرائيل في المكان الأول مسؤولية خاصة، وهي أن تتأكد من أن الطفل يحترم والديه. بيد أنه لم تظهر أية دولة احتقاراً للأمم المتحدة أكثر مما أظهرته دولة إسرائيل. فهي الأكثر دلالاً من غيرها على الأرض، والتي تحولت بفضل ألوف الملايين من الدولارات التي أهدت عليها من الحكومات والموارد الخاصة إلى دولة قوية غربية حديثة.

إن هناك ثلاث مشاكل عملية لا بد من معالجتها لإيجاد تسوية. وهذه المشاكل هي: قضية اللاجئين، وقضية انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية كي يكون بالإمكان البدء في بحث الحل السياسي، وثالثاً قضية القدس⁽¹⁾.

وفي زيارة الحسين للولايات المتحدة الأمريكية في نيسان 1969 التقى بالرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon في البيت الأبيض في واشنطن في 1969/4/8. وألقى محاضرة في نادي الصحافة الوطني في واشنطن في 1969/4/10 بين فيها أن الهدف من زيارته هذه للولايات المتحدة البحث مع الرئيس نيكسون وأعضاء إدارته الجديدة كيفية إيجاد حل عادل لأزمة الشرق الأوسط. وعرض الحسين على الصحفيين ما جرى من مباحثات حول الأزمة فقال:

«ومنذ أن اتخذ قرار مجلس الأمن الإجماعي في 22 تشرين الثاني 1967، وتم بموجبه تعيين الدكتور غونار يارينغ Gunnar Jarring ممثلاً خاصاً للأمم المتحدة، أي منذ ثمانية عشر شهراً، لم تبدر علامات للتقدم نحو حل عادل ودائم. فقد قال الجانبان الشيء الكثير - وأكثره غير رسمي - ولكن كل ما قيل وعمل لم يقرب السلام خطوة واحدة إلى الأمام. وقد عجبت من ذلك لأن موقفنا كان إيجابياً منذ البداية. فقد اتفقنا منذ البدء على قبول جميع مبادئ القرار، واتفقت على ذلك مع الجمهورية العربية المتحدة، وما زلنا بانتظار موافقة إسرائيل.

لو أن العرب وافقوا في اليوم الأول من حزيران 1967 - أي قبل نشوب الحرب - على إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وضمن عبور سفنها مضيق تيران وقناة السويس، واعترفوا بحقوقها في العيش بسلام وأمن، ووافقوا على نصوص تحل بموجبها نهائياً

1- المصدر نفسه، ج2، ص 669-670.

مشكلة اللاجئين، لكان ذلك قد لاح دراماتيكيًا من جانب العرب، ولوجدت إسرائيل - وجميع العالم - صعوبة في عدم الاعتراف بسخاء العرض. وها هم العرب اليوم يقدمون هذا العرض ويرفضه الإسرائيليون. إن إسرائيل تمسك بالأرض التي تحتلها الآن أكثر من تمسكها بالسلام الحقيقي. وإذا ما قبل الإنسان شعور إسرائيل بأنها تستحق جني ثمار انتصارها عام 1967، فلا يستطيع أحد أن ينكر بأنها تجني ذلك عن سعة في الامتيازات التي يعرضها العرب الآن“.

وبيّن الحسين رفض الإسرائيليين لقرار مجلس الأمن الدولي (242) ومبررات رفضهم غير المشروعة، فقال:

«يبدو لي أن مستقبل السلام في الشرق الأوسط يتوقف على تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في تشرين الثاني 1967. ولقد اتفق العرب على العمل بنصومه، ورفضه الإسرائيليون حتى الآن.

إن ادعاءهم بضرورة المفاوضات المباشرة بين الفرقاء المعنيين من أجل اتفاق هو موقف غريب وظالم. إن الأمم المتحدة نفسها تضع ثمانية أساليب مشروعة ومقبولة للمفاوضات والوساطة والتوفيق والتحقيق والتحكيم والمقاضاة واستخدام الوكالات الإقليمية، وأخيراً استخدام مجلس الأمن في الأمم المتحدة وجميعها العمومية. وفي حالتنا عملت الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن، واتخذت قراراً، أعتقد أن تطبيقه سيحل النزاع، إذ عمد السكرتير العام إلى تعيين مبعوث خاص هو الدكتور يارينغ لمساعدة الفرقاء المعنيين.

ورغم هذا فإن إسرائيل رفضت القرار، وأصرت على المفاوضات المباشرة. فهل يعكس إصرارها هذا رغبة مخلصية في تسوية سلمية؟ ويعكس اعترافاً صريحاً بأنها ترفض النصوص التي تقر بأن عليها التخلي عن الأراضي التي جرى احتلالها بالحرب كشرط للسلام؟

اسمحو لي أن أتلو عليكم هذا النص:

(هل يسمح لدولة تهاجم وتحتل أراضي أجنبية، رغم وجود الأمم المتحدة، بأن تفرض شروط انسحابها؟ إذا ما وافقنا على هذا فإننا نكون قد أعدنا ساعة النظام العالمي (إلى الوراء).

هذا النص لأحد رؤسائكم العظام - وهو الجنرال أيزنهاور - أعلنه عام 1956، في أعقاب غزو سيناء والمهجوم على قناة السويس. أما اليوم فإن دولتين من الدول الثلاث المعنية توافق على قرار مجلس الأمن بينما تعارضه إسرائيل“.

وحول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قال الحسين:

«إن أكثر الناس يرتأون تجميع اللاجئين بوصفهم شعباً هرب من الاضطهاد ويطلب ملجأ في بلد آخر. لقد كانت تلك قضية اليهود في أوروبا خلال حكم هتلر الإرهابي، وهي قضية الصينيين المتدفقين على هونغ كونغ من الجمهورية الشيوعية اليوم. ولكن الأمر يختلف بالنسبة للفلسطينيين، فهم شعب طردوا من بيوتهم وأوطانهم خلال الحرب، ويحتل العدو الآن هذه البيوت والأوطان. إنهم لا يريدون الانتظار ليوجد لهم ملجأ في بلد آخر، بل يريدون العودة إلى ديارهم. هذه هي حقيقة قضية اللاجئين التي نتجت عن الحرب المسماة بحرب الأيام الستة، تلك الحرب التي احتدمت في حزيران 1967. وهؤلاء اللاجئين هم الذين كان من الواجب إعادتهم إلى منازلهم وأراضيهم. أما بالنسبة لجميع اللاجئين فإن الأمم المتحدة كانت في غاية الوضوح من حيث العثور على حل عادل لقضيتهم، فقد تبنت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة عام 1948 قراراً أعيد تبنيه كل سنة خلال الإحدى والعشرين سنة الماضية، يسمح بموجبه للفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم أن يعودوا ويعيشوا بإسلام مع جيرانهم، وأن يكون هناك تعويض لأولئك الذين لا يرغبون في العودة. ومع أن هذا القرار غاية في الوضوح، وبموجبه خير الفلسطينيين طيلة إحدى وعشرين سنة، ولكن لم يعمل شيء لتنفيذه. فالقضية إذن هي قضية الوجود الفلسطيني في المنفى، قضية هؤلاء الفلسطينيين الذين ذاقوا المنفى بالرغم عنهم، وأبعدوا عن ديارهم التي تحتلها إسرائيل. هذا هو الأساس لكل خطأ في الشرق الأوسط.

فهل من شيء يمكن القيام به؟ لا، إن إسرائيل وحدها هي التي تستطيع أن تقوم بعمل شيء. لكنها جرت على تقليد يقول بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضيتها هي، بل هي قضية أشقائهم العرب، وأن من واجبهم الاهتمام بأمرهم. إن هذا ما فعلناه بالفعل ولا زلنا نفعله. ونحن في الأردن لم نكتف بهذا بل منحناهم أيضاً الجنسية الأردنية. إنما أكثرتهم العظمى - أكثر من مليون شخص - ما يزالون يرغبون في ممارسة حقهم الذي حرموه طيلة عشرين سنة، ذلك الحق الأساسي، حق تقرير المصير بموجب قرارات الجمعية العمومية المتكررة. إن أشقائهم العرب ملتزمون بمساعدتهم للحصول على حقوقهم، وهو التزام تشاركهم فيه الأسرة العالمية.

هذا هو الخطأ الكامن في مشكلة اللاجئين -اللاجئين الفلسطينيين- فالقضية ليست قضية الاهتمام بحاجاتهم الطبيعية - إذ إن الأمم المتحدة بمساعدة الولايات المتحدة السخية قد فعلت ذلك لمدة عشرين سنة - بل هي قضية حقوقهم، فإذا ما أعيدت إليهم حقوقهم، واعترفت إسرائيل بعودتهم، فإن ذلك يكون الخطوة الأخيرة نحو سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، متحررة من التهديد وأعمال القوة. وإلى أن تعاد تلك الحقوق إلى أصحابها فإن من الطبيعي أن يستمر التهديد بالقوة، وتستمر أعمال العنف.

وبرر الحسين العمل الفدائي وغاراته على إسرائيل بقوله:

«لهذا السبب أجيب عندما يسألونني: لماذا لا توقفون الفدائيين عن غاراتهم ضد إسرائيل؟ أجيب بأنني لا أوقفهم، لأن الأرض أرضهم والإسرائيليون يحتلونها. وهم لا يرون طريقاً لهم سوى النضال من أجل حقوقهم. فإذا لم يستطيعوا استرداد أرضهم المحتلة، فهم يمارسون حقهم بالمقاومة الإيجابية لقوات الاحتلال. قد يبدو هذا لبعض الناس العمليين وكأنه مغامرة، ولكن الشعب الذي يملأ الغيظ قلبه ويؤمن بحقه، لا يعنيه أن تكون أعماله عملية أو غير عملية، فالأمر عنده سيان، وكذلك التضحية. وأنا لا أريد أن أكون مسؤولاً عن أمن قوات الاحتلال.

وأعود للكلام عن الفدائيين، إذ كثيراً ما يوجه إلي هذا السؤال: ما هي الفائدة من السعي لحل سلمي، بينما تقول منظمات المقاومة أنها لا تقبله؟ إن جوابي على هذا السؤال بكل بساطة أن لا فرق بين ما أهدف إليه من السعي نحو التسوية السلمية وبين

هدفهم في تسوية تأتي عن طريق القتال، لأن ما يريده كلانا هو استعادة حقوقنا. وأنا من جهتي لن أقبل سلماً لا يعيد هذه الحقوق كاملة. وعندما نستعيدها فلا يكون ثمة داع للعمل الفدائي، إذ إن الفدائي ليس هو الذي يستفز الوضع“.

وعن الرد على طلب إسرائيل التفاوض المباشر مع العرب قال الحسين:

«كثيراً ما يثار سؤال عندما أتحدث إلى الناس في الغرب، والسؤال هو: بالرغم من أن قرار الأمم المتحدة لا ينص على المفاوضات، لماذا لا تجلسون حول مائدة السلام، وتعقدون محادثات مباشرة مع الإسرائيليين؟ فيكون جوابي بأن المحادثات المباشرة مع الإسرائيليين في نهاية جدول الأعمال ضمن الأمور التي قد تصنع السلام. ولكنني أقرر بأن لا أساس لأية مفاوضات بأي شكل من الأشكال ما دام الإسرائيليون يرفضون القرار. فقد سبق أن رحبنا ببعثة الدكتور غونا ريارينغ، وأتخنا له فرص النجاح في جهوده لتطبيق قرار مجلس الأمن، فإذا ما أريد إحراز تقدم آخر فعلى إسرائيل أن تعلن قبولها بالقرار وجميع المبادئ التي تضمنها، وعليها أن تعلن عن رغبتها بالعمل معنا بإيجابية تحت إشراف السفير يارينغ لتطبيق القرار، وهذا يتطلب من إسرائيل أن تدرك بأن عليها أن تسحب قواتها من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران عام 1967“. وركز الحسين على عودة القدس بقوله:

«وفوق ذلك، فإن أية خطة للانسحاب يجب أن تشمل الانسحاب من مدينتنا العظيمة عاصمتنا الروحية، القدس، المدينة المقدسة. إن القدس بالنسبة لنا - مسيحيين ومسلمين - مقدسة كما هي في نظر اليهود. إننا لا نستطيع أن نتصور أية تسوية لا تشمل عودة القسم العربي من مدينة القدس إلينا، بما في ذلك جميع أماكننا المقدسة. إن القدس بوصفها التراث الروحي للديانات العالمية الكبرى، يجب أن لا تصبح العقبة في طريق السلام. وسنعمل بكل ما نستطيعه لنجعل من القدس ما يوحي به اسمها، أي مدينة السلام، حالما يعترف بحقوقنا فيها. وإذا ما حل السلام في نهاية الأمر فستكون القدس وسيلة لجمع شمل المؤمنين بالله على مدى الزمن“.

وبعد أن عرض الحسين مواقف إسرائيل الراضية لقرار مجلس الأمن الدولي (242)، وتمسكها بالأرض العربية المحتلة، وحملها مسؤولية عرقلة مساعي السلام العربي قدم في هذه المحاضرة مشروعاً أردنياً مصرياً للسلام. وقال:

«وأنا أقول هذا بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الرئيس جمال عبد الناصر، فقد خولني هذه الصلاحية قبل ثلاثة أسابيع لأتحدث إليكم بالنيابة عنه... ونحن من جهتنا على استعداد لتقديم العرض التالي كأساس لسلام عادل ودائم وذلك بموجب قرار مجلس الأمن:

- إنهاء حالات جميع العداء.
- الاحترام والاعتراف بالسيادة وبالسلامة الإقليمية وبالاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة.
- الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها ومتحررة من التهديد أو الأعمال الخيرية.
- ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.
- ضمان حرمة جميع الدول في المنطقة عن طريق إجراءات لازمة، بما في ذلك قيام مناطق مجردة من السلاح.
- القبول بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ومطلبنا الوحيد مقابل هذه الاعتبارات هو أن تسحب إسرائيل جميع قواتها المسلحة من جميع المناطق التي احتلتها في حزيران 1967، وأن تطبق النصوص الأخرى التي يتضمنها قرار مجلس الأمن (242). إن على إسرائيل أن تختار بين أن تحصل على السلام أو تحصل على الأرض، ولكنها لا تستطيع أن تحصل على الاثنين معاً⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 79-86.

وعلى أثر الحريق الذي لحق بالمسجد الأقصى في القدس المحتلة في آب/أغسطس 1969 عقد مؤتمر إسلامي في الرباط عاصمة المملكة المغربية، ألقى فيه الحسين خطاباً في 1969/9/23 عرض فيه خطط الحركة الصهيونية، وإنشاء إسرائيل وأخطاره على العرب والمسلمين فقال:

«قبل أكثر من عشرين عاماً برزت إلى الوجود تلك الحركة الآثمة، بعد أن قضت السنوات الطوال وهي تعمل في الظلام، ترسم وتخطط وتحشد الأنصار، وتضاعف المؤيدين، وتدفع حتى بالعديد من يهود العالم في طريق الخداع وسبل الضلال إلى أن تم لها في غفلة من العرب والمسلمين، وفي حالة من ضياع الضمير العالمي، وتحالف الأطماع الخارجية المتطلعة أبداً إلى منطقة الشرق الأوسط، إنشاء دولة في قلب العالمين العربي والإسلامي، عنصرية المذهب، متعصبة الديانة، لا حد لما تحلم بلوغه أو تتطلع للوصول إليه.

وكانت النتيجة الأولى لإقامة تلك الدولة تشريد أكثر من مليون ونصف من أهل البلاد الشرعيين المسلمين والمسيحيين من عرب فلسطين. وفي لجج الأكاذيب التي ابتدعتها الصهيونية، وألوان الخداع التي ابتكرتها، ضاعت حقوق ذلك الشعب في أرض عاش عليها قروناً وأجيالاً، فتشرد في الأرض تحت كل كوكب، وتناثر في الدنيا عند سفح كل جبل، وفي أحضان كل واد.

وعندما أعان الله الأردن - البلد الناشئ النامي آنذاك - على إنقاذ ذلك الجزء من فلسطين الذي أصبح يعرف منذ ذلك اليوم بالضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، كان قدر الأردن أن يضم ضلوع ضفتيه على مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني الذي شردتهم قوى الصهيونية النازية بجرائمها وكوارثها وقوة سلاحها من ديارهم وبيوتهم وممتلكاتهم.

وبعد أن نجحت تلك الحركة الاستعمارية في إقامة دولة إسرائيل، راحت تطبق مخططاتها التوسعية واحداً بعد آخر، وتنفذ أطماعها الشريرة مرحلة بعد أخرى. فامتدت يدها أول ما امتدت إلى أجزاء من وطننا اغتصبتها عنوة واقتداراً، وساقّت حديدها،

وصبت نارها مرة على هذا البلد العريباً وذاك، ومرات ومرات على الأردن الذي كان موزع الجهد، منشطر اليدين، فهو يبني وجوده، ويبني كيانه بموارده المحدودة وإمكاناته الضيقة على أرضه بأرواح أبنائه ودماء شهدائه.

وظلت الدنيا تحسب أنها أحسنت صنعاً عندما مكنت الصهيونية من تحقيق ما حققت في فلسطين. ذلك أن الصهيونية عرفت كيف تخلق عند الكثير من الشعوب ما يمكن أن نسميه بعقدة (الذنب) مستغلة ما وقع لليهود على يد النازية في العقد الرابع من هذا القرن، ومستغلة تلك الأحداث استغلالاً لم يعرف حداً، ولا توقف عند نهاية. كل ذلك في إطار من الذلة والمسكنة ضربته الصهيونية حول يهود الدنيا لتوهم الدنيا بأنهم جديرون بكل عون، محتاجون لكل مساعدة، وأن كل الذي تريده الصهيونية لهم هو أن يعيشوا في أمن وسلام في منطقة لا يمكن أن تعيش بغير الأمن والسلام.

وقبل أكثر من سبعة وعشرين شهراً، أُرُفت في التوقيت الصهيوني ساعة التنفيذ لمرحلة جديدة من مراحل التوسع والعدوان. في كتبهم ووثائقهم الكثير مما يفضح سبق التخطيط لها والإصرار عليها. وفي كتب غيرهم ومؤلفاتهم أضواء كشفت عن حقيقة الأسباب والبواعث والظروف المفتعلة التي وقفت وراء الحرب الآثمة التي شنتها إسرائيل على ثلاث دول عربية صبيحة الخامس من حزيران 1967.

واختارت إسرائيل لضربتها لحظة أوهمت فيها العالم أنها مهددة بأخطار خارجية، بينما كانت استعداداتها قائمة منذ عدة سنين، لتوسيع رقعتها، واغتصاب المزيد من الأرض، وتدمير القوة العربية تمهيداً لغرض سيطرتها وإملاء كلمتها على المنطقة بأسرها، وتحقيق أطماعها في إنشاء دولة كبرى تتحكم بمصائر الأمم، وتختار للشعوب ما تريد من أقدار.

وكانت الضربة أكبر من أن تتحملها بلدان ما تزال تشيل أول خطاها على طريق التقدم والبناء، وأقوى من أن تقف في وجهها استعدادات لم تستكمل شيئاً من حاجتها للتنسيق والتنظيم.

ومنذ اللحظة الأولى التي فجرت فيها إسرائيل شرارة الحرب الغادرة، تعلق عين الأردن ببيت المقدس والأماكن المقدسة، حيث ولد المسيح عليه السلام، وأسري بمحمد صلى الله عليه وسلم. فقد حمل الأردن أمانة حماية تلك المقدسات. وخدمتها سنوات طويلة، بعد أن حملها العرب والمسلمون من قبله قرونًا طويلة. وعلى الرغم مما قدمه الأردن من توضيحات في الدفاع عن المدينة المقدسة، وبالرغم من استعداده للتضحية بآخر قطرة من دمائه جيشه وشعبه من أجلها، إلا أنه آثر أن يتجرع مرارة القبول بقرار وقف إطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي آنذاك حتى تسلم الأماكن المقدسة لملايين المسلمين والمسيحيين في مشارق الأرض ومغاربها، ولكي تنجو من رصاص الغدر ونار الغيلة ودمار الغزاة».

وبيّن الحسين في خطابه هذا رفض إسرائيل لقرار مجلس الأمن الدولي (242)، وللسلام، وتمسكها بالأراضي التي احتلتها سنة 1967. وحذر القادة العرب والمسلمين المجتمعين بقوله:

«إن وجودنا كله، كعرب ومسلمين، مهدد بالزوال. وعلينا أن نثبت المحتوى الحقيقي لهذا الوجود أمام أنفسنا، وأمام شعوبنا، وأمام العالم كله. إن قلوب الملايين من العرب والمسلمين مشدودة إلينا هذه الساعة»⁽¹⁾.

ولم يتردد الحسين في الحديث عن العدوان الإسرائيلي في حزيران 1967 وآثاره المدمرة على الأردن وتعنت إسرائيل وتمسكها بالأرض التي احتلتها في تلك الحرب، في لقاءاته مع قادة الدول. ففي كلمته التي ألقاها في حفل العشاء الذي أقامه في قصر بسمان بعمان على شرف جودت صوناي، رئيس الجمهورية التركية، قال:

«فالسُّلطات الإسرائيلية لا تزال تحتل أجزاءً غاليةً عزيزةً من أرضنا، متحديةً بذلك الإرادة الدولية، ومجاهبةً بصلف الرأي العام العالمي في سائر أرجاء الأرض، إلى جانب إصرارها على ضم مدينة القدس والمضي في تهويدها، متحديةً بذلك شعور أمتنا العربية، وكرامة شعوبنا الإسلامية، ومستهينةً بمقدساتنا وآثارنا. وما جريمة إحراق

1- المصدر نفسه، ج3، ص 119-127.

المسجد الأقصى إلا مثل على ما حل بالأرض المقدسة في ظل الاحتلال. تلك الجريمة التي كان لموقف نخامتكم من استنكارها وشجبها الأثر الكبير في نفوس أبناء شعبنا في الضفتين.

ولا تزال إسرائيل تمعن في اضطهاد وتشريد إخوان لنا عبر النهر، تنسف بيوتهم في محاولة لاقتلاع جذورهم وتهجيرهم. وتبتدع لذلك الأسباب المختلفة من عقاب جماعي إلى عقاب للجوار، تمارسه دون وازع أو رادع، بالإضافة إلى قتل الأبرياء، واعتقال المواطنين والتضييق عليهم⁽¹⁾.

وشرح الحسين للرئيس الباكستاني الجنرال يحيى خان عند زيارة جلالاته لروالبندي في 14/3/1970 ضرورة معرفة عدونا الإسرائيلي جيداً، فقال: "يجب أن نفهم جيداً عدونا، كما يجب علينا أن نفهم جيداً حقيقة نواياه، فسلوك إسرائيل في حرب حزيران عام 1967، والنمط الذي عرف عن سلوكها منذ ذلك الحين، قد أوضحا بما لا يقبل الشك أن مقاصدها ومطامحها هي فرض سيطرتها، بكل الوسائل، على المناطق التي غزتها. وفي مظهر من مظاهر الغطرسة التي لم يعرف العالم لها مثيلاً منذ أيام النازية، استهترت إسرائيل بالأمم المتحدة، وتحدثت الرأي العام العالمي، وداست مبادئ القانون الدولي وقيم الإنسان ومرغتها بالوحل والتراب.

إن إسرائيل لا تزال تحتل أراضي ثلاث دول مستقلة وأعضاء في الأمم المتحدة. كما أنها مستمرة في تهجير أبناء شعبنا من منازلهم، وماضية في تهويد مدينة القدس. فإلى أين سينتهي بنا كل ذلك؟ ومتى سينتهي كل ذلك؟"⁽²⁾.

وأثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، التقى الحسين بمندوبي الصحافة الأجنبية في الأردن في الديوان الملكي الهاشمي في 17/10/1973، ليوضح لهم موقف الأردن من هذه الحرب، وقال:

1- المصدر نفسه، ج3، ص 148.

2- المصدر نفسه، ج3، ص 166.

«لقد أعلنتُ في آب 1967، أمام الأمم المتحدة، أن على إسرائيل أن تختار بين الحصول على السلام أو الاحتفاظ بالأرض، ولكنها لن تتمكن من الاحتفاظ بهما معاً. وعملت خلال الفترة التي تلت تلك الأيام العصيبة كل ما في وسعي للتحذير من الأخطار الكامنة في هذه المنطقة، والتي تهدد سائر أنحاء العالم...

إنني أومن بأن إسرائيل تقف في هذه المرحلة بالذات في موقف يجب عليها أن تقرر، وعليها أن تفعل ذلك قبل فوات الأوان. فقد أكدت مراراً أن الحدود الآمنة لا يمكن أن تكون مواقع على الأرض، أو حواجز من القنوات والأنهار أو رؤوس التلال، بل إن الأمن يمكن توفيره عندما يقبل الناس العيش سوياً تحت شروط سلام حقيقي. وذلك عندما تؤمن حلول مشرفة للمشكلة الحالية قائمة على الحق والعدل...

لقد أكدت في الماضي، ومنذ عدة سنوات، أنه إذا ما خسر العرب معركة فلن تكون تلك النهاية. فإن العرب بدافع من الإرادة والكبرياء سيتجاوزون الهزيمة، لأنهم يقاتلون من أجل وطنهم ومن أجل حقوقهم. كما أكدت أكثر من مرة باسم العرب سيعاودون القتال ثانية، وسيقدمون التضحيات الغالية طوعاً، كما يفعلون هذه الأيام للدفاع عن حقوقهم وعزتهم⁽¹⁾.

وفي لقائه الخامس مع الصحفيين الأمريكيين في نادي الصحافة الوطني في الشنطن في 1974/3/15، تحدث الحسين عن الدكتور هنري كيسنجر -Henry Kissinger الذي سماه "السلاح الأمريكي السري" والذي كان الحسين يعلق عليه الآمال في إجراء فصل بين القوات الأردنية والقوات الإسرائيلية على غرار ما كان يجري على الجبهتين المصرية والسورية مع إسرائيل. امتدح الحسين كيسنجر وقال: "إنه عندما يأتي يجلب معه كما يترك خلفه عندما يغادر جواً من الأمل والتفاؤل والاعتقاد بأن المشكلة التي كانت بصدد مستعصية الحل أصبح حلها أمراً ممكناً. وإن عودة الاعتقاد باهتمام الولايات المتحدة الودي بشعوب العالم العربي هي إحدى نتائج زيارته المتعددة إلى المنطقة".

1- المصدر نفسه، ج3، ص 423-427

لقد أوضح الحسين للحضور أن هدف الأردن ومصر وسورية من حضور مؤتمر جنيف هو "البحث عن السلام عن طريق انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي فقدناها عام 1967 ولا تزال تحتلها إسرائيل منذ سبع سنوات".

ورأى أن الوقت قد حان "لتقوم الدول العظمى التي تبنت القرار (242) باحترام التزامها وتنفيذه. أو هل يتطلب الأمر حرباً أخرى لإقناع دول العالم لقبول مسؤولية قرارهم الكاملة. لن تكون أية حرب في المستقبل كالحرب الأخيرة. وقد حان الوقت لمنع هذه الحرب من الاندلاع".

وتساءل الحسين عن موقف إسرائيل فقال: "سبق وقلت أن موقف العالم العربي قد تغير منذ حرب رمضان، وكذلك تغير موقف الولايات المتحدة من العرب. ولكن السؤال هو: هل تغيرت إسرائيل؟ وهل إسرائيل فعلاً على استعداد للقيام معكم ومعنا بمجهود لإزالة الأسباب التي تقف عثرة في طريق السلام"⁽¹⁾.

من قمة الرباط 1974 إلى قرار فك الارتباط 1988

تغير موقف الحسين من الضفة الغربية على الصعيد الدولي في أعقاب القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الأول 1974 والذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأصبح دوره يقتصر على دعم المنظمة ومساندتها في محاولاتها استعادة الضفة الغربية، وانسحاب القوات الإسرائيلية منها.

وبدأ نشاطه الجديد عند زيارة رئيس جمهورية رومانيا تشاوتشيسكو وزوجته إيلينا الأردن في نيسان 1975، وفي حفل العشاء الذي أقامه الحسين على شرف ضيفه قال:

1- المصدر نفسه، ج3، ص 455-459

«لقد بدا العدوان على الشعب الفلسطيني قبل أكثر من ربع قرن من الزمان. وولدت، مع بدايته، مأساة شعب تشرد من وطنه بالقوة والإكراه، ليصبح شعباً بلا وطن، وقضية بلا أرض. وتمادى العدوان في مدة التعاضم إلى أن احتوى منذ سنين مناطق شاسعة لدول عربية بقوة السلاح.

ومنذ البداية، عمدت إسرائيل، يا صاحب الفخامة، إلى سد جميع الطرق في وجه سائر الحلول العادلة لتلك القضية وهذه المأساة. وهي ما زالت تفعل ذلك حتى اليوم. وربما أصبحت تفعله بمزيد من العناد والإصرار. ولئن كان العرب لم يقنعوا العالم قبل اليوم، بأن إسرائيل لا تريد السلام، فإن إسرائيل قد تولت عنهم هذه المهمة في النهاية. وقادت العالم إلى هذه القناعة. وأصبح الموقف الإسرائيلي مكشوفاً للجميع. وربما للشعب اليهودي نفسه، في إسرائيل وخارجها على حد سواء. وأرجو أن يكون الموقف العربي قد اتضح بنفس المقدار للآخرين، بكل ما ينطوي عليه من عقلانية وموضوعية وصدق. إننا في الأردن، يا صاحب الفخامة، ويشترك معنا في ذلك أشقاؤنا العرب، ننادي بتحقيق مطلبين عادلين: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام 1967 والقدس في طليعتها، والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ومن دون تحقيق ذلك، فإننا لا نرى أملاً لاستتباب السلام في الشرق الأوسط وربما في العالم كله على الإطلاق»⁽¹⁾.

وركز الحسين في خطابه ولقاءاته على الصعيد الدولي على مأساة الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الأساسية ولاسيما حق تقرير المصير، بعد سحب إسرائيل قواتها من الأراضي التي احتلتها سنة 1967. ففي كلمته التي ألقاها في كلية سيتادل Citadel بولاية كارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية عند منحه شهادة الدكتوراه الفخرية في الحقوق، تحدث عن المأساة الفلسطينية وقال:

«إن المأساة التي يمثلها هذا النزاع بين الأمة العربية وإسرائيل، كما شهدنا الفصل الثاني، وهي حروب أعوام 1956 و1967 و1973، وهما نحن نشاهد اليوم تكوين الفصل الثالث وهو ذروة النهاية.

1- المصدر نفسه، ج3، ص511-514

فهل ستكون هذه النهاية السلام الذي نريده؟ أم تكون كارثة مروعة يتورط فيها العالم بأسره، فكيف نشأت مشاكل وخلافات الفصلين الأول والثاني؟ وماذا نستطيع نحن جميعاً أن نفعل حتى لا يجيء الفصل الثالث ليوسع المأساة ويديم أمدها؟

إن آرائي في هذا الشأن هي آراء إنسان عايش هذه التجربة الإنسانية، كما شارك فيها خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية. كما كانت بلاده في صدر النزاع منذ بدايته. وانطلاقاً من هذه الخلفية أود أن أقيم الأحداث والتطورات بالنسبة للماضي القريب. كما أود أن ألقى الضوء على آثارها لأصل إلى بعض النتائج.

وكما تعرفون ظهرت إلى الوجود دولة إسرائيل في عام 1948، بعد أن قرر البريطانيون إنهاء انتدابهم على فلسطين، وبعد أن اتخذت الأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين.

وفي الفترة ما بين تشرين الثاني 1947، عندما صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وأيار 1948، حينما أنهى الانتداب، تعرضت فلسطين إلى نشاط إرهابي عنيف قامت على أثره الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. وعندما وقعت الهدنة كانت النتيجة أن حوالي ثمان مئة ألف فلسطيني قد شردوا من ديارهم، وهاجروا منها لأنهم إما طردوا من بيوتهم، أو هربوا لأنهم لم يستطيعوا العيش تحت الحكم الإسرائيلي. وطوال عشرين عاماً عاش أكثر الفلسطينيين المشردين في مخيمات اللاجئين في الأردن وسورية ولبنان وقطاع غزة. وقد جرت عدة محاولات من جانب المشردين لاجتياز الحدود، الأمر الذي ردت عليه إسرائيل بأعمال انتقامية عنيفة.

ومع مرور السنين، استمر خرق اتفاقيات وقف إطلاق النار. كما ازدادت الممارسة والكرهية بين الجانبين. واستمر العرب والإسرائيليون في بناء قدراتهم العسكرية.

وفي حزيران 1967 وقعت حرب الأيام الستة بين إسرائيل وثلاث دول عربية هي مصر وسورية والأردن. وكانت النتيجة أن القوة العسكرية لهذه الدول العربية الثلاث قد تحطمت كلياً، كما احتلت القوات الإسرائيلية مناطق في الدول العربية الثلاث المذكورة هي شبه جزيرة سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية من الأردن بما في ذلك مدينة القدس العربية.

وفي شهر تشرين الثاني من ذلك العام اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم (242) بالإجماع. وكان الهدف من إقراره أن يكون أساساً لحل المشكلة. وقد نصت مقدمة القرار على مبدأ أساسي منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهو أنه لا يحق لأية دولة أن تستولي على أراضي دولة أخرى بالقوة. ثم بين القرار الشروط التي ينبغي على الطرفين أن يقبلا بها، وهي حق إسرائيل والدول العربية بحدود معترف بها، مع حرية الملاحة في قناة السويس إلى جانب تحقيق حل عادل للمشكلة الفلسطينية، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ولا تزال تحت احتلالها. وقد قبلت هذه الشروط من الجميع من حيث المبدأ ولكن بدأ بعد ذلك تحدي تطبيق السلام. كان ذلك في عام 1967، أي قبل ثمانية أعوام، ولكن ما الذي حدث منذ ذلك الحين؟

لقد أكدت الأمم المتحدة مراراً نصوص القرار المذكور. كما أوفدت بعثات عدة إلى منطقة الشرق الأوسط من أجل تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك عرضت جميع الدول الكبرى تقريباً وساطتها. كما أدرجت القضية على جدول أعمال العديد من اجتماعات القمة في العالم، ولكن لسوء الحظ كان الفشل نصيب هذه المساعي جميعها. ولم يتم أي تقدم في أي نقطة، واستمر احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

وبعد ذلك اندلعت حرب تشرين الأول 1973 التي استمرت ثلاثين يوماً، والتي تعتبر من حيث التجهيزات العسكرية أكثر الحروب كلفة على الإطلاق. وبعد أن أعلن وقف إطلاق النار، بدأت سلسلة من النشاطات الدبلوماسية من جانب الأمم المتحدة والدول الكبرى. كما عملت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على عقد مؤتمر جنيف، سرعان ما تم تأجيله، ومرة أخرى لم يتم إنجاز أي شيء.

وبعد ذلك بدأ واحد من أهم الأحداث البارزة في تاريخ الدبلوماسية التي قام بها وزير خارجيتكم الدكتور هنري كيسنجر. وهي السياسة التي تعرفونها كثيراً. وقد نجح فعلاً في تحقيق فصل القوات في شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، ولكن عندما عاد مؤخراً للعمل على تحقيق انفصال آخر بين القوات المصرية والإسرائيلية وجد أن الموقفين لا يمكن التقريب بينهما، فعاد إلى وطنه خائب الأمل. وقد وصف البعض عدم

نجاحه بأنه فشل له. وفي الحقيقة إذا كان هنالك فشل بالفعل فلا يمكن أن يعزى للدكتور كيسنجر الذي عمل بدون كلل وشجاعة متناهية، وبصبر وتفان عظيمين أكثر من أي إنسان في محاولة لحل المشاكل التي تمزق المنطقة. ولهذا فإنه يستحق التهنئة على ما بذله من جهود. كما يجب تشجيعه في الاستمرار في جهوده ومضاعفتها تحت قيادة الرئيس فورد .Gerald Ford

إن فشل المفاوضات يعكس فشل إسرائيل في التخلي عن سياستها التي ثبت أصلاً فشلها. كما يمثل أيضاً فشل إسرائيل في إعادة النظر في مفهومها لفكرة الأمن الذي يركز على تمسكها باحتلال أراضي جيرانها. وفي الحقيقة إن استمرار تشبث إسرائيل بهذا المبدأ هو الذي يحول دون حصولها على الأمن القومي.“

وطالب الحسين الأمريكيين في خطابه هذا الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967، وقال:

«عليكم أن تساعدوا إسرائيل في أن تدرك بأن حصولها على الأمن الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يكون جيرانها مستعدين لأن يعيشوا معها بسلام، وهذا هو بالضبط ما نقدمه لها الآن»⁽¹⁾.

واغتم الحسين زيارة الرئيس المكسيكي لويس إيتشيفيريا للأردن ليعرض عليه ملخصاً للعدوان الإسرائيلي سنة 1967 ومجمل القضية الفلسطينية في كلمته التي ألقاها في حفل العشاء الذي أقامه الحسين على شرفه في عمان في 10/8/1975. قال الحسين:

«ولكنه (أي الأردن)، مع أشقائه العرب كذلك وجد نفسه، وقبل بداية النصف الثاني من هذا القرن، بمواجهة قضية خطيرة ومأساة فريدة لم يعرف الإنسان لها مثيلاً في التاريخ، تلك هي قضية فلسطين، ومأساة شعبها العربي. ولقد ظلت القضية تستفحل، والمأساة تتعاضم حتى وصلت إلى الصورة التي يعرفها العالم الآن. صورة العدوان المباشر على دول عربية باحتلال أجزاء من أراضيها تجاوزت في مداها الحدود السياسية لفلسطين بكاملها لتشمل إلى جانبها سيناء والجولان.

1- المصدر نفسه، ج3، ص523-533.

ويقف الأردن، يا صاحب الفخامة، من القضية الأصلية والأزمة المتفرعة عنها موقفاً يلتقي فيه مع إخوانه العرب، مثلما يلتقي عليه مع سائر الأحرار في هذا العالم. وموقفه هذا ليس بالموقف الجدلي، لأنه ببساطة قضية شعب اغتصبت حقوقه في أرضه ووطنه، وشرد في الدنيا تحت كل كوكب. ولا بد من تأمين حقوقه، ورد الكرامة إليه، إذا ما أريد السلام أن يتحقق في المنطقة بأسرها، وفي العالم كله. والموقف ببساطة أيضاً يطالب بإزالة العدوان الإسرائيلي، وكبح جماحه، بالنسحاب الإسرائيلي كامل وشامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل نتيجة عدوانها علينا عام 1967. فهو من هذه الزاوية يتجاوز مع الإرادة الدولية الممثلة في القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة عبر السنين المختلفة. وهو من كل زاوية يتجاوز مع مقتضيات العدل وعناصر الحق التي آمن بها الإنسان منذ البداية.

ولعل نظرة إلى الموقف الإسرائيلي، كما يبدو لي، يا صاحب الفخامة، تدفعك إلى الاختلاف معه، وربما إلى رفضه والإعراض عنه، ذلك لأنه يتلخص من ناحية في التحدي السافر لقرارات الأمم المتحدة، ولأنه من ناحية أخرى، يتجافى مع قيم العدالة ومثل الإنسان في هذا الوجود⁽¹⁾.

وأثناء زيارة الحسين لأستراليا في مطلع آذار/ مارس 1976 ألقى محاضرة في نادي الصحافة الوطني في كانبرا Canberra العاصمة الأسترالية تناول فيها تأمر الحلفاء على العرب في الحرب العالمية الأولى ووعدهم بلفور وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وقيام دولة إسرائيل وحرب حزيران 1967، وحرب تشرين الأول 1973، والمساعي الدبلوماسية لإيجاد حل سلمي للصراع العربي- الإسرائيلي.

قال الحسين في محاضراته هذه:

«لقد بدأ الظلم منذ سنين عدة، وخلال الحرب العالمية الأولى عام 1916، عندما قام جدي الأكبر الشريف حسين بمصادقة الحلفاء، شرط أن يدعموه في إقامة دولة عربية مستقلة.

1- المصدر نفسه، ج3، ص541-544.

وبعد سبعة شهور، ودون علمه، تم التوقيع على معاهدة سايكس- بيكو Sykes-Picot Agreement بين بريطانيا وفرنسا، حيث تم بموجبها تقسيم الدول العربية المستقلة التي طالب بها جدي الأكبر، وتم وضعها تحت الانتداب البريطاني والفرنسي.

وبعد ذلك بأحد عشر شهراً، تم إصدار وعد بلفور Balfour Declaration الذي قدم دعم بريطانيا لتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي على أرض وعد بها جدي كجزء من دولة عربية جديدة مستقلة.

لم يكن لدى العرب، وخاصة الفلسطينيين، المقدرة على مواجهة هاتين المعاهدتين، بل تم إذعانهم ظلماً بإقامة دولة يهودية عام 1948 في فلسطين، دون استشارة أو موافقة الأثرية العظمى من السكان الذين يسكنون هناك.

ونتيجة لذلك، وخلال الثماني والعشرين سنة الماضية، قد كان دورنا في العالم ممزقاً في النزاع، فواجهنا النشاط الإرهابي العنيف الذي بدأ عام 1947، عندما وافقت الأمم المتحدة على التقسيم، ثم جاء القتال عام 1948، وتبعه حروب 1956 و1967 و1973. وقد تأثر الأردن بشكل مباشر ومؤلم في هذه الحقبة المأساوية من هذه الفترة.

وأنا أعرف الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات. وأنا أتذكر جيداً ما أدت إليه الحرب من موجات متلاحقة من اللاجئين. وقد طرد حوالي مليون فلسطيني من بيوتهم أو أن بعضهم قد هرب ليسلم، وقد عاش معظمهم خلال السبع والعشرين سنة في مخيمات اللاجئين موزعين بين الأردن وسورية ولبنان وقطاع غزة.

وقد كانت حرب عام 1967 فاجعة بالنسبة للدول العربية فالإمكانات العسكرية للأردن ومصر وسورية دمرت كلياً. كما احتلت القوات الإسرائيلية شبه جزيرة سيناء من مصر ومرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية من الأردن، بما في ذلك مدينة القدس العربية وما يوجد فيها من الأماكن المقدسة المسلمة والمسيحية. وقد حقق العرب نجاحاً إلى حد ما في حرب 1973، إلا أن هذه المواجهة التي امتدت عشرين يوماً أثبتت أنها الأكثر كلفة من حيث العتاد العسكري، وأية كلفة يمكن أن تترتب عنها أي حرب في أي وقت من الأوقات وفي أي مكان.

وبالرغم من هذه المعاناة والتكاليف والتضحية بعشرات الألوف من الأرواح والبلالين من الدولارات، فإنه لم يتحقق أي حل. لجيوش خمس دول في حالة مواجهة على طول الخط الهش لوقف إطلاق النار، والموازنات الحربية للدول المعنية تبلغ بلايين الدولارات، والسؤال الجلي الذي يوجه في غمرة هذا النزاع في الشرق الأوسط هو: لماذا لا يوضع له حد؟“.

بعد هذا العرض لتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، قال الحسين بأنه مقتنع بأن هناك قوى وعوامل إيجابية يمكن أن تبيء الطريق نحو إيجاد حل للقضية. وأول هذه القوى التحسن الكبير في القوى الاقتصادية للدول العربية منذ حرب عام 1967، والعامل الثاني هو التحسن الكبير في القدرة العسكرية العربية، وقد ظهر جلياً في الدور الذي قامت به القوات المسلحة العربية في حرب تشرين الأول 1973. والعامل الثالث هو تحسن الموقف السياسي العالمي للدول العربية. وظهر ذلك جلياً في الدعم الأخير الواسع النطاق حيث ساندت به أكثر من مئة دولة العرب في قضايا متصلة بالصراع العربي الإسرائيلي. والعامل الرابع هو الاعتراف الذي أعطاه العالم لحقوق الشعب الفلسطيني، وحق هذا الشعب في تقرير مصيره، وأنه دون الفلسطينيين لن يكون هناك سلام. وأكد الحسين في محاضرتة هذه ”أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن تحل دون الوجود والمشاركة الفعلية للفلسطينيين وممثلهم الشرعي - منظمة التحرير الفلسطينية. هذه هي الحقيقة التي على إسرائيل أن تقبلها... وفي مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الثاني عام 1974 تقرر أن تحول مسؤولية التفاوض على أي حل يتعلق بالضفة الغربية والقضايا الفلسطينية الأخرى من الأردن إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وقبل ذلك كان الأردن يتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بعودة الضفة الغربية إلى العرب.

وأنتهى الحسين محاضرتة هذه بوضع شروط التوصل إلى السلام مع إسرائيل وهي أربعة:

- تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، بما في ذلك حق إقامة دولة مستقلة في فلسطين.
- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو تلقي تعويضات عن ممتلكاتهم المفقودة.

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران عام 1967.
- اتخاذ تدابير مناسبة لضمان السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي ضمن حدود آمنة ومعترف بها لكل الدول في المنطقة»⁽¹⁾.

وكرر الحسين ما ورد في محاضراته السابقة في محاضرة ألقاها بعد شهر واحد في مجلس الشؤون العالمية في فيلادلفيا بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية في 1976/4/8. فبعد أن أثنى على كاليفورنيا وسكانها وعلى مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية قال:

«وفي بداية حديثي أعترف أنني متحيز لسببين: الأول أنني عربي، والثاني لأنني أعترف بصداقتي وإعجابي بالولايات المتحدة.

ففي عام 1916 قاد جدي ومعه أولاده الثورة العربية لتحرير العالم العربي من الحكم العثماني وإنشاء الأمة العربية المستقلة. ولتحقيق هذا اشترك جدي مع الحلفاء في الحرب ضد الإمبراطورية العثمانية. ولكن وبدون علمه سرعان ما اتفق اثنان من الحلفاء الإنكليز والفرنسيون على تقسيم الدولة العربية المستقلة التي كان جدي يكافح من أجلها إلى مستعمرتين إحداهما بريطانية والأخرى فرنسية.

وفي الثاني من شهر تشرين الثاني 1917، أصدر البريطانيون وعد بلفور الذي أبدت فيه بريطانيا تأييدها لإنشاء وطن قومي لليهود في المحمية البريطانية - فلسطين - وبالرغم من أن عدد الفلسطينيين كان يزيد على عدد اليهود بنسبة عشرة إلى واحد، إلا أن البريطانيين، ومع كل أسف، لم يستشيروهم، ولم يقبلوا باحتجاجاتهم على هذا الوعد، ومع أن الوعد البريطاني لم ينفذ في الفترة التي صدر فيها إلا أنه نفذ بعد ثلاثين سنة من صدوره.

وفي عام 1947، ومن قبيل التعويض أو الشفقة على اليهود لما لاقوه إبان حكم هتلر لألمانيا، فقد أصدرت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل حسب ما جاء في المخطط البريطاني.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 553-558

وكان واضحاً أن هذا القرار يحتوي على مجموعة من المتناقضات، فهو محاولة لمنح الشعب اليهودي الأمن والاستقرار في قلب العالم العربي بسبب أخطاء ومخالفات ارتكبت في أوروبا. وجاء هذا القرار ليعاقب الفلسطينيين الأبرياء على جرائم ارتكبتها النازيون. كما أنه أنكر على الشعب الفلسطيني بأكمله ذلك الحق الذي قامت الحرب العالمية الثانية دفاعاً عنه، وهو تقرير المصير.

وفي السياسة تماماً كما في الفيزياء، لكل فعل رد فعل مساو له وفي الاتجاه المعاكس. لذا قاوم الفلسطينيون والعرب قرار تقسيم الأرض، ولكنهم هزموا ونتيجة لهذا ترك ما يقارب المليون عربي أرضهم وبيوتهم التي احتلها الإسرائيليون. هذه هي باختصار جذور المشكلة الفلسطينية. وحتى الآن لم يجد العالم حلاً لهذه المعضلة التي ما تزال منذ ثلاثين عاماً تثير الحرب تلو الحرب. لقد كان الثمن الذي دفع خلال هذه الأعوام الثلاثين في الرجال والمال والشقاء مذهلاً.

ولأن الاحتلال هو دعوة إلى مزيد من الاحتلال، فقد وقعت خلال هذه الحقبة من الزمن ثلاث حروب دامية. عام 1956 اجتاحت إسرائيل مصر في محاولة لقلب نظام الحكم فيها، ولكنها تراجعت تحت أوامر الولايات المتحدة.

وعام 1967 اجتاحت إسرائيل أراضي مصر وسورية والأردن. وأرغمت مئتي ألف فلسطيني على ترك منازلهم بينما مدت سيطرتها وحكمها العسكري على ثمان مئة ألف فلسطيني، وعلى أرض هي أكبر مساحة بعشر مرات من مساحة إسرائيل.

وفي سنة 1973 هاجم العرب المواقع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة محاولة منهم لاستعادة أراضيهم. ومع أن هذه الحرب لم تكن ذات جدوى من الناحية العسكرية إلا أنها كانت من حيث العناد والإصابات أكثر من أي حرب أخرى في أي مكان أو زمان.

لقد قتل في هذا الصراع المستمر منذ ثلاثين عاماً أكثر من أربعين ألف إنسان كان منهم ثلاثون ألف عربي. كما كلف (250) ألف مليون دولار.

كذلك فإن هذا الصراع كان باهظ التكاليف بالنسبة للولايات المتحدة أيضاً. فقد خصصت الولايات المتحدة هذا العام فقط أكثر من بليونين من الدولارات كمساعدة منها لدعم القوات الإسرائيلية. وبهذا يرتفع رقم المبالغ التي دفعتها الولايات المتحدة لإسرائيل خلال هذه السنوات إلى ما يقارب عشرين بليون دولار.

ونتساءل: كيف أتيح لمشكلة كانت باهظة الثمن بالنسبة للجميع وضد مصلحة كل الأطراف، وتهدد الاقتصاد العالمي بالدمار، كما تعرض العالم لحرب عالمية ثالثة؟ نتساءل: كيف أتيح لهذه المشكلة أن تظل قائمة، وأن تظل تتعاظم مع الزمن بكل ما تحمله من مخاطر وأهوال؟

وبما أن الإنسان ليس ميالاً بطبيعته إلى تدمير نفسه، فلا شك أن التفسير الوحيد لما نعاني منه اليوم يكمل في أخطاء وسوء تقدير كل الأطراف المعنية.

بعد هذا العرض لتطور القضية الفلسطينية تناول الحسين تصرفات إسرائيل وسلوكها العدواني، ورفضها لكل المساعي السلمية التي بذلت منذ سنة 1967 حتى لم يبق لديها حافز لأن تقوم بأي تنازل وإصرارها على التمسك بالأراضي التي احتلتها. وتحدث عن التغيرات الأربعة التي حدثت في العالم العربي: التحسن المالي والاقتصادي، والتحسين العسكري، والتقدم التقني، والتأييد العالمي. وقال أيضاً:

«إننا لا نستطيع إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء. ولكننا نستطيع إنقاذ الضحايا، ومعالجة الظلم بطريقة شريفة، وذلك بأن نعترف للآخرين بالحق الذي ندعيه لأنفسنا، ومن واجب إسرائيل قبل أية دولة أخرى أن تفهم وتقدر مدى تعلق أي شعب بوطنه إذ أنها بإنكارها الشرعية الفلسطينية تنكر الشرعية بالنسبة لها هي نفسها. وإسرائيل تتحدى الرأي العام العالمي، وتتحدى أصدقاءها، وتتحدى الأمم المتحدة التي تدين لها بوجودها. ولا يمكن حل المشكلة الفلسطينية بدون وجوب إشراك الفلسطينيين وممثلهم الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا أمر على إسرائيل أن تقبل به، ولا داعي للخوف منه أو الاعتقاد بعدم جدواه»

وتحدث الحسين في محاضرته هذه عن أساطير إسرائيل الأربعة وهي: أولاً: أسطورة أن إسرائيل تريد السلام بينما العرب يريدون الحرب، وثانياً: أسطورة أن أمن إسرائيل يعتمد على استمرار احتلالها للأرض العربية. وثالثاً: أسطورة أن إسرائيل لا تستطيع أن تعيد مرتفعات الجولان السورية لأن المدفعية السورية تهدد المستوطنات الإسرائيلية والأمر نفسه ينطبق على الضفة الغربية. ورابعاً: مسألة المفاوضات المباشرة باعتبارها المفتاح لتحقيق التسوية السياسية.

وكرر الحسين شروط التسوية السياسية الأربعة وهي:

- ضمانات مناسبة لا بد من توفرها لسيادة جميع دول المنطقة ومن ضمنها إسرائيل، وكذلك لكيانها الإقليمي واستقلالها السياسي.
- على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 ولا حدود 1948. وهذا يشكل تنازلاً عربياً كبيراً من أجل السلام.
- لا بد للشعب الفلسطيني من أن يمارس حقه الوطني الذي لا جدل فيه في تقرير المصير ومن ضمنه الحق في إقامة دولة مستقلة في فلسطين إذا أراد هو ذلك.
- ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة العديدة منذ وقت طويل لا بد أن يعطى اللاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى بيوتهم أو دفع التعويضات لهم على أملاكهم التي فقدوها»⁽¹⁾.

زار الحسين الاتحاد السوفياتي في حزيران/ يونيو 1976، وقال في كلمته التي ألقاها في حفل العشاء الذي أقيم على شرفه في قصر الكرملين بموسكو في 18/6/1976، بعد أن أشاد بالعلاقات الودية بين الأردن والاتحاد السوفياتي وبالعلاقات العربية-السوفياتية:

«إن الوضع في الشرق الأوسط، منذ ذلك اليوم الذي زرتكم فيه لأول مرة، لم يبتعد حتى الآن عن منطقة الخطر، بل العكس من ذلك فإنني أخشى أن يكون قد اقترب أكثر وأكثر من قلب منطقة الخطر وصميمها.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 561-572

فلاحتلال الإسرائيلي ما زال متشبثاً بكل ما وضع يديه عليه، والممارسات الإسرائيلية ماضية كل يوم في تغييرها لواقع الأرض والإنسان وسط مقاومة باسلة وعارمة من المواطنين هناك، صغيرهم وكبيرهم على حد سواء. كما برزت مساح جديدة للصراع الدموي الذي يستنزف القدرة العربية، ويدفع بها بعيداً عن ميدانها الرئيسي تنصب هنا وهناك كما وقع في لبنان العزيز. ومزيد من بناء الآلة العسكرية التي تحول إسرائيل إلى مستودع لآلات الفتك والدمار يجري فيها على قدم وساق. كل ذلك يدفعني إلى مزيد من القنعة بأنه ما لم يتم التوصل في وقت قصير إلى البدء في إقرار حل شريف وعادل للأزمة، فإن وقف التدهور في الأوضاع سيصبح ضرباً من المستحيل. وعندها لا يستطيع أحد أن يتنبأ بحجم الكارثة التي ستحل بالمنطقة، وربما بأمن العالم وسلامته من ورائها. ومثل ذلك الحل لا يمكن أن يكون ممكناً ولا مقبولاً ما لم يؤد إلى الانسحاب الشامل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عدوان 1967. وما لم يضمن الحل الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني في وطنه وفوق أرضه.

على أنني لا بد من أن أشير إلى أن تطوراً إيجابياً بعيد الدلالة كبير المضمون قد وقع على الصعيد العربي خلال العامين الأخيرين. فنحن في الأردن إلى جانب ما قطعناه من أشواط طيبة في بناء قوتنا الذاتية، قد بدأنا مع أشقائنا في سورية ببناء واقع جديد نريد له أن يتخذ الصورة التي كانت أن تكون نموذجاً يحتذى. فالأردن وسورية سيعيدان الأمور في النهاية إلى أصولها التاريخية الصحيحة، ويردانها إلى الصورة التي كانت قائمة فيما مضى، والتي ينبغي أن تكون بعد اليوم⁽¹⁾.

ووجه الحسين نقداً للسياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل في خطابه الذي ألقاه في أعضاء الرابطة العربية الأمريكية للتجارة والصناعة ومعهد الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة في 1977/4/27، بعد أن أشار إلى دعوته خلال العقدين الزمنيين الماضيين إلى إجراء حوار مفتوح مع الولايات المتحدة، واتباع الصراحة والتعاون معها. وأشاد بالمساعدات الأمريكية للأردن التي ساهمت في العديد من إنجازاته. وأكد التزام الأردن بسياسة الاعتدال والحلول السلمية وتفضيلها على العنف والحرب. وقال الحسين:

1- المصدر نفسه، ج3، ص 591-592

«لا تستطيع الولايات المتحدة أن تبقى أسيرة لافتراضات عفى عليها الزمن، بالإضافة إلى أن هذا الافتراضات غير صحيحة، كالقول إن إسرائيل وحدها فقط هي التي لها حاجات أمنية، وأن بقاء إسرائيل هو الأمر الوحيد في النزاع، وأن العرب يسعون إلى دمار إسرائيل، وأن الفلسطينيين متشددون لا يهادنون، كما أنهم يلجأون إلى العنف. هذه كلها خرافات سيطرت على رؤى الكثيرين من الزعماء والمواطنين في الغرب بكل نية حسنة. ولقد استطاعت هذه الخرافات أن تعرقل السعي من أجل السلام على مدى سنوات عديدة، في حين أن الحقائق تختلف عن ذلك تماماً. فالعرب لم يخلقوا هذا النزاع، بل إن هذا النزاع فرض عليهم فرضاً. كما أن الفلسطينيين لم يشنوا أي هجوم، ولم يحتلوا بالقوة وطن أي شعب آخر، بل إنهم هم الذين أجبرتهم إسرائيل على الخروج من وطنهم. إن التهديد الذي يجابه بقاء إسرائيل هو افتراض ذاتي وذهني في حين أن تشرذم الفلسطينيين وخروجهم من بلادهم هما حقيقة موضوعية ومرئية.

أما مسألة الأمن فإنها ليست أمراً خاصاً بطرف واحد. وإذا ما سيطر على العرب أي وهم عن الأمن فلا بد من القول أن أراضينا هي التي تعرضت للغزو والاحتلال. فالأردن مثلاً فقد نصف أراضيه تقريباً، في حين أن إسرائيل قد زادت مساحتها مرات عديدة. كما أن جزءاً من الأراضي السورية والمصرية خاضع للاحتلال. أما الشعب الفلسطيني فقد أصبح وطنه كاملاً الآن تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. ولا يمكن لأحد أن يتوقع من الدول العربية والشعب الفلسطيني أن يعترفوا بحقوق إسرائيل إذا لم تعترف إسرائيل بحقوقهم، ورفض إسرائيل الاعتراف بحقوق الفلسطينيين لأن الفلسطينيين لا يعترفون بحقوقها أمر جدي وفرضي.

لا بد للفلسطينيين من أن يكونوا طرفاً في حل المشكلة، لأنها أصلاً مشكلتهم هم. ونحن لا نستطيع أن نعيد سير التاريخ إلا أنا نستطيع أن نساعد ضحاياها. فنحن نستطيع أن نسوي المظالم بطريقة مشرفة، وأن نعترف بحقوق الآخرين التي يطلبونها هم لأنفسهم.

وختم الحسين محاضرتة هذه بقوله:

«إننا لا نطالبكم بالاهتمام بمصالحنا، بل بمصالحكم أتم بالذات، ونحن لا نطالبكم بأن تحابونا بل بأن تكونوا منصفين. ونحن بكل بساطة نطالبكم بأن تكونوا صادقين مع

أنفسكم أولاً. فالثقة التي تتمتعون بها نتيجة الالتزام والمبادئ، تعتبر أساس زعامتكم وقيادتكم. إنه التزام بمبادئكم ومصلحكم، وهذا هو الذي يعتبر بداية لبزوغ فجر السلام في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

التقى الحسين، أثناء زيارته للولايات المتحدة في نيسان 1977 بالأمين العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم Kurt Waldheim في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك، وفي مأدبة الغداء التي أقامها فالدهايم على شرف جلالته في 1977/4/28 ألقى الحسين كلمة تناول فيها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وحث الأمين العام على استئناف أعمال مؤتمر جنيف للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة. قال الحسين:

«زيارتي هذه للأمم المتحدة تهدف إلى إعادة التأكيد على إيمان الأردن بالمثل والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وتهدف هذه الزيارة إلى تجسيد الإيمان والآمال والأمان التي يحملها شعبنا في الأردن بالنسبة للأمم المتحدة باعتبارها ضمير البشرية وواسطتها لتحقيق السعادة للحزين والحرية للمضطهد.

هذا وبعد شهر واحد من الآن، يكون قد مضى جيل كامل على وقوع مساحات واسعة من الأراضي العربية ضحية الاحتلال، ويعيش سكان تلك المناطق حالياً تحت القيود. كما أنه مضى الآن زهاء ثلاثة أجيال منذ أن اقتلع الشعب الفلسطيني من جذوره، وتحول إلى مجموعات من المشردين. والرسالة التي أحملها، والأمل الذي أتطلع إليه أن لا يطول أمد خلاصهم، بسبب العوائق الإجرائية أو المطالب الزائدة التعسفية تحت أي ستار أو أية حجة، الأمر الذي يعد خرقاً لمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها.

والأردن يؤيد بقوة استئناف مؤتمر الأمم المتحدة للسلام في جنيف في أقرب وقت، ولكن وفقاً لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة. كما أنه سيشارك بصورة بناءة في العمل لتحقيق نتائج موفقة، كما هو مأمول. ولكي يتم تجنب عقد مؤتمر معرض للفشل والجمود، لا بد من القيام بالإعداد المناسب للبدء بمثل هذه العملية⁽²⁾.

1- المصدر نفسه، ج3، ص 665-671.

2- المصدر نفسه، ج3، ص 673-674.

وأثناء الزيارة نفسها التقى الحسين برئيس بلدية هيوستن Houston عاصمة ولاية تكساس الأمريكية في 1977/5/2، الذي أقام لجلالته حفلاً تكريمياً تحدث فيه الحسين عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ونتائج الخطيرة والموقف الأمريكي المتحيز لإسرائيل، وقال:

«أما من ناحية إسرائيل فهناك القليل مما يدعونا إلى التفاؤل. ففي الوقت الذي نتحدث فيه عن السلام والتعايش فإن سلوكها في الشرق الأوسط يؤكد على مسألة امتدادها العسكري وتعصبها الأيديولوجي. لقد عاملت الشعب الفلسطيني الذي عاش على الأرض التي تقوم عليها إسرائيل الآن، بالعنف والكبت بلا أية رحمة أو شفقة.

وإسرائيل اليوم تحتل منطقة أكبر من حجمها الأساسي مرات عدة. وهذه المنطقة تخص دولاً مجاورة ذات سيادة. وتلج إسرائيل دوماً على ما تسميه بالحدود التي يمكن الدفاع عنها. وهذا يضم مساحات واسعة من الأراضي العربية التي حصلت عليها إسرائيل بالقوة منذ عام 1967. وهذا أمر يعني استبدال الشره الإقليمي بالأخلاق. فليست هناك أخلاق في سياسة تقوم على أساس المصادرة والإخضاع العسكري والضم الزاحف، أو كما تقول إسرائيل: خلق الحقائق في الأراضي العربية المحتلة.

ولا يسع الإنسان هنا إلا أن يتساءل: هل يحق لنا اعتبار سياسة خارجية أمريكية تعمل على تأييد مثل هذه السياسة الإسرائيلية، وبالتالي تثبيتها قائمة على القيم والمثل أو أنها تستخدم المصالح الأمريكية.

ونحن ندرك أن الالتزام بسياسة أكثر إنصافاً وتوازناً في المستقبل يجعلكم تجابهون بعض المشاكل. إلا أن ضمانكم المستمر لبقاء إسرائيل ووجودها أمر لا مجال للبحث فيه. ومع هذا، لا يستطيع الإنسان إلا أن يتساءل عما إذا كانت مصالح إسرائيل الحيوية وكذلك مصالحكم يمكن أن تصان أو تخدم عن طريق التأييد المستمر غير الموزون وغير المفيد لإسرائيل التي جعلتها سياساتها معزولة عن كل قطر من أقطار العالم. والسؤال هو: وكما أشار إليه جورج ريبكو بصورة واضحة: كيف يمكن إنقاذ إسرائيل بالرغم عنها؟ هذا وأنا أعتقد أن مبادرة لا بد أن تصدر، مبادرة من أجل العدل والسلام في الشرق الأوسط، ونحن نحمل الآمال الكبرى تجاه السياسات المساعدة للإدارة الجديدة التي تعنى

بحقوق الإنسان وقيم الشعوب ومثلها في كل مكان. ونحن نوافق مع الرئيس كارتر، ونؤيد ندائه لإنقاذ العالم، ولاسيما الشرق الأوسط من الأعباء التي فرضت عليه بسبب السباق في التسلح. ونحن نعتقد جازمين بأن القوة ليست هي الجواب“⁽¹⁾.

زار الحسين يوغوسلافيا في نيسان 1978، واغتمت الحسين هذه المناسبة، وفي مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس اليوغوسلافي جوزيب بروز تيتو Josip Broz Tito على شرف جلالته في جزيرة بريوني Brioni شكر الحسين تيتو وقال:

«فنحن في الوطن العربي لا نزال ضحية هجمة استعمارية عنصرية، شردت جزءاً من شعبنا. وتبتلع اليوم أجزاء مقدسة من أرض أجدادنا. وتنشر القلق والحرب والاضطراب في منطقتنا. وهي في كل يوم تجر العالم بأسره إلى حافة الحرب أو الاضطراب الاقتصادي والسياسي العنيف. هذه الظاهرة التي ما زال شعبنا ضحية لها هي من بقايا عهود الاستعمار والاستغلال والتعدي على حقوق الشعوب وحضارتها، التي ناضلتم من أجلها السنوات الطوال، والتي من أجلها عملتم مع رفاق لكم من قادة العالم على خلق تيار جديد، ونفختم فيه روح النضال والعمل البناء الدائب نحو التحرر والتقدم.

إن وطننا أيها القائد الصديق، لن يستقر والعالم معه لن يهدأ، إلى أن يرجع الحق السليب إلى أهله بزوال الاحتلال وانتهاء التشرذم، وإلى أن تحترم حقوق الإنسان الفلسطيني الأزلية التي لا نقاش فيها، بما فيها حقه في تقرير مصيره ومستقبله، وحقه في أن يعيش على أرضه وأرض أجداده مواطناً كريماً لا مشرداً ولا مستعمراً“⁽²⁾.

وشارك الحسين في مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا Havana عاصمة كوبا Cuba، وألقى خطاباً فيه في 5/9/1979، وذكر الرئيس الكوبي فيدل كاسترو Fidel Castro بأن الشعب الكوبي قد قدم أبناءه للقتال إلى جانب الجنود العرب في وجه قوى العدوان الصهيوني عام 1973، وشكره على هذا الموقف النبيل. وتحدث عن العدوان الإسرائيلي ومأساة الشعب الفلسطيني، وقال:

1- المصدر نفسه، ج3، ص 675-679.
2- علي محافظة (إعداد وتحرير)، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 63-64.

«وفي الشرق الأوسط تواجه الأمة العربية، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، معركة الدفاع عن الوجود القومي والاستقلال الوطني وتقرير المصير. والشعوب العربية تعلم جميعها، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني المناضل، أن معركة التحرر الوطني وتقرير المصير لا تنفصل عن قضية السلام في الشرق الأوسط، بل إن نجاح مبادئ الاستقلال الوطني وتقرير المصير والتحرر من السيطرة العدوانية هي نجاح لقضية السلام العادل في المنطقة.

لقد وقف الشعب الأردني إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، ومنذ أن بدأت مواجهة الأخير مع العدوان الصهيوني العنصري العدواني في بداية هذا القرن. وظل يقف إلى جانبه، ويناضل معه عبر عقود الكفاح ضد التوسع الإسرائيلي، وضد تغلغل مؤسسات العدوان والاحتلال العنصري في قلب الأرض الفلسطينية. فإسرائيل اليوم تحتل كل الوطن الفلسطيني، وهي تغير كل يوم معالم الأرض المحتلة، وتزرعها بالمستوطنات حتى تحو الشخصية العربية للشعب الفلسطيني العربي، مالك الأرض ومالك الحق التاريخي في تقرير المصير والكيان الوطني الحر.

ولقد امتدت يد الاحتلال لكل مرافق الشعب الراح تحت الاحتلال، ولكل مؤسساته الثقافية والاقتصادية والروحية، وخاصة عاصمته الروحية والتاريخية والحضارية القدس“.

وتناول التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني وخروج مصر عن هذا التضامن فقال:

«إن الأمة العربية بمجموعها تقف مع الشعب الفلسطيني، ومع حقه في المجتمع الوطني وتقرير المصير الحر الأكيد، وبناء الكيان الحر الأكيد، ومع حق أبنائه الذين طردهم العدوان في العودة لوطنهم. وهي لا ترى حلاً عادلاً ممكناً خارج الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وممارسة الشعب الفلسطيني العربي حقه في تقرير المصير الحر على ترابه الوطني. لذلك كان الألم العربي عميقاً عندما انفصلت القيادة المصرية بمصر العربية عن المشاعر القومية والمصالح العربية المشتركة والالتزام الموحد، ووضعها في موقف التسوية المنفردة المبتورة مع إسرائيل المحتلة. إن الوفاء للالتزام

شخصي وقومي. والتزام العرب بمواجهة العدوان الصهيوني التوسعي معاً، وكوحدة واحدة التزام قديم أصيل، بدأ مع بداية العدوان الصهيوني. ولقد خضنا الحروب المتعاقبة معاً ضد العدوان، وقدمنا التضحيات والشهداء جيلاً بعد جيل للالتزام القومي المشترك، وفاء لما نؤمن به من وحدة أمتنا ووحدة مصيرها ومستقبلها. حاربنا عام 1967 هنا وإلى جانب مصر، انتصاراً لها ضد العدوان الذي فرض عليها وتعرضت له. لا أحد ينكر تضحيات مصر ومعاناة شعبها، أو ينسى شهداء مصر في المعركة التي اعتبرناها لفترة طويلة معركة المصير المشترك والحق العربي. ومن هنا علينا، ويعز علينا أن نجد مصر قد هجرت مبدأ الوفاء للالتزام المشترك ولرفاق السلاح ولشركاء التضحية والشهداء.

إن التسوية المنفردة بين مصر وإسرائيل إخلال بالوفاء والالتزام المشترك. وهي أيضاً خطوة ضارة في الاتجاه الخاطئ، بالنسبة للتسوية العادلة الشاملة والسلام العادل الشريف.

لقد بدأ هذا المنهج الخاطئ منذ بدأت مصر تعاملها مع إسرائيل، بما في ذلك توقيع اتفاق كامب ديفيد الذي تجاهل جوهر القضية، وتنكر للحقوق الفلسطينية الثابتة الواضحة. وتناسى العناصر الأساسية المعروفة لأية تسوية شاملة معقولة. وهي الانسحاب الشامل، وتقرير المصير، والحفاظ على وحدة الحقوق العربية، وسلامة المبادئ التي يقوم عليها السلام العادل في الشرق الأوسط. ولذلك ترى غالبية الأمة العربية الحاجة الماسة لتصحيح مسعى التسوية السلمية بحيث تستند إلى الحقوق العربية الثابتة، ودواعي الحل الشامل الذي يعالج الجذور والأسس. فكيف يصح لأي جهة أن تقرر مستقبل المنطقة بغياب الأطراف العربية المعنية كلها، وخاصة الشعب الفلسطيني صاحب الحق. إن الولايات المتحدة التي ترعى وتوجه عمليات التسوية هذه لا تستطيع أن تقرر مصير المنطقة بعيداً عن إرادة شعوبها، وخارج إطار الحقوق الواضحة لهذه الشعوب⁽¹⁾.

واغتم الحسين الفرصة ليلقي خطاباً مطولاً في هيئة الأمم المتحدة في 25/9/1979 احتوى على احتلال إسرائيل للأراضي العربية ومحاولاتها لإحداث تغيير جذري في الأرض والسكان لصالحها، وعلى التحول الدولي المناصر للقضية الفلسطينية ولاسيما في دول عدم الانحياز ودول العالم الثالث، وعرض الفكر الصهيوني الاستعماري الاستيطاني

1- المصدر نفسه، ص 124-130.

وتبني الولايات المتحدة لهذا الفكر وسقوط مصر في شرك المخطط الصهيوني- الأمريكي. جاء في خطاب الحسين هذا ما يلي:

«في آخر مرة تحدثت فيها من هذا المنبر كانت ظروف العالم وظروف بلادي مختلفة جداً. كان ذلك في السادس والعشرين من حزيران عام 1967 وكان الوطن العربي بأسره يداوي جراحه التي خلفتها صدمة الحملة التوسعية الإسرائيلية الأخيرة التي قذفت بقوات إسرائيل عبر الحدود بكل الاتجاهات. وكانت قوات إسرائيل قد احتلت هضبة الجولان السورية وسيناء المصرية وغزة الفلسطينية والضفة الغربية قلب فلسطين وموطن أكبر تجمع فلسطيني آمن مستقر. وكانت قوات إسرائيل قد احتلت القدس العربية موئل الأئمة وقاعدة الإيمان لمئات الملايين من المسلمين والمؤمنين، فزقت أمنها وقداستها، وألحقتها أرضاً وشعباً وتاريخاً بكيان إسرائيل السياسي. جئت آنذاك أحمل هذه المؤسسة العالمية التي تجسد ضمير العالم، رسالة الشعب المكافح الشجاع الذي تلقى صدمة العدوان والاحتلال، والبلد الذي تحمل العبء الأكبر للصدمة والآلام التي رافقتها وتبعتها. جئت آنذاك أقول لكم إن الشعب الذي واجه العدوان بصدرة نياحة عن أمته وقوفاً إلى جانب مبادئه وحقوقها، ودفاعاً عنها شعب صامد أبي يتحمل الألم ولا يفرط بالمبادئ. وأنا سنصمد حتى يفهم العالم كله قضيتنا، ويقف معنا، ويفرض السلام العادل الشريف الذي ينبع من مبادئ الميثاق ومقتضيات العدالة الدولية».

وتحدث الحسين عن نصرة دول عدم الانحياز ودول العالم الثالث لنصرة فلسطين، ثم ذكر الحضور بنوايا إسرائيل الاستعمارية التوسعية. وقال:

«كلكم تعلمون أن إسرائيل تحتل منذ عام 1967 أراضي عربية شاسعة، والوطن الفلسطيني بأسره تحتله إسرائيل. في البداية كانت قيادة إسرائيل، تدعي أنها مستعدة للانسحاب في إطار تسوية شاملة تؤمن الأمن والسلام. أما اليوم فقد تأكد للجميع أن القيادة الإسرائيلية لا ترغب في أن تجلو عن الأرض المحتلة، ولا أن تعيد للشعب الفلسطيني وطنه المحتل ليمارس على ترابه الوطني حقه الثابت في تقرير المصير وبناء الكيان الوطني الحر. لقد زرعت إسرائيل الأرض المحتلة بالمستوطنات، ولا تزال. وربطت اقتصاد الأراضي المحتلة باقتصادها ولا تزال. وشرعت بتغيير الطبيعة المادية والبشرية

والحضارية للأراضي المحتلة تغييراً جذرياً شاملاً أمام سمع وبصر أبناء الأرض المحتلة والعالم أجمع. ولقد أكد قادة إسرائيل في بياناتهم المتتالية أنهم يعتبرون أية إدارة ذاتية تمنح لأبناء الوطن المحتل، مهما كانت مبتورة ومشوهة، إدارة ذاتية تشمل السكان لا الأرض. ونبشت هذه القيادة من بطون الأساطير ادعاءات التملك للأرض تملكاً دائماً.

أما القدس، قلب فلسطين، وقلب الأرض المحتلة، ومهوى أفئدة العرب والمسلمين، فقد ضمتها إسرائيل قسراً وعنوة منذ أول أيام الاحتلال عام 1967، حكومة كانت أكثر ادعاء بالرغبة في السلام والاستعداد للتعاون من أجل صنعه. ولقد علمتنا التجربة أن منطلقات الفكر والعمل للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة واحدة لا تتغير. القدس العزيزة التي وقعت في الأسر تعاني من معاول التشويه كل يوم، وأهلها الصامدون الصابرون يتعرضون كل يوم للضغط والحرب النفسية والاقتصادية والإرهابية الجلاء أو الاستسلام، وفقدان الهوية الوطنية والتاريخية. القدس العربية التي ترتبط بالتاريخ والدين والحضارة في أرضنا عبر القرون، تتآكل اليوم، وتفقد هويتها تحت شعار الضم لإسرائيل. فكأن السلطة الإسرائيلية تريد أن تشطب من عقل العالم وتاريخه عشرات القرون من التاريخ والتراث والرموز الروحية والحضارية والأخلاقية.

المتبعون للفكر السياسي والنظري الصهيوني والإسرائيلي يعلون أن إسرائيل تعامل محيطها العربي لا كمحيط إنساني تنشد العيش معه بل كحاجز بشري تعمل على تذيويه أو تفتيته. لذلك تنهال إسرائيل كل يوم على جنوب لبنان، البلد المسلم الجميل الصغير بكل أنواع القصف والتدمير تحت حجج مختلفة...

وفي هذا الفكر السياسي الإسرائيلي الرسمي لم نقرأ صفحة يطل منها الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني كشعب متكامل يملك حق العيش الحر الآمن وتقرير المصير.

وإنتقد انفراد مصر بعقد معاهدة سلام مع إسرائيل بقوله:

«لذلك ألمانا كل الألم أن تسقط قيادة مصر التي نحب ونعز ونقدر، في حبال الشوك الإسرائيلي، وضمن مخطط التفتيت والإضعاف الذي تمارسه إسرائيل ضد المحيط العربي. فإذا كانت قيادة مصر سارت وسيرت حتى وقعت في الشوك المنسوب، فإن

السلام الحقيقي المشرف الذي ترتضيه لنفسها وتصونه الأجيال الآتية في منطقتنا كلها، قد بقي هدفاً أبعد وأصعب منالاً من ذي قبل، لو كانت حكومة إسرائيل حريصة على السلام، متلهفة لاغتنام فرصته لكانت فضلت التعايش مع العرب كمجموعة واحدة. ولقد تمت موقفاً إيجابياً يحترم حقوقهم التاريخية، ويفتح الباب للشعب الفلسطيني ليسترد كيانه الوطني ووحدته وحقوقه الإنسانية والوطنية. وحتى الآن لم تصدر عن الحكومة الإسرائيلية عبارة واحدة تشير إلى قبول إسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولا حتى في إطار السلام والأمن المتبادل. وحتى الآن لم تصدر عن الحكومة الإسرائيلية عبارة واحدة تشير إلى الالتزام بالانسحاب من الأراضي المحتلة في إطار حل شامل يوفر السلام وضماناته».

وأشار الحسين في محاضرته هذه إلى صلة الأردن بشعب فلسطين فقال: "التحم الشعب الأردني، منذ البداية، بآمال وآلام الشعب الفلسطيني، وتحمل الأردن العبء الأكبر من المأساة الإنسانية الضخمة التي حلت بالشعب الفلسطيني، فعاش آثار المأساة إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. واتحد الكيان الأردني مع الضفة الغربية الفلسطينية في عام 1950 طوعاً واختياراً وبالوسائل الديمقراطية، حماية لشعب وأرض الضفة الغربية، وإيماناً بوحدة المصير وواجب الأخوة. ولم يفت البرلمان الأردني المشترك في 24 نيسان 1950 أن يسجل في قرار الوحدة تسجيلاً قاطعاً تمسك الأردن بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وبالحفاظ على الحقوق العربية الفلسطينية في أية تسوية نهائية تتفق مع الآمال القومية والعدالة الدولية. ونحن إذن حين نتحدث اليوم عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فلأننا كنا دائماً نؤمن به، ونسعى لتحقيقه في ظل الحل العادل الشامل".

وردّ الحسين على قول الإسرائيليين بأن الأردن هو الحل للمشكلة الفلسطينية بقوله:

«كثير ما يردد المسؤولون الإسرائيليون أن الأردن هو الذي يجب أن يحل المشكلة الفلسطينية باستيعاب الفلسطينيين، باعتبار هذا الاستيعاب حلاً للقضية. إن الجواب على هذه الدعوة سهل للغاية.

إننا حين نتحدث عن الحقوق الفلسطينية نتحدث عن أرض معينة وعن شعب محدد يسكنها أو كان يسكنها مع أجداده قروناً طويلة. هذه الأرض تقع غرب نهر الأردن، هي فلسطين. والموضوع ليس موضوع ألقاظ ومسميات. فإسرائيل اقتلعت شعباً محددًا من أرضه عام 1948. ثم قفزة ثانية فوضعت مليون عربي فلسطيني ونصف المليون تحت احتلالها. قضية هذا الشعب الذي تشرّد كثيره، ويعيش جزء منه تحت الاحتلال، هي قضية الشعب الفلسطيني. التلاعب بالتسميات لا يحل المشكلة. يحل المشكلة أن تجلو إسرائيل عن الأرض التي احتلتها في حزيران عام 1967، وتحترم حق الفلسطينيين المشردين في العودة لوطنهم. وتراجع عن حرمان هذا الشعب المتكامل من ممارسة تقريره، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة، إذا اختار ذلك. ونحن في الأردن، مع باقي الدول العربية وفي طليعتها، نؤيد هذا الشعب، ونريد له أن يختار طريقه الحر بنفسه، ونحترم اختياره“.

وأكد الحسين رفضه للصيغة التي تخضت عنها المباحثات الثلاثية المصرية-الإسرائيلية-الأمريكية، صيغة كامب ديفيد لمعارضتها للمصلحة الوطنية الأردنية ومصلحة القضية الفلسطينية ومصلحة الوطن العربي. وسجل التزامه بنقطتين أو مبدئين هما:

«أولاً: أن الأرض المحتلة وحدة واحدة لا يجوز تفريقها. كل الأرض المحتلة تحكمها قاعدة عدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين بالغزو المسلح: الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان وأراض محتلة يجب الجلاء عنها...»

ثانياً: الأردن لا يقبل، ولا بحال، أن يكون دوره معاونة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية“⁽¹⁾.

زار الحسين رومانيا زيارة رسمية في شباط 1980، وذكر ضيفه نيقولاي تشاوتشيسكو في كلمته التي رد فيها على ترحيب الرئيس الروماني به بالقضية الفلسطينية. وجاء فيها:

1- المصدر نفسه، ص 131-142

«فلا سلاماً يمكن أن يتحقق إذا استمرت الأراضي العربية محتلة، ولا استقراراً يمكن أن تتعم به منطقتنا إذا ظل الشعب العربي الفلسطيني بين مشرد فقد الوطن، وبين محتل رازح تحت سطوة العدوان والاحتلال. وكيف تتحقق العدالة، أو يجيء السلام إذا بقيت القدس العربية في الأسر، وهي التي كانت على الدوام مدينة السلام، وقلب الوطن العربي ورمز حضارته وتاريخه المجيد. وهي اليوم، كما تعلمون، فيها معاول التشويه والاعتداء والتغيير، رقم القرارات الدولية وقرارات منظمة اليونسكو التي أدانت جميع ممارسات إسرائيل فيها واعتبرتها باطلة وغير شرعية.

والسلام العادل، كما تعلمون، يقوم على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة، مثلما يقوم على استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الكاملة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وبناء مستقبله الوطني بحرية»⁽¹⁾.

ولما زار الرئيس الفرنسي فالري جيسكارديستان Valéry Giscard D'Estaing وزوجته الأردن في آذار/ مارس 1980 أقام له الحسين مأدبة عشاء في قصر بسمان بعمان في 1980/3/7 وفي كلمته الترحيبية في هذه المناسبة أثنى الحسين على موقف فرنسا "الشريف والعادل" من حرب حزيران 1967. وبين له أسباب رفض الأردن لاتفاقتي كامب ديفيد، فقال:

«لقد رفضنا، يا فخامة الرئيس، أن نكون طرفاً في اتفاقيات كامب ديفيد، لأنها لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، ولأنها تتجاهل الأطراف الأساسية العربية والدولية التي يعتمد تحقيق السلام الشامل على مشاركتها ودورها، وفي مقدمتها شعب فلسطين. ولأنها لا تعالج مشكلة السلام العادل على النطاق الكلي الشامل. وقد قدرنا منذ البداية أن الجهود التي انفردت بها الحكومة المصرية ستفضي إلى الطريق المسدود. واتجهت جهودنا المخلصة مع الدول العربية الشقيقة، من خلال مؤتمري القمة العربيين في بغداد وتونس إلى بناء موقف عربي موحد يستند إلى القوة العربية الذاتية في إطار من الوعي لالتزاماتنا وإيماننا بالسلام العادل الشامل، وفي وجه الاحتمالات الخطيرة التي تكتنف المنطقة..»

1- المصدر نفسه، ص 150-152.

ودعا الحسين ضيفه الفرنسي إلى أخذ زمام المبادرة لفتح السبل أمام السلام العادل بقوله: "فإننا ندعو نخامتكم وجميع القادة المحبين للسلام إلى تقييم جديد للأوضاع المتفجرة في منطقتنا. كما ندعوكم شخصياً لأخذ زمام المبادرة في مجموعة الدول الأوروبية وفي المحافل الدولية لتجنب المزيد من الكوارث، وفتح السبل أمام السلام العادل"⁽¹⁾.

و حين زيارة الحسين للولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/ يونيو 1980، ألقى محاضرة في نادي الصحافة الوطني في واشنطن العاصمة في 1980/6/20 أشار فيها إلى الخلافات بين الولايات المتحدة والعالم العربي. وإلى اعتقاد القادة العرب بانخيازها إلى إسرائيل في توسعها. وقال:

«وليس من العجيب أن تكون هناك هذه الظاهرة. وهي أن الكثير من العرب يشكون في هذا الأسلوب عندما يكون الأمر متعلقاً بالعلاقات العربية- الأمريكية والقضايا الهامة المتفرعة عنها.

ف منذ عام 1967، زار العشرات من المبعوثين الأمريكيين والبعثات لتقصي الحقائق في منطقتنا. وأجروا التحقيقات في النزاع العربي- الإسرائيلي. ويعتقد العرب بأن معظم هؤلاء قد عادوا إلى أمريكا وهم على قناعة بأن الشعب الفلسطيني قد لحق به ظلم كبير، وأن إسرائيل تحتل الأراضي العربية بصورة غير شرعية ولا مبرر لها، وأن السلام العادل يتطلب الانسحاب والعدالة للشعب الفلسطيني، وتعديل موقف الولايات المتحدة من القضية كلها. إلا أن جميع هؤلاء المبعوثين لم يستطيعوا إحداث أي تغيير في الموقف الأمريكي، الأمر الذي يشكل ظاهرة محيرة. وهم يعتقدون بأن الأمر الطبيعي هو أن تتخذ الولايات المتحدة ذلك الموقف الموزون إزاء القضية العربية الإسرائيلية، وأن تبذل كل جهد لردع التوسع الإسرائيلي وتحقيق التسوية العادلة. فالمنطق السليم يقول بهذا. كما أن الالتزام الأخلاقي والمصلحة الذاتية السليمة يتطلبان ذلك. فعلى الصعيد الأخلاقي كيف يمكن لأحد أن يبرر، في أيامنا هذه وفي عصرنا هذا، احتلالاً أجنبياً لأراض تخص دولاً أخرى وشعوباً أخرى لمدة ثلاث عشرة سنة؟ واستعباد ما يزيد على مليون إنسان، يرزحون تحت ظل الاحتلال، ونكران حق هذا الشعب من حق تقرير المصير والحرية، بالإضافة

1- المصدر نفسه، ص 156-160.

إلى التشويه الديمغرافي للأراضي علي أيدي قوة الاحتلال عن طريق الاستيطان والضم المتزايد. ولا حاجة بي إلى أن أشير إلى قضايا حقوق الإنسان، وهي الحقوق التي تهم هذا البلد جداً، ولا سيما رئيسها بصورة خاصة، بحقوق الإنسان هذه، لها علاقة قوية بالوضع الذي نحن بصدده وبممارسات الاحتلال المريعة التي تتم هناك“.

وأكد الحسين أن الأردن يشارك بقية الدول العربية في هذا القلق العربي. و“تعاون مع كل مبعوث أمريكي ووسيط دولي. لقد استقبلنا سكراتون Scranton وكيسنجر ويارينغ وفالدهايم وشتراوس. وقد منّا اقتراحات لا تعد ولا تحصى، وعقدنا العشرات من الاجتماعات الدولية. وزرت رؤساء أمريكيين. وقد أكدوا لي جميعاً على أنهم أدركوا أسس القضية، وأنهم يقرون بأن التسوية النهائية تعني الانسحاب والعدالة للشعب الفلسطيني وضمانات أمنية متبادلة“⁽¹⁾.

ولما عقد في العاصمة الأردنية مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في 10/7/1980 قدم الحسين في خطابه الذي ألقاه أمامه عرضاً تاريخياً موجزاً للغزو الصهيوني لفلسطين وقال:

«لقد توالى موجات الغزاة على أرض فلسطين وسائر بلاد العرب والمسلمين دون انقطاع حتى كانت المؤامرة الصهيونية الاستعمارية الكبرى، تباغت أمتنا، وهي على أسوأ حال من التفكك والضعف والتخلف والضياع. وقد تصدى لها شعب فلسطين يعينه بنو قومه في ثورات متوالية، يظل يشاغل الغزوة الصهيونية بشجاعة وإصرار دون أن يستسلم أو يلين. وبتأييد من قوى الاستعمار، وتآمر من مراكز النفوذ العالمية. ما تزال الصهيونية تكسب الجولة بعد الجولة، وتسير في تنفيذ مخططاتها. وجمع شتات الصهاينة المتعصبين من كل أقطار الدنيا ترمي بهم في فلسطين قلب العروبة والإسلام. وتواصل عدوانها بحروبها المتوالية على العرب، حتى تمكنت من احتلال كل فلسطين وأجزاء واسعة من أراضي الدول العربية المجاورة لها فاقت في وقت من الأوقات مساحتها أضعاف مساحة فلسطين. ووقع المسجد الأقصى أسير الأعداء، وأصبح الشعب والأرض والمقدسات رهائن الاحتلال الإسرائيلي. كل ذلك جرى أمام سمع العالم وبصره،

1- المصدر نفسه، ص 180-184.

ويتحدى عهوده ومواثيقه، ولا من ناصر للحق أو مجيب. وتتفاقم المأساة في غياب موقف عربي إسلامي موحد، وفقدان مخطط شامل مدروس يجند قدراتهم، ويسلك لهم الطريق القويم لاستعادة أرضهم ومقدساتهم، ويحفظ لهم كرامتهم بين الأمم والشعوب. وليس من الحق أن نلوم غيرنا لما حل بنا، وما صار إليه حالنا، بل علينا أن نلوم أنفسنا، ونعترف بتقصيرنا لأننا نملك الكثير والعدد الأكثر.

إن مأساة فلسطين قد كشفت أبعاد الأطماع الصهيونية التي لا تحدد، ونزوعها للعدوان المستمر علينا، والتوسع الدائم في أرضنا، وطمس حضارتنا. إن قضية فلسطين، كما نؤمن معكم، قضية عربية إسلامية، وهي تتقدم كل قضية سواها، ويجب لقاءكم اليوم والصهيونية في عنفوان تحديها للمسلمين. وأمامكم ماثلة ممارساتها اللاشعرية واللاإنسانية تهز كل ضمير، وتتحدى كل خلق، وتتنكر لكل عرف وقانون. إنها تحتل الأرض ظلماً وعدواناً، وتقتل الشعب أمام الأَشهاد، وتطارده في كل مكان بالإرهاب والتشريد، وتمعن في الأرض العربية والحضارة الإسلامية طمساً وابتلاعاً وتهويداً. وتتكبر على الإنسان العربي المسلم حقه المشروع في الحرية والأمن. وتتحدى الأسرة الدولية صباح مساء، بأن كل فلسطين هي أرض إسرائيل، تستوطن فيها حيث تشاء، وتستبيح ثروتها كيف تشاء. وإن المواطن الفلسطيني فيها لا يملك ولا حصانة ولا سيادة على أرضه، ولا موطنه، بل عليه أن يواجه القتل والطرده والتبعية والاستعباد. ومنذ بداية الاحتلال قبل ثلاثة عشر عاماً تبدت أخطر أطماع إسرائيل بما سلطته على القدس بالذات من استيطان لها وتقطيع أوصالها، وطمس شخصيتها، وإحراق أقصاها، وضم أشلائها الممزقة للكيان الصهيوني الغريب“.

ودعا الحسين وزراء خارجية الدول الإسلامية إلى استيعاب أبعاد الخطر الصهيوني حتى تسهل مواجهته بجهد عربي إسلامي مشترك. وقال: «إن أكبر تحد يواجهه العالم الإسلامي ينتصب أمامكم في فلسطين وما حولها، وهو جدير أن يحجي في نفوس المؤمنين الصادقين مشاعر التضحية والبذل والنضال... إن القدس حبة قلوبنا، ونور عيوننا، ورمز إيماننا، ومسرى رسولنا، ومثوى شهدائنا وأبطالنا، يستحيل علينا أن ننساها لحظة واحدة أو نفرط في ذرة من ترابها“⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ص 203-208.

وحيثما عقد المؤتمر الإسلامي الثالث في الطائف بالمملكة العربية السعودية في أواخر كانون الثاني/يناير 1981 حضره الملك حسين وألقى فيه خطاباً حماسياً ومؤثراً في 1981/1/27 جاء فيه:

«جئت إليكم، أيها الأخوة المؤمنون، ومعاول إسرائيل تمزق أرض الإسراء والمعراج، وتمضي في إحكام طوق القلاع الاستيطانية حولها، إذ بلغ ما أنشأته منها حتى الآن، أكثر من ثلاثة وعشرين حياً ومستوطنة، جلبت إليها أكثر من تسعين ألف يهودي غريب، لفرض واقع جديد في هذه المدينة المقدسة. كما شرعت السلطات الإسرائيلية بممارسة كل ما من شأنه طمس الطابع العربي والإسلامي في القدس. فانتهكت حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية. واستمرت في حفريات حول الأقصى المبارك ومسجد الصخرة المشرفة مما يهددها بالتصدع والانهار.

لقد جئكم أحمل نداء إخوانكم في فلسطين ينبعث من كل قلب، ويتعالى من فوق منابر القدس، ومن ضمير الأهل الذين يصارعون الاحتلال والعدوان بعزم وكرامة وإباء، وينتظرون منكم العون والغوث، ويرقبون التلبية تلبية عمر وخالد وصلاح الدين، ويناشدون فيكم الحمية والنخوة، نخوة كل من جاهد جهاد هؤلاء الأبرار بصدق، واقتفى أثرهم بحق جيلاً بعد جيل⁽¹⁾.

زار الحسين الاتحاد السوفياتي في أيار/مايو 1981، وأقام له الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev حفل عشاء في قصر الكرملين في موسكو في 1981/5/26، وألقى الحسين في هذا الحفل خطاباً تضمن شكره للرئيس بريجنيف وللإتحاد السوفياتي لمناصرتهم القضية الفلسطينية. وتناول الصراع العربي-الإسرائيلي في خطابه هذا فقال:

«والعرب، أيها الصديق الكبير، وفي مقدمتهم شعب فلسطين، طلاب حق وعدالة وسلام، يسعون بكل ما يملكون لبلوغ ذلك وتحقيقه، ويناضلون من أجل استرداد حقهم المشروع، بكل وسائل المقاومة والنضال المشروع، ويتطلعون إلى مساندة

1- المصدر نفسه، ص 267-270.

الدول والشعوب الصديقة، وفي مقدمتها شعب الاتحاد السوفياتي العظيم. ولقد تجاوب العرب مع كل الجهود الخيرة ومبادرات السلام، منذ بداية مأساة فلسطين. وتضاعفت جهود العرب ورغبتهم في تحقيق العدل والسلام، ورفع الظلم الذي لحق بشعب فلسطين منذ حرب حزيران عام 1967. والعرب في مسعاهم المخلص للسلام العادل والشامل لجأوا إلى الهيئة الدولية، وتمسكوا بميثاقها، وقبلوا قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. واستجابوا لحكمها. واحترموا الإرادة الدولية. وكانوا على النقيض من إسرائيل المحتلة التي كانت ولا تزال هي المعتدية على شعب فلسطين والمحتلة لأرضه والرافضة للقرارات الدولية ولجميع المساعي والمبادرات السلمية الشريفة الخاصة⁽¹⁾.

وأشار الحسين إلى اتفاقية كامب ديفيد وقال عنها:

«لم تحقق هذه المعاهدة السلام العادل المشرف المنشود. وبقيت قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط»⁽¹⁾.

وأثناء زيارة الحسين للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981 التقى في جمعية الشؤون الدولية في لوس أنجلوس بعدد من الصحفيين والمهتمين بشؤون الشرق الأوسط الأمريكيين في 7/11/1981 وألقى فيهم محاضرة تضمنت تطور الصراع العربي- الإسرائيلي منذ حرب حزيران 1967. وقد جاء فيها:

«اسمحوا لي أن أعود بكم اليوم إلى الأحداث التي وقعت منذ عام 1967، مشيراً إلى أن ذكرها يرتكز إلى المبادئ والمثل التي تعمل الولايات المتحدة على ضوئها، وبوحي منها. ولعل أبرز هذه المبادئ هو قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي صدر في تشرين الثاني عام 1967، والذي يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة. وهذا المبدأ يعيد التأكيد على المبادئ التي أعلنها الرئيسان ويلسون Woodrow Wilson وأيزنهاور، وبذلا جهودهما من أجل تطبيقها في العالم أجمع. وقد التزمنا نحن في العالم العربي باستمرار، منذ عام 1967، باحترام ذلك المبدأ وبالمبادئ الأخرى الواردة في القرار (242)، ومن ضمنها الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وإنهاء حالة الحرب، والاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها،

1- المصدر نفسه، ص 308-314.

والتزام الدول بتسوية نزاعاتها بالطرق السلمية حسب ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك فإن مشروع السلام ذا النقاط الثمانية الذي اقترحه المملكة العربية السعودية يتفق تماماً مع هذه المبادئ. كما أنه قريب لما كان يدعو إليه الأردن منذ سنين عديدة. وعندما خاطبتكم هنا في 6 نيسان 1976، دعوت إلى إيجاد ضمانات مناسبة لجميع الدول في المنطقة، ومن ضمنها إسرائيل، وإلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ حزيران عام 1967، وكذلك إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في العودة إلى دياره أو التعويض عما خسره من أملاك وعقارات...

ولكن منذ عام 1967، برز سؤال المعنى الحقيقي للقرار (242)، وما إذا كان يقضي بأن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة؟ أم من أجزاء منها فقط؟ وأخذ العلماء القانونيون يبحثون عن أبواب للهرب، ومنافذ للتخلص من مضمون القرار المذكور. وراحوا يقارنون ما بين النص الإنكليزي والنص الفرنسي، من أجل إيجاد ثغرة لإسرائيل للتهرب من التزاماتها، علماً بأنه لم يكن هناك أي جدل حول هذا الأمر في ذلك الوقت. وكنت في نيويورك في تشرين الثاني عام 1967. واشترك الأردن في صياغة مبادئ مجلس الأمن رقم (242). وفي تلك الأثناء كنت على اتصال دائم بالرئيس الراحل عبد الناصر. وبذلت كل جهودي لتحقيق المصالح المصرية والعربية وكذلك الأردنية. وكما نعرف أن هناك عدداً كافياً من الأصوات لاتخاذ قرار أكثر قوة من القرار الذي اتخذ في النهاية. وكان همنا هو العمل مع الولايات المتحدة لإيجاد قرار يحظى بتأييدها ومساندتها في تنفيذه. وقال لنا المسؤولون الأمريكيون أن الرئيس جونسون Lyndon Johnson يؤيدهم كلياً في اتخاذ قرار يؤيده الجميع. ولقد استفسرت عن البند الخاص بالانسحاب، وقيل لي أن الولايات المتحدة مستعدة إلى الإعلان عن التزام يفهم منه أن على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، مع تعديلات صغيرة متبادلة على الحدود، على أن يكون ذلك الاتفاق المتبادل. ولما كانت تلك الحدود هي خط وقف إطلاق النار فقد أعلننا موافقتنا على ذلك، إذا كان القرار يعني هذا الأمر. ولقد جرى التأكيد على أن هذا هو المقصود، وهكذا أخبرت الرئيس عبد الناصر بذلك، وقد وافق عليه.

وكان أحد الأجزاء الهامة من الاتفاق الذي تم، وكما عرضه ممثلو الولايات المتحدة هو أن إسرائيل قد وافقت على التفسير المتفق عليه للقرار رقم (242) وعلى متطلبات تنفيذه. وكان التعبير الذي استعمل في تلك المناسبة هو أن موقف إسرائيل مضمون ومؤكد، وأن ستة أشهر هي الفترة المحددة لتطبيق القرار. وعلى أساس تلك التأكيدات الدقيقة وافقنا على قرار مجلس الأمن رقم (242) يوم 22 تشرين الثاني 1967.

ومع مرور السنين، أخذت كل إدارة أمريكية جديدة تؤكد التزامها بهذا التفسير، إلا أنه تبين أن إسرائيل لم تكن مضمونة فعلاً. وبالرغم من خيبة أملنا، مع وجود الإيمان بالالتزام الأمريكي، فقد تعاوننا بصبر وإلى أقصى مدى، مع جميع الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة والولايات المتحدة أو جرت تحت رعايتها.

وجاء وزير الخارجية وليم روجرز William Rogers ليعيد التأكيد في 9 كانون الأول 1969، على المبدأ الذي يقول أن أي تغيير في الحدود يجب أن لا يأتي وكأنه ثمرة انتصار حربي، بل يجب أن تخلص في تغييرات هامشية، شرط أن تكون لضرورات أمنية متبادلة. وقد عمل هذا الموقف الأمريكي على بث الشجاعة في نفوسنا فعلاً. إلا أنه سرعان ما خابت آمالنا بشدة، لأن الولايات المتحدة لم تشعر، لأسباب مختلفة، أنها قادرة على العمل على تنفيذ مشروع روجرز.

بعد حرب 1973، عملت الولايات المتحدة على الإعداد لاتفاقيات فك الارتباط بين إسرائيل من جهة وبين مصر وسورية والأردن من جهة أخرى. وهذه الاتفاقيات لم تكن أبداً على مستوى قرار مجلس الأمن رقم (242)، أو على مستوى تقسيمه الذي تم الاتفاق عليه عام 1967. ولكن ذكر أن الأمر يتعلق بالبداية فقط، لهذا بقينا منفتحي العقل. وتعاوننا بصورة كاملة. وكان من المفهوم عام 1974 أنه بالإضافة إلى اتفاقيتي فك الارتباط في سيناء ومرتفعات الجولان ستعمل الولايات المتحدة على عقد اتفاقية مماثلة في الضفة الغربية، إلا أن وزير الخارجية آنذاك السيد كيسنجر سرعان ما أدرك نتيجة للتصلب الإسرائيلي أن هذا الأمر صعب. ولهذا تخلى كيسنجر عن اتفاقية فك الارتباط

في الضفة العربية، وقصر جهده على ما عرف بعد ذلك باسم اتفاقية فك ارتباط سيناء رقم (2). وهكذا ضاعت عليه فرصة ذهبية.

ومع تتابع المبادرات وخيبة الأمل المتلاحقة، بقيت آمالنا وثقتنا في زعامة الولايات المتحدة كما هي. وعندما توجه الرئيس الراحل السادات إلى القدس في تشرين الثاني 1977، عبرنا عن أسفنا لأن الخطوة قد اتخذت دون تنسيق مسبق مع الدول العربية الأخرى، إلا أننا أيدنا تماماً بيان الرئيس الراحل السادات في الكنيست. وقد دعا فيه إلى الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة ومن ضمنها القدس العربية، وإلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته. وقد ضمن ذلك الخطاب جميع الصفات اللازمة لإقامة السلام المرغوب فيه منذ زمن طويل في السلام العادل والدائم.

ولقد تبادلنا مع الرئيس الراحل السادات الرسائل قبل أن يتوجه إلى كامب ديفيد في إيلول 1978. وقد أكدت له أنني أؤيده تماماً في السعي إلى تحقيق اتفاق يرتكز على المبادئ التي أعلنها في الكنيست. وكان رد الرئيس الراحل السادات: أننا متفقون على هذه المبادئ.

إلا أنه وكما يعرف الجميع، برزت في مؤتمر كامب ديفيد اتفاقية مختلفة تماماً. وهي اتفاقية تتناقض كلياً مع المبادئ التي أعلنها الرئيس الراحل السادات في خطابه في الكنيست، ومع قرار مجلس الأمن رقم (242)، ومع التأكيدات التي كنت قد تلقيتها عام 1967 حول معنى قرار (242). وبالطبع لا أستطيع أن أفسر كيف ولماذا حدث هذا كله، لا سيما أنه لم تتم استشارتي في مجريات كامب ديفيد، إلا أنني أستطيع أن أوكد بأن تصلب إسرائيل وعجزها بالإضافة إلى جميع العوامل التي دفعت الرئيس السادات، كل ذلك جعله يبتعد عن الخط الذي اختطه لنفسه وحدده في خطابه في الكنيست، الأمر الذي كان عاملاً مهماً أدى إلى نهايته المفجعة والمؤسفة.

أما الأردن فكان، حتى ذلك الحين، متفقاً مع الولايات المتحدة، إلا أنني في إيلول 1978، ومع كل الأسف والأسى وجدت أن الأردن لا يستطيع أن يقبل أو يشترك، بأي شكل من الأشكال في اتفاقية تعتبر بوضوح تراجعاً عن قرار مجلس الأمن (242)“.

ورفض الحسين اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية في آذار 1979 بقوله:

«أما السلام الذي حددته اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية في آذار 1979، هو السلام الذي تجاهل القضية الأساسية، فهو الذي تجاهل القضية الأساسية، فهو سلام كان بإمكان مصر، لو أرادت أن تتوصل إليه قبل سنوات عديدة. وكانت إسرائيل على الدوام مستعدة لأن تدفع الثمن، ومن ضمنه الجلاء عن سيناء، لإبعاد مصر عن أشقائها العرب.

وكان الرئيس الراحل عبد الناصر قد أخبرني بعد حرب 1967 بأنه تلقى ما يشير بوضوح إلى أن الإسرائيليين مستعدون لتسليم سيناء، إذا وافق على إقامة السلام. وقد رفض الرئيس الراحل عبد الناصر ذلك، وقال لي إنه مستعد لإقامة السلام مع إسرائيل، إذا أعادوا جميع المناطق المحتلة.

هذا، وإننا ندرك، أن الولايات المتحدة تعتبر اتفاقية كامب ديفيد إنجازاً عظيماً وتاريخياً، أما من جهتنا، فإننا نرى فشل اتفاقية كامب ديفيد، لا بل فيما قامت به بل فيما لم تقم به“.

وبيّن الحسين أن مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل، اعتقد بعد إبرام اتفاقية كامب ديفيد أن أنور السادات منحه حرية التصرف في الضفة الغربية. وهذا يفسر التوسع المستمر في بناء المستوطنات الإسرائيلية فيها بعد إبرام الاتفاقية. وفي ختام محاضراته هذه أعرب الحسين عن ثقته بالولايات المتحدة بقوله:

«وبالرغم من خيبة الأمل المتلاحقة، فإننا ما نزال نضع ثقتنا وإيماننا في الولايات المتحدة، وأنها ستساعد في الوصول إلى هذه الحقوق»⁽¹⁾.

زار الرئيس الروماني نيقولاي تشاوتشيسكو الأردن في حزيران/ يونيو 1982، وفي حفل العشاء الذي أقامه الحسين على شرفه في 18/6/1982 قال الحسين إنه من الزعماء المهتمين والمدركين لإيمان العرب بالسلام العادل ودعوتهم إليه. وأكد الحسين أنه «في غياب الحل العادل الشامل لقضية فلسطين، فإن أمل تحقيق السلام في منطقتنا يزداد تعقيداً ويبدو مستحيلاً. وإسرائيل وحدها هي التي تحمل وزر غياب السلام وإغلاق كل سبيل يفضي إليه»⁽²⁾.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 زار الحسين تركيا، وفي مأدبة العشاء التي أقامها رئيس الجمهورية التركية كنعان إيفرين تكريماً لجلالته في قصر الرئاسة في أنقرة في 18/11/1982 ذكر الحسين الرئيس التركي بالغزو الصهيوني لمنطقة الشرق الأوسط واحتلال إسرائيل لفلسطين وتشريد أهلها وتهجيرهم بالقوة والاستيلاء على القدس وتهويدها بالاستيطان اليهودي فيها وحوّلها. وأضاف:

«وإننا نتطلع دوماً إلى تأكيد أهمية الدور التركي بالنطاق الإسلامي والدولي، وبمواصلة دعمكم ومساندكم للتحق العربي في فلسطين وحل النزاع العربي- الإسرائيلي الذي تنعكس آثاره الخطرة على المنطقة كلها»⁽³⁾.

تقرر في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس المغربية بين 6 و9 إيلول/ سبتمبر 1982، تأليف لجنة سباعية برئاسة الملك حسين لشرح مشروع السلام العربي الذي احتوى النقاط الرئيسية التالية لدول العالم وقادته:

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، بما فيها القدس العربية.

1- المصدر نفسه، ص 345-353.

2- المصدر نفسه، ص 385-388.

3- المصدر نفسه، ص 414-416.

- إزالة المستوطنات من الأراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967.
- منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعد فترة انتقالية.
- توفير ضمانات من قبل مجلس الأمن الدولي بتحقيق السلام بين جميع دول المنطقة⁽¹⁾.

وقام الحسين بجولة على عدد من دول العالم مع أعضاء اللجنة السباعية التي كان يرأسها. بدأ هذه الجولة بزيارة الاتحاد السوفياتي في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1982، والتقى بأندرية غروميكو Andrei Gromico وزير الخارجية السوفياتي في 1982/12/3. شكر الحسين في خطابه في هذا اللقاء قادة الاتحاد السوفياتي وبخاصة القائد الجديد يوري أندروبوف Yuri Andropov، على مواقفهم المؤيدة للقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين. وأشار جلالاته إلى استيلاء إسرائيل على فلسطين كلها وأراض عربية أخرى. وأضاف:

«وفي هذه المرة يسعدنا أن نجتمع إليكم كوفد عربي موحد يمثل إرادة الأمة العربية وإجماعها وتضامن شعوبها وقادتها حول مشروع السلام العربي الذي أقرته قمة فاس. وثلثي معكم من أجل توضيح غاياته وأهدافه تعبيراً حياً عن إيماننا بالسلام العادل الشامل في منطقتنا، وإصرارنا على ضمان حقوقنا وحقوق الآخرين. ومطلب العرب وشعب فلسطين بدل السلام والأمن لنا ولغيرنا هو زوال الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وفي مقدمتها القدس العربية، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية»⁽²⁾.

وزارت اللجنة السباعية، برئاسة الحسين جمهورية الصين الشعبية والتقت برئيس مجلس الدولي تشاوتسي يانغ Chao Tse Yang في العاصمة بكين في 1982/12/7. وألقى الحسين خطاباً شكر فيه القيادة الصينية والشعب الصيني، ثم شرح مأساة فلسطين على يد إسرائيل للقادة الصينيين⁽³⁾.

1- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص 567-568.
2- علي محافظة (إعداد وتحرير)، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 419-421.
3- المصدر نفسه، ص 422-424.

وانتقلت اللجنة السباعية من الصين إلى اليابان حيث أقام رئيس وزرائها ياسوهيرو ناكسوني Yasohero Nakasoni حفل عشاء على شرفها في 10/12/1982، وألقى الحسين خطاباً في هذا الحفل، شكر فيه حكومة اليابان وشعبها على اهتمامهم بشعوب الشرق الأوسط⁽¹⁾.

وقام الحسين ترافقه الملكة نور ووفد أردني بزيارة مملكة بلجيكا في 28/1/1983 وفي مأدبة العشاء التي أقامها رئيس وزراء بلجيكا على شرف جلالته في بروكسل، ألقى الحسين كلمة شكر فيها رئيس الوزراء البلجيكي على كرم الضيافة وعلى دور بلجيكا في البحث عن السلام في الشرق الأوسط⁽²⁾.

كما زار يوغوسلافيا في 28/2/1983، وفي حفل العشاء الذي أقامه رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية بيتر ستامبوليك على شرف جلالته ألقى الحسين خطاباً شكر فيه الرئيس اليوغوسلافي، وأثنى على موقف يوغوسلافيا المتفهم للقضية الفلسطينية والمبدئي المنصف:

«إن موقف يوغوسلافيا المبدئي المنصف إزاء قضية فلسطين، وهي جوهر النزاع في الشرق الأوسط، يوجب علينا إزاء الشكر ومعاني العرفان والوفاء لموقفكم النزيه الذي يترجم مصداقية بلدكم وانتصاره الدائم لقيم العدالة وحقوق الإنسان. وموقف يوغوسلافيا هذا يتفق ودورها الكبير وإسهامها الأساسي في بناء حركة عدم الانحياز منذ ميلادها»⁽³⁾.

ولما عقد مؤتمر قمة عدم الانحياز السابع في الهند في آذار/ مارس 1983، ألقى الحسين خطاباً باسم المجموعة الآسيوية في 8/3/1983 أشار فيه إلى مأساة فلسطين وشعبها وقال:

«لقد احتلت إسرائيل فلسطين كلها، وأراضي عربية أخرى. وشردت أهلها، وتمردت على الإرادة الدولية، ورفضت جميع القرارات الدولية التي تدينها وتدعوها للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وفي مقدمتها القدس العربية.

1- المصدر نفسه، ص 425-427.

2- المصدر نفسه، ص 428-430.

3- المصدر نفسه، ص 431-433.

تلك القرارات التي تشكل أسس السلام العادل الشامل لقضية فلسطين التي هي جوهر عدم الاستقرار في منطقتنا ذات الدور الحضاري والتاريخي والاستراتيجي والاقتصادي المؤثر في حاضر البشرية ومستقبلها المأمول. وكان آخر ما قدمه العرب إلى العالم شاهداً على صدق توجههم نحو السلام العادل والشامل مشروع السلام العربي، الذي أقره مؤتمر قمة فاس في شهر إبريل من العام الماضي، بما يجسده من مبادئ الشرعية الدولية، واحترام الإرادة الدولية، وبما ينطوي عليه من إدراك مسؤول لحقائق الأمور في المنطقة، والمصالح المشروعة لكافة أطراف النزاع⁽¹⁾.

وزارت اللجنة السباعية العربية برئاسة الملك حسين بريطانيا في آذار/ مارس 1983 والتقت برئيسة وزرائها مارجریت تاتشر Margaret Thatcher في 18/3/1983. وألقى الحسين كلمة بحضورها قال فيها:

«إن اللجنة العربية المنبثقة عن مؤتمر قمة فاس في مهمتها السلمية تجسد إرادة العرب وتوجههم المخلص والحقيقي نحو السلام العادل الشامل الذي يتطلع إليه الشرق الأوسط، ويفتقده منذ زمن بعيد. وبريطانيا تقع عليها مسؤولية خاصة نحو الأقطار العربية التي سارت مراحل طويلة ومشتركة مع بريطانيا. وظلت بعد أن نالت استقلالها وحريتها تحتفظ بأقوى وشائج الصداقة والتعاون المشترك معها. وتعلمين نخامتكم مدى ما يشد الأقطار العربية جميعاً إلى بلدك حضارياً وثقافياً وتجارياً. غير أن هناك بلداً عربياً واحداً هو فلسطين، وشعباً عربياً واحداً هو الشعب العربي الفلسطيني ما زال يواجه العدوان، وهو محروم من حقه الطبيعي المشروع في تقرير مصيره على تراب وطنه، لأن أرضه احتلتها إسرائيل منذ عام 1967. وأصبح الشعب ضحية الاحتلال وأسير التشيريد. وظل يقاوم الاحتلال، وهو مسلوب الحرية وفاقده الهوية والأرض والاستقرار.

لست في حاجة إلى سرد مأساة شعب فلسطين أمامك من جديد، ليقيني أن بريطانيا بحكم وصايتها وانتدابها على فلسطين تعلم أكثر من أي بلد آخر تاريخ قضية فلسطين بكل مراحلها. وإن نظرة موضوعية منصفة إلى ما هو جارٍ في القدس العربية وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، في مدنها وقراها يكشف خطورة الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية لشعب فلسطين وطرده من بيوته وممتلكاته ومصادرة أراضيه، وتغيير البنية

1- المصدر نفسه، ص 434-455

الجغرافية والاجتماعية للأرض والمواطنين، وتطبيقها العقوبات الجماعية، وإغلاق المدارس والجامعات. وإن وسائل الإعلام البريطانية، بحكم ما تتمتع به من حرية وكفاءة ونزاهة تكشف ما عانى الشعب العربي الفلسطيني من ظلم، وما حل بمقدساته الإسلامية والمسيحية من مساجد وكنائس من حرق واعتداء وانتهاك. وإسرائيل بعد أن ضمت القدس إليها، قامت بحرق المسجد الأقصى عام 1969، وهو قبلة المسلمين الأولى. وقد واصلت الحفريات حول أساسات هذا المسجد لتعرضه للانهيار. وكان آخر اعتداءاتها الصارخة على المسجد الأقصى محاولة الاستيطان في أرضه ومنشآته التي اشترك فيها جنود من الجيش الإسرائيلي ومستوطنون. وهذه الأمثلة التي يعرفها العالم أجمع، تكشف مخططات إسرائيل التي تنفذها في الأرض العربية المحتلة.

وفي ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأرض العربية المحتلة، ورفض إسرائيل لجميع القرارات الدولية، وتمرداها على الشرعية الدولية التي استندت إليها في وجودها بموجب قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1947، في الوقت الذي تنكر فيه مثل هذا الحق على شعب فلسطين، وإيماناً من العرب في مواصلة السعي في سبيل تحقيق حل عادل لقضية فلسطين، فإن مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس قد أقر مشروع السلام العربي الذي جئنا نعرضه على حكومتك، ونشرح أبعاده للمسؤولين البريطانيين. وهذا المشروع يجسد تضامن العرب وموقفهم الموحد، وإيمانهم الثابت بإقامة السلام العادل الشامل لهم وجميع شعوب المنطقة، وفي طليعتها الشعب الفلسطيني. ومشروع السلام العربي يستند إلى الشرعية الدولية والمقررات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. والمملكة المتحدة دولة عظمى دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولها مكانة عالية في العالم وموقف مؤثر في السياسة الدولية. وهي صاحبة الدور البارز في صياغة قرار مجلس الأمن (242) المستند أصلاً إلى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق الحرب، وضرورة زوال الاحتلال. كما أن بريطانيا مكانتها المرموقة في المجموعة الأوروبية التي أصدرت بيان البندقية حول الشرق

الأوسط عام 1980، والمشمول على كثير من المبادئ الواردة في مشروع السلام العربي في بنوده الثمانية. ومن هنا كان تقديرنا للمبادرة الأوروبية التي من شأنها الإسهام في تجنّب منطقتنا أخطار تدويل الصراع بين الدولتين العظميين⁽¹⁾.

وزار الحسين ترافقه الملكة نور جمهورية الصين الشعبية في إيلول 1983، وفي حفل العشاء الذي أقامه على شرف جلالتة في بكين في 1983/9/2 رئيس جمهورية الصين الشعبية لي تشيان نين ألقى الحسين خطاباً شكر الرئيس الصيني والحكومة الصينية على مواقفها المبدئية في مناصرة القضية الفلسطينية. وتحدث بإيجاز عما يعاينه شعب فلسطين من قمع واضطهاد وتهجير وتشريد على يد إسرائيل⁽²⁾.

وتحدث الحسين أيضاً بشيء مماثل في حفل العشاء الذي أقامه على شرفه رئيس جمهورية كوريا الجنوبية أثناء زيارة الحسين لكوريا الجنوبية، في مدينة سيؤول في 1983/9/12⁽³⁾.

زار الأردن مستشار ألمانيا الاتحادية في تشرين الأول 1983، وأقام الملك حسين حفل عشاء على شرفه في عمان في 1983/10/5 وألقى كلمة جاء فيها:

«وأجد من واجبي أن أذكركم من جديد بأن الشعب الأردني والشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية هم جميعاً طلاب حق وعدل وسلام. وأنه رغم ما يتفاعل في ضمائر العرب من ألم ومرارة إزاء الظلم والغبن الذي لحق بهم نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر عليهم، واحتلال إسرائيل فلسطين كلها، فإننا لم ننفق الإيمان والأمل بتحقيق السلام من خلال تطبيق ميثاق الأمم المتحدة، والاستجابة لمعاني العدالة والمساواة بين الأمم والشعوب، وتنفيذ قرارات الهيئة الدولية ومجلس الأمن وبخاصة القرار (242) القائم في أساسه على مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالحرب والقوة، والداعي إلى ضرورة زوال الاحتلال الإسرائيلي، والرضوخ للشرعية الدولية، ومنح الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي المشروع في تقرير مصيره على تراب وطنه».

1- المصدر نفسه، ص 446-449

2- المصدر نفسه، ص 467-469

3- المصدر نفسه، ص 470-474

وعرض الحسين لضيفه سياسة العدوان والاستيطان والتوسع التي تمارسها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة منذ سنة 1967. ومواصلة تهويد الضفة الغربية وتشريد سكانها. وأعرب الحسين عن أمله في أن تتخذ أوروبا الموقف العادل، ومناصرة جانب الحق في النزاع العربي- الإسرائيلي⁽¹⁾.

ولما زار رئيس جمهورية إيطاليا ساندرو بيرتيني Sandro Bertini الأردن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، أقام الحسين على شرفه حفل عشاء في عمان في 1983/11/26، وألقى كلمة بهذه المناسبة التي كانت أول زيارة لرئيس إيطالي للأردن، تضمنت مأساة فلسطين وشعبها وسياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي التي احتلتها سنة 1967، وتهويد هذه الأراضي بعامة ومدينة القدس بخاصة. وما تعرض له شعب فلسطين من تشريد وقتل وقمع وتهجير، وحرمانه من حقوقه المشروعة⁽²⁾.

وبعد أسبوع من زيارة الرئيس الإيطالي، زار الأردن كنعان إيفرين رئيس الجمهورية التركية. وفي حفل العشاء الذي أقامه الحسين على شرف ضيفه التركي رحب به، وذكره بالروابط التي تجمع العرب والأترك بقوله: "لقد جمعنا، يا نخامة الرئيس، أسمى الروابط وأقواها على مدى قرون طويلة، وهي رابطة الإسلام، ديننا السمح الخفيف، وقامت بين أمتينا العظيمةتين: الأمة التركية والأمة العربية صلوات تاريخية وحضارية متأصلة الجذور، راسخة المنبت، ستظل تهدي مسيرتنا المشتركة لتحقيق أهدافنا وتوسيع قاعدة المصالح المتبادلة لشعبينا الشقيقين".

وعرض بعد ذلك جذور القضية الفلسطينية، وممارسات إسرائيل الوحشية في الأراضي العربية المحتلة. وأكد "أن جوهر النزاع في المنطقة هو القضية الفلسطينية، والإبطاء في حلها خطر داهم سيمتد أثره إلى الأجيال القادمة"⁽³⁾.

1- المصدر نفسه، ص 475-478

2- المصدر نفسه، ص 491-493

3- المصدر نفسه، ص 498-501

واختار الحسين البرلمان الأوروبي في مدينة ستراسبورغ Strasbourg ليلقي محاضرة فيه عن القضية الفلسطينية في 15/12/1983. وقدم نفسه ممثلاً للأمم العربية وناطقاً باسمها. وقد فعل ذلك منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين. وكان هذه المرة أشد وضوحاً وأكثر اعتزازاً ونفراً:

«تمتد منطقة العالم العربي، كما تعلمون جيداً، على مدى قارتين: آسيا وأفريقيا. وتطل على البحار والمحيطات. وتشرف على سبل اتصالات عالمية وحيوية. وهي منطقة تزخر بالموارد الطبيعية الحيوية للبشرية. والمملكة الأردنية الهاشمية، البلد الذي يشرفني بحمل مسؤولية إدارة أموره لأطول فترة من حياتي، يشكل جزءاً من هذه الأمة العربية.

والنضال العربي الهاشمي كان على الدوام هو نفسه. وأنا فخور بانتسابي للنبي محمد (ص)، بأبني من بيت هاشم من قبيلة قريش، أعرق قبائل الجزيرة العربية، وأكثرها عزة ورفعة. وأنا حفيد الحسين بن علي، الذي اختير قائداً للثورة العربية الكبرى التي تعرف بالنهضة العربية الكبرى، والتي بدأت في مطلع هذا القرن. وأنا حفيد عبد الله بن الحسين مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية. وكنت طوال حياتي أحس بالالتزام، وما زال هذا الإحساس يملكني أمام قضايا العرب العادلة والمشرفة وحقهم المقدس في العيش بحرية وكرامة وسلام».

وأضاف: «والحسين جدي العظيم، قائد الثورة العربية الكبرى، الذي لم يساوم أبداً على الحقوق العربية أو الفلسطينية، يستريح في مشواه الأخير بجوار قبة الصخرة المشرفة، في المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس الشريف، حيث وقفت ذات يوم إلى جانب عبد الله قبل أن يسقط صريع رصاصة غدر، بعد أن كرس حياته لخدمة الشعب العربي والدفاع عن الحقوق الفلسطينية».

وأكد العلاقة الخاصة بين الأردن وفلسطين بقوله:

«ومن هنا فإن ما يخولني حق التحدث إليكم حول هذه المشكلة، ناجم عن حقيقة أن الأردنيين، من بين كل العرب، هم الأكثر التصاقاً وارتباطاً بالشعب الفلسطيني. وكهاشمي فإن ارتباط عائلتي بفلسطين والفلسطينيين ضارب جذوره في أعماق التاريخ.

فمدينة غزة الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، والمعروفة عبر التاريخ بغزة هاشم هي المكان الذي دفن فيه هاشم مؤسس البيت الهاشمي الذي ولد فيه النبي محمد (ص)...

إن علاقتنا بفلسطين بكبد والفلسطينيين كشعب هي علاقة عميقة وطويلة الأمد. وليس من السهل التخلي عن هذه السلسلة الطويلة من الروابط التاريخية والحضارية والاقتصادية والسياسية لصفتي الأردن أو تخطيها. لقد تم التركيز على هذا الترابط في قرار المجلس الوطني الفلسطيني في شباط عام 1983 بشأن التوجه إلى كونفدرالية بين الأراضي العربية المحتلة والأردن.

ولأسباب عدة ليس هناك من شك في ذهن أحد أن الأردن هو الخيار الطبيعي كشريك في العمل من أجل تحديد مستقبل هذه الأراضي. وقد جاء الإعلان عن وحدة صفتي الأردن عام 1950 دون تحفظ على أن توحيد الصفين لا يتعارض مع الوضع النهائي لأي تسوية للقضية الفلسطينية. وفي الوقت نفسه بقينا ندرك أن الحقوق الوطنية الفلسطينية لا يمكن التخلي عنها. وهذه هي المبادئ التي نسترشد بها في عملنا. وستبقى مناراً لنا في الخطوات المستقبلية، وضمن هذا المفهوم جاء اقتراح الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بربط الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين مع الأردن بشكل من الكونفدرالية⁽¹⁾.

وتحدث الحسين في محاضرتة هذه عن تعنت إسرائيل ورفضها قرارات مجلس الأمن الدولي الداعية إلى انسحاب قواتها من الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967. كما أنها لم تستجب لمشروع السلام العربي الذي أقره مؤتمر قمة فاس سنة 1982⁽¹⁾.

زار رئيس جمهورية الصين الشعبية لي شيان نيان Lee Chian Nian الأردن في آذان/ مارس 1984، وأثناء حفل العشاء الذي أقامه الملك حسين على شرف ضيفه الصيني في 1984/3/8 ألقى كلمة، رحب فيها بضيفه، وعرض بإيجاز شديد

القضية الفلسطينية بهذه العبارات:

«بعد نحو شهرين من اليوم سيمضي على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان سبعة عشر عاماً، والعالم ما يزال يقف عاجزاً عن تنفيذ قراراته التي اتخذتها منظمته الدولية منذ وقوع العدوان الإسرائيلي 1967. ومرد هذا العجز ليس نقصاً في الرغبة، بل قصوراً في العزيمة، مما أيقظ في القيادة الإسرائيلية شبهة التوسع والامتداد، كما تصوره الفكر الصهيوني قبل ما يقارب قرناً من الزمان، فرفعت إسرائيل من درجة تصلبها وعنادها، وعطلت كل مساعي السلام، موظفة الوقت في تغيير الواقع على الأرض، ومطبقة أقصى وأخبث أنواع الضغط المنظم على الشعب الفلسطيني بقصد اقتلعه من أرض وطنه ودفعه إلى الهجرة طلباً للأمن وأسباب العيش. شجعها على اتباع هذه السياسة بشكل خاص تردد الولايات المتحدة في القيام بدورها كدولة عظمى، ذات مسؤوليات كونية خاصة، وصاحبة مصلحة واضحة في العمل بحزم لتحقيق السلام العادل. وعوضاً عن ذلك، فقد تمسكت الولايات المتحدة حتى الآن بموقف الوسيط المترقب، وحافظت أو زادت من وتيرة صداقتها لإسرائيل التي استخدمت هذه العلاقة الخاصة في بناء قوتها العسكرية، زاعمة بأنها تحتاجها لحماية أمنها، بينما توظفها في الواقع لحماية مكاسبها وغنائمها غير الشرعية، حتى بلغ استهتارها المنبثق عن تفوقها العسكري حتى الصفاقة، في محاولة فصل الشعب الفلسطيني عن أرضه الفلسطينية بادعائها أن المشكلة هي مشكلة شعب لا مشكلة أرض»⁽¹⁾.

وأثناء زيارة الحسين للعاصمة البريطانية في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1984، ألقى محاضرة في معهد الخدمات الملكية للدراسات الدفاعية في 1984/12/6 تناول فيها القضية الفلسطينية، وقال:

«لقد مضى على احتلال إسرائيل للأراضي العربية سبعة عشر عاماً، وإن هجمة سياسة الاحتلال الإسرائيلي قد قوضت أسس المفاوضات السلمية، كما جاءت في قراري مجلس الأمن (242) و(338). وقد أضرت بمصداقية الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط في النزاع.

وإن لمن عظم الأمور أن دولة تعلن عن رغبتها في العيش بسلام مع جيرانها تقوم بخلق الكراهية والعداوة والصراع. إن الحرب المعلنة باستمرار من قبل إسرائيل ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي المخيمات في كل مكان. ولا تقل بحال عن حربها في لبنان، وهي تستهدف قيام إسرائيل الكبرى من خلال تجزئة المجتمع العربي إلى مجموعات متصارعة. إن من دواعي سرور إسرائيل أن ترى كل دولة عربية في فوضى مطبقة، كما هو الحال في لبنان“.

وأشار في محاضراته هذه إلى سياسة إسرائيل العدوانية التوسعية في الأراضي العربية المحتلة، التي تتسم بالعنف والاضطهاد والقمع لسكانها، وتهجيرهم وممارسة التمييز العنصري ضدهم.

كما ذكر علاقة الأردن الخاصة بفلسطين وشعبها⁽¹⁾.
وأثناء وجوده في بريطانيا ألقى الحسين محاضرة أخرى في كلية الأطباء الملكية في لندن في 1984/12/13، تحدث فيها عن الصراع العربي- الإسرائيلي وقال:
«وما من شك أن الصراع العربي- الإسرائيلي هو جوهر هذه المشكلة، وأساسه مأساة الشعب الفلسطيني وأرضه.. وهذه القضية، فوق كل القضايا الأخرى، هي التي تسيطر على تفكيرنا. وهي مسألة مصير ومستقبل أبناء شعبي. كما تؤثر مباشرة في السلام العالمي. وإذا كان لا بد من أن تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالسلام والاستقرار، وأن تسخر دول هذه المنطقة طاقاتها لخدمة التطوير من أجل مستقبل أفضل، فلا بد إذن من معالجة القضية الفلسطينية».

لقد تم تجاهل المظالم والمآسي التي عانى بسببها الفلسطينيون لفترة طويلة من الزمن. وتسم المناخ السياسي للمنطقة بهذه المآسي، وبدون التوصل إلى تسوية لهذه القضية المركزية لن يكون بمقدورنا التطور أو التأكد من غد أفضل.

ومهما تكن طبيعة هذه التسوية فلا يمكن أن تكون عادلة ودائمة ما لم تعترف بالحق الثابت بتقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه. وقد وضعت أسس هذه

1- المصدر نفسه، ص 610-618

التسوية المستقبلية من قبل، في أكثر من قرار للأمم المتحدة ومجلس الأمن وبالتحديد في القرارين (242) لعام 1967 و(338) لعام 1973“.

وذكر الحضور بأن العرب توصلوا إلى إجماع سنة 1982 تجسد في مشروع سلام عربي صادقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ويستند هذا المشروع إلى بنود قراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) و(338). وقد رفضته إسرائيل.

وأكد الحسين عزم العرب على حماية حقوق الشعب الفلسطيني بقوله: ”يجب حماية مجمل حقوق الشعب الفلسطيني الثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمتجسدة في حقه بتقرير مصيره وهذا هو الهدف القومي الذي عبر عنه الفلسطينيون والأردنيون قبل أيام أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني“.

كما أكد أيضاً ”أن عودة القدس العربية إلى السيادة العربية لهو أمر حتمي حتى تتحقق الحكمة الإلهية بأن تكون القدس رمزاً للسلام بين أتباع الديانات السماوية الثلاث“⁽¹⁾.

وزار الأردن في كانون الأول/ ديسمبر 1984 سلطان بروناي سيرمودا حسن البلقية مع قرينته الحاجة مريم. وأقام الحسين على شرفهما حفل عشاء في عمان في 19/12/1984. وألقى كلمة تضمنت ترحيبه بهما، وتحسس شعبهما بقضية فلسطين والعمل على تحرير بيت المقدس. وقال أيضاً:

«إن قضية فلسطين ومصير شعبها وأهلها كانت دوماً شغلنا الشاغل بصفقتنا التوأم الشقيق لشعب فلسطين والمرابطين على أطول خط للمجابهة مع إسرائيل. وكنا نعتمد ولا نزال على دعم ومؤازرة أخوتنا في العالمين العربي والإسلامي في مساندة وقفنا ضد مغتصبي حقوقنا. وإننا مثل إخوتنا العرب والمسلمين نشعر بمزيد من القوة والاعتزاز أن نراكم وقد أخذتم زمام أمركم تقفون إلى جانب الحق والعدالة، وتشاركون في الجهود المخلصة لإزالة المظلمة التي حلت بشعب شقيق لنا ولكم، وتتفاعلون مع إخوتكم المسلمين

في العمل على إحلال السلام العادل المشرف الذي ينقذ قدس أقداسنا، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ويعيد الأرض المحتلة إلى أهلها وأصحابها الشرعيين ويكفل لهم حقهم في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني»⁽¹⁾.

وفي شباط/ فبراير 1985 زار الأردن رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية ريتشارد فون فايتسيكر Reichard von Weizsaecker وأقام له الحسين حفل عشاء في عمان في 1985/2/3. وألقى فيه كلمة تضمنت الترحيب به والإشادة بالعلاقات الودية الأردنية الألمانية، والتذكير بالقضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي- الإسرائيلي⁽²⁾.

واغتم الحسين زيارته لإسبانيا في آذار/ مارس 1985 وألقى كلمة مطولة في مجلس الشيوخ الإسباني في مدريد في 1985/3/26 وأطلعهم على حقائق القضية الفلسطينية فقال:

«وقد كنا، نحن في الأردن، المتأثر الأول، بعد شعب فلسطين، بانعكاسات ما يحدث على الساحة الفلسطينية، بسبب عوامل التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا التي وضعت الشعبين الأردني والفلسطيني في مركب المصير الواحد. وقد حاولنا جهدنا وقدر طاقتنا التخفيف من معاناة إخواننا في فلسطين، وشاطرناهم السراء والضراء، بانتظار حل هذه المشكلة التي تتفاقم يوماً بعد يوم، نتيجة تنامي نزعة التوسع لدى إسرائيل، والتردد الدولي في المساعدة على حل المشكلة وفق القوانين والمقررات الدولية. أما من جانبنا فلم نترك باباً إلا وطرقناه من أجل الوصول إلى تسوية شاملة تحفظ حقوق ومصالح كافة دول وشعوب المنطقة، وتتيح فرصة العيش الأفضل للأجيال القادمة».

وذكر الحسين قرار مجلس الأمن الدولي (242) لسنة 1967، وقراره رقم (338) لسنة 1973 اللذين قبل بهما العرب كحل للنزاع العربي- الإسرائيلي، إلا أن إسرائيل رفضتهما وتمسكت بالأراضي العربية التي احتلتها. وقامت بإنشاء المستوطنات الإسرائيلية فيها، وهجرت سكانها، وهودت مدنها وخاصة مدينة القدس العربية.

1- المصدر نفسه، ص 625-627.

2- المصدر نفسه، ص 642-645.

وفي المقابل حدث في 11 شباط/ فبراير 1985 اتفاق أردني فلسطيني للتحرك من أجل الحل السلمي العادل. وأعرب الحسين عن أمله في أن ينال هذا الاتفاق ما يستحقه من دعم وتأييد من الدول الأوروبية ومن إسبانيا الصديقة بوجه خاص⁽¹⁾.

وفي حفل العشاء الذي أقامه العاهل الإسباني خوان كارلوس Juan Carlos على شرف الحسين والملكة نور في اليوم نفسه، شكر الحسين مضيفه وأثنى على موقف الحكومة الإسبانية المناصر للقضية الفلسطينية عبر مختلف مراحلها⁽²⁾.

وأثناء زيارة الحسين والملكة نور للولايات المتحدة في أيار/ مايو 1985، دعي للإلقاء خطاب في تخرّيج فوج ذاك العام من جامعة براون في مدينة بروفيدينس-Providence في ولاية رود آيلاند Rhode Island في 25/5/1985. ألقى الحسين خطاب التخرج الذي أعرب فيه عن سعادته للقاء بالخرّيجين وعن الظروف التي حالت دون دراسته الجامعية، وعقد مقارنة بين أعداد المدارس وكليات المجتمع والجامعات وأعداد الطلبة في الأردن بين سنتي 1946 و1985.

وذكر الطلبة "أن من بين المبادئ المألوفة والتي تعتبر أساسية لمعتقداتكم السياسية تقرير المصير، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان. وأن الانتهاك المستمر لكل واحد من هذه المبادئ في العالم كله يشكل المصدر لغالبية مشكلات العالم العظمى. وكما تؤكد على الحاجة الخاصة للقادة المخلصين لإحياء المبادئ التي تتعرض الآن للانتهاك. وهذه حملة يمكن لأمریکا أن تقودنا ويجدر بجيلكم الانضمام إليها".

وتناول الحسين القضية الفلسطينية من الناحيتين القانونية والأخلاقية، فقال:

«إن المنطقة التي أنتسب إليها - أي الشرق الأوسط - قد عانت لسنوات عديدة من انتهاكات هذه المبادئ ذاتها. وإن الصراع العربي- الإسرائيلي مثال حي لقضية دولية تعالج على أساس المنفعة وعلى حساب القيم التقليدية والأخلاقية والقانونية. وقد أثبتت السياسة التي تعالج بها هذه القضية أنها ليست باهظة الثمن وخطيرة فحسب، بل تتم عن

1- المصدر نفسه، ص 647-653

2- المصدر نفسه، ص 654-657

إفلاس خلقي لدى الجميع. لقد تخض هذا الصراع عن أربع حروب رئيسية، وعن معاناة ودمار يتجاوز هذا الوصف. إنها حالة بارزة لتفويت الفرص وعدم الوفاء بالالتزامات والمسؤوليات. كما أنها مثال للممارسات والسياسات التي لا تنسجم مع القواعد الخلقية. إنها مصدر العديد من الدروس التي تعلمتها.

لقد انتهكت المبادئ الأخلاقية والشرعية والواقعية مراراً وتكراراً. فالصراع في الشرق الأوسط نتيجة مباشرة للتخلي عن المبادئ وتجاهل القانون وتشويه الحقائق. وقد آن الأوان أن يعالج هذا الصراع في إطار أبعاده الأخلاقية، وفي إطار تلك المبادئ التي طالما رعتها الولايات وورثتها لبقية العالم بأكثر من أسلوب. إن هذه المبادئ هي الأساس للقيادة الأخلاقية. التي جعلت بلدكم محط إعجاب الآخرين، وإن الحاجة ماسة جداً لتطبيق تلك المبادئ على قضايا مشكلتنا⁽¹⁾.

وكرر الحسين الأفكار التي عرضها في خطابه هذا في خطاب آخر ألقاه في جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة في 1985/5/30 بمناسبة منحه شهادة الدكتوراه الفخرية من هذه الجامعة الكاثوليكية⁽²⁾. كما ألقى الحسين خطاباً في اليوم التالي (1985/5/31) في معهد المشاريع الأمريكية في العاصمة الأمريكية، تناول فيه الصراع العربي-الصهيوني بدءاً من وعد بلفور سنة 1917، مروراً بقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين سنة 1947، وحرب سنة 1948، والعدوان الإسرائيلي سنة 1967، والاتفاق الأردني-الفلسطيني في 1985/2/11. وبين الحسين أن الفلسطينيين مستعدون للتسوية السلمية العادلة والشاملة⁽³⁾.

زارت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر الأردن في إيلول/سبتمبر 1985، وأقام لها الملك حسين مأدبة عشاء في عمان في 1985/9/18، وألقى خطاباً في هذه المأدبة تضمن ترحيباً بها وإشادة بالعلاقات الأردنية، وعرضاً للمساعي الأردنية لإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي ولل قضية الفلسطينية، وقال:

1- المصدر نفسه، ص 682-690

2- المصدر نفسه، ص 691-695

3- المصدر نفسه، ص 696-701.

«إن التشجيع الذي يلقاه توجهنا السلمي من الدول الأوروبية الصديقة، وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة، يبرر أملنا في أن يتواصل هذا الدعم ويتسع ليتحول إلى جهد أوروبي جماعي يساعد على تغيير بعض المواقف المترددة أو السلبية لصالح الاستقرار والسلام في منطقتنا»⁽¹⁾.

وألقى الحسين خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس هيئة الأمم المتحدة في 1985/9/27. وقد أثنى فيه على الأئمة العامين للهيئة منذ تأسيسها. وتناول في خطابه هذا الحرب العراقية- الإيرانية والصراع العربي- الإسرائيلي. وعن هذا الأخير قال:

«أما القضية الثانية المتفجرة في الشرق الأوسط فهي النزاع العربي- الإسرائيلي أو المشكلة الفلسطينية. وهذه هي المرة الرابعة التي أتحدث فيها لهذه الهيئة الموقرة عن هذه القضية. فحينما تحدث لأول مرة عام 1960، نبهت إلى المخاطر الكامنة في استمرار تجاهل المجتمع الدولي لحق الفلسطينيين المشروع في العيش بكرامة إنسانية. وبعد سبع سنوات، وعلى أثر حرب 1967 حذرت من أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يقترن بالعدل. وفي عام 1979 انتقدت موقف أولئك الذين ظلوا يرفضون الاعتراف بالفلسطينيين كشعب مثل غيره من الشعوب، أقام لقرون طويلة متصلة في أرض محددة المعالم هي فلسطين. واليوم وبعد ربع قرن من حديثي الأول في الأمم المتحدة ما زالت الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير والكرامة الإنسانية والعدل والعيش بحرية على أرض الأجداد، ما زالت هذه الحقوق تشكل في مجموعها المشكلة الفلسطينية، وما زال غيابها يشكل جوهر النزاع في الشرق الأوسط. وما زالت الدول العربية والشعب يتوجهون إلى الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها امتثالاً لميثاقها وتنفيذاً لقراراتها.

وحيثما تتوجه للأمم المتحدة إنما نفعل ذلك أولاً: لأنها المرجع الذي ولدت فيه القضية بقرار تقسيم فلسطين، وثانياً: لأن القضية الفلسطينية وهيئة الأمم تلازمتا منذ البداية، وتأثرت كل منهما بالاتجاهات الدولية التي تعرض لها العالم».

1- المصدر نفسه، ص 717-721

ولا يظن أحد أننا مرتاحون لهذا التلازم. فرجاؤنا أن نراه قد انتهى بالتوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وما يتفرع عنها، عملاً بميثاق الأمم المتحدة وتنفيذاً لقراراتها، وبخاصة أربعة قرارات تشكل الأساس المتوازن لأي تسوية سلمية عادلة. وهذه القرارات هي: قرار رقم (181) لعام 1947 الذي ينص على تقسيم فلسطين، والقرار رقم (194) لعام 1948 المتعلق بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقرار مجلس الأمن (242) لعام 1967 الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ويؤكد حق كل دولة العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وقرار مجلس الأمن (338) لعام 1973 الذي يدعو إلى مفاوضات بين أطراف النزاع برعاية مناسبة.

إن توالي صدور هذه القرارات ومثيلاتها حول نفس القضية، وعلى مدى أربعة عقود، وترافقها مع خمس حروب نشبت خلال نفس الفترة، وبسبب نفس المشكلة، إنما يشير وبكل بساطة إلى التعقيدات التي خلقتها بعض الدول الأعضاء لمخالفاتهم مبادئ الأمم المتحدة وبقاء المشكلة على حداثها مهددة الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي.

وعاد الحسين بعد هذا العرض للتلازم بين القضية الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة، فعرض تطور القضية الفلسطينية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة 1985، ومعارضة إسرائيل للمساعي السلمية التي بذلت لإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي⁽¹⁾.

وأثناء زيارة الحسين لدوقية لوكسمبورغ Luxembourg في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 1985، ألقى خطاباً أمام مجلس نوابها وبحضور رئيس وزراءها ووزرائها في 1985/11/5، عرض فيه تطور القضية الفلسطينية منذ حرب حزيران 1967 حتى ذلك التاريخ. وذكر النتائج المأساوية لهذه الحرب على شعوب المنطقة، وصدور قرار مجلس الأمن الدولي (242) لعام 1967 و(338) لعام 1973، وقبول الدول العربية مجتمعة بهذين القرارين في قمة فاس سنة 1982، وكان ذلك تنازلاً رئيسياً من جانب العرب، بينما رفضت إسرائيل تنفيذ القرارين. "وباشرت بتغيير الحقائق على الأرض، فبنت المستوطنات، واستولت على مصادر المياه، وعلى أكثر من نصف أراضي الضفة

1- المصدر نفسه، ص 722-733

الغربية. ونقلت المواطنين الإسرائيليين إلى هذه الأراضي والمستوطنات، خارقة بذلك معاهدة جنيف. وفرضت على السكان العرب ضرائب عديدة ومنها ضريبة الشراء التي تبلغ (25) في المئة، وهي من أعلى نسب ضرائب الشراء في العالم. كما فرضت رسوماً عالية على كثير من المعاملات، ولعل أغربها رسم تصريح الانتقال من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية وبالعكس. ويذكرنا ذلك بالأتاوات التي كان يدفعها المسافرون بين الإقطاعات في عصر الإقطاع في أوروبا. إن إسرائيل من خلال احتلالها لا تبتلع الأرض وتستولي على الموارد وتتحكم في اقتصاد الأرض المحتلة لصالح اقتصادها فقط بل أيضاً تمول هذا الاحتلال من السكان الواقعين تحت وطأته. والعرض النهائي من هذه الإجراءات هو التهجير التدريجي للسكان العرب من خلال وسائل الضغط المنظم كي تغير الحقائق الديموغرافية، بالإضافة إلى الحقائق الإقليمية. وتقول بعد هذا كله تعالوا نقيم السلام على أساس الأمر الواقع الجديد الذي نتج عن حرب حزيران 1967، وليس الأمر الذي نتج عن حرب 1948. وما كان لإسرائيل أن تتبنى مثل هذا الموقف وأن تتبع مثل هذه الإجراءات لولا تفوقها العسكري ودعم الولايات المتحدة الأمريكية المتنامي بهذه القوة. فالقوة العسكرية الكبيرة هي المسؤولة عن التشدد الإسرائيلي وتطرف الكثير من الفئات في إسرائيل. إن إسرائيل في إطار هذا الواقع إنما تقدم غنيمة الأرض على السلام. وثبتت بذلك حالة التوتر والنزاع، وتغذي التطرف وتفجر أعمال العنف. وتتوقع مع ذلك من الشعب العربي الرازح تحت نير الاحتلال أن يتسم بالوداعة. فإذا تملهل هذا الشعب، وقاوم المحتلين عسكريين كانوا أو مستوطنين شكت إسرائيل من أعمال العنف. إنه من غير الواقعي أن نطلب من شعب مضطهد يعيش تحت ظروف الاحتلال القاسية أن يبقى مسالماً، وهو يحس بالآلام اقتلعه من الجذور، ويشهد محاولات طمس هويته، ويرى طريق مستقبله تتجه نحو المجهول. فلا أحد يستسلم للاحتلال الأجنبي“.

وأثنى الحسين في خطابه هذا على موقف المجموعة الأوروبية التي كانت لوكسمبورغ في تلك السنة تتولى رئاستها، من القضية الفلسطينية. وأشاد ببيان البندقية الصادر عن المجموعة الأوروبية سنة 1980 وقد جاء فيه: “تعتبر البلدان التسعة الأعضاء في المجموعة الأوروبية أن الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تجمع بين أوروبا والشرق

الأوسط تلزمها القيام بدور خاص، وتملي عليها في الظرف الراهن، أن تعمل لصالح السلام بطريقة ناجعة“.

وأعرب الحسين عن أمله في مساعدة المجموعة الأوروبية لإحلال السلام في الشرق الأوسط بقوله: ”وإننا نتطلع إليكم ضمن هذا الإطار للمساعدة في إحلال السلام. وإن لدول المجموعة دوراً متميزاً بالنظر لكونها على صلة وثيقة بطرفي النزاع، وبمناى عن الالتزامات التي تحد من تحرك هذه الدول العظمى، كما أن مصالحكم وارتباطاتكم التاريخية بالمنطقة، وتأثيركم المباشر بأحداثها كفيل بأن يدفعكم إلى ضم جهودكم لجهود الأردن والأمة العربية الراغبة حقاً في إحقاق العدل والسلام“⁽¹⁾.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني سنة 1977 ذلك اليوم من كل عام ليكون يوماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد جرى في ذلك اليوم سنة 1947 إقرار مشروع تقسيم فلسطين دونما وجه حق أو سابقة تاريخية، الأمر الذي ترتب عليه حرمان شعب فلسطين العربي من حقوقه المشروعة في أرضه ووطنه.

وجه الحسين في 1985/11/29 رسالة إلى الاجتماع الذي عقد في هذا اليوم في الأمم المتحدة للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد أكد في هذه الرسالة أن أي حل عادل للقضية الفلسطينية يجب أن يستند إلى قرارات أربعة صادرة عن الأمم المتحدة وهي: قرار رقم (181) لعام 1947 الذي ينص على تقسيم فلسطين، والقرار رقم (194) لعام 1967 المتعلق بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقرار مجلس الأمن رقم (242) لعام 1967، الذي يؤكد حق كل دولة العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وقرار مجلس الأمن رقم (338) الذي يدعو إلى مفاوضات بين أطراف النزاع برعاية مناسبة. وأشار في رسالته هذه إلى الجهود الأردنية والعربية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ورفض إسرائيل لهذه الجهود والاستجابة للقرارات الدولية⁽²⁾.

زار الحسين الهند في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1986، وأقام له رئيس جمهورية الهند جياتي زيل سنغ حفل عشاء في نيودلهي في 1986/10/6. ألقى الحسين

1- المصدر نفسه، ص 752-760

2- المصدر نفسه، ص 781-784

خلاله كلمة أشار فيها إلى العلاقات الودية بين الأردن والهند وإلى الموقف الهندي "الثابت إلى جانب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وزوال الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة، تمثيلاً مع الشرعية الدولية ومع مبادئ التراث الهندي المجيد"⁽¹⁾.

ووجه الحسين رسالة إلى رئيس لجنة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 1986/11/29 تضمنت مشاركة الشعب الأردني لشقيقه الشعب الفلسطيني في مقاومته للغزو الصهيوني. وجاء في رسالته هذه ما يلي:

«ولهذه الأسباب وغيرها، نرى من الواجب ليس فقط تأييد جهودكم ومباركتها، بل ودعوتكم لبذل المزيد لدى الجميع، وبشكل خاص لدى حلفاء إسرائيل ومؤيديها، حتى يبصروا عدالة المطالب المحقة للشعب العربي الفلسطيني، وحتى يدركوا مدى الأخطار التي يسببها تعنت إسرائيل ورفضها للتجاوب مع نداءات السلام المختلفة، وحتى يقتنع هؤلاء أن مصالحهم الحقيقية ستصان وتعزز بشكل كبير من خلال دعمهم للشرعية الدولية، وبوقوفهم إلى جانب العدل والسلام»⁽²⁾.

زار الحسين فرنسا في مطلع كانون الثاني/ يناير 1987 وأقام له الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران François Mitterrand حفل عشاء في قصر الأليزيه بباريس في 1987/1/12. وألقى الحسين كلمة في هذا الحفل تضمنت شكره للرئيس الفرنسي، والإشارة إلى النزاع العربي- الإسرائيلي فقال:

«إن سياسة الاحتواء المطبقة على النزاع العربي- الإسرائيلي قد حولت قضية احتلال إسرائيل للأراضي العربية إلى قضية استعمار حقيقي، وإنها لمفارقة عجيبة أن تباشر دولة عضو في الأمم المتحدة الاستعمار في حقبة تصفية الاستعمار دون أي إشارة أو دليل على احتمال إنهاء الاستعمار الإسرائيلي بالطرق السلمية. إن هذه الحقيقة، يا فخامة الرئيس، لا تشكل فقط صورة عن التحرك ضد عجلة التاريخ ومناكفة الإرادة الدولية، بل

1- المصدر نفسه، ص 888-893

2- المصدر نفسه، ص 935-938

هي أيضاً برهان مادي واضح على عقم سياسة احتواء النزاعات الإقليمية، وإخضاع الجهد المبذول لحلها لاعتبارات القطبية الثنائية وما تتطوي عليه من مفاهيم معقدة لا يمكن أن تكون إلا ضد مصالح الشعوب أولاً والأمن والسلام الدوليين ثانياً⁽¹⁾.

ففي حفل العشاء الذي أقامه رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك - Jacques Chi-rac على شرف جلالته في اليوم التالي، ألقى الحسين كلمة في هذا الحفل احتوت على إشارة إلى روابط التاريخ والجوار الجغرافي والقيم الإنسانية التي تربط بين العرب وأوروبا، وإلى النزاع العربي- الإسرائيلي الذي ظهر إلى الوجود بإنشاء إسرائيل سنة 1948، وتعمق بعد احتلالها الأراضي العربية في حرب 1967. وأشار إلى دور فرنسا، العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي، وقد وافقت على قرار المجلس رقم (242) كأساس لحل النزاع، كما أقرت مع شريكاتها الأوروبيات بيان البندقية سنة 1980 المبني أساساً على أحكام القرار (242). وعرض جلالته المساعي الأردنية والعربية لتحقيق السلام في المنطقة، وتعتن إسرائيل ورفضها الاستجابة للعديد من المبادرات السلمية⁽²⁾.

وفي جولته الأوروبية في كانون الثاني/ يناير 1987، زار الحسين إيطاليا، وأقام له رئيس جمهورية إيطاليا فرانثيسكو كوسيجا Francesco Cossiga حفل عشاء في روما في 1987/1/15، ألقى الحسين خلاله كلمة تضمنت ما وصلت إليه القضية الفلسطينية من تطورات خلال السنوات العشرين التي مرت على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة⁽³⁾.

كما ألقى كلمة مماثلة في حفل العشاء الذي أقامه على شرف جلالته رئيس وزراء إيطاليا بتينو كراكي Betino Craxi، في 1987/1/16⁽⁴⁾.

ولما عقد مؤتمر القمة الإسلامية الخامس في الكويت في 1987/1/27 ألقى الحسين خطاباً تناول فيه القضية الفلسطينية وقضايا إسلامية أخرى. وقال بصدد قضية فلسطين:

1- المصدر نفسه، ص 945-952

2- المصدر نفسه، ص 953-958

3- المصدر نفسه، ص 961-966

4- المصدر نفسه، ص 967-968

«أما الأرض الفلسطينية المحتلة فيكفي أن أشير إلى أن الاحتلال الصهيوني الآن في عامه العشرين. وأن نداء - الله أكبر - في الأقصى الأسير أخذ يتحرج مع اختلاطه برطانة المستوطنين السادرين في غيهم، الماضين في سعيهم لطمس آثار العرب والمسلمين. وإن الشعب الفلسطيني مع ذلك، ما زال يكافح برجولة متمسكاً بحقوقه الوطنية المشروعة، مدرّكاً لمسؤوليته التاريخية، بتجسيد وجود أمته المادي والروحي والحضاري بثباته على أرضه، متطلعاً لدعم أمته له - أعانه الله على انقسامها وفرقتها - كي يعينه على التصدي لمخططات المحتلين واستعادة حقوقه ومستلزمات استقلاله الوطني، وهو بحاجة إلى دعم صموده، حاجته لوحدة أمته، ووقوفها المكين إلى جانبه في مواجهة أعدائها، أعداءه»⁽¹⁾.

زار الحسين، ترافقه الملكة نور تركيا في حزيران/ يونيو 1987 وأقام رئيس الجمهورية التركية كنعان إيفرن حفل عشاء على شرفهما في أنقرة في 1987/6/26، ألقى جلالاته خلاله كلمة شكره فيها على دعم تركيا المستمر للجهود المبذولة لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي- الإسرائيلي⁽²⁾.

وزار كورت فالدهايم، رئيس جمهورية النمسا، الأردن في 1987/7/1، وأقام له الحسين حفل عشاء في عمان في اليوم نفسه، ألقى خلاله خطاباً تضمن تذكيراً بالقضية الفلسطينية وبدوره كأمين عام سابق للأمم المتحدة فيها⁽³⁾.

وفي إيلول/ سبتمبر 1987، زار الحسين سويسرا زيارة رسمية، ولم يتردد في كلمته التي ألقاها في حفل العشاء الذي أقامه على شرفه رئيس الاتحاد السويسري في 1987/10/4 عرض القضية الفلسطينية بإيجاز⁽⁴⁾.

ولما زار رئيس جمهورية باكستان محمد ضياء الحق الأردن في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1987 أقام له الحسين حفل عشاء في عمان في 1987/10/4 وألقى جلالاته كلمة في هذا الحفل، أشاد فيها بباكستان وقال:

1- المصدر نفسه، ص 969-981.

2- المصدر نفسه، ص 1000-1002.

3- المصدر نفسه، ص 1003-1006.

4- المصدر نفسه، ص 1022-1025.

« كما أنكم لم تنسوا، وأنتم تجاهدون لنيل حريتكم واستقلالكم محنة إخوانكم في فلسطين. وسنظل وأهل فلسطين مدينين لجهود القائد الأعظم محمد علي جناح،

مؤسس دولة باكستان، والمرحوم السير محمد ظفر الله خان، ودفاعهما المستميت من أجل إحقاق الحق والعدل في فلسطين. كما لا ننسى أنكم في كل محفل ومنتدى دولي، تأخذون بزمام المبادرة في المناداة بتطبيق الشرعية الدولية من أجل أن يعود الحق إلى نصابه»⁽¹⁾.

وزار الحسين الاتحاد السوفياتي، وفي حفل العشاء، الذي أقامه الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف Mikhail Gorbachev في موسكو في 1987/12/21 أثنى الحسين على الموقف السوفياتي المناصر للقضية الفلسطينية وقال: "لقد أعاد قادة العرب في اجتماعهم في قمة عمان خلال الشهر الماضي التأكيد على عمق التوجه العربي نحو إحلال السلام العادل وفق الشرعية الدولية ولنا وطيد الأمل في أن الاتحاد السوفياتي الذي يشاركنا الرأي حول المؤتمر الدولي، سيبدل، كما عهدناه في الماضي، كل جهد ممكن من أجل إنجاح هذا التوجه العربي الجماعي"⁽²⁾.

وزار الحسين فرنسا زيارة رسمية، وفي حفل العشاء الذي أقامه على شرفه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في 1988/2/4، عرض الحسين تطور الصراع العربي الإسرائيلي، فقال:

«ولكننا نعود اليوم لنجد أنفسنا، وبعد مضي عشرين عاماً على حرب حزيران 1967 أمام رفض إسرائيل لكل هذه المساعي السلمية العربية والأوروبية والدولية، بسبب تفضيلها لغنيمة الاحتفاظ بالأرض على متطلبات إحلال السلام العادل الشامل والدائم.

لقد عملت إسرائيل طوال عقدي احتلالها للأراضي العربية على إحداث تغييرات على صعيد الأرض والسكان خلقت أمر واقع يقضي في النهاية على الشق الخاص بالانسحاب الوارد في قرار مجلس الأمن رقم (242).

1- المصدر نفسه، ص 1026-1029

2- المصدر نفسه، ص 1087-1093

ويدخل ضمن هذا الإطار، وعلى سبيل المثال لا الحصر: ضم القدس العربية والجولان، ومصادرة أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية المحتلة. ومصادرة مياهما، وإقامة المستعمرات الاستيطانية وزرعها بالمستوطنين اليهود، وتضييق سبل العيش على الناس والتنكيل بهم ضمن مخطط يهدف في النهاية إلى إخراجهم من أرض وطنهم وأجدادهم.

إن هذه الإجراءات التي تمت وتم بروح تحقيق مكاسب إقليمية من حرب حزيران 1967، هي ذاتها العقبات التي تقف في طريق السلام، بعد أن قبل الجانب العربي بمعادلة الأرض مقابل السلام. إنما المفارقة عجيبة حقاً أن تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مثل هذه الإجراءات، وتدعو في نفس الوقت إلى التوصل إلى سلام. وإزاء هذه الأوضاع الخطيرة، وبحكم التزام بلدي بقضية فلسطين وتحملنا لمسئولية السلام وتبعاته، وأمانتنا للأجيال المقبلة، فقد بذل الأردن كل ما في وسعه من أجل إقناع الجميع بضرورة حل النزاع وإحلال السلام وفق الشرعية الدولية. وكان آخر ما قننا به، هو سعيينا مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل القيام بتحرك مشترك يكون بمثابة آلية لتنفيذ مقررات مؤتمر فاس. وحيث أن الإجماع الدولي يقضي باعتماد قرار مجلس الأمن رقم (242) و(338) كأساس لحل النزاع. فقد وجدنا أن فرص التسوية السلمية ستعزز، إذا ما تمت من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام يدعو إليه الأمين العام للأمم المتحدة، وتحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى أطراف النزاع. وعلى الرغم من عدم حماسة بعض الأطراف لهذا الإطار للحل، وتحفظات البعض الآخر، فقد ثابرتنا في جهودنا ومساعدتنا حتى صرنا قاب قوسين أو أدنى من النجاح. ولكن، ومما يؤسف له، أن عدة عوامل تضافرت لإحباط هذا المسعى الواعد.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا سنستمر في مساعدتنا لأننا دعاء سلام، ومما يقوي من عزمنا ذلك التقدير الذي لقيناه منكم ودعمكم لفكرة المؤتمر الدولي كإطار للحل، الأمر الذي يعكس إدراككم العميق وتحسسكم لآلام وآمال المنطقة. وكلنا أمل في أن فرنسا ستستمر في دعم مساعدتنا لتنشيط جهود السلام، وذلك بجهودها الذاتية وعبر دورها المؤثر على الساحة الأوروبية والعالمية⁽¹⁾.

1- بكر خازر المجالي (إعداد وتحرير)، الخطاب السامي، المجلد العاشر، ص 22-23

والتقى الحسين بوزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل في 1988/2/8، وألقى فيهم خطاباً مطولاً عن القضية الفلسطينية والصراع العربي-الصهيوني، جاء فيه ما يلي:

«لقد دخل الصراع العربي الإسرائيلي عامه الأربعين، كما دخل احتلال الضفة الغربية وغزو ومرتفعات الجولان من قبل إسرائيل عام 1967 عامه الحادي والعشرين. لقد تميزت هذه الحقبة بسياسات الضم الإسرائيلية، وبالاستغلال والقمع والإبعاد وإقامة المستعمرات من قبل مستوطنين غرباء. كما تميزت بنسف البيوت ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية والمياه.

إن هذا الوضع يكتنفه اليأس وفقدان الأمل الناتج عن رفض إسرائيل الانصياع لنداء العالم الداعي إلى تحقيق السلام العادل والدائم. إن الانتفاضة الحالية في الأراضي العربية المحتلة تقدم الدليل على النتائج الخطرة لاستمرار الأمر الواقع.

لقد كونت السوق الأوروبية والعالم العربي مفاهيمها تجاه أساسيات تحقيق السلام. إن مواقفنا متطابقة في معظمها، لأنها مستمدة من الشرعية الدولية المتمثلة في قراري مجلس الأمن (242) و(338). إن إعلان البندقية عام 1980، وخطة السلام العربية المنبثقة عن قمة فأس عام 1982، تنص بالتفصيل على متطلبات التسوية السلمية العادلة الشاملة. وببساطة فإن معادلة السلام تدعو إلى انسحاب إسرائيل من كافة المناطق التي احتلتها عام 1967 كمبادلة للسلام. وتتفق المجموعة الأوروبية والأمة العربية تجاه آلية تحقيق السلام المطلوب.

لقد دعت المجموعة الأوروبية في شباط من عام 1987 ومؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان في تشرين الثاني عام 1987، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يدعو إليه الأمين العام للأمم المتحدة، ويعقد تحت رعاية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بمشاركة أطراف النزاع كافة لتطبيق قراري مجلس الأمن (242) و(338) لحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، وبهذا ضمان للسلام العادل والدائم الذي طال انتظاره للجميع.

إن الانتفاضة الأخيرة في المناطق التي تحتلها إسرائيل هي تعبير عن تصميم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه. إنها الحقوق المقررة والثابتة لكل شعب. وهي حقه في العيش بحرية، وحقه في تقرير مستقبله كما يشاء.

كما تميزت مشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي بكثرة مبادراتها المطروحة التي فاقت مبادرات أي مشكلة أخرى، وبتعدد فرص السلام المهدورة. لقد تجاوب الأردن مع كل مبادرة جادة للسلام، ابتداءً من مهمة يارينغ إلى مقترحات روجرز إلى مبادرات الدولتين العظميين، والأربعة الكبار وقادة أفريقيا وإلى مؤتمر جنيف للسلام عام 1973، وإلى اقتراحات ريغان عام 1982. وفي عام 1985 قدمنا مبادرتنا الخاصة لعقد مؤتمر دولي. وقد حازت هذه المبادرة على دعم عالمي باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة. وقد ووجهت مبادرات السلام كلها برفض إسرائيل القبول بالمعادلة الأساسية القائلة بمبادلة الأرض بالسلام. إن إسرائيل ترفض الانسحاب من المناطق المحتلة التي تعتبرها جزءاً من إسرائيل الكبرى⁽¹⁾.

وألقي الحسين محاضرة في الجمعية الألمانية للشؤون الدولية في مدينة بون في ألمانيا الاتحادية في 1988/2/9 وركز فيها على الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة، قال الحسين في هذه المحاضرة مبرزاً تصميم العرب على السلام:

«إننا في العالم العربي، في هذا الإقليم المجاور لأوروبا، نشارككم كما نشارك الكثيرين في هذا العالم هذا الأمل في رؤية معاهدات الصداقة تحل تدريجياً محل الأحلاف، ومؤسسات التعاون العلمي والاقتصادي محل القواعد العسكرية. وقد عبرنا عن ذلك بشكل لا يقبل التأويل في عدة مناسبات، كانت أحدثها القرارات التي اتخذها القادة العرب في قمتهم غير العادية التي عقدت في عمان في تشرين الثاني الماضي، حيث تناولت هذه القرارات من بين ما تناولته النزاعين اللذين يعصفان بالمنطقة وهما: النزاع العراقي-الإيراني الملتهب على شكل حرب مدمرة طويلة، والنزاع العربي-الإسرائيلي المتفجر على شكل حروب ومصادمات متقطعة.

1- المصدر نفسه، م10، ص26-28

وكان القرار العربي الجماعي بالنسبة لهذين النزاعين هو العمل على إنهاءهما بالطرق السلمية، كي تتصرف المنطقة للتنمية، وتحيا شعوبها حياة حرة كريمة، وتسهم في الجهد الإنساني العام الساعي لرفي الإنسان وازدهاره وحماية كوكبه من العطب والدمار.

وإذا كان الأمن الأوروبي هاجساً تعيشونه خوفاً مما يمكن أن يزعرعه في المستقبل، فتعملون جاهدين على منع كل ما يمكن أن يهدده، فإن الأمن في الشرق الأوسط مزعزع بالفعل، ونجهد كأمة عربية لتثبيت قواعده. وأملنا أن يشاركنا أطراف النزاع الآخرين هذا التوجه، وأن تضم أوروبا جهودها لجهودنا في سبيل ذلك، من منطلق أن الأمن والسلام في هذا العالم لا يتجزأ، وأن التجاور الإقليمي يضع على كاهل أوروبا مسؤولية خاصة“.

واستعرض الحسين بعد ذلك السمات البارزة للنزاعين اللذين يعصفان بالمنطقة وهما: النزاع العراقي- الإيراني والنزاع العربي الإسرائيلي. وقال بشأن النزاع الثاني ما يلي:

«أما النزاع الثاني الذي ما زال يعصف بالشرق الأوسط ويهدد أمنه واستقراره فهو النزاع العربي الإسرائيلي، النزاع القديم الجديد، الذي حرم شعوب المنطقة من أن تحيا حياتها الاعتيادية لأكثر من أربعين عاماً. وهو أطول نزاع لازم الأمم المتحدة منذ نشوئها وما زال يلازمها.

في هذه الحقيقة ما يجعلنا في هذه المناسبة أن أسلط الضوء على الزمن، باعتباره أحد العوامل التي أثرت في تطور هذا النزاع وتقرير مساره، لعلنا، ونحن نسعى للأمن والسلام والتنمية ننتبه له، ونشد من عزائنا، ونستفز نوايانا الإنسانية، لنعمل بإخلاص من أجل وضع حد لهذا النزاع بالطرق السلمية، كي تتمكن شعوب الشرق الأوسط - كما قلت - من أن تحيا حياتها الاعتيادية التي تفتقد، فيربي الآباء أطفالهم باطمئنان، ويسعى الأفراد لتحقيق طموحاتهم دون وجل. وتتفجر طاقات الإبداع لشعوبنا في أجواء الحرية والسلام والأمن، بدلاً من أعمال القمع والغارات الجوية والحميمات والمبغدين وضحايا الحروب. إن الاطمئنان والسلام النفسي للأفراد لا يقل أهمية عن السلام بين الدول. فالإنسان قبل هذا وذاك هو الذي يدفع الثمن أو يبني الثمار، وفي المحصلة النهائية فإن كل

الأفراد ينشدون الاطمئنان على حياتهم ومستقبل أبنائهم، وجميعهم يتطلعون إلى أن يعيشوا حياتهم الاعتيادية بحرية وكرامة.

فأين نحن اليوم من هذا الهدف، وقد مضى أربعون عاماً على هذا النزاع، وواحد وعشرون عاماً على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والهضبة السورية. الجواب يمكن أن نجده هذه الأيام في انتفاضة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ضد سلطات الاحتلال، نجده في إعلان الحكومة الإسرائيلية عن سياسة القبضة الحديدية في تعاملها مع الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، ونقرأه في التقارير التي تتحدث عن عشرات الفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال الذين دخلوا المستشفيات مؤخرًا، وعظام أطرافهم مكسورة من هراوات الجنود الإسرائيليين.

ونسلمه في توسل امرأة لجندي إسرائيلي يسحق ما عادت به من السوق لكوخها في المخيم من مواد غذائية لإطعام أطفالها المتضورين جوعاً. نجده في استغاثة أم أن لا يسجنوا ابنها المعيل الوحيد للعائلة. كما نجده في رجاء زوجة مبعد أن لا يفصلوا زوجها عن أسرته وأطفاله. نجده في إجراءات العقاب الجماعي في محاصرة المخيمات ومنع التجول، وفي إلقاء القنابل داخل دور العبادة وفي ساحاتها. ونجده كذلك في هتاف شاب من أجل الحرية، وإصرار آخر على مناهضة الاحتلال حتى ينتهي. وزاه في صورة امرأة تتحدى جندياً إسرائيلياً يغضب. كما نجد الجواب في قول أم جندي إسرائيلي بأنها عام 1982، ولدى غزو الجيش الإسرائيلي للبنان كانت قلقة على حياة ابنها، بينما هي اليوم تخشى على روحه وهو الذي يطلق النار على الشباب الفلسطيني العزل، أو ينال عليهم ضرباً بالهراوة.

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني الأخيرة وما رافقتها من إجراءات قعمية، وما أفرزته من مشاعر، هي الجواب على السؤال- سؤال: أين نحن اليوم من هدف تحقيق السلام؟ وأملنا أن لا نرى هذه الانتفاضة مجرد أعمال شغب مثيرة للمشاعر والإجراءات المضادة - كما تحاول إسرائيل تصويرها- بل يرى فيها، كما هو واقع الحال، حدثاً تاريخياً هاماً من شأنه أن ينبه العالم من غفلته، ويضع القضية الفلسطينية بعامة، ومشكلة الاحتلال بشكل خاص، في المنظور الصحيح.

وعرض الحسين نظرة إسرائيل إلى الانتفاضة وهي نظرة قاصرة فقال:

«أقول ذلك لأن ما سمعناه من القيادة الإسرائيلية الحاكمة حتى الآن لا يشير إلى أنها عازمة على قراءة هذا الحدث كما هو في حقيقته أو الاتفاق على تسوية المشكلة.

قال المسؤولون الإسرائيليون أنهم فوجئوا بالانتفاضة، ومفاجأتنا في أنهم فوجئوا، إذ ماذا كانت تتوقع القيادة الإسرائيلية من الشعب الفلسطيني بعد عشرين عاماً من الاحتلال؟ هل كانت تتوقع منهم أن ينصاعوا للأمر الواقع؟ هل كانت تتصور أن بإمكانها أن تمارس الاستعمار في حقبة تصفية الاستعمار، فيقبله الشعب الفلسطيني كظاهرة حياتية مألوفة؟ أو أنها كانت تتصور أن طبيعة الشعب الفلسطيني تختلف عن طبيعة البشر؟ وأن روحه ليست جزءاً من روح العصر؟ وعليه فإنه يمكن أن يعيش بلا حرية وبلا كرامة، ويعشق سيده المحتل، كما يتوقع من العبد!

لقد حان الوقت للقيادة الإسرائيلية أن تدرك بأن الشعب الفلسطيني إنما يناضل من أجل حريته، وأن كرامته الإنسانية هي التي تمنعه من قبول الحلول المؤسفة على الأمر الواقع.

لقد قال وزير الشرطة الإسرائيلي مخاطباً شعبه ومعلقاً على الانتفاضة: (آمل أن لا يبقى بيننا من يعتقد أن الأمر الواقع الذي سبق الانتفاضة يمكن المحافظة عليه بعد إطفائها). ولكن هذا الصوت ما زال تحجبه، مع الأسف، أصوات شاذة أعلى منه هي أصوات المصريين على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة مثل سويتو تقدم لهم العمالة الرخيصة، أصوات الذين ما زالوا يخدعون أنفسهم، ويعتقدون أن بإمكانهم السباحة عكس تيار التاريخ، أو من يعتقد بأن الزمن كفيل بترويض الشعب الفلسطيني وجعله يرضى باستعمارهم، ويقبل الحل الذي يناسب أطماعهم التوسعية العقيمة. ولكن الزمن الذي راهنوا عليه زاد المسألة تعقيداً، وأنجب جيلاً من الفلسطينيين لا يرى فيهم إلا محتلين طغاة، ووضع الدولة اليهودية في مأزق كبير من الناحيتين الأيديولوجية والأخلاقية. فهل تصبح إسرائيل دولة ثنائية الجنسية؟ أم جنوب أفريقيا أخرى؟“.

وبيّن الحسين كيف تحوّل الصراع العربي- الإسرائيلي من نزاع إقليمي إلى مشكلة محلية أمريكية تخضع لحسابات الانتخابات فقال:

«لقد استخدمت إسرائيل الزمن بنجاح في تحويلها النزاع العربي الإسرائيلي في الولايات المتحدة من نزاع إقليمي يتصل بقضية السلام العالمي إلى مشكلة أمريكية محلية تخضع لحسابات الانتخابات. وهو أمر سبب الارتياح للقيادة الإسرائيلية في العقد الأخير، لأن هذا التحول عطل إمكانات الولايات المتحدة لتلعب دورها كدولة كبرى تتحمل مسؤولية خاصة، سواء على صعيد فض النزاعات بالطرق السلمية أو الوفاء لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولكن إسرائيل وأنصارها على الساحة الأمريكية لم يفتنوا إلى أن ارتياحهم هذا ليس له أساس سليم، لأنهم، وفي التحليل النهائي، قد جعلوا من الشعب الإسرائيلي العوبة في أيدي سياسيين يحرصون على مكاسب شخصية أو حزبية صغيرة بدل أن يكون وديعة في أيدي رجال دولة يحرصون على سلامة إنسانية الشعب الذي يتوخى أن يعيش حياته الاعتيادية بطمأنينة وسلام، فالإسرائيليون كالعرب سيعانون من غياب السلام».

وسعى الحسين إلى بيان الموقف الإسرائيلي المتعنت من عملية السلام فقال:

«كانت حرب حزيران 1967 نقطة تحول في تاريخ النزاع العربي- الإسرائيلي، فقبل تلك الحرب كانت إسرائيل تبدو طالبة للسلام، وكان العرب يبدون المترددين في الاستجابة. وحينما وقعت الحرب، وتبني مجلس الأمن الذي يعكس الإرادة الشرعية للمجتمع الدولي القرار رقم (242)، تغير الموقف العربي بشكل جذري وقبلت مصر والأردن ذلك القرار، ثم تبعتهما سورية عام 1973 وقبلت قرار مجلس الأمن (338) الذي ينص على تنفيذ القرار (242) تحت رعاية مناسبة، حيث أصبح الموقف العربي جاهزاً للتوصل إلى سلام شامل عادل يستند إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام 1967 مقابل السلام. واعتقدنا في الأردن أن التجاوب الإسرائيلي سيكون سريعاً، وأن إسرائيل سترحب بفرصة تحقيق السلام. ألم يكن ذلك مطلبها الذي كانت تنادي به من سائر المنابر قبل عام 1967؟ هذا ما اعتقدت به شخصياً، واعتقد به الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وبسبب هذا الاعتقاد كان علي أن أصدق ما أكدته لي الإدارة الأمريكية آنذاك من أن المسألة لن تستغرق أكثر من ستة أشهر وتنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة، ويقوم سلام شامل في المنطقة. ثم جاءت المفاجأة حين اكتشفنا أن هدف إسرائيل هو التوسع فقط. ومن خلال إصرارها على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان أراضي إسرائيلية، فإنها ترفض الآن بصراحة تطبيق القرار رقم (242) مما تسبب في استمرار الهيجان في منطقة الشرق الأوسط.

ولعله من المفيد والمهم معاً أن نتبع تغير الموقف الإسرائيلي من تبدل إشارة إسرائيل للضفة الغربية. لقد بدأت إسرائيل، وبعد الحرب مباشرة تشير إلى الضفة الغربية المحتلة. ثم تغيرت لتصبح (المناطق) دون وصف. واليوم يشار إليها في معظم الأحيان (يهودا والسامرة). ومن المثير أن أذكر أن وزير خارجية إسرائيل في المدة الأخيرة، وأثناء حديثه مع أحد الصحفيين أشار إلى الأرض الفلسطينية المحتلة بعبارة (الضفة الغربية وقطاع غزة) دون أن يصفها بالمحتلة. ومع ذلك ثارت ثائرة اليمين في إسرائيل، فدافع وزير الخارجية عن نفسه وقال: إنني أخطب أجنباً.

واعتبر الحسين في محاضراته هذه الولايات المتحدة شريكاً لإسرائيل، في رفض الاستجابة للقرارات الدولية. وقال:

«إن غرضي من ذكر ذلك هو توضيح مسؤولية إسرائيل في تعثر عملية السلام، وكل من يقدر على التأثير على موقفها ويتمتع، يعتبر هو الآخر مسؤولاً عن ذلك. وفي رأينا أن الولايات المتحدة التي تبنت في السبعينات مبدأ إسرائيل قوية هي (إسرائيل مستعدة للسلام) قد وقعت في مصيدة ربما لم تتوقعها. إذ أن إسرائيل التي تضخ الولايات المتحدة في شرايينها القوة، أصبحت إسرائيل الأكثر عناداً، إسرائيل الأقل واقعية، إسرائيل المتطلعة للهيمنة، إسرائيل المسكونة بأيدولوجية تاريخية سقيمة تبرر بها توسعها. فحينما يتحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي مثلاً عن السلام، وهو هذه الأيام كثير الحديث عنه، إنما يعني سلاماً يقوم على الموقع الحالي لإسرائيل. وقد نلخص هذا الموقف في عبارة مشهورة تقول (السلام مقابل السلام) وليس الأرض مقابل السلام».

وبالمقابل أكد الحسين تصميم العرب على السلام العادل الشامل القائم على الشرعية الدولية، فقال:

«لقد أكد القادة العرب مجدداً في قمتهم غير العادية في عمان تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي. ويحظى هذا التوجه، كما تعلمون، بتأييد عالمي واسع. وفي إسرائيل نفسها ينال هذا التوجه تأييد نصف القوة السياسية الإسرائيلية. ويقف النصف الآخر معارضا له بعناد، وتقف الولايات المتحدة هي الأخرى موقف الرفض لهذا التوجه إلى أن يحظى بموافقة رئيس وزراء إسرائيل، وأن الإسرائيليين كالعرب سيعانون من غياب السلام.

لقد عملت شخصياً في السنوات الأخيرة على بلورة مفهوم عملي واضح للمؤتمر الدولي المنشود. وسعيت في مختلف دول العالم ومنظماته الإقليمية للحصول على تأييد ودعم له. وقطعنا في ذلك شوطاً جيداً بحيث أصبحت الصيغة التي يتنامى الإجماع من حولها على الشكل التالي:

- عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، وتحت رعاية ومشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبحضور جميع أطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، لمناقشة تطبيق قراري مجلس الأمن (242) و(338)، وحل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها. وهذا يحقق العدل والسلام الدائم والشامل الذي ننشده جميعاً.

فهل سيتوفر الإجماع في إسرائيل على القبول بالمؤتمر؟ وهل ستغير الولايات المتحدة موقفها منه؟ هذه أسئلة تنتظر الإجابة. ومع ذلك علينا أن نستمر بالأمل والعمل، فالسلام يستحق منا كل جهد، إذ في ظله فقط تغدو الحياة اعتيادية وتحقق الكرامة».

وأعرب الحسين في ختام محاضرته هذه عن أمله في أن تغير الولايات المتحدة موقفها المنحاز لليمين الإسرائيلي المتشدد، وأن تغير المجموعة الأوروبية من موقفها الراهن إلى موقف سياسي فاعل، وأن تتخلى إسرائيل عن سياسة العنف والقهر ضد الفلسطينيين وتستجيب لمطالبهم بقوله:

«إننا ما زلنا نأمل بأن تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليتها كدولة كبرى فتعيد النظر في موقفها من قضية السلام في الشرق الأوسط، لتصبح أكثر إيجابية وفاعلية.

- إننا نأمل أن يتبين اللوبي اليهودي المتطرف في الولايات المتحدة أن إسرائيل ليست مشروعا اقتصاديا يتعامل معه من منطلق الربح والخسارة فقط دونما اعتبار للبعد الإنساني. وأملنا أن تدرك أن تأييدها لإسرائيل بحق أو بغير حق يمكنها من الاستمرار في إيقاع ظلم على الشعب الفلسطيني.

- نأمل من رجال الكونغرس في الولايات المتحدة أن يكونوا أكثر وفاء والتزاماً بالمبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة.

- نأمل من المجموعة الأوروبية الجار للشرق الأوسط أن تتخطى حدود إعلان المواقف إلى التحرك السياسي الفاعل لدعم خطوات عقد المؤتمر الدولي للسلام.

- وأخيراً نأمل أن تدرك القيادة الإسرائيلية بأن كسر أطراف الفلسطينيين لن يكسر من حدة إرادتهم أو أن يحو توقعهم للحرية، فلم يسجل التاريخ أن السجون والسياسات والمنافي قد نجحت في خنق روح أي شعب أو حرمانه من الحرية إلى الأبد. وعلى إسرائيل أن تدرك أن قبولها تجارة في الشرق الأوسط يتوقف على إنهاء وضعها كمحتل يسعى للتوسع⁽¹⁾.

وكرر الحسين دعوته هذه عند زيارة الرئيس النمساوي كورت فالدهايم للأردن، وفي كلمته التي ألقاها أثناء حفل العشاء الذي أقامه جلالته على شرف ضيفه في عمان في 10/2/1988⁽²⁾.

وعرض هذه الأفكار في رسالته إلى نموذج جامعة هارفارد للأمم المتحدة بتاريخ 20/2/1988:

1- المصدر نفسه، م10، ص-32 38.

2- المصدر نفسه، م10، ص -40 41.

«إن الوعد بتحقيق السلام قد أوهمنا، نحن في الشرق الأوسط، لسنوات طويلة عمرها عمر الأمم المتحدة. ولم تحظ قضية أخرى في العالم باهتمام العالم وقلقه مثل قضية النزاع العربي- الإسرائيلي التي يمكن اتخاذها مثلاً واضحاً على ما يمكن للأمم المتحدة عمله وما لا يمكن. إنني لن أركز على أسباب النزاع وآثاره أو على أخطاء الماضي والمبادرات الفاشلة والفرص الضائعة. إن غياب السلام طويلاً عن منطقتنا قد أوصلنا جميعاً إلى مرحلة خطيرة وحاسمة.

إن القضية في مفهومنا واضحة وسهلة. لقد وقع ظلم كبير يتوجب إزالته. إن مصدر ذلك الظلم يعود إلى عام 1947، عندما أدى قرار التقسيم إلى قيام دولة إسرائيل على الأرض العربية في فلسطين. وخلال العقود الأربعة الماضية أدى النزاع العربي الإسرائيلي إلى خمس حروب وإلى معاناة لا حدود لها. وازدادت حدة النزاع عام 1967 حتى وصلت أبعادها الإنسانية والإقليمية إلى الوضع الصاعق حالياً. إن ضخامة الظلم الذي استمر على الشعب الفلسطيني يمكن اختصاره بالجملة التالية (شعب من أربعة ملايين حرم بالقوة من أرض أجداده وأنكرت حقوقه في هويته القومية وتقرير المصير).

ونبه الحسين في رسالته هذه إلى تعنت إسرائيل وموقفها من الانتفاضة الفلسطينية الأولى قائلاً:

«لقد مضى عشرون عاماً وإسرائيل متشبثة باحتلال أرض استولت عليها بالقوة، خارقة بذلك كل مبادئ العدل الدولية. ولا تزال تصر على المطالبة بأن الأرض المحتلة ملك لها.

لقد تعلمنا من الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان أن عدم رفع الظلم يولد غضباً يؤدي حتماً إلى العنف. وقد علمتنا التجارب أن كل صراع يترك دون حل يزرع بذور مواجهة أوسع وأكبر. ويوسع جروح الظلم، ويؤدي إلى ظلم الأبرياء، ويزيد من حدة الاستياء. لقد حذرنا مع السنين من توسيع دائرة خيبة الأمل والغضب، والتي قد تتسع لتخرج عن نطاق الصراع الأساسي وعن منطقتنا. وإننا نلقت الانتباه إلى النتائج المحزنة للأحداث في لبنان خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية لكي ندرك إمكانية تحول النزاع العربي الإسرائيلي إلى حافز للاضطراب والعنف“.

واقترح الحل للوصول إلى السلام العادل الدائم الشامل:

«وإذا كان علينا أن نتجنب كارثة أخرى، فأمامنا خيار واحد هو أن نجند كل قوانا خلف تحرك فوري باتجاه السلام. وهذا بدوره يتطلب من وساطة محايدة تعتمد على آلية الأمم المتحدة يدعمها اعتبارها الدولي بتقديم الضمانات الأمنية التي يستند إليها الحل العادل والدائم.

وفي قرار مجلس الأمن رقم (242) أنجزت الأمم المتحدة قبل عشرين عاماً جهداً سياسياً مميزاً. لقد أرسى القاعدة لحل سلمي عادل مقبول عالمياً للنزاع العربي الإسرائيلي. إن مبادئ السلام التي يحتويها القرار متأصلة في مفهوم مقايضة الأرض بالسلام والاعتراف المتبادل والأمن.

وقد جرى التأكيد على هذه المبادئ بعد سنوات في قرار مجلس الأمن رقم (338) الذي يمثل دعوة عالمية ثانية لتنفيذهما. وقد قبلت هذه المبادئ بالإجماع من قبل كل طرف شريك في النزاع.

لقد آن الأوان لمنح الأمم المتحدة الفرصة لاستخدام قدرتها الكامنة كصانعة للسلام، ونحن في الوطن العربي كغيرنا، بين أكثرية دول العالم، نكرر دعوتنا إلى الأمم المتحدة لتكون منبراً لمؤتمر دولي للسلام تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وكافة أطراف النزاع بمن فيهم الفلسطينيون من خلال ممثلهم الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية⁽¹⁾.

ولما عقد المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في عمان في 1988/3/31، افتتح الملك حسين المؤتمر بخطاب شبه فيه إسرائيل بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا وقال:

«سياسة الاستعمار الاستيطاني التي تمارسها إسرائيل في حقبة تصفية الاستعمار ظاهرة لا تختلف في شدوذها عن سياسة التمييز العنصري التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا في عصر الدفاع عن حقوق الإنسان. فكلاهما ظاهرتان تتناقضان مع حركة التاريخ،

1- المصدر نفسه، م10، ص 44-47

ولذا فهما محكومتان بالفشل. ولأنهما كذلك، فإن المكابرة هي الصفة المميزة التي تصبغ أصحابها، مثلها أن التوتر والمعاناة والمرارة، وانتشار الشرور هي التي تصاحب هذه المكابرة. ولعل ما يزيدنا حيرة وحرناً أن نرى بعض الجهات أو الدول ما زالت تدعم هاتين السياستين أو تساييرهما في السر والعلن».

ويدعو إلى التصدي لهذه السياسة الإسرائيلية المطبقة في الأراضي العربية المحتلة:

«ومن هنا لا بد من التصدي الجماعي والقطري الحازم لهذه الظواهر الشاذة والسياسات العدوانية. فالاستعمار الاستيطاني الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة. وعلى بعد أربعين كيلومتراً من هذا المكان الذي تلتقون فيه، والذي نحسه هنا في الأردن، ونعيش آثاره العدوانية المباشرة كل يوم، بل وفي كل ساعة، فإن أوضح برهان على بشاعته هو حجم وطبيعة رفضه ومكافحته. وانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني التي دخلت شهرها الرابع، بما يقدمه هذا الشعب من تضحيات مشهودة، وبما يجابهه من قمع ووحشية وتنكيل، هو ذلك البرهان».

وامتدح الحسين الانتفاضة الفلسطينية بقوله:

«إن انتفاضة الشعب الفلسطيني، أيها الأخوة، ليست مستعرة لذاتها، كما أنها ليست حدثاً طارئاً سرعان ما يخبو ويذول، بل هو تجسيد إرادة شعب بأكمله للنضال من أجل حريته وحقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، ويغدو من حق الشعب الفلسطيني علينا، والحالة هذه، أن ندعمه ونعينه على بلوغ غايته على الصعيدين القطري والجماعي كي تعطي الانتفاضة أكلها، وتقطف ثمرتها. ولا أجدني بحاجة إلى تفصيل ما قدمه ويقدمه الأردن على الصعيد القطري لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه منذ وقوعه تحت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران 1967، فهذا أمر معروف. أما على الصعيد الجماعي فإن الأردن ملتزم بقرارات القمة العربية التي تدعو إلى حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي، بلا تجزئة ولا انفرد، والتي كان آخرها قرار مؤتمر قمة عمان في تشرين الثاني الماضي، حيث أجمع القادة العرب على أن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، يدعو إليه أمينها العام، وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع جميع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي بمن في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية،

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على قدم المساواة، هو السبيل المناسب لتسوية النزاع تسوية سلمية شاملة وعادلة تكفل استعادة الأراضي العربية المحتلة، وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، وتضمن إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني. وفي اعتقادنا أن الجهد الإسلامي الدبلوماسي والسياسي ينبغي أن يتجه في هذا المجال لبلورة موقف دولي حازم تجاه عقد المؤتمر المشار إليه⁽¹⁾.

منذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية 1988-1999

باتخاذ الحسين لقرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية في 1988/7/31 لم يتغير موقفه من الدفاع عن القضية الفلسطينية أمام الهيئات والشخصيات والمحافل الدولية. واستمر يبذل الجهود الدبلوماسية والسياسية من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة وإقامة سلام عادل ودائم وشامل بين العرب وإسرائيل حتى إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل في 1994/10/26.

وكان خطابه في جامعة كامبرج Cambridge University البريطانية في 1988/12/13 مثلاً على ذلك. إذ تناول الصراع العربي-الإسرائيلي منذ حرب حزيران 1967 وتطوره وتعثر الجهود للوصول إلى حل سلمي عادل وشامل ودائم، فقال:

«لقد ابتلي الشرق الأوسط خلال السنين الأخيرة بتشعب القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. وإن هذا الصراع من بين كافة المواجهات الإقليمية الكبرى قد استعصى على كافة المحاولات لحله بطريقة عادلة ومنصفة. لقد مضت على قيام هذه القضية أربعة عقود، وتفاقم الأمر خلالها بانفجار العنف الذي يهدد المنطقة بدوامه من الاضطراب المتواصل.

لقد مضى واحد وعشرون عاماً منذ حرب حزيران عام 1967، حيث وقعت مناطق عربية واسعة مع الشعوب التي تقطنها تحت احتلال عسكري إسرائيلي. وخلال هذه الحقبة الطويلة حاولت إسرائيل استعمار هذه المناطق وحرمان سكانها العرب من

1- المصدر نفسه، م10، ص 51-52

حقوقهم الإنسانية والسياسية الأساسية. فقد عمدت إلى استعمار الأرض والناس في زمن يشهد زوال الاستعمار، كما ضمت القدس العربية ومرتفعات الجولان، وزرعت مستعمرات غربية في أرض الأجداد وفي الوطن الفلسطيني. وقد أدى اليأس بهؤلاء الناس لكي يثوروا ضد الذين يسومونهم العذاب، ويحتلون أرضهم، كما يبدو ذلك في الانتفاضة التي تعم تلك المناطق منذ عام. إن أهل الضفة الغربية وغزة لم يتصرفوا إلا كما يتصرف شعب يحترم نفسه، ويسعى للتحرر من الاحتلال والاستعمار الأجنبي. وكلما صعدت إسرائيل من إجراءاتها القمعية ازداد إصرار السكان العرب على الحصول على حقهم الإلهي بالعيش بحرية وكرامة“.

وبيّن الحسين تعنت إسرائيل وصلافتها وتحديها للمجتمع الدولي ولقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وقال:

«إن هذه المأساة المستمرة لم تكن لتقع لو أن إسرائيل تعلمت دروس التاريخ، وألزمت نفسها بالشرعية الدولية. لقد أوضح المجتمع الدولي متطلبات التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع، وأن قراري مجلس الأمن رقم (242) و(338) قد جرت الموافقة عليهما بالإجماع كأساس لمثل هذا الحل. وأن هذين القرارين يتطلبان أساساً انسحاباً إسرائيلياً من كافة المناطق العربية المحتلة في حزيران عام 1967 مقابل السلام. كما أنها ترسم الحقوق والواجبات بالنسبة للعرب وللإسرائيليين، وبذلك تصبح شروط السلام متبادلة ومتعادلة.

ومنذ تبني هذين القرارين بالإجماع من قبل مجلس الأمن ونحن مقتنعون بأن الطريق الوحيد للتقدم هو عقد مؤتمر سلام دولي خاص بالشرق الأوسط، وأن هذا المؤتمر المقترح يجب أن يعقد برعاية الأمم المتحدة وبحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وبمشاركة كافة أطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية“.

وشرح الحسين الهدف من المؤتمر ومن تشكيلته بقوله:

«إن الهدف من المؤتمر هو الاتفاق حول الأساليب والطرق الواجب اتباعها لتنفيذ كافة بنود القرارين كاملة وبحسن نية، ومن أجل حل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من كافة جوانبه. إن حضور أعضاء مجلس الأمن الدائمين أمر حيوي

من أجل الوصول إلى حل شامل، ومن أجل تقديم الضمانات الأمنية الضرورية التي يتطلبها التطبيق الصحيح للحل عن طريق التفاوض.

إن الأعضاء الدائمين هم واضعو هذه القرارات، وإنهم مهتمون ويحملون مسؤولية أدبية لمساعدة كافة الأطراف في النزاع المتواصل إلى حل عادل، وبذلك ينزعون الفتيل من أخطر مشكلة تهدد السلام العالمي.

وبما أن القضية الفلسطينية في قلب هذا الصراع فإن للفلسطينيين الحق في المشاركة في حل قضيتهم، ولذلك يجب إقرار الحقوق الفلسطينية المشروعة بمنح الشعب الفلسطيني الفرصة لممارسة حقه في تقرير المصير على التراب الفلسطيني.

وعرض الموقف الأردني والعربي الإيجابي من الحلول السلمية والمبادرات بقوله:

«لقد عملنا نحن في الأردن جاهدين من أجل السلام. وقد شاركت شخصياً في المداولات التي جرت قبيل تبني مجلس الأمن القرار (242). في ذلك الوقت أكدت لي الإدارة الأمريكية بأن القرار سوف يطبق خلال ستة أشهر. ولم نتوان في جهودنا منذ ذلك الحين لتطبيق القرار المذكور.

لقد قرر الزعماء العرب في فاس عام 1982 تبني خطة سلام اعتمدت في أساسها على بنود القرارين (242) و(338). ودعت الخطة إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وإلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. واعترفت الخطة ضمناً بوجود إسرائيل ضمن حدود ما قبل عام 1967. وقد أكد الزعماء العرب على موقفهم الجماعي في قمة عمان في شهر تشرين الثاني عام 1987. وقد دعمت التوجه العربي للسلام الأكثرية الساحقة من المجتمع الدولي، إلا أن كافة هذه الجهود الخيرة قد عطلت من قبل إسرائيل. فقد نجحت إسرائيل في إجهاض كافة المحاولات لحل القضية وفق الشرعية الدولية. وشهدت الأعوام الواحد والعشرين الأخيرة سلسلة من ضياع الفرص الواحدة بعد الأخرى».

وتناول قرار فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية بقوله:

«بما أن إسرائيل، كما هو واضح، قد تجاهلت البعد الفلسطيني في الصراع، فقد قررنا في شهر تموز الماضي فك الارتباط القانوني والإداري الذي كان قائماً مع الضفة الغربية طوال الثمانية والثلاثين عاماً الماضية.

إن ذلك القرار الذي يتمشى مع الرغبة العربية والفلسطينية المعلنة استهدف أول ما استهدف الحصول على اعتراف عالمي بأن القضية الفلسطينية هي لب الصراع العربي الإسرائيلي، ويجب إقناع إسرائيل بالاعتراف بهذه الحقيقة، وأن تعيد النظر في سياساتها التي لم تجلب لها وللمنطقة كلها سوى حروب مأساوية واستمرارية للصراع. أما السلام والأمن اللذان تظاهرت إسرائيل بالسعي باتجاههما فقد أجهضتهما بإنكارها على شعوب المنطقة نفس الحقوق التي سعت للحصول عليها لنفسها. وإذا ما تركت إسرائيل تمارس مثل هذه الأساليب، فإنها ستظل غير مهتمة بمتطلبات السلام العادل.

إننا نعتقد أن الأسرة الدولية مدعوة الآن إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تعترف بأن أسلوبها في معالجة القضية غير مقبول. وإذا كانت قوتها العسكرية قد أدت بها إلى التنكر لحقيقة أن للآخرين حقوقاً شرعية يجب الاعتراف بها وتطبيقها، فإن على العالم أن يفهم إسرائيل بأنه لن يحتمل وضعاً يحمل في ثناياه أثراً مدمراً على الاستقرار الإقليمي والدولي⁽¹⁾.

في دورته التي عقدت في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قراره بقيام دولة فلسطين، وتضمن قرار إعلان الدولة الفلسطينية الفقرة التالية "كما تعلن (دولة فلسطين) في هذا المجال أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي وسلامة أراضي أي دولة أخرى".

1- المصدر نفسه، م10، ص 134-137.

وجاء في البيان السياسي الذي صدر عن المجلس ما يلي:

«إن المجلس الوطني الفلسطيني من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وقرارات القمم العربية، بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة، آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقمي (242) و(338)»⁽¹⁾.

اغتم الحسين هذا الموقف الفلسطيني الجديد والاتفاق الأردني- الفلسطيني في 1985/2/11 وزار الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/ أبريل 1989 والتقى بالرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش George Bush الأب في 1989/4/20، بعد أن صرح الأخير بدعم الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي مقابل السلام. وفي لقائه بالرئيس بوش ألقى الحسين كلمة جاء فيها ما يلي:

«إن أحد أهدافنا هو الوصول إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي رغم مرور اثنتين وعشرين سنة من الجهود. إن مبادئ تلك التسوية وضعت قبل سنين عديدة، وهي قرارا مجلس الأمن الدولي رقم (242) و(338). هذه المبادئ تقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في العام 1967 مقابل إحلال السلام، إجراءات بخصوص حدود آمنة ومعترف بها ومفاوضات تحت إشراف مناسب لتنفيذ هذه البنود.

إن تأكيدكم العلي مؤخراً بالدعم الأمريكي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي مقابل السلام، ودعم الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني كجزء مكل لأي تسوية شاملة هو

1- بهجت أبو غربية، مذكرات من النكبة إلى الانتفاضة، ص 505-507

بناء وجدير بالثناء كنتيجة لقرار منظمة التحرير الفلسطينية الأخير بقبول حق إسرائيل في الوجود والتفاوض مع إسرائيل من أجل تسوية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338)، ونبذ العنف، فإن ذلك أسهم بشكل بارز في السلام، هذا القرار التاريخي قوبل بالدعم الكبير من قبل العالم العربي. كما أن قرار الولايات المتحدة بالحوار مع المنظمة حسن فرص إحلال السلام.

إنني آمل بأن هذه التطورات سوف تحفز إسرائيل على الرد بالمثل على متطلبات السلام والاعتراف بالمثل الشرعي للشعب الفلسطيني. إن التفاوض من أجل السلام بدون مشاركة منظمة التحرير لا معنى له. إنني أعتقد أن قواعد السلام قد أرسيت، وأن المطلوب هو تنفيذها⁽¹⁾.

ولما عقدت القمة التاسعة لمؤتمر عدم الانحياز في بلغراد عاصمة يوغوسلافيا في مطلع إيلول/ سبتمبر 1989، ألقى الحسين كلمة في 4/9/1989 تضمنت أسفه لاستمرار "إسرائيل في احتلال الأرض الفلسطينية والهضبة السورية منذ أكثر من اثنين وعشرين عاما. وما زال الشعب الفلسطيني يتعرض لأقسى إجراءات القمع والقهر الإسرائيلي، وهو يناضل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال على ترابه الوطني"⁽²⁾.

وعند زيارة ملك السويد كارل غوستاف Karl Gustav للأردن في إيلول/ سبتمبر 1989، أقام له الحسين حفل عشاء في عمان في 18/9/1989، وألقى كلمة في هذا الحفل قال فيها عن القضية الفلسطينية:

«أما قضية الشعب الفلسطيني التي تشكل أقدم قضية على جدول الأمم المتحدة، فلم يبرز فيها الموقف الإسرائيلي بصورته المعطلة للتسوية السلمية العادلة الشاملة بمثل ما يبرز عليه الآن. فبعد أكثر من اثنين وعشرين عاما على احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين والهضبة السورية، ما زالت إسرائيل ترفض المبدأ الأساسي في جوهر التسوية

1- بكر خازر المجالي (إعداد وتحرير)، الخطاب السامي، م10، ص 161-162.

2- المصدر نفسه، م10، ص 189-194.

السلبية، وهو مبدأ الأرض مقابل السلام الذي أجمع عليه العالم، وعكسه قرار مجلس الأمن (242) لعام 1967. كما لا زالت ترفض الإطار المتمثل بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تجري من خلاله المفاوضات. وبالرغم من الموقف الشجاع المسؤول الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في قبول حل الدولتين على أرض فلسطين، والاستعداد للتفاوض مع إسرائيل على هذا الأساس، فما زالت الحكومة الإسرائيلية ترفض التعامل مع المنظمة.

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني الشجاعة والغنية بالتضحيات هي التعبير الطبيعي عن رفض هذا الواقع الذي تصر إسرائيل على تثبيته. وإسرائيل في موقفها المتعنت هذا إنما تعمل على تأزيم الوضع في كل المنطقة، مستهزئة بالقانون الدولي، ومتكبرة لحق تقرير المصير، وماضية في إجراءات القهر والتعسف ضد الشعب الفلسطيني. وكلها أمور معروفة لشعوب العالم. إن التسوية السلمية العادلة الشاملة، هي بوابة الأمن والاستقرار للمنطقة، مثلها هي منطلق التنمية والرخاء للجميع». وشكر الحسين في ختام كلمته مملكة السويد لوساطتها في بدء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.
وأثناء زيارة الحسين لكندا زيارة رسمية في تشرين الأول/ أكتوبر 1989 ألقى محاضرة في جامعة أوتاوا Ottawa التي منحه شهادة الدكتوراه الفخرية في 1989/10/12، شكر المسؤولين فيها على منحه شهادة الدكتوراه، وعرض بإيجاز القضية الفلسطينية بأسلوب جديد، إذ قال:

«هل قدر للجبل الحلي أن يرى حلاً عادلاً ودائماً للصراع في الشرق الأوسط؟ إن أهم الاعتبارات الموضوعية التي يجب أن نأخذها في الحسبان هي التطور في المواقف الفلسطينية - داخل وخارج المناطق المحتلة - وبما أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو أساس المشكلة في الشرق الأوسط، فإن التغيير الجذري في التفكير الفلسطيني يجب أن يلخص بدقة فائقة.

وكمحصلة نهائية فإن الفلسطينيين والإسرائيليين هم الذين عليهم أن يعيشوا مع ما تتمخض عنه التسوية. لقد قدم الفلسطينيون تنازلات تاريخية، وتخلوا عن حلمهم

1- المصدر نفسه، م10، ص 196-197.

باستعادة وطنهم في كامل التراب الفلسطيني، وأبدوا استعداداً لقبول دولة مستقلة على مساحة تقدر بأقل من ثلث المساحة الكلية لفلسطين، وليس على أرض أن تؤخذ من إسرائيل، وبقبولهم قراري مجلس الأمن (242) و(338)، ونبذهم للإرهاب، فقد اختار الفلسطينيون سبيل المفاوضات السلمية. وقد تم إيضاح ذلك في خطاب الرئيس عرفات أمام الجمعية العامة في جنيف من خلال تصريحات لاحقة.

لقد أدت الانتفاضة وفك الارتباط القانوني والإداري من قبل الأردن مع الضفة الغربية إلى تغيير جذري في الموقف. إن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يتقرر من خلال مفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة.

إننا على استعداد لمعاونة الفلسطينيين بكل وسيلة مستطاعة، ومن خلال فك ارتباطه مع الضفة الغربية، فقد أفسح الأردن المجال لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تتخلى عن شكوكها، وتتجه نحونا ونحو المجتمع الدولي من أجل حوار جدي حول تصورها للمستقبل. إن محادثات المنظمة حالياً مع الولايات المتحدة وأوروبا تقدم الدليل الواضح على مدى تقدمنا في العام الماضي باتجاه تحديد أدق لكافة المشاكل⁽¹⁾.

وعرض الحسين القضية الفلسطينية في اليوم نفسه في النادي الكندي بأوتوا أمام جمهور كندي مختلف:

«لقد انشغلت منطقة الشرق الأوسط بالقضية الفلسطينية منذ ما يزيد على سبعين سنة، ولا تزال إسرائيل تصر على مواقف غاية في التطرف مما عرقل عملية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة في المنطقة، وذلك على الرغم من حقيقة قبول الدول العربية عامة ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة، لمبدأ مبادلة الأرض مقابل السلام على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) و(338)، وحق جميع الشعوب في العيش ضمن حدود آمنة ومستمرة. لقد دخل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عامه الثالث والعشرين.

1- المصدر نفسه، م10، ص 217-218..

كما أن الانتفاضة الفلسطينية تقترب من إتمام عامها الثاني، ومع ذلك فقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني لا تزال محرومة من ممارسة حقها المشروع. كما أن الشعب الفلسطيني محروم من حق تقرير مصيره على أرضه في المناطق المحتلة. إننا نؤمن أن الحل الأفضل للتوصل إلى التسوية المطلوبة للنزاع العربي الإسرائيلي يجب أن يكون عبر تطبيق قراري مجلس الأمن (242) و(338) الذي يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من المناطق العربية المحتلة مقابل السلام. إن الطريق المناسبة للمفاوضات هو المؤتمر الدولي المنعقد برعاية الأمم المتحدة. إن مثل هذا الاتفاق لا يضمن فقط الشرعية الدولية على عملية السلام، بل إنه الطريق الوحيد لتحقيق مفاوضات مباشرة. والأمل معقود على أن تقوم الدول الصناعية بشكل عام والدولتان الأعظم بشكل خاص باستئناف دور أكثر مباشرة في تسهيل عملية السلام من خلال تخفيف التوتر والاحتكاك، واقتراح أساليب بديلة لمعالجة المسائل الشائكة⁽¹⁾.

واغتتم الحسين كل فرصة تتاح له على الصعيد الدولي للحديث عن القضية الفلسطينية ونقل وجهة النظر الأردنية والعربية فيها. فقد لبي دعوة البرلمان الأوروبي له للحديث عن الوضع في الشرق الأوسط، وألقى محاضرة أمامه في 11/9/1991، بدأها بمعاناة الأردن من الصراع العربي- الإسرائيلي والغزو العراقي للكويت، إذ قال:

«والأردن عانى من كل الصدمات والحنن التي ألمت بالعرب والفلسطينيين خاصة، منذ بداية النزاع بين الفلسطينيين والعرب من جهة وإسرائيل من الجهة الأخرى. وهو الآن يجاهد ليتقاسم بتواضع ورافة مصيره من ضحايا عملية التهجير الثالثة التي تعرض لها الفلسطينيون والأردنيون من أصل فلسطيني. وهذه المرة تجري عملية التهجير من الكويت على أثر أزمة الخليج. وعندما أجبر الفلسطينيون على التشتت في الأربعينات كان الأردن هو البلد الوحيد في العالم العربي الذي فتح أبوابه لهم ومنحهم الجنسية، واعترف بحقوقهم الإنسانية الأساسية، بينما هم ينتظرون إعادة حقوقهم السياسية المشروعة على أرضهم الفلسطينية.

1- المصدر نفسه، م10، ص 229-230.

لقد اضطر الأردن لتحمل العبء الأكبر في كل مرحلة من مسلسل الشقاء الفلسطيني المستمر. لقد اضطررنا لاستيعاب آثار المسؤوليات الإنسانية المتزايدة، ومواصلة العمل على تحقيق التقدم لكل أهلنا من المساعدات المادية التي كانت تصلنا على غير انتظام، بالمقارنة مع إسرائيل. فالمديونية الأردنية كلها تراكت كنتيجة مباشرة لتخلف الدول العربية عن دفع المعونات المنتظمة السنوية التي التزمت بها على مدى عشر سنوات. وكان ذلك في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد عام 1978. ومن كل الدول العربية المعنية كانت المملكة العربية السعودية هي الوحيدة التي وفّت باستمرار بالتزاماتها كاملاً. وكاد ذلك يتسبب بكارثة اقتصادية لأول مرة عام 1989. ولم يستلم الأردن أي دعم عربي منذ نشوب أزمة الخليج مما زاد من المصاعب أمام قدرتنا على تطبيق خططنا لتصويب وضعنا الاقتصادي. زاد من تفاقم الوضع قدوم الأردنيين والفلسطينيين من الخليج إلى الأردن، ومنهم مع الأسف، من يحمل آثار الصدمة والتعذيب اللاإنساني.

وقد اعتبر الأردن دائماً أن الإنسان هو أغلى موارده. ويمكننا أن ننظر بالفخر لمنجزاتنا خلال العقد المنصرم في مجال التطور الإنساني. فالأردن يأتي في مصاف الدول العشر الأولى في العالم التي حققت أسرع معدل هبوط في نسبة وفيات الأطفال خلال العقدين الماضيين. وقد سبقنا بعامين المعدل العالمي لتأمين التطعيم لكافة الأطفال. ومستويات محو الأمية والتعليم وتأمين العناية الصحية والماء الصالح للشرب تعد من أعلى المستويات في العالم النامي. وفي بعض المجالات تقترب من مستويات دول الشمال الصناعية. ولكن كل ذلك معرض للخطر إذا لم يتم إيقاف الانحسار الاقتصادي وعكس مجراه⁽¹⁾.

وكرر الحسين معاناة الفلسطينيين في خطابه أمام مؤتمر القمة الإسلامي في داكار عاصمة السنغال في 10/12/1991 فقال:

«إن معاناة الشعب الفلسطيني المسلم تحت الاحتلال وخارجه قد بلغت مرحلة حرجة، فإسرائيل المدعومة مادياً وعسكرياً ودبلوماسياً من الغرب والشرق ممعنة في سياستها التعسفية وغير القانونية ضد المدنيين الفلسطينيين، وقد وضعت في ظروف نفسية

1- المصدر نفسه، م10، ص 309.

واقْتصادية يصعب على البشر تحملها بهدف إجبارهم على الرحيل عن أرضهم واقتلاعهم منها. وفي الوقت نفسه تقوم باستقدام المهاجرين، وبناء المستوطنات لهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعمل على تدمير المؤسسات الفلسطينية والوطنية والثقافية والتعليمية، وتعتدي على أماكن العبادة، وتنهب الوثائق التاريخية، ولم تسلم الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من اعتداءات الإسرائيليين عليها، بما فيها الأقصى الذي قتلوا المصلين في ساحته. وكان آخر مثال على ذلك الاعتداء في شهر تشرين الأول الماضي على ممتلكات الأوقاف والمحكمة الشرعية في القدس التي تمثل استمرارية تاريخ المسلمين فيها، وتجسيد طابعها العربي الإسلامي، وتحفظ تراث المدينة العريقة وهويتها المتميزة باعتبارها رمزاً للتعايش والانفتاح على هدى من الإسلام والبيعة العمرية“.

وتناول الحسين في خطابه هذا كارثة ما تعرض له الفلسطينيون من معاناة أثناء وبعد أزمة الخليج. إذ عاد إلى الأردن ما يربو على ثلاث مئة ألف مواطن أردني، يعادلون أكثر من عشرة بالمئة من سكان الأردن في ظروف إنسانية صعبة⁽¹⁾.

زار الحسين هولندا في أيار/ مايو 1992، وألقى خطاباً في نخبة من رجال الفكر والسياسة في مدينة أمستردام Amsterdam عاصمة مملكة هولندا في 13/5/1992 تناول فيه رؤيته للتعاون بين العرب والمجموعة الأوروبية ودور المجموعة الأوروبية في إيجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي. وقال: "إنه لمن الواجب علينا أن نعي ضعفنا، وأن لا نلوم العالم من حولنا ولكن في الوقت نفسه، فإننا نشعر أنه يجب على العالم وبالذات العالم الغربي، أن يتفهم مشاكلنا، ويتعاطف مع تطلعاتنا. وإن العلاقة التي نشد أن تقوم مع حكوماتكم ومع شعوبكم يجب أن تؤسس على التعاون، لا على الاستبداد، وعلى العدالة، لا على الهيمنة، وعلى المساواة، لا على التبعية. وأرى أن أسس نظام جديد حقيقي في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على عدد من القواعد هي:

أولاً: إن هناك حاجة في المنطقة لأنظمة تتمتع بالشرعية الدستورية القائمة على حق الفرد في التعبير عن رأيه وفكره ومعتقداته، وتضمن رفاه المواطن وأمنه في مجتمعه.

1- المصدر نفسه، م 10، ص 348-350

ثانياً: إن هناك حاجة إلى تعاون المجموعة الدولية مع مشاكل الشرق الأوسط بطريقة متوازنة، وأن تتجنب السياسات والأفعال التي تخلق مشاكل جديدة أو تعقد المشاكل القديمة. وعليها أن تبني قراراتها على المبادئ نفسها التي تتبناها في مناطق أخرى. كما عليها أن لا تتعامل مع القانون الدولي بطريقة تخدم مصالح البعض على حساب الآخرين.

ثالثاً: احترام حق الشعوب في المنطقة في استثمار ثرواتها في تنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع التعاون والتكامل فيما بين دولها وشعوبها.

رابعاً: دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ مما يبعث على الأسى أن آخرين في العالم الغربي يقفون غير مباليين إذا كانت مصالحهم تتعارض مع هذه الأمور. فالصمت في وجه الظلم والاضطهاد هو اشتراك فيهما.

خامساً: الإقرار بحق الشعوب في التعليم والانفتاح على الثقافة. وقد أصبح حق الحصول على المعلومات رديفاً لحق تقرير المصير، ومعرفة الذات، وممارسة الحرية. كما أن الإقرار بحق الجميع في العلم والتكنولوجيا هو شرط للتقدم الاجتماعي ويجب حمايته.

سادساً: دعم الجهود نحو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، والعمل لإيجاد نظام أمني يتناسب مع ظروف المنطقة ومتطلباتها الحديثة. وهذه ستخفف من التوتر في المنطقة، وستملأ كافة شعوبها بالثقة، وتنعكس على الجهود المبذولة لحل النزاعات الإقليمية، وفي مقدمتها النزاع العربي- الإسرائيلي، والذي يعتبر السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة. وعندما ستعاد الحقوق الوطنية على أرض فلسطين، ويتم التوصل إلى سلام عربي إسرائيلي شامل مبني على العدل، وعندما تصبح مدينة القدس الشريف رمز السلام وجوهرة بين أتباع الديانات الموحدة الثلاث في العالم. عند ذلك كله يمكن لهذه المعطيات الأمنية أيضاً أن تهيم المناخ لتوفير الأموال التي تنفق على التسليح والذي لا يخدم مصلحة الشعوب، ويحول دون الإنفاق على التنمية، ويؤثر سلباً على أمن المنطقة والعالم واستقرارهما.

سابعاً: اعتبار مشاكل الأمن وحقوق الإنسان كلاً لا يتجزأ، ويجب التوصل إلى رؤية لمواجهة هذه المشاكل مجتمعة بدلاً من الفصل بينها أو تفضيل حل مشكلة على أخرى.

ثامناً: إن قيام نظام شرق أوسطي مستقر ومعافى يتطلب قيام نظام عربي مستقر وفعال وسليم، إذ لا يمكن أن ينهض هذا الجزء من العالم، ويتحقق فيه التقدم والاستقرار وأكثرية دوله متخاصمة وسكانها يعانون من اليأس والإحباط ومشاعر الغضب جراء تجمع الكبت الداخلي والهيمنة الخارجية.

ولإيجاز رؤيتي المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، فإنني أرى شرقاً أوسط يأمن فيه الخائفون، ويتحرر المظلومون، ويشبع الجائعون، ويتعلم الأميون، ويمكن العرب مرة ثانية من استعادة دورهم في التاريخ، وتنال قضاياهم العدالة التي تستحق التأييد من العالم، وينالون المساعدة لتجاوز المرات والذكريات التي خلفها الماضي ليتطلعوا إلى مستقبل مشرق مضيء⁽¹⁾.

زار الملك الحسين الولايات المتحدة الأمريكية في آذار/ مارس 1995، ودعي لإلقاء محاضرة عن الوضع في الشرق الأوسط من قبل مجلس الشؤون العالمية في مدينة لوس أنجلوس، في 26/3/1995 تحدث فيه عن المستقبل والتضامن مع الشعب الفلسطيني بعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل في 26/10/1994 وقال:

«نحن مقتنعون اليوم أكثر من أي وقت مضى أنه ضمن إطار سلام متوازن وشامل يمكن لشعوب المنطقة أن توحد قواها ضد التحديات التي تواجهنا جميعاً عرباً وإسرائيليين مهما كانت الخلافات التي فرقنا في السابق.

أنا متأكد أن هناك هدفاً واحداً يجمع كل أم وكل أب في الشرق الأوسط لبناء مستقبل أفضل حتى يتمتع أطفالنا بحياة حرة خالية من الخوف والشكوك ملؤها السلام. وانطلاقاً من إيماننا بالحاجة إلى سلام شامل. فقد وقفنا متضامنين مع الفلسطينيين في سعيهم للحصول على حقوقهم الشرعية عام 1991. ووفر الأردن المظلة للوفد الأردني

1- سيما بحوث وآخرون، الخطاب السامي، ص 41-43

الفلسطيني المشترك في مؤتمر مدريد الذي مكن الفلسطينيين من الدخول في محادثات السلام الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي إيلول 1993 وقع الإسرائيليون والفلسطينيون اتفاق إعلان المبادئ الذي أعقبه اتفاق القاهرة الذي عرف باتفاق غزة أريحا أولاً⁽¹⁾.

وألقي الحسين محاضرة أمام الاتحاد البرلماني الأوروبي في مدينة ستراسبورغ Strasbourg في فرنسا في 1995/9/25 عن العلاقات الأردنية والعربية من جهة والأوروبية من جهة أخرى. تناول فيها تأثير أوروبا على البلاد العربية في القرن العشرين الذي كان تأثيراً سلبياً أدى إلى فقدان الأمن والاستقرار فيها. قال الحسين:

«قد يكون من السابق لأوانه إصدار حكم نهائي على تأثير أوروبا على منطقتنا خلال القرن العشرين، لأننا لا زلنا نشهد نتائج حريين أوروبيتين كبيرتين ونعيش آثارهما. أما الحرب العالمية الأولى فقد كان أبرز أحداثها أثراً على منطقتنا قيام الدول المنتصرة برسم خريطة جديدة للمنطقة.

وبموجب الخريطة الجديدة للمنطقة تم فصل ضفتي نهر الأردن اللتين كانتا جغرافياً وتاريخياً تشكلان الأراضي المقدسة. وتم قطعهما سياسياً بشكل أكبر على امتدادهما الطبيعي شمالاً إلى سورية ولبنان بتأسيس دولة إسرائيل عام 1948، ليدخل عنصر جديد على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة، بعد أن كانت متجانسة. وأدى التوتر بين السكان والقادمين الجدد إلى حروب والتشريد الكبير للشعب الفلسطيني، ونهوض حركات سياسية وأيديولوجية متطرفة أدخلت بحياة المنطقة بأسرها لمدة عقود تلت.

وقد كان جدي الملك عبدالله وأخوه الملك فيصل يأملان أن يتم التوفيق ما بين آمال العرب الذين تم تحرير أراضيهم في الثورة العربية الكبرى، وما بين تطالعات المستوطنين اليهود في فلسطين شريطة توفر شروط معينة لكن أملهما هذا لم يتحقق. فإضافة إلى تنافس القوى الأوروبية والشك المتبادل بينهما جاءت كارثة وضع اليهود في أوروبا وقضت على أحلام أجدادي، وأحبطت وحدة الأراضي العربية، وولدت الدولة اليهودية في فلسطين ولادة دموية عنيفة.

1- بكر خازر المجالي (إعداد وتحرير)، الخطاب السامي 1995-1996، ص 45-46

تلك هي الأوضاع السائدة عندما تسلمت الحكم والتي ظلت تواجهني طوال أربعين عاماً، وهي ذات الأوضاع التي قررت أن لا بد من وضع حد لها. فقد سألت نفسي عن دوري ومسؤوليتي تجاه شعبي. فإن لم أكن قادراً على درء شر الحرب عنهم أفلم أكن قادراً على توفير منافع السلام لهم؟

في السادس والعشرين من شهر تشرين الأول عام 1994، قمت بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. فكان لنا في ذلك اليوم أن نصنع السلام لا مع إسرائيل فحسب بل ومع أنفسنا. فأرحنا ضمائرنا موقنين بأن هذا السبيل الوحيد للخروج من حلقة العنف التي دمرت أراضينا، وضحت بشعوبنا بلا طائل أو جدوى.

ولم يكن هدفي من صنع السلام مع إسرائيل إنهاء حالة الحرب وحسب. فقد كانت حالة لا حرب ولا سلام تسود علاقات الأردن وغيرها من الدول العربية بإسرائيل عبثاً طوال خمسة وعشرين عاماً. وكان لا بد من تبني المعادلة التي تضمن أن انعدام الحرب يساوي السلام الحقيقي. وهذا هو السلام الذي قررنا صنعه مع إسرائيل، سلام دافئ لا سلام بارد، سلام يمكن شعبينا من الالتقاء والتعامل والإفادة من بعضهما البعض، ومن العمل معاً لخلق حياة أفضل لهما ولكل من يعيش في المنطقة، ومن أن يأويا الأحلام والآمال نفسها“.

وأثنى على معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية بقوله:

«إن معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية تحدد نهاية حقبة من تاريخنا وبداية عهد جديد. وهي الخطوة الأولى نحو إعادة وحدة الأراضي المقدسة التي فرضتها الطبيعة، ولكن عبث بها الإنسان. وأما فوائدها فيجنينها الطرفان. ففي حين استعاد الأردن منفذاً على البحر الأبيض المتوسط يمكن لإسرائيل الآن التطلع شرقاً عبر حدودها الضيقة».

وذكر بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة على أرضه والتي لم ينلها بعد: “ولكننا في عقد السلام مع إسرائيل وتقرير التعايش معها على أسس الثقة المتبادلة والأمن والتعاون، لم ننس أو نتجاهل الجزء الثالث المكمل للأراضي المقدسة، وهي الحقوق الفلسطينية

المشروعة في الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني. إننا نؤمن بأن للشعب الفلسطيني حق المشاركة في عهد السلام الجديد هذا على أرضه، متمتعاً بذات القدر من الأمن والأمل بالرخاء والحياة الأفضل. وسنستمر في تقديم الدعم لهم لتحقيق كل أهدافهم المشروعة، وفي ممارسة جميع نشاطاتهم المشروعة.

إن تحقيق حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير وتكوين مجتمعهم وفي التعويضات والحياة الكريمة هدف مشروع. كما ونشاركهم مشاغلهم الأخرى مثل قضايا المياه والبيئة واللاجئين والمشردين، تماماً كما نشاركهم ونشارك غيرهم قلقنا على مستقبل القدس. إن القدس مقصد الحج وقطب الصلاة لكل أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث في كل القارات. وتشهد الكنائس والمعابد والمساجد على المكانة التي تحتلها القدس في وجدان المؤمنين حول العالم. وقد كنا دوماً نأمل أن لا تكون القدس محوراً للنزاع بل وأن تكون منصة للمصالحة. فلا يجب أن يكتب تاريخها كسلسلة من حلقات التحرير والهزائم. إن مكانها الصحيح في التاريخ هو نقطة تلاقي الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام، حيث تكون السيادة لله وحده.

ولا أصدق أن مشكلة القدس تشكل صعوبات لا يمكن حلها. فمدينة القدس الكبرى يمكن أن تكون عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، فيجب أن تكون القدس أنموذجاً ساطعاً لجوهر السلام الأبدي بين الفلسطينيين والإسرائيليين أتباع الديانات السماوية الثلاث العظيمة.

إن ما نأمل هو أن تشكل معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، مرحلة تاريخية في تشييد عهد جديد من السلام في الشرق الأوسط، وسلامنا مع إسرائيل يعتبر سلاماً شاملاً في أنه أزال كل مواضيع الجدل والنزاعات بيننا، ولكنه لا يعتبر شاملاً بعد على نطاق المنطقة ككل. فالسلام ليس مجرد توقيع على اتفاقيات، والشركاء في السلام ملزمون بالالتزام الخاص بكل ما يعنيه السلام ضمناً من حرية حركة الناس والبضائع والأفكار عبر الحدود مع التزام مشترك بحل المشاكل واحترام لمصالح الطرف الآخر. ولا بد من تحقيق إجماع على القيم المشتركة مثل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين المواطنين⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ص 105-107

ولما عقدت قمة حركة عدم الانحياز في بوغوتا عاصمة كولومبيا في 19/10/1995، كلف الحسين وزير الخارجية الأردني عبد الكريم الكباريتي بإلقاء خطاب جلالته في هذا المؤتمر. وقد أشار جلالته في خطابه هذا إلى معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وإلى ضرورة شمول السلام الفلسطيني لنيل حقوقهم المشروعة:

«لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة تحركاً جاداً نحو تحقيق السلام وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر عقوداً عديدة، وعانت شعوب المنطقة من تبعاته وآثاره السلبية أشد المعاناة. فقد انطلقت عملية السلام من مدريد قبل أربع سنوات. وقد توصلنا نحن في الأردن إلى توقيع معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية التي استعدنا بموجبها حقوقنا في الأرض والمياه، بالاستناد إلى الشرعية الدولية المتمثلة بقراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338)، ومبدأ استعادة الأرض مقابل السلام.

واننا إذ نؤكد على أهمية ما أنجزناه بالتوصل إلى هذه المعاهدة وعلى أهمية ما توصل إليه الأشقاء الفلسطينيون على طريق السلام، وإحقاق حقوقهم على ترابهم الوطني، فإننا نؤكد في الوقت نفسه على شمولية السلام في المنطقة، باعتبار هذه الشمولية ركناً أساسياً لديمومتها. وعلى هذا الأساس فإن الأردن سيواصل سعيه المخلص والدؤوب في دعم العملية السلمية على جميع المسارات حتى تتمكن بقية الأطراف الأخرى المعنية بالعملية السلمية بشكل مباشر من التوصل إلى اتفاقيات سلام مقبولة لدى الجميع. وبهذا تتحقق شمولية الحل المنشود، ويتحقق السلام الشامل والعاقل والدائم الذي يمكن شعوب هذه المنطقة من استئناف مسيرتها في التنمية والبناء والإعداد لمستقبل أفضل لأجيالها القادمة»⁽¹⁾.

وبمناسبة احتفال منظمة الأمم المتحدة بمرور خمسين عاماً على تأسيسها، ألقى الحسين كلمة في مقرها الدائم في نيويورك في 22/10/1995، تضمنت لمحة موجزة عن الأردن والقضية الفلسطينية، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، التي امتدحها وأثنى على التعاون مع إسرائيل:

1- المصدر نفسه، ص 145.

«إن بلدي صغير بحجمه وإمكانياته وموارده، ولكنه كبير بطموحاته. وقد عانى هذا البلد وتحمل الكثير من تبعات الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، والتي أسفرت عن مأساة الشعب الفلسطيني الكبرى. وقد تمكنا في الأردن من استيعاب نتائجها على الصعيد الإنساني، بطريقة إنسانية مشرفة عز مثلها في المنطقة، حيث كان الأردن ملاذاً ووطناً للجميع بغض النظر عن أصولهم أو أسباب وجودهم فيه. كما نعي بوضوح أن السلام الشامل الذي نشده يتطلب من القادة الشجاعة والحكمة، والإيمان بضرورة الاحتكام إلى الشرعية الدولية، لتسوية ما بين شعوبهم من خلافات. وقد سرنا في هذا الطريق بخطى واثقة، وأنجزنا في فترة وجيزة ما لم يكن من المتوقع إنجازها. وهانحن هذه الأيام نحتفل بمرور عام على توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية التي نأمل أن تكون منطلقاً وركيزة أساسية في مسيرة السلام الشامل والعدل والدائم في المنطقة الذي يمكن شعوبها من استئناف مسيرتها في التنمية والإعداد لمستقبل أفضل لأجيالها القادمة.

وقد تمكنا خلال العام الماضي من معالجة شاملة لجميع بنود هذه المعاهدة، ومستقبل العلاقة الأردنية- الإسرائيلية، وسبل التعاون فيما بيننا في شتى مجالات الحياة. ويسرني أن أعلن من على هذا المنبر بأن الشباب من طياري سلاح الجو الأردني وسلاح الجو الإسرائيلي، وقد كانا بالأمس في طليعة قوات البلدين المسلحة المهددين لبعضهما، في حالات الحرب والهدنة واللاحرب واللاسلام، قد حلقا اليوم في تشكيلات مشتركة في أجواء البلدين اللذين نالا حقوقهما كاملة من معاهدة السلام بينهما، وفوق مدنها الرئيسية، تحية لذكرى شهدائهما، وتحية لشعبيهما، وتجسيداً لمعنى السلام»⁽¹⁾.

وألقى الحسين محاضرة في معهد لندن للأعمال في العاصمة البريطانية في 1996/3/1، عرض فيها دور الأسرة الهاشمية في نضال العرب الحديث من أجل الحرية والاستقلال والوحدة، ودور الأردن في الدفاع عن القضية الفلسطينية. وقال في هذا الصدد:

«كان الأردن في قلب الأحداث في المنطقة والأقرب للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وقد ناضل جدي المغفور له الملك عبدالله ابن الحسين مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية. حارب خلال الثورة العربية الكبرى من أجل حرية العرب

1- المصدر نفسه، ص 145-155

ووحدتهم وتكاملهم داخل الوطن العربي. وناضل من أجل قضية العرب. وقدم حياته انطلاقا من قناعته بأنه يجب السعي من أجل السلام المشرف الذي يعطي لكل في منطقتنا الفرصة للعرب وللإسرائيليين على السواء. لقد كنت إلى جانبه عندما سقط في القدس قبل سنوات كثيرة. ما حاول تحقيقه لم يتحقق لسنوات بعد استشهاده، ولكن فكرة السلام، السلام الذي يعطي الناس الفرصة ليعيشوا حياة حرما منها لفترة طويلة، الذي يعطيهم فرصة أن يجتمعوا وبنوا مستقبلا يستحقونه. كان دوما هدفا مقدسا وغاليا. ومع مرور الوقت بدأ التحرك نحو السلام. فقامت مصر بالمصادقة على اتفاقية سلام مع دولة إسرائيل، ولمصر موقع مهم جدا في منطقتنا نظرا لموقعها القيادي. ويمكن ربط الكثير مما وقع في الماضي في منطقتنا وما يحدث في الحاضر، وما سيحدث في المستقبل بالتغيير الذي حصل في عالمنا، ونهاية الاتحاد السوفياتي، والتطورات داخل منطقتنا، وتحركنا نحو السلام.

لقد قبلنا حضور مؤتمر مدريد للسلام. وعرضنا الموضوع على شعبنا في الأردن، وبحثت جميع الهيئات المنتخبة والمواطنون داخل البلد في لقاء معي الخيارات المطروحة أمامنا. وكان القرار بالإجماع بالتوجه نحو السلام. ووفرننا مظلة لإخوتنا الفلسطينيين ليتحملوا مسؤولياتهم في رسم مستقبلهم استجابة لطلبهم ورغبتهم على مدى السنوات بأن يتحدثوا عن أنفسهم بأنفسهم. وبعد مدريد بدأنا جميعا التحرك نحو السلام. وبعد ذلك بقليل تحرك إخواننا الفلسطينيون لوحدهم لضمان حقوقهم على ترابهم الوطني بمباركة ودعم منا. وبدأنا العمل مباشرة إسرائيليون وأردنيون على أعلى مستوى لبحث جميع المشاكل التي تؤثر على علاقاتنا وجميع القضايا التي طرحت في جدول أعمال تم الاتفاق عليه يشمل جميع المواضيع المهمة“.

لم يرغب الحسين في الإشارة إلى أنه كان يصر على الحل الشامل العادل الذي يقوم على مبدأ السلام مقابل الأرض المحتلة كلها. وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي خرجت على هذه القاعدة بقبول اتفاق أوسلو. ولذلك واصل حديثه عن مفاوضات واشنطن بين الأردن وإسرائيل:

«وأول فكرة طرحت علينا كانت بأنه علينا المصادقة على اتفاقية سلام تبحث التفاصيل. وواصلنا الأمر على الرفض، وعلى وجوب أن تكون اتفاقية السلام تتيحاً لإنجازات الذين عملوا بدأب وإخلاص لتحقيق السلام المشرف بين بلدينا وشعبينا. وهذا فعلاً ما حدث. ونأمل أن السلام الذي أقمناه وحققناه والذي أعاد لنا أراضينا المحتلة، وحل قضية المياه بالنسبة للأردن وإسرائيل، وفرض واقعاً جديداً من حيث إزالة الحواجز التي فرقنا على المستوى الإنساني. نأمل أن يشكل هذا السلام مثالاً للآخرين في سعينا من أجل سلام شامل يعم المنطقة»⁽¹⁾.

وأثناء زيارة الحسين للولايات المتحدة الأمريكية ألقى خطاباً قصيراً في مؤسسة سميثسونيان Smithsonian Institution في واشنطن العاصمة في 1996/3/8 تحدث عن السلام بين الأردن وإسرائيل وعن أمله في أن يواصل الفلسطينيين تقدمهم في مفاوضاتهم مع إسرائيل، فقال:

«لقد تحدث الكثيرون عن السلام، وهل يجب أن يكون سلاماً دافئاً أو بارداً أو غير ذلك. وبالنسبة لنا وفي قاموسنا وفي مصطلحاتنا وتقديرنا فالأسوأ هو حالة الحرب، ومثل ذلك حالة اللا حرب واللا سلم. وهناك السلام. والسلام هو السلام، وليس هناك ميزان حرارة مرتبط به لنقيس مدى حرارته. السلام يعطي الناس الفرص التي حرموها منها في الماضي لمعالجة المشاكل الحقيقية، وتحقيق التطور، وتسخير الطاقات والموارد لتحقيق كل ما له قيمة.

نحن الآن عند هذه المرحلة. نأمل أن يواصل الفلسطينيون التقدم في بحث وحل ما تبقى لحقوقهم الشرعية على ترابهم الوطني. ونأمل، وندعو الله، أن تصبح القدس، مدينة السلام وجوهر السلام، بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جهة، وأن تصبح المدينة القديمة بين أبناء إبراهيم وأحفادهم في الأيام القادمة تحت سيادة الله الواحد جل وعلا»⁽²⁾.

1- المصدر نفسه، ص 281-282

2- المصدر نفسه، ص 295.

وحيثما تسلم الحسين جائزة السير ونستون تشرشل للسلام Winstor Churchill Prize for Peace، في قاعة غيلد هول Guild Hall في لندن في 1996/5/21، ألقى كلمة في هذه المناسبة تضمنت الإشارة إلى توقيع اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية باعتباره "لحظات ونقاط بارزة سنحفظها دائماً وتذكرها". وقال: "إن منطقتنا ما تزال تعاني، وما زلنا في المرحلة المبكرة من السلام الشامل الذي نسعى إليه جميعاً. وإننا نحمل كل الآمال والثقة بأن الأردن وإسرائيل سيكونان نموذجاً للسلام غير متأثرين بأي شيء"⁽¹⁾.

وخلال حفل تسلم الحسين شهادة الدكتوراه الفخرية في القانون الدولي من جامعة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية في 1996/6/10، ألقى خطاباً طويلاً تضمن شكره للمسؤولين في الجامعة، وعرضاً سريعاً لتاريخ الأردن الحديث منذ قيام الثورة العربية الكبرى حتى إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل. وتناول القضية الفلسطينية بقوله: «فوقعنا الجغرافي في قلب منطقة الصراع العربي- الإسرائيلي والصراعات الأخرى أدى إلى أن يجتاح اللاجئون بلدنا، الأمر الذي وضع حملاً شديداً على مواردنا الوطنية واقتصادنا»⁽²⁾.

كما أشاد بمعاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية في كلمته التي ألقاها في حفل العشاء على شرف جلالته في الجامعة نفسها وفي اليوم نفسه⁽³⁾.

ولدى لقائه بأعضاء معهد الصحافة الدولي المشاركين في مؤتمر "عملية السلام في الشرق الأوسط من منظور عربي" قال الحسينار تجالاً حول موقف الناس في الأردن والبلاد العربية من معاهدة السلام مع إسرائيل:

«إنني متأكد بأنكم استمتمت إلى أشخاص يشعرون أن السلام لا يمكن تحقيقه. كما أنني واثق بأنكم استمتمت كذلك لأشخاص لا يزالون يأملون أننا سنتمكن من التقدم قدماً ورؤية سلام شامل في هذه المنطقة. إن الأسباب متعددة وتعود إلى السنوات الماضية

1- المصدر نفسه، ص 311-313

2- المصدر نفسه، ص 338.

3- المصدر نفسه، ص 343-344

حيث أقيم حاجز كبير فصل شعباً عن آخر، لم يسمح برؤية الجانب الإنساني. وتنامت الشكوك والخاوف والغضب، وأدى عدم الاستقرار إلى عدم القدرة على تحقيق التقدم لتحسين نوعية حياة الشعوب. وهزت المنطقة صدمات عديدة مما زاد من صعوبة الحياة والمعاناة».

وبالنسبة للمسار الفلسطيني- الإسرائيلي قال الحسين:

«ولكن بمراقبة ما يحدث، فمن الواضح أن التأكيد هو على الأمن أكثر من أي شيء آخر. ويحثون عن الأمن لوجود الشك والخوف على عكس الراحة والأمل والثقة التي كانت قبلاً. وهذا ما يؤخرنا في هذه المرحلة»⁽¹⁾.

اغتم الحسين انعقاد مؤتمر العمل الدولي الخامس والثمانين في جنيف بسويسرا في 13 حزيران/ يونيو 1997 ليؤكد التزام الأردن بمعاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، ونقده لسياسة الاستيطان التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال:

«لقد ترجم الأردن إيمانه بالسلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، من خلال عمله الدؤوب ومشاركته الفاعلة في صنع السلام في المنطقة، بتوقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994، والتزامه التزاماً كاملاً بكل شروط والتزامات ومتطلبات تلك المعاهدة، لإيمانه التام بأن السلام الحقيقي يتطلب من جميع الأطراف الالتزام الكامل والدقيق بالاتفاقيات الموقعة فيما بينها نصاً وروحاً. والمطلوب الآن لتحقيق استمرار مسيرة السلام الكامل الشامل، هو التوقف التام عن السياسات والممارسات النقيضة لقرارات الشرعية الدولية والمثيرة للقلق مثل سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس العربية، والتغيرات الديموغرافية التي تتناقض جملة وتفصيلاً مع الالتزام ببحث كل جزئيات هذه المواضيع في المفاوضات الجارية والنهائية، مما يهدد الآمال، ويزعزع الثقة بإمكانية تحقيق السلام الشامل والعادل، ويؤثر سلباً على الجهود المبذولة لإعادة الحيوية إلى جميع المسارات المتأخرة»⁽²⁾.

1- المصدر نفسه، ص 435-438

2- بكر خازر المجالي (إعداد وتحرير)، الخطاب السامي (1997 و 1998 و 1999)، ص 88-89

ولدى تسلم الحسين لجائزة وسائل الإعلام الألمانية لعام 1997 في مدينة بادن Baden Baden في ألمانيا الاتحادية في 25 نيسان/ أبريل 1997، بحضور رئيس الجمهورية الألمانية رومان هرتسوغ Roman Herzog وياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشمعون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل، ألقى كلمة تضمنت شكره للرئيس الألماني، وأشاد بإنجازات ألمانيا العظيمة. وتحدث عن ياسر عرفات بقوله:

«ولسنوات عديدة عرفت أخي الرئيس عرفات، وإنني متأثر بتشريفه لي هذه الأمسية بحضوره معنا وبكونه هنا. كان لديه أهدافه وغاياته وكذلك أنا. وافتقرنا مراراً إلى القدرة على التواصل وفهم بعضنا البعض. وكانت هناك مرات عديدة لم نر الأمور بنفس المنظار. ولكن هذا الرجل تعلم مثلها يتعلم العظماء من خلال الخبرة والتجربة.

لقد حارب وناضل وتوصل إلى الاستنتاج الذي أشاره به بأنه لأمر عقيم أن نقوم بأي شيء سوى الالتزام بالسلام، السلام ومستقبل أفضل للشعوب. لقد بذل قصارى جهده دون دولة قائمة لها جذورها القوية لتدعمه وأراضيه تحت الاحتلال، وصعوبات يومية دون أي شيء ظاهر. ورغم المشاكل والعمل الجاد، والالتزام القوي خصوصاً في المجال الذي يؤثر على حياة الشعوب من حيث نوعية حياتها وتحسينها تشير الأغلبية الساحقة للشعوب التي تنتمي لمعسكر السلام، بأن السلام، وإن كان جاء بشكل بطيء، فإنه سيجلب معه منافع وعوائد وتبايناً بين أمس مظلم وغد مشرق. أستطيع أن أؤكد له بأنه ليس وحده سيحظى بدعوى الكامل، طالما حييت وبدعم بلادي»⁽¹⁾.

وفي خطابه الذي ألقاه نيابة عنه زيد الرفاعي، رئيس مجلس الأعيان الأردني آنذاك في مؤتمر القمة الثانية عشرة لدول عدم الانحياز الذي عقد في مدينة ديربان Durban في جنوب أفريقيا في الثاني من إيلول/ سبتمبر 1998 عرض بإيجاز القضية الفلسطينية وتغنت إسرائيل وقال:

1- المصدر نفسه، ص 213-217

«ومن هذا المنطلق فقد عمل بلدي الأردن من أجل تحقيق السلام في العالم أجمع، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط التي ابتليت خلال نصف القرن الأخير بالنزاع العربي الإسرائيلي الذي استنفذ مقدرات شعوب المنطقة ومواردها، وقادها إلى تصعيد التوتر وسباق التسلح، إلى أن جاء مؤتمر مدريد عام 1991. وعلى ضوء مبادئه، سارت عملية السلام مجتازة العديد من الصعاب. فكانت اتفاقية أوسلو ثم معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، إلى أن توقفت المسيرة في أوائل العام الماضي، بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية الحالية، ورفضها تنفيذ الاتفاقيات الموقعة من الجانب الفلسطيني، واستمرارها في سياسة بناء المستوطنات وتعزيز القائم منها، والاستمرار في الإجراءات التعسفية ضد أشقائنا الفلسطينيين من هدم للبيوت، وإبعاد واعتقال، وما إلى ذلك من أشكال انتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

وقد كانت الخطة الإسرائيلية لتوسيع مدينة القدس مؤخراً انتهاكاً صريحاً لاتفاقية أوسلو التي تقضي بتأجيل بحث موضوع القدس إلى المراحل النهائية، وعدم اتخاذ إجراءات أحادية الجانب لتغيير وضعها».

ودعا الحسين حركة عدم الانحياز إلى السعي لإعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها، عن طريق الضغط على إسرائيل:

«إن لحركة عدم الانحياز دوراً أساسياً بما تمثله من ثقل على الساحة الدولية، للسعي من أجل إعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها، وذلك عن طريق الضغط على إسرائيل لمعاملة الفلسطينيين كشريك في العملية السلمية، وليس كشعب يريز تحت الاحتلال، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة معهم»⁽¹⁾.

1- المصدر نفسه، ص 284.

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق أن القضية الفلسطينية قد اجتازت أربع مراحل رئيسية في فكر الحسين وخطاباته ومواقفه منها. وهذه المراحل هي:

أولاً: مرحلة ما قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية 1952-1964 وتأثرت هذه المرحلة بالأحداث والظروف التالية:

أ- الاعتداءات الرئيسية المتوالية على القرى والبلدات الواقعة على حدود الأردن في الضفة الغربية مع إسرائيل.

فقد اتخذ الحسين، في بداية حكمه في الأردن الموقف العربي التقليدي من القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية العرب الأولى التي تحتل مكانة عظيمة في قلوب العرب حكماً وشعباً. وهي القضية التي تقتضي حشد الجهود العربية بعدم الصلح مع إسرائيل، وبعدم التفريط بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأملأهم، وضرورة مواجهة الخطر الصهيوني الذي يهدد الدول العربية المجاورة لفلسطين باعتداءاته المتكررة على حدودها.

وقد كرر الحسين هذا الموقف في خطبه بين سنتي 1953 و1964. وشرع خلال هذه السنوات يوضح طبيعة الكيان الصهيوني. فالصهاينة، في نظره، أناس جاؤوا من جميع أنحاء العالم إلى فلسطين، بدعم ومساندة من الغرب، وشردوا أهلها، وزعموا أنهم يريدون السلام، مستعملين مختلف وسائل الدعاية الحديثة، ومستهبين بالقرارات والقوانين الدولية. واستمروا يمارسون الاعتداءات المتوالية على القرى الأردنية الواقعة على الحدود بين الأردن والعدو الصهيوني.

يعترف الحسين، خلال هذه الفترة الزمنية، في خطابه بقوة العدو وتفوقه العسكري، ولكنه بالمقابل، يرى أن العرب لديهم الحق، وهو أهم من القوة العسكرية. ويؤكد في خطابه أيضاً التزام الأردن بالموقف العربي الموحد من القضية الفلسطينية، ورفض محاولات الدخول في مباحثات أو مفاوضات مع العدو المشترك حول القضية الفلسطينية. ورفع الحسين في خطابه شعار "الأردن هو خط الدفاع الأول عن دنيا العرب"، ومناشدة الدول العربية للوقوف صفاً متراصاً محكماً في وجه العدو الإسرائيلي، وعدم التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني.

ب- تعريب قيادة الجيش الأردني في 1956/3/1

بعد تعريب قيادة الجيش الأردني، ازداد الحسين حماسة في الدفاع عن القضية الفلسطينية. وأدرك أن قيام إسرائيل قد أذكى روح النقمة والسخط في البلاد العربية، بينما لم يثر اهتمام العالم اغتصاب أرض فلسطين وتشريد أهلها وما ترتب عليه من آثار سيئة على الأردن.

وانتقد الحسين معالجة هيئة الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية، وما لحق عرب فلسطين من ظلم وحيف بإصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1947، بتقسيم فلسطين الذي أعطى اليهود (55) في المئة من مساحة البلاد، واضطر الفلسطينيون إلى مغادرة مدنهم وقراهم تحت التهديد بالقتل والعنف. وقامت دولة إسرائيل سنة 1948، على (78) بالمئة من مساحة فلسطين. ولذا اعتبر الحسين كارثة فلسطين لا مثيل لها في التاريخ. وطالب باستعادة اللاجئين الفلسطينيين لحقوقهم المشروعة.

ومع ارتفاع المد القومي العربي في منتصف الخمسينات من القرن العشرين وحتى منتصف الستينات من القرن نفسه، تأثر الحسين بالشعارات القومية ومنها: الوحدة العربية الطريق إلى تحرير فلسطين. وكرر هذا الشعار، بصيغ مختلفة في خطابه خلال هذه الفترة. قال في يوم الميدان بالقدس في 1956/6/3: "إن أمتنا العربية أمة واحدة بآلامها وآمالها ومصيرها واحد في الحاضر والمستقبل. ولا حياة لها إلا بالوحدة، ولا قوة لها، وهي

متفرقة... أجل إننا سنسير في معركة تحرير الوطن مع جميع أشقائنا، صفاً واحداً، مهما كان الثمن، ومهما قام في سبيلنا من عقبات، حتى نحرز النصر، وترفرف راياتنا فوق ربى وطننا الحر عزيزة عالية“.

ج- انقسام الدول العربية إلى معسكرين: غربي وشرقي

كان الخلاف بين الحسين وحكومة سليمان النابلسي حول مبدأ أيزنهاور في بداية سنة 1957، وإقالتها في نيسان/ أبريل من السنة نفسها، أثر في خطابات الحسين عن القضية الفلسطينية. فقد أكد الحسين على أن طريق تحرير فلسطين طريق طويل وشاق، ولا بد من السير نحوه بوضوح وإجماع عربي، على أن لا نسمح للفساد والشيوعية والتفرقة التغلغل في صفوفنا. واتهم خصومه من القادة العرب في مصر وسورية بالدجل واللعب بعواطف الجماهير العربية. وأكد إن إيمان العرب يجب أن يكون بأمتهم وليس بأفراد يمارسون الدجل.

ومنذ سنة 1959، اعتبر الحسين قضية فلسطين قضية الأردن الأولى وشغله الشاغل. وتخلّى عن اعتبارها قضية العرب الأولى، في حمى الخلافات العربية والحرب الإعلامية القائمة بين الدول العربية. وبدأ في خطاباته الدعوة إلى وضع مخطط لتحرير فلسطين، لمواجهة الدعوة التي ظهرت في العراق ومصر لإقامة كيان فلسطيني على حساب وحدة الضفتين، وإنشاء جيش من الفلسطينيين لتحرير فلسطين.

د- خطط تحرير فلسطين

شرع الحسين بنقد المواقف العربية من القضية الفلسطينية منذ مطلع سنة 1960، ووصفها بالمواقف المرتجلة القائمة على التفرقة والتي تحركها النزوات والأطماع الشخصية، واعتبار القضية سلعة في نظر بعضهم ووسيلة للكسب في نظر بعضهم الآخر. وأخذ على الدول العربية التقدمية غياب التخطيط الشامل الوافي لتحرير فلسطين، والصمود أمام العدو المتفوق عسكرياً.

وسخر الحسين من الكيان الفلسطيني الذي كانت تدعو إلى إنشائه مصر وسورية بقوله: "ما هو الكيان الفلسطيني؟ وما هي الفوائد وما هي النتائج؟ وأين الدعم الذي سيقدم لمثل هذا الكيان؟ لا يعلم ذلك أحد. وكل ما يرددونه على زعمهم نوع من التمثيل للشعب الفلسطيني". واعتبر الدعوة إلى إنشاء هذا الكيان نوعاً من التهرب من المسؤولية العربية نحو قضية فلسطين، وعدها تهديداً لوحدة ضفتي الأردن. ولذا لم يتردد في الدفاع عن هذه الوحدة التي "فرضتها الضرورة القومية من أجل الدفاع عن النفس والدفاع عن المقدسات، وضرورة الحشد والاستعداد من أجل مواجهة المصير والمستقبل". واعتبرها "أنجح وحدة بين قطرين عربيين".

وواصل الحسين الدفاع عن وحدة الضفتين، في أعقاب تفجير رئاسة الوزراء في عمان في 1960/8/29. وبدأ الحديث عن العلاقة الأردنية- الفلسطينية الخاصة والمميزة. قال الحسين في خطاب ألقاه في ذلك اليوم: "إن الأردن، باعتباره خط الدفاع الأول أمام الخطر الصهيوني، ولأنه يضم الأغلبية الساحقة من إخواننا الفلسطينيين، هو أكثر من غيره شعوراً وتحسناً بقضية فلسطين التي نعتبرها قضيتنا الأولى وشغلنا الشاغل. إن سياستنا نحوها هي سياسة ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، وهي السعي للعمل بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة، على إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها الشرعيين".

وهاجم الحسين خصومه من القادة العرب الذين انحصر دعمهم لفلسطين وقضيتها، في نظره، بالخطب والمهرجانات. وتكرر هذا الهجوم في خطبه سنة 1961. ودعاهم إلى توحيد الجهد العربي وحشده وتركيزه في مخطط شامل لتحرير فلسطين.

وفي أعقاب انفصال سورية عن مصر في إيلول/ سبتمبر 1961، عاد الحسين في خطباته إلى اعتبار قضية فلسطين "قضية العرب عامة ولا يجوز لأية دولة عربية أن تنفرد نحوها بسياسة خاصة. بل علينا جميعاً أن نسير في معالجتها متساورين متكاتفين متآزرين، حتى لا تجد المناورات سبيلاً إلى النيل منها، والانتقاص من حقوق أهلها". وذلك دون التخلي على أن للقضية الفلسطينية مكانة في نفوس الأردنيين الذين يضمون الأكثرية الساحقة من عرب فلسطين، ومسؤولية الأردن نحو القضية الذي يقف على أطول خط يفصل بين العدو والأمة العربية. والصهيونية خطر يهدد الأردن وكل بلد عربي".

وكرر الحسين هذه المقولة في خطابه سنة 1962 التي وضع خلالها خطة أردنية لتحرير فلسطين في عهد وزارة وصفي التل الأولى، شارك فيها الملك حسين ووصفي التل وأكرم زعيتر والدكتور حازم نسيبة. ولكن هذه الخطة لم تر النور بسبب الخلافات بين الحكام العرب.

شهد عام 1962 قيام انقلاب عسكري في اليمن أطاح بالإمام البدر وأعلن عن قيام الجمهورية. وحظي هذا الانقلاب بدعم عسكري مصري. كما حدث انقلابان عسكريان سنة 1963، أولهما في العراق في 1963/2/8 جاء بالعتيد عبد السلام عارف إلى الحكم سنة 1963، وثانيهما في سورية في 1963/3/8 جاء بحزب البعث الاشتراكي إلى السلطة. وحدث تقارب بين الحكام الجدد في العراق وسورية ومصر عبد الناصر أسفر عن صدور بيان 17 نيسان 1963 الذي تضمن قيام اتحاد فيدرالي بين الدول الثلاث.

رفض الحسين الانضمام إلى الاتحاد الجديد، وطالب بوحدة "أخوة أحرار، لا وحدة عبيد أشرار، وحدة مساواة وتكافؤ، لا وحدة تسلط واستعلاء".

وعلى الرغم من الخلافات بين أنظمة الحكم العربية وانقسامها إلى معسكرين: أحدهما مع الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وثانيهما حليف لمنظومة الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي، فقد ظل الحسين متفائلاً في بلوغ العرب الوحدة والحرية والحياة الأفضل.

ويرى أن هذه الأهداف "لا تحققها إلا قوة العرب، فهي كل ما يمكننا من استعادة ما فقدناه وما سلبه الأعداء".

ولعل أهم خطاب للحسين، في هذه الفترة، خطابه الموجه إلى مؤتمر الطلبة العرب الثاني عشر في الولايات المتحدة الذي عقد في 1963/8/25. عرض الحسين في خطابه هذا القضية الفلسطينية باعتبارها عدواناً صهيونياً مسلحاً على الوجود العربي في فلسطين، ومحاولةً لمحو تاريخ قطر عربي وواقع جغرافيته وسكانه طوال أربعة عشر قرناً، وعدواناً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على الوطن العربي كله. والكيان الصهيوني في فلسطين، في نظر الحسين، استعمار استيطاني. وقدم الحسين مخططاً لإنقاذ فلسطين يقوم على أربع حقائق هي:

- الكيان الصهيوني محاولة لمحو تاريخ فلسطين وواقعها الجغرافي والبشري.
 - إن قضية فلسطين هي عدوان سياسي وعسكري واقتصادي على فلسطين والوطن العربي كله.
 - إن العدوان الصهيوني استعمار استيطاني لا حد له إلا بالقوة.
 - القوى الخارجية ليست قوة ثابتة أو منحازة على الدوام إلى هذا الجانب أو ذلك.
- أما ركائز هذا المخطط العسكرية فتقوم على عدم تجاهل العدو ومغامراته وتنسيق الجهد العربي عسكرياً وسياسياً وإنشاء قيادة عسكرية تكتيكية، ونطاق دفاعي عربي محكم بحيث يكون الأردن نواة الحشد العربي، واعتماد المبادئ الستة التالية:
- قضية فلسطين فوق الخلافات العربية.
 - تخصيص إنفاق الدول العربية لتحقيق مركز قوة في فترة زمنية محددة.
 - تقديم المساعدات المالية والعسكرية والسياسية للدول العربية التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين.
 - أن يكون الأردن قاعدة للحشد.
 - يتولى الأردن المسؤولية كاملة في الدفاع عن الوطن العربي.
 - عند ذلك ستخضع إسرائيل للمطالب العربية.

ثانياً: قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتنافسها مع الأردن على تمثيل الشعب

الفلسطيني 1964-1974

أ- قيام منظمة التحرير الفلسطينية

أدى تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن إلى صحراء النقب في جنوب فلسطين إلى عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة في كانون الثاني/يناير 1964، أسفر عن إقرار القادة العرب لمشروع تحويل روافد نهر الأردن عند منابعها إلى الأراضي العربية دون المساس بالمشروع الإسرائيلي، ووضع خطة لإنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة، مهمتها حماية تنفيذ المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن برئاسة الفريق علي علي عامر. وتقرر في هذا المؤتمر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، دون المساس بالوحدة القائمة بين ضفتي الأردن. وكلف أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية ببدء العمل لإنشاء الكيان الفلسطيني.

عقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس في 1964/5/28، وافتتحه الملك حسين الذي رحب بفكرة الكيان الفلسطيني، واعتبره بداية لمرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية. وانتخب أحمد الشقيري رئيساً له. وأعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وانتخاب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية، والمباشرة فوراً بفتح معسكرات التدريب للقادرين على حمل السلاح من الفلسطينيين. وأقر المجلس الميثاق الوطني الفلسطيني الذي نص في مادته (24) أن لا تمارس منظمة التحرير الفلسطينية أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في الأردن وقطاع غزة. واعترفت الدول العربية بالمنظمة، وافتتحت لها مكاتباً رئيسياً في القدس.

عاشت المنظمة والحكومة الأردنية شهر عسل في علاقاتهما خلال سنة 1964. وفي شباط/فبراير 1965 طلب الشقيري من الحكومة الأردنية إنشاء قوات عسكرية من فلسطيني الأردن، واقتطاع (5) في المئة من رواتب الفلسطينيين العاملين في الإدارة الأردنية. رفضت الحكومة الأردنية الطلبين. ولما طلب الشقيري وضع الحرس الوطني الأردني المرابط في القرى والبلدات الواقعة على الحدود مع إسرائيل رفضت الحكومة طلبه هذا أيضاً لمعارضته للسيادة الأردنية على الضفة الغربية. واتهم الشقيري الأردن بالتقصير بعد العدوان الإسرائيلي على مدينة قلقيلية في مطلع إيلول/سبتمبر 1965. واستمر الخلاف بين الطرفين، واستغل الشقيري العدوان الإسرائيلي على قرية السموع في محافظة

الخليل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، فشنت حملة تحريض وإثارة ضد الأردن. واندلعت المظاهرات في مدن الضفة الغربية احتجاجاً على عدم فعالية الترتيبات الدفاعية الأردنية أمام العدوان الإسرائيلي. وتوترت العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، وبلغت أوجها بسحب اعتراف الأردن برئاسة المنظمة. ودارت معظم خطب الحسين خلال سنتي 1965 و1966 والأشهر الخمسة الأولى من سنة 1967 حول الخلاف مع المنظمة.

ب- حرب حزيران/ يونيو 1967 والعمل الفدائي

في أوج الخلاف بين الأردن من جهة ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر وسورية من جهة أخرى، نشأت أزمة بين مصر وإسرائيل بسبب العدوان الإسرائيلي على الآليات السورية التي كانت تعمل على تحويل روافد نهر الأردن في الأراضي السورية. أقدمت مصر خلالها على سحب قوات الطوارئ الدولية، وإغلاق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية في أيار/ مايو 1967. ولما أصبحت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى، قرر الحسين الوقوف إلى جانب مصر وسورية في الحرب القادمة، فزار مصر ووقع معاهدة دفاع مشترك معها في 1967/5/30. وتمت المصالحة مع أحمد الشقيري الذي عاد مع الحسين على طائرته إلى عمان.

شنت إسرائيل عدوانها على مصر صباح الخامس من حزيران 1967 وقضت على سلاحها الجوي، واندفعت القوات الإسرائيلية بعد ذلك فاحتلت شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، وكامل الضفة الغربية وهضبة الجولان السورية، خلال ستة أيام. وكان من نتائج هذه الحرب خروج أحمد الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في 1967/12/24، وحلول المحامي يحيى حمودة مكانه، وظهور العمل الفدائي الفلسطيني على الساحة الأردنية بمنظماته العديدة.

استطاعت حركة تحرير فلسطين (فتح) السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة بين 1 و4 شباط/ فبراير 1969. وانتخب رئيس حركة فتح، ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة.

وأنشأت القيادة الجديدة للمنظمة "قيادة الكفاح المسلح" للتنسيق بين منظمات (فصائل) العمل الفدائي في الأمور العسكرية. وأنشأت عشر منظمات منها "لجنة مركزية" في شباط/ فبراير 1970.

ظل التعاون والتنسيق قائماً بين منظمات العمل الفدائي والجيش الأردني حتى معركة الكرامة في آذار/ مارس 1968. وبعد هذه المعركة التي ادعى كل فريق فيها أن دوره هو الأهم في إحراز النصر على القوات الإسرائيلية الغازية، وتطور الخلاف بين العمل الفدائي الذي انضمت إليه المعارضة السياسية الأردنية من جهة والجيش الأردني من جهة أخرى حتى بلغ أوجه في إيلول 1970. وقد بينت خطابات الحسين طوال هذه المدة طبيعة العلاقة بين الأردن وهذه الفصائل الفدائية.

أسفر الصدام الذي حدث في إيلول/ سبتمبر 1970 بين الطرفين عن سحب قوات العمل الفدائي من العاصمة عمان، وتجمعها في غابات جرش وعجلون. ثم اضطرت إلى الانسحاب من هذه المواقع والانتقال إلى سورية ولبنان في تموز/ يوليو 1971.

أدرك الحسين، منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حرص الفلسطينيين على إبراز هويتهم الوطنية، وتأييد الدول العربية للمنظمة. ورأى أن مستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين لا بد أن تكون إحدى الصيغ التالية: إما الصيغة الوجدانية الاندماجية التي كانت قائمة بين الضفتين قبل حرب حزيران 1967، وإما اتحاد فيدرالي في إطار مملكة عربية تضم دولة فلسطين وعاصمتها القدس، التي لها حاكمها ومجلس وزرائها ومجلس نوابها ومحاكمها القضائية، ودولة الأردن التي لها عاصمتها عمان ولها مجلس وزرائها ومجلس نوابها ومحاكمها القضائية. وللمملكة العربية رئيس واحد هو الملك ومجلس وزراء اتحادي ومجلس نواب اتحادي وعاصمة اتحادية هي عمان. أما الصيغة الثالثة فهي قيام دولة فلسطين المستقلة. قدم الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة في خطاب وجهه إلى الشعب الأردني في 15/3/1972.

قوبل المشروع الأردني هذا بموجة من الاحتجاج العربية وسخط في أوساط منظمة التحرير الفلسطينية. وقرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية التي عقدت في القاهرة في نيسان/ أبريل 1972 رفض المشروع. واستغرب الحسين حدة رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها على مشروع المملكة العربية المتحدة.

ج- حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973

كانت حرب السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 1973 مفاجأة للملك حسين، لأنه لم يستشر فيها. ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر والأردن وسورية قد أعيدت قبل بدء الحرب بثلاثة أسابيع، بعد انقطاعها مدة (17) شهراً. ولما طلب من الحسين أن تشارك القوات الأردنية في الحرب في اليوم الثالث من بدايتها، اعتذر الأردن عن عدم المشاركة لعدم توفر الطائرات المقاتلة والصواريخ لديه للتصدي للطائرات الإسرائيلية إذا دخل الحرب. كما أن إسرائيل تتفوق على القوات الأردنية في جميع الأسلحة عدداً وعدة. ولكن مع تطور الهجوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة السورية، تقدم اللواء المدرع أربعون إلى الجولان السوري وشارك في القتال إلى جانب القوات السورية الشقيقة.

فتحت حرب تشرين الأول 1973 باب المحادثات على تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل. وعقد مؤتمر في الجزائر بين 26 1973/11/28 وارتفعت أصوات عربية فيه تطالب بمنح منظمة التحرير الفلسطينية حق تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر السلام القادم. ولكن ممثل الأردن في المؤتمر طلب تأجيل الموضوع إلى ما بعد تحرير الأرض المحتلة. والواقع أن الحسين لم يقبل بهذا الطلب، لأنه لا يجوز من الناحية القانونية أن تنزع من الأردن صفة تمثيل مواطنيه. وبعث الحسين برئيس الديوان الملكي الهاشمي بهجت التلهوني، ومثله الشخصي عبد المنعم الرفاعي إلى الرياض ودمشق وبيروت لشرح وجهة نظر حكومته القائلة بإرجاء هذا الموضوع إلى ما بعد تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة.

رد المجلس الوطني الفلسطيني على الأردن في دورته الحادية عشرة التي عقدت في كانون الثاني 1973 بتشكيل "الجبهة الوطنية الفلسطينية" في الأرض المحتلة للتصدي لتمثيل الأردن سكان الأرض المحتلة (الضفة الغربية). وقد أيدت مصر وسورية هذا التوجه، وشجعتا منظمة التحرير الفلسطينية على تأليف حكومة فلسطينية في المنفى لكي تحل محل الأردن في المفاوضات القادمة.

د- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني

في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرباط بين 26 و 29/10/1974، دافع الحسين عن وجهة نظره بشأن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً ووحيداً للشعب الفلسطيني، بخطاب قومي بين فيه مخاطر إحلال المنظمة محل الأردن على الضفة الغربية، غير أن القادة العرب لم يعيروا للموقف الأردني اهتماماً، وقرروا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كان لهذا القرار أثره على الحياة السياسية في الأردن. فالمجلس النيابي المنتخب سنة 1967، والذي تم تمديده حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1973 لوجود نواب فيه يمثلون الضفة الغربية لم يعد له سلطة، ولذا كان لا بد من تعديل الدستور الأردني بحيث يمنح الملك سلطات تأجيل الانتخابات النيابية. وهذا ما جرى في 23/11/1974. واستمر تأجيل الانتخابات حتى ظهرت فكرة المجلس الوطني الاستشاري سنة 1978 التي ظلت قائمة حتى سنة 1984. وعادت الحياة النيابية إلى البلاد بعد ذلك.

ثالثاً: من الاعتراف بمنظمة الشعب الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب

الفلسطيني إلى قرار فك الارتباط بالضفة الغربية 1974-1988

أ- زيارة السادات لإسرائيل واتفاقيتا كامب ديفيد

اقتنع الرئيس المصري أنور السادات، بعد حرب تشرين الأول 1973، أن العرب لن يتغلبوا على إسرائيل عسكرياً ويحجروا أراضيهم المحتلة ما دامت إسرائيل تحظى بالدعم الأمريكي، وأنها لن تسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة ما دامت مصر وسورية حليفين للاتحاد السوفياتي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها القادرة على الضغط على إسرائيل لسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة. أي أن حل النزاع العربي- الإسرائيلي في يد الولايات المتحدة. ولذا رأى السادات أن يعمل على التقارب مع الولايات المتحدة، والتخلي عن تحالفه مع السوفيات. وقرر السادات التقرب من إسرائيل، على أمل أن ترد إسرائيل بخطوة ودية ماثلة. ولذا أعلن في خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب المصري في 1977/11/9 أنه مستعد لمواجهة قادة إسرائيل ومناقشتهم في الكنيست. وكرر ذلك مرات في الأيام التالية. ردت إسرائيل بتوجيه الدعوة إليه لزيارتها، فغادر القاهرة إلى القدس مباشرة في 1977/11/20، وألقى خطاباً في الكنيست في اليوم التالي. وغادر إسرائيل إلى مصر في مساء اليوم نفسه.

كانت هذه الزيارة مفاجئة للعرب وإسرائيل وللعالم كله. وقوبلت رسمياً وشعبياً في البلاد العربية بالشجب والاستنكار. وقد عرض الحسين موقف الأردن من دعوة السادات له للمشاركة في المفاوضات مع إسرائيل بخطاب ألقاه في 1977/11/28، وبين فيه الأسباب التي دفعت السادات إلى اتخاذ هذا الموقف. وأشار إلى الأزمة العربية والخلافات القائمة بين الدول العربية، وخطورة القرار المنفرد الذي اتخذته السادات على مستقبل المساعي السلمية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي. وحذر الحسين من القطيعة بين الدول العربية كرد فعل على خطوة السادات، ومن الاتهامات بالخيانة وغيرها من التهم. ودعا القادة العرب إلى التحلي بالحكمة، والتمسك بالمصلحة القومية العليا، والعمل المشترك الشجاع، ووحدة الصف العربي.

لم يسفر مؤتمر القاهرة بين المصريين والإسرائيليين عن أي نتيجة إيجابية، عندها تدخل الرئيس الأمريكي كارتر، ودعا السادات ومناحيم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل إلى متتبع كامب ديفيد لإجراء المفاوضات بينهما تحت إشراف أمريكي في 1977/9/5. بدأت المفاوضات في موعدها واستمرت حتى 17 إيلول/ سبتمبر، مارست خلال هذه الأيام الثلاثة عشر الولايات المتحدة ضغوطها على الطرفين، فأسفرت عن توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في 1978/9/18. أولهما إطار السلام في الشرق الأوسط، وثانيهما نصت على فحوى اتفاقية السلام مع مصر التي ستبرم بعد التفاوض.

سعى سايروس فانس، وزير الخارجية الأمريكي إلى إقناع الملك حسين والمسؤولين الأردنيين إلى الانضمام إلى التفاوض وفق اتفاقيتي كامب ديفيد. أصر الحسين على الحل الشامل العادل بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإقامة سلام يعطي الفلسطينيين حقوقهم كاملة، كما نصت عليها القرارات الدولية.

ودعا الحسين القادة العرب إلى تجاوز ردود الفعل العاطفية أو الكلامية ومواجهة الأحداث بروية وتصميم وبعد نظر، واستخدام ثروات العرب الهائلة وموقعهم الاستراتيجي لخدمة مصالحهم القومية. وحضهم على دعم الضفة الغربية ومساندة أهلها. وقد طرح هذه الأفكار والمطالب في خطابه أمام مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في 1978/11/3. كما حدد فيه أهداف إسرائيل التوسعية في الأراضي العربية وسبل مواجهتها من الجانب العربي. ودعا إلى تعاون الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. واستقبل الحسين عرفات في 1978/9/22 واستقبله ثانية في القاعدة الجوية الأردنية في المفرق، وفي عمان في 5 و6/12/1979. وأعلن الحسين مراراً التزامه بقرارات القمتين العربيتين في بغداد سنة 1978 وتونس في 1979/11/22-20.

ب- المباحثات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية 1982-1985

أدى اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في 1981/10/6، والغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو 1982 إلى تحرك الولايات المتحدة، فقدم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مبادرة لحل النزاع العربي الإسرائيلي في الأول من إيلول/ سبتمبر 1982، تضمنت وجهة النظر الإسرائيلية. واجتمع القادة العرب في مؤتمر قمة في مدينة فاس المغربية بين 6 و9/9/1982 للرد على مبادرة ريغان. أقرت قمة فاس مشروعاً عربياً للسلام.

ولذا دارت مباحثات الحكومة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 1982 حول التحرك المشترك ضمن قرارات قمة فاس. ووافق المجلس الوطني الفلسطيني على التعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية في دورته التي عقدت في الجزائر في شباط/ فبراير 1983. ووقف الأردن إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية في خلافها مع سورية وليبيا في أيار/ مايو 1983، بعد خروج المنظمة وقواتها من بيروت. واستمر الحوار الأردني- الفلسطيني في سنوات 1983 و1984 و1985، منطلقاً من مبدأ استقلال القرار الفلسطيني وضرورة حمايته. وزار ياسر عرفات عمان في 1984/9/27، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة عشرة في عمان في 1984/11/22، وألقى الملك حسين خطاباً فيه، تضمن أسس التعاون الأردني- الفلسطيني.

أسفر الحوار الأردني- الفلسطيني عن اتفاق العمل المشترك في 11 شباط/ فبراير 1985، للسير في طريق الحل السلمي العادل الشامل.

زار الحسين الولايات المتحدة من 28/5 إلى 1/6/1985، وأجرى مباحثات مع الرئيس ريغان، غير أن الاختلاف كان واضحاً منذ البداية. ولم تسفر هذه المحادثات عن اتفاق بينهما.

ولكن الحكومة الأمريكية وافقت على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المؤتمر الدولي، إذا أعلنت عن قبولها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، واستعدادها للتفاوض مع إسرائيل.

وزار عرفات عمان في 1986/2/7، ولكنه رفض العرض الأمريكي الآنف الذكر، فغضب الحسين، وألقى خطاباً في 1986/2/19، عرض فيه الرؤية الأردنية لقضية فلسطين، وقال:

«من منطلق إدراكنا العميق لأهداف إسرائيل التوسعية، فقد كان من الطبيعي أن نعطي الأولوية لاستعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل بالحرب. ومن منطلق إخلاصنا ووفائنا لهدف استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فقد حاولنا مع الشقيقة مصر أن نقنع المنظمة بالفصل بين الهدفين في تحركنا السياسي على الساحة الدولية، بحيث تعمل الدول العربية التي احتلت أراضيها بالقوة وصدر قرار مجلس الأمن بشأنها، على تأمين انسحاب إسرائيل من تلك الأراضي، على أن توصل منظمة التحرير الفلسطينية القيام بدورها في تمثيل الشعب الفلسطيني المناضل من أجل نيل حقوقه الوطنية المشروعة التي تتجاوز مجرد انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة. لكن منظمة التحرير رفضت هذا المنطق مثلما رفضت القرار (242). وجعلت من هذين الرفضين قاعدة موقفها السياسي في الساحتين العربية والدولية، وفي تعاملها مع الأردن بشكل خاص، انطلاقاً من الظنون».

ج- عودة التوتر إلى العلاقات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية-1988

1986

عاد التوتر في العلاقات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في سنوات 1986 و1987 و1988. وقابل الحسين الموقف المعادي للمنظمة بروح التسامح والتفهم. وعبر عن هذا الموقف خطاب الحسين في افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الأردني في 1986/11/1، الذي أكد فيه أن الأردن ليس وكيلاً عن شعب فلسطين، وليس بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية. وهو ملتزم بقرارات القمم العربية، وخاصة قمتي الرباط 1974 وفاس 1982. وسيدعم الأردن دوماً منظمة التحرير الفلسطينية لاستعادة شعب فلسطين أرضه وحقوقه.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1987 عادت الحياة إلى القضية الفلسطينية باندلاع الانتفاضة الأولى لسكان الضفة الغربية على الاحتلال الإسرائيلي. التي باركها الملك حسين، وردد ذكرها في خطبه في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

ح- فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية

كان من الدوافع التي حدت بالملك حسين إلى اتخاذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، البيان الذي أصدرته قيادة الانتفاضة الفلسطينية الأولى في صيف 1988، الذي تضمن دعوة نواب الضفة الغربية في البرلمان الأردني إلى الاستقالة والانضمام إلى شعبهم. رأى الحسين في هذا البيان جحوداً ونكراناً للجميل، بينما رأى مستشاره عدنان أبو عودة في البيان رغبة ملحة في الاستقلال، وشعوراً بالاعتزاز في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ولذا عرض على الملك التخلي عن الضفة الغربية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. درس الحسين هذا الاقتراح مع رئيس وزرائه زيد الرفاعي، وقائد الجيش المشير زيد بن شاكر، ورئيس المخابرات العامة طارق علاء الدين، والمستشار عدنان أبو عودة. واتفقوا جميعاً على إنهاء العلاقة القانونية والإدارية بالضفة الغربية. وقد أعلن الحسين هذا القرار بخطاب ألقاه في 1988/7/30 موجه إلى الشعب الأردني والأمة العربية.

اعتبر الحسين الانتفاضة الفلسطينية ثورة على الاحتلال الإسرائيلي. وندد بأصوات صدرت عن الانتفاضة، تهم الأردن بالرغبة في الهيمنة على الأرض الفلسطينية والالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية. وبين لهم أن على الأردن التزاماً وطنياً وقومياً بدعم أهل الضفة الغربية، ناهيك عن العلاقة الخاصة بين البلدين. وأشار الحسين في خطبه إلى حساسية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ونظرتها إلى الأردن كمنافس لها منذ سنة 1972. واحتوى خطاب الحسين في مؤتمر القمة العربية في الجزائر (7-9/6/1988) على شعور بالمرارة والإحباط، كما دل على اقتناعه بأن الفلسطينيين يتوقون إلى تحقيق هويتهم الوطنية، وإنشاء كيانهم السياسي.

حذر الحسين في خطابه الذي أعلن فيه قرار فك العلاقة القانونية والإدارية بالضفة الغربية من نتائج هذا القرار على الأردنيين من أصل فلسطيني. وأكد أن هؤلاء كامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها مثل أي مواطن آخر. واستثنى من

قرار إحالة موظفي الدولة الأردنية في الضفة الغربية من الإحالة على التقاعد وتسوية أمورهم المالية اعتباراً من 1988/8/16 الموظفين والمستخدمين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وموظفي دائرة قاضي القضاة.

كان لقرار فك الارتباط ردود فعل متباينة في الضفة الغربية وفي البلاد العربية والأجنبية. فقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار وأرسلت وفداً إلى عمان برئاسة محمود عباس (أبو مازن) للتباحث مع الحكومة الأردنية حول نتائج القرار، وبقي في العاصمة الأردنية أربعة أيام (11-14/8/1988).

أصدر ياسر عرفات قراراً بسيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر (12-15/11/1988) لمناقشة القرار الأردني، ووضع استراتيجية سياسية للمنظمة لنيل المساندة الدولية. وأعلن المجلس في نهاية اجتماعاته عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) لسنة 1947. وقرر القبول بقراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) ورقم (338). وطالب المجلس بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محددة لحماية الشعب الفلسطيني. كما طالب بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

افتتحت سفارة لدولة فلسطين في العاصمة الأردنية، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً باستعمال اسم فلسطين في الأمم المتحدة، وانتخب المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد في تونس في 1989/4/2 ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين.

كان الحسين أول القادة العرب الذين نبهوا إلى مخاطر هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل على فلسطين والأردن. وكرر ذلك في خطبه التي ألقاها في مطلع التسعينات من القرن الفائت. وطالب القادة العرب بمساعدة مالية وعسكرية للأردن وفلسطين لمواجهة هذا الخطر.

رابعاً: مفاوضات السلام لإبرام معاهدة وادي عربة 1991-1994

أ- مؤتمر مدريد 1991

بعد انتهاء عملية تحرير الكويت من الغزو العراقي، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عن مبادرة سلام جديدة بين العرب وإسرائيل تقوم على مقايضة الأرض بالسلام، وإبرام اتفاقيات أمنية مشتركة، والاعتراف بإسرائيل، وحفظ الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين.

استجاب الحسين لدعوة الرئيس بوش لعقد مؤتمر للسلام في مدريد عاصمة إسبانيا. واتفق على حضور الأردن لهذا المؤتمر بوفد أردني- فلسطيني مشترك. زار وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر الأردن مرات عديدة خلال عام 1991، التقى خلالها بالملك حسين والمسؤولين الأردنيين. وقبل انعقاد مؤتمر مدريد ألقى الحسين في 12/10/1991 خطاباً موجهاً إلى الشعب الأردني، عبر فيه عن أمله في التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي، يستند إلى الشرعية الدولية، وخاصة قراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338). وبين في خطابه هذا دوافع المشاركة في مؤتمر مدريد وفوائدها على الصعيدين الأردني والفلسطيني.

وفي إسرائيل أجريت انتخابات عامة في حزيران/ يونيو 1991، أسفرت عن فوز حزب العمل برئاسة إسحق رابين، وهزيمة الليكود اليميني المتطرف. وتألقت حكومة برئاسة رابين. وكانت المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تسير ببطء شديد.

وفي هذه الأثناء كلف الملك حسين الدكتور عبد السلام المجالي بتأليف حكومة جديدة في 29/5/1993، بعد مرور (19) شهراً على بدء المفاوضات الثنائية بين الأردن وإسرائيل. وتلا ذلك إجراء انتخابات نيابية في الأردن، وفق قانون الصوت الواحد، في 8/11/1993.

ب- إعلان أوسلو الفلسطيني - الإسرائيلي في 13/9/1993

قبل إجراء الانتخابات النيابية الأردنية، صدر إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي في 13/9/1993، فكان مفاجئاً للملك حسين وللمسؤولين الأردنيين، لأنه تم الاتفاق عليه في مفاوضات سرية بين الطرفين في العاصمة الترويجمية أوسلو، ودون علم المسؤولين الأردنيين.

هاجم الحسين اتفاق أوسلو بعد زيارته لدمشق في 15/9/1993. باعتباره خروجاً على ما اتفق عليه بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكنه عاد إلى اعتباره خياراً فلسطينياً لا بد من احترامه. ومنحه هذا الاتفاق حرية الحركة مع الجانب الإسرائيلي. وهذا ما أكده في خطابه أمام مجلس الأمة الأردني في 23/11/1993.

استؤنفت المباحثات الأردنية- الإسرائيلية في واشنطن في نهاية كانون الثاني/يناير 1994. وقدمت إسرائيل اقتراحاً بتوقيع معاهدة سلام عامة، ثم ترك التفاصيل للتفاوض. رفض الحسين هذا الاقتراح. وبيّن أسباب رفضه في حديثه إلى وفد الجمعيات اليهودية في واشنطن العاصمة في 24/1/1994، وفي كلمته أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في اليوم التالي، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده في العاصمة الأمريكية في 27/1/1994.

بدأت المفاوضات الجادة بين الأردن وإسرائيل في حزيران/يونيو 1994، تم خلالها الاتفاق على جدول أعمال فرعية تتعلق بالمياه والطاقة والبيئة والأمن والحدود والمسائل الأرضية. وانتقلت المفاوضات من واشنطن إلى شمال العقبة، وفي فندق البحر الميت على الجانب الأردني. وحضرها وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي، ورئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد السلام المجالي، ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز. والتقى الحسين برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في البيت الأبيض في 25/7/1994، حيث وقعا إعلان واشنطن بين الدولتين الذي أنهى حالة العداء بين الأردن وإسرائيل، ونص على التزام الدولتين بالتفاوض للوصول إلى حالة السلام. وكان ذلك بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون.

سعى الحسين إلى كسب تأييد الكونغرس الأمريكي للاتفاق الأردني-الإسرائيلي. وألقى كلمة أمامه في 1994/7/26. وقبل توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، افتتح معبر العقبة بين البلدين لمرور السياح في 1994/8/8، بحضور الأمير حسن بن طلال وإسحق رابين. وأكد الحسين في خطابه أمام مجلس الأمة الأردني في 1994/10/22، أي قبل أربعة أيام من توقيع معاهدة السلام بين الدولتين، الولاية الدينية الأردنية على المقدسات في القدس العربية.

وقعت معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية بالأحرف الأولى من قبل كل من رئيس وزراء الأردن الدكتور عبد السلام المجالي ورئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين في قصر الهاشمية في العاصمة الأردنية في 1994/10/17. ووقعت في احتفال رسمي من قبل رئيسي حكومتَي الدولتين في وادي عربة في 1994/10/26، بحضور الملك حسين، والرئيس الأمريكي كلنتون، والرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان، والأمير حسن، ولي عهد الأردن آنذاك، ووارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي، وأندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسي.

وفي اليوم التالي لتوقيع المعاهدة أعلن عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وإسرائيل. وافتتحت سفارة إسرائيل عمان وسفارة الأردن في تل أبيب في 1994/12/11. وقد عبّر الحسين عن مشاعره المؤيدة للاتفاقية، وعن سعادته لإقامة السلام في المنطقة. ودافع عن اتفاقية وادي عربة أمام الأردنيين والإسرائيليين، وبين فوائدها على سكان المنطقة. وسعى إلى دعم الفلسطينيين في مفاوضاتهم مع الإسرائيليين ببقية حياته.

الحسين والحروب العربية-الإسرائيلية

تناول الحسين في خطابه المتفرقة الحروب العربية-الإسرائيلية: حرب عام 1948، وحرب 1956، وحرب حزيران 1967، وحرب تشرين الأول 1973، والعدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1978 والعدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982. وبين في هذه الخطابات أسباب هزيمة العرب في كل منها أمام إسرائيل وعوامل تفوق إسرائيل وانتصاراتها. وأوضح دور الأردن وقواته المسلحة في كل منها. وحلل الطبيعة

العدوانية والتوسعية لإسرائيل، ودعم الغرب لها مالياً وعسكرياً وتحالفها القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية. وعرض عجز القادة العرب عن العمل المشترك، ورسم الخطط المستقبلية للتعاون فيما بينهم ودفع الأخطار الخارجية التي تهددهم، وترددهم بل ولا مبالاتهم في دعم الدول الشقيقة التي تواجه إسرائيل.

دفاع الحسين عن القضية الفلسطينية على الصعيد العالمي

نقل الحسين دفاعه عن قضية فلسطين إلى المحافل والهيئات والمنتديات الدولية وقادة دول العالم، فكان سفير فلسطين المميز على هذا الصعيد. عرض الحسين قضية فلسطين على حقيقتها، قضية استعمار استيطاني لفلسطين على يد الحركة الصهيونية، التي نالت دعم الغرب الدبلوماسي والعسكري منذ معاهدة سايكس-بيكو سنة 1916 التي قسمت المشرق العربي وفصلت غربي نهر الأردن عن شرقه في مخالفة بل خيانة للعهود والوعود التي قطعها الحلفاء في الحرب العالمية الأولى لجند الحسين الأكبر الحسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى ونجليه فيصل وعبد الله. وتمثلت هذه الخيانة في صدور وعد بلفور سنة 1917 الذي تضمن وعد بريطانيا لقيادة الحركة الصهيونية في أوروبا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك على حساب شعب فلسطين، يوم كان عدد اليهود في فلسطين أقل من عشر مجموع سكانها.

وارتكبت الأمم المتحدة، في نظر الحسين، بدعم من الدول الغربية، خطأ كبيراً، بإصدار قرار تقسيم فلسطين سنة 1947، لأنها حرمت الشعب العربي في فلسطين الذي كان يؤلف ثلثي سكانها، من حقه في تقرير مصيره، فكان الشعب الوحيد في العالم الذي حرّمته الأمم المتحدة من هذا الحق بعد الحرب العالمية الثانية في حقبة تصفية الاستعمار. ونص قرار التقسيم على إقامة دولة يهودية في فلسطين لثلث سكانها على (55) في المئة من مساحتها، بينما لم تزد ملكيتهم للأرض على (10) في المئة من مساحتها.

وأوضح الحسين في محاضراته وخطاباته أن هذا القرار الظالم كان سبب الفوضى وعدم الاستقرار اللذين سادا المنطقة. ومع قيام دولة إسرائيل تعرض الشعب العربي في فلسطين للتهجير القسري وللقتل والتشريد. واضطر للعيش في مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان والعراق وغيرها من البلاد العربية والأجنبية. إن هؤلاء اللاجئين الذين كان عددهم مليون نسمة ونيف سنة 1949، نما عددهم حتى تجاوز أربعة ملايين نسمة، ما زالوا ينتظرون العودة إلى منازلهم ومدنهم وقراهم، أو التعويض عن لا يريد العودة.

وكرر الحسين في محاضراته وخطبه أن حرمان شعب فلسطين من حقوقه المشروعه وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره من الأمور الشاذة في عصر تصفية الاستعمار وحرية الشعوب والأمم، ومن العوامل الرئيسية لانعدام الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وكان هذا سبباً في امتناع العرب عن الاعتراف بإسرائيل، وعدم إقرارهم بأي عمل من أعمالها لأنها قائمة على وطن الفلسطينيين. وكان هذا الحرمان السبب في اندلاع أربع حروب بين العرب وإسرائيل هي حرب 1948 وحرب 1956 وحرب 1967 وحرب 1973، ناهيك عن غزو إسرائيل للبنان سنة 1978 واجتياحه سنة 1982.

لقد أوضح الحسين في محاضراته كيف أن الدعم الغربي المالي والعسكري لإسرائيل قد شجعها على العدوان على الدول العربية المجاورة لها، واحتلال أراضي ثلاث منها هي مصر والأردن وسورية سنة 1967، وعلى رفضها الانسحاب منها. وتجاوزت مساحة الأراضي التي احتلتها عشرات المرات مساحة إسرائيل نفسها. وقد دفع الدعم الأمريكي والغربي لإسرائيل إلى الغرور والصلف والتعنت وتحدي العالم وهيئة الأمم المتحدة.

طالب الحسين في خطبه بحل عادل وشامل ودائم يقوم على قرارات الأمم المتحدة الأربعة وهي:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) لسنة 1947 الذي نص على قيام دولة إسرائيل وعلى قيام دولة فلسطين على أرض فلسطين.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لسنة 1948 الذي نص على عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومدنهم وقراهم والتعويض عن لا يرغب في هذه العودة.
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) لسنة 1967 الذي نص على إنهاء حالة العداء بين الدول العربية وإسرائيل والاعتراف المتبادل بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة، وحق جميع شعوب المنطقة العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها ومتحررة من التهديد والأعمال الحربية، مقابل سحب إسرائيل قواتها من الأراضي التي احتلتها سنة 1967.
- قرار مجلس الأمن الدولي (338) لسنة 1973، الذي يتضمن التفاوض بين الأطراف المعنية في إطار مؤتمر دولي تحت رعاية مناسبة لتنفيذ ما جاء في القرار (242) لسنة 1967.

وعلى هذا الصعيد الدولي، فضح الحسين سياسة القمع والإبعاد والاضطهاد ونسف المنازل والتهويد التي تمارسها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعامه وفي الضفة الغربية ومدينة القدس الغربية بخاصة. وبين أن إسرائيل رفضت التقيد أو الالتزام بقراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338). وأعلنت ضم القدس إلى أراضيها، وأنشأت المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وحول القدس. ولم تتحرك الدول الغربية الكبرى للضغط على إسرائيل للتوقف عن ممارستها وسحب قواتها من أراضي ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة.

واتخذ الحسين من حرب تشرين الأول 1973 وسيلة لإقناع قادة العالم وسياسيه وإعلاميه أن العرب مصممون على تحرير أراضيهم المحتلة. وهم بدافع الإرادة والكبرياء تجاوزوا الهزيمة، وقاتلوا من أجل تحرير وطنهم. وأكد أن تعنت إسرائيل واحتفاظها بالأراضي التي احتلتها سنة 1967، سيبقى العامل الرئيسي لعدم الاستقرار ونشوب الحروب في الشرق الأوسط وتهديد السلم العالمي.

وبعد صدور قرار القمة العربية في الرباط سنة 1974 بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، بدأ الحسين في محاضراته وخطبه في المحافل الدولية يؤكد على ما يلي:

- تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين.
- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو التعويض عن ممتلكاتهم المفقودة إذا لم يرغبوا في العودة.
- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها سنة 1967.
- اتخاذ تدابير مناسبة لضمان السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي، ضمن حدود آمنة ومعترف بها لكل الدول في المنطقة.

ودافع الحسين عن العمل الفدائي الفلسطيني وغاراته على إسرائيل في محاضراته وخطاباته في المحافل والهيئات الدولية. ورد على الذين يطالبونه بإيقاف نشاط الفدائيين ضد إسرائيل بقوله: الأرض أرضهم والإسرائيليون يحتلونها، وهم لا يرون طريقاً لهم سوى النضال من أجل نيل حقوقهم، فإذا لم يستطيعوا استرداد أرضهم المحتلة، فهم يمارسون حقهم في المقاومة الإيجابية لقوات الاحتلال. وقال أيضاً: "أن لا فرق بين ما أهدف إليه من السعي نحو التسوية السلمية وبين هدفهم في تسوية تأتي عن طريق القتال، لأن ما يريده كلانا هو استعادة حقوقنا".

وفند الحسين أساطير إسرائيل ومزاعمها ومنها أسطورة أن إسرائيل تريد السلام بينما العرب يريدون الحرب، وأسطورة أن أمن إسرائيل يعتمد على استمرار احتلالها للأراضي العربية، وأسطورة أن إسرائيل لا تستطيع إعادة مرتفعات الجولان السورية لأن المدفعية السورية تهدد المستوطنات الإسرائيلية، وأسطورة المفاوضات المباشرة باعتبارها المفتاح لتحقيق التسوية السياسية.

وانتقد الحسين السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. وقال: "لا تستطيع الولايات المتحدة أن تبقى أسيرة لاقتراضات عفا عليها الزمن، كالقول إن إسرائيل وحدها فقط هي التي لها حاجات أمنية، وأن بقاء إسرائيل هو الامر الوحيد في النزاع، وأن العرب يسعون إلى تدمير إسرائيل. وفند هذه الاقتراضات. وقال موجهاً كلامه إلى الأمريكيين: "إننا لا نطالبكم بالاهتمام بمصالحنا، بل بمصالحكم أتم بالذات، ونحن لا نطالبكم بأن تحابونا بل بأن تكونوا منصفين، ونحن بكل بساطة نطالبكم بأن تكونوا صادقين مع أنفسكم أولاً". واعتبر الحسين السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل سياسة لا أخلاقية.

وبرر الحسين دفاعه عن القضية الفلسطينية بالعلاقة الخاصة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وموقف الشعب الأردني من شقيقه الشعب الفلسطيني، وهو موقف يقوم على الدفاع عن الوجود القومي والاستقلال الوطني وتقرير المصير. ولذا كان الشعب الأردني مع الشعب الفلسطيني من البداية في مواجهة العدوان الصهيوني. وناضل معه وقاوم معه التوسع الإسرائيلي. ومن هذا المنطلق القومي اعتبر اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية خروجاً على الالتزام العربي المشترك، وخطوة في الاتجاه الخاطئ وتنكراً لحقوق الشعب الفلسطيني.

ونبه الحسين قادة العالم والإعلاميين إلى النظرة العنصرية الإسرائيلية إلى العرب بعامة والفلسطينيين منهم بخاصة، وعدم اعتراف الإسرائيليين بحق الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وأمن وتقرير مصيره.

تولى الحسين، في أعقاب القمة العربية التي عقدت في فاس في إيلول/ سبتمبر 1982، رئاسة اللجنة السباعية التي تولت الترويج لمشروع السلام العربي الذي أقرته تلك القمة. والذي جاء رداً على مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان. وتضمن المشروع العربي النقاط الرئيسية التالية:

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها سنة 1967.
- إزالة المستوطنات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة سنة 1967.

- منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
 - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة يعد فترة انتقالية.
 - توفير ضمانات من قبل مجلس الأمن الدولي بتحقيق السلام بين جميع دول المنطقة.
- زار الحسين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية واليابان وبريطانيا رئيساً للجنة السباعية وشارحاً مشروع السلام العربي لقادة هذه الدول.

وكانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بين سنتي 1987 و1991 حجة قوية برزت في محاضرات الحسين وخطبه باعتبارها تعبيراً عن تصميم شعب فلسطين على نيل حقوقه في العيش بحرية وحقه في تقرير مستقبله.

وبين الحسين كيف نجحت إسرائيل، من خلال اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، في تحويل الصراع العربي-الإسرائيلي من نزاع إقليمي إلى مشكلة محلية أمريكية تخضع لحسابات الانتخابات. واعتبر الحسين الولايات المتحدة شريكاً لإسرائيل في رفض الاستجابة للقرارات الدولية.

وقدم الحسين، بعد ذلك، ما اتفق عليه القادة العرب في قتهم التي عقدت في عمان سنة 1987، كمشروع عربي للسلام وحل الصراع العربي-الإسرائيلي، يقوم على الشرعية الدولية، وذلك من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء النزاع العربي-الإسرائيلي، يدعو إليه الأمين العام للأمم المتحدة، وتحضره الأطراف المعنية كافة بمن في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. وسعى في مختلف دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية لنيل دعمها ومساندتها للمشروع. وظل يدعو إلى هذا المشروع حتى سنة 1991 وانعقاد مؤتمر مدريد.

ومع صدور قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية سنة 1988، لم يتغير موقف الحسين من القضية الفلسطينية، ولم يتخل عن أسلوبه البديع في الدفاع عنها في المحافل الدولية ولدى قادة الدول.

وأخيراً عقد الحسين آملاً على ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) في 1991/3/6، مع نهاية عملية تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، والدعوة إلى عقد مؤتمر مدريد في 30 تشرين الأول 1991، تحضره الدول العربية المعنية وإسرائيل، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

ومع انعقاد مؤتمر مدريد في موعده، وبدء المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر وفي المحادثات ضمن وفد أردني- فلسطيني مشترك، واصل الحسين نشاطه الدبلوماسي وقدم رؤية للتعاون بين العرب بعامة والمجموعة الأوروبية في لقاءه نخبة من رجال الفكر والسياسة في أمستردام عاصمة هولندا في 1992/5/13 تضمن النقاط الرئيسية التالية:

- الحاجة في المنطقة العربية إلى قيام أنظمة سياسية تتمتع بالشرعية الدستورية القائمة على مبادئ حقوق الإنسان، وتضمن رفاه المواطن وأمنه في مجتمعه.
- الحاجة إلى تعامل المجموعة الأوروبية مع مشكلات الشرق الأوسط بطريقة متوازنة وعادلة.
- احترام حق شعوب المنطقة في استثمار ثرواتها في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع التعاون والتكامل بين دولها وشعوبها.
- الإقرار بحق الشعوب في التعليم والانفتاح الثقافي وحق الجميع في العلم والتكنولوجيا.
- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط، وتجنب الصمت في وجه الظلم والاستبداد.
- دعم الجهود لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، والعمل على إيجاد نظام أمني يتناسب مع ظروف المنطقة وحاجاتها.
- اعتبار مشاكل الأمن وحقوق الإنسان كلاً لا يتجزأ.

• إن قيام نظام شرق أوسطي مستقر ومعافى يتطلب قيام نظام عربي مستقر وفعال وسليم. فهل كان الحسين يتنبأ بالربيع العربي الذي انطلق بعد ذلك بثماني عشرة سنة؟

مع إبرام معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية سنة 1994 اتجه الحسين إلى الدفاع عنها وعن السلام وضرورته في المنطقة. ولم يتوان عن دعم السلطة الوطنية الفلسطينية في مفاوضاتها مع إسرائيل. ولما رأى أن إسرائيل لم تتقيد بالاتفاقات التي أبرمتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وأولها اتفاق أوسلو سنة 1993، انتقد الحسين إسرائيل وسياستها الاستيطانية، ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية وبخاصة في القدس العربية، وهدم المنازل، وإبعاد السكان واعتقلهم وانتهاك حقوق الإنسان في المناطق المحتلة.

وخلاصة القول، كانت قضية فلسطين لدى الحسين شغله الشاغل، والمسألة التي هيمنت على تفكيره طوال حكمه. وكثيراً ما أصيب بالإحباط في مساعيه لمجابهة الخطر الصهيوني حينما لم يستجب القادة العرب لدعوته إلى التعاون والعمل العربي المشترك لبناء قوة عسكرية عربية لمواجهة القوة الإسرائيلية المتنامية والتي تجاوزت قدرات الدول العربية العسكرية مجتمعة. ولكن سرعان ما كان يتجاوز هذا الإحباط وترتفع معنوياته وآماله في بعض مؤتمرات القمة العربية حينما يبعث التضامن العربي ومشاريع العمل العربي المشترك من جديد. كانت هذه الحال قبل حرب حزيران 1967. وهي الحقبة التي بلغ التوتر والإحباط أوجه قبلها بعامين في علاقاته مع أحمد الشقيري ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أما بعد حرب 1967، فقد انتعشت آماله في مؤتمر الخرطوم في آب 1967، ولكنها ما لبثت أن تلاشت في صدامه مع العمل الفدائي، الذي بلغ أوجه في إيلول 1970، وانتهى في تموز 1971. وعلى الرغم من فوزه في هذا الصدام، فقد واجه الإحباط من جديد عند عرضه مشروع المملكة العربية المتحدة سنة 1972 وردود الفعل العربية والفلسطينية عليه. وبلغ الإحباط أوجه في قمة الرباط سنة 1974، التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، على الرغم من الحجب والمسوغات التي ساقها أمام القادة العرب والتي تين مخاطر هذا القرار.

استجاب لهذا القرار وتبناه في مساعيه الدبلوماسية الرامية إلى تحرير الأراضي العربية المحتلة ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه الواردة في القرارات الدولية. وكانت زيارة السادات لإسرائيل واتفاقية كامب ديفيد خروجاً على الالتزام العربي المشترك، ومن الجدير بالذكر أنه قاوم الضغوطات التي تعرض لها للانضمام للمفاوضات المصرية-الإسرائيلية.

وانبعث الأمل في العمل العربي المشترك في مؤتمر بغداد سنة 1978 وقمة تونس سنة 1979. وقدم الرئيس ريغان مبادرته سنة 1982 وبرز مشروع السلام العربي رداً عليها، وقاد الحسين اللجنة السباعية العربية لإقناع قادة الدول الكبرى بتبنيه. وخاض محادثات طويلة مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بين سنتي 1982 و1986. أدت إلى فشل تام، أعاد إليه الإحباط من جديد، وعاش فترة توتر وحزن خلال السنوات الثلاث 1986 و1987 و1988 التي انتهت بالقرار الصعب الذي اتخذته وهو قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية سنة 1988. ولكنه ما لبث أن استرجع قواه السياسية واعترف بياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين. وتعاون معه على الصعيد الدولي لقبول منظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني.

وعاد الأمل من جديد في مبادرة الرئيس بوش في آذار 1991 والدعوة إلى مؤتمر مدريد. وبذل جهداً مميزاً لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام ضمن وفد أردني- فلسطيني مشترك. وظل الحسين ملتزماً بقاعدة الحل العادل الشامل الدائم حتى خرجت عليه منظمة التحرير الفلسطينية بإبرام اتفاق أوسلو في إيلول 1993، مما أثار غضب الحسين وحزنه لارتكاب هذا الخطأ الفادح الذي ما تزال المنظمة تعاني من نتائجه حتى اليوم. اعتبر الحسين هذا الاتفاق طعنة في الظهر، وأذى لا يحتمل. ومع ذلك غفر لقيادة المنظمة هذا الخطأ وعاد يقدم لها العون والمساعدة حتى وافاه الأجل.

المصادر والمراجع

أ- المصادر

- أبو عودة، عدنان، مذكرات وشهادات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- أبو غربية، بهجت، من مذكرات بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الانتفاضة (1949-2000)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
- إدارة الإعلام والمعلومات في الديوان الملكي الهاشمي، الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الحسين بن طلال (1997-1998-1999)، عمان، 2007.
- بحوث سيما وآخرون (إعداد وتحرير)، الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك حسين بن طلال (1992-1994)، الديوان الملكي الهاشمي، عمان، 2005.
- خلف، صلاح (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية: لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو، تعريب نصير مروة، ب.ن.د.م.ن، ب.ت.
- اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، 1994/10/26، مؤلف رقم 18، الطبعة الثانية، عمان، 1994.
- المجالي، بكر خازر (إعداد وتحرير)، الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال، المجلد العاشر (1988-1991)، إدارة الشؤون الإدارية في الديوان الملكي الهاشمي، عمان، 2013.

- المجالي، بكر خازر (إعداد وتحرير)، انخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال (1995- 1996)، الديوان الملكي الهاشمي، عمان، 2005.
- محافظة، علي (إعداد وتحرير)، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم (1952- 1977)، ثلاثة أجزاء، لندن، شركة سمير مطاوع للعلاقات العامة، ب.ت.
- محافظة، علي (إعداد وتحرير)، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سنة 1977 إلى سنة 1987، عمان، مركز الكتب الأردني، 1988.
- وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، خطابات جلالة الملك الحسين المعظم، القائد الأعلى في القوات المسلحة الأردنية، ثلاثة أجزاء، عمان، 1997.

ب- المراجع

- حسين، غازي، الفكر السياسي الفلسطيني (1963-1988)، دمشق، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
- الحوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني (1964-1974)، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ب.ن.ب.م.ن، 1980.
- سنو، عبد الرؤوف، حرب لبنان (1975-1990)، تفكك الدولة وتصدع المجتمع، المجلد الأول: مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2008.
- الطاهر، معين، خطة تحرير فلسطين بين وصفي التل وأكرم زعيتر، في العربي الجديد، 2019/1/6.
- عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)، صيدا- بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1975.
- محافظة، علي، العلاقات الأردنية- البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921-1957، بيروت، دار النهار للنشر، 1972.
- محافظة، علي، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن (1989-1999)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- محافظة، علي، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (1918-1948)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.
- الموسى، سليمان ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900-1959)، الطبعة الثالثة، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2017.
- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين، الجزء الثاني، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014.

المحتويات

| | |
|-----|---|
| 3 | تقديم |
| 7 | مقدمة |
| | الفصل الأول: تطور مفهوم القضية الفلسطينية في فكر الحسين وموقفه منها |
| 9 | حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية (1952- 1964) |
| 31 | الفصل الثاني: موقف الحسين من منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1974) |
| 69 | الفصل الثالث: الحسين والعمل الفدائي (1965-1971) |
| | الفصل الرابع: الحسين ومنظمة التحرير الفلسطينية من الاعتراف بالمنظمة الممثل الشرعي |
| 103 | والوحيد للشعب الفلسطيني إلى الانتفاضة الاولى (1974-1987) |
| | الفصل الخامس: الحسين ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ قرار فك الارتباط القانوني |
| 145 | والإداري مع الضفة الغربية (1988-1999) |
| | الفصل السادس: رأي الحسين في الحروب العربية- الإسرائيلية 1948 و1967 |
| 191 | و1973 و1978 و1982 |
| | الفصل السابع: دفاع الحسين عن القضية الفلسطينية في المحافل والهيئات والمنتديات |
| 225 | الأجنبية والدولية |
| 345 | الخاتمة |
| 375 | المصادر والمراجع |

بإدارة مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية إلى إنشاء برنامج أكاديمي باسم "كرسي الملك الحسين بن طلال للدراسات الأردنية والدولية". من باب الوفاء والعرفان للملك الباني لاستحضار آرائه الخالدة. وإحياء ذكراه العطرة. وتوثيق مسيرته المكللة بالعطاء. ويهدف الكرسي لإجراء الدراسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي توثق لفكر الراحل العظيم ومسيرته. وهو الذي قدّم للأردن والعرب والعالم أسمى معاني البذل والعطاء والفداء. وأرسى نهجاً في القيادة عزّ نظيره على مستوى العالم.

نسعى من خلال هذا المشروع الوطني الهام الذي حظي بدعم ومباركة من جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم. إلى إلقاء الضوء على حياة الملك الحسين. رحمة الله. ومسيرته التي قادت الأردن إلى مصاف الدول المتقدمة: رسالة: ونهضة: وعمراناً. كما نحاول من خلال هذا البرنامج تسليط الضوء. وبمنهجية علمية. على حقبة حكمه العامرة بالعطاء: والتفاني: والإجاز.

ولنتوصل من خلال هذا الكرسي إلى قراءة أردنية أكاديمية للأحداث التاريخية والمحطات المفصلية التي مرّ بها الأردن عبر حقبة امتدت لخمسين عاماً من حكم جلالته.

وسيتّم تحقيق أهداف البرنامج من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات والبحوث والورشات. واستضافة باحثين عالميين وأردنيين من ذوي الاختصاص في الدراسات الأردنية والدولية.

